







# مسألة قنّاء السويين

ترجمة

محمد صفت



# مسألة قنّاء السيوف

ترجمة

محمد صفت





## مقدمة

أحدث تأميم الحكومة المصرية لشركة قناة السويس البحرية العالمية في السادس والعشرين من يولية سنة ١٩٥٦ مشكلة دولية تنذر بخطر يهدد العالم . ففي مباحثات وزراء الخارجية التي جرت في لندن من التاسع والعشرين من يولية إلى الثاني من أغسطس اتفقت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على أن في عمل مصر تهديدا « لحرية وأمن القناة الذين كفلتها معاهدة سنة ١٨٨٨ ، كما اتفقت على ضرورة اتخاذ الخطوات لضمان نفع القناة لجميع الأمم وفقا لمصالح مصر المشروعة . ولذلك اقترحت الحكومات الثلاث عقد مؤتمر تشترك فيه الدول الموقعة على معاهدة سنة ١٨٨٨ والأمم الأخرى التي تعنى كثيرا باستخدام القناة بالقياس إلى حمولة سفنها أو نوع تجارتها .

على أن من بين الدول الأربع والعشرين التي دعيت للاشتراك في المؤتمر ، وفقا لهذه الأسس ، دولتين تنحطان عن شهود المؤتمر ، وهما مصر واليونان . أما الاثنان والعشرون الأخرى فقد اجتمعت في لندن من السادس عشر من أغسطس إلى الثالث والعشرين . وأيدت ثمانى عشرة دولة من هذه الدول اقتراحا يقضى بحرية استخدام القناة يقدم الى مصر كأساس للمفاوضات . فلما قدمته إلى الرئيس عبد الناصر في القاهرة لجنة « السويس الخامسة » عقب مؤتمر لندن رفضته الحكومة المصرية .

ولما لم يقبل مصر مشروع الدول الثماني عشر وضع مشروع جمعية اختيارية للمتفعين بقناة السويس ، ودعت بريطانيا وقبضت الدول الثماني عشرة التي أيدت المشروع إلى الاجتماع مرة أخرى في لندن لتأليف تلك الجمعية .

وتمنح مؤتمر لندن الثاني لبحث مسألة قناة السويس ، الذي انعقد من التاسع عشر إلى الحادي والعشرين من سبتمبر ، عن « تصريح ينص على إنشاء جمعية للمتفعين بقناة السويس ، وأبدت الدول الثماني عشرة رغبتها في الاشتراك في عضوية الجمعية ما عدا ثلاثا منها .

وقد صرح مستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة ، عقب عودته إلى واشنطن من مؤتمر السويس الثاني ، بأن جمعية المتفعين « لن تفيح لسفن الأعضاء المرور في القناة فحسب ، وإنما ستعين الأمم المتحدة على إعداد حل موقت ، وتكون أداة لمعالجة المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي قد تواجه بعض الدول الأعضاء إذا حدث أن أقفلت القناة ، كما ستدرس إمكان إيجاد بديل عن القناة قد يقلل من الاعتماد عليها .

وأكد وزير خارجية الولايات المتحدة أن المؤتمر « لم ينظر إلى الماضي بعين ملوؤها الحقد ، بل نظر إلى المستقبل بحسبه الأمل ، وأن الباب سيقفل مفتوحا على مصر إيه لإيجاد تسوية سلبية عادلة إذا اختارت حكومة مصر تلك السبل .

ويضم هذا الكتاب بين دفتيه مجموعة ضخمة من الوثائق الخاصة بهذه الأحداث ، فضلا عن نصوص الاتفاقات والمعاهدات المحقودة خلال القرن الماضي التي لها دلالة ذات أهمية خاصة للوضع الدستوري الحالي لقناة السويس . كما يتضمن الأسانيد الجهرية الخاصة بتأميم القناة ، ورد الفعل الذي أحدثه في حوآر الغرب ، وكذلك البيانات ذات الشأن التي أدلى بها مندوبو الدول الاثنتين والعشرين في مؤتمر لندن ، والوثائق الصادرة عن لجنة السويس الخاسية ومؤتمر لندن الثاني ، والتصريحات ذات الدلالة الخاصة التي أداها كل من الرئيس ايزنهاور ووزير الخارجية دالاس بشأن مشكلة قناة السويس طوال الفترة من وقت أن أمت شركة قناة السويس العالمية إلى حين إتخاذ الخطوات في لندن لتشكيل جمعية المتفعين بالقناة .

## قوائم الوفود

كبار المندوبين الموفدين للاشتراك في محادثات مؤتمر لندن الثلاثي  
في التاسع والعشرين من يولية إلى الثاني من أغسطس سنة ١٩٥٦ .

الولايات المتحدة :

روبرت ميرفي نائب وكيل وزير الخارجية للشئون السياسية ( ٢٩ من  
يوليو - ٣١ منه )

جون فوستردلاس وزير الخارجية ( ١ - ٢ من أغسطس ) .

المملكة المتحدة :

سير أنطوني إيدن رئيس الوزراء ( في بعض الاجتماعات ٣٠ من يولية  
و ١ من أغسطس )

سليمان لويدي وزير الخارجية .

فرنسا :

كريستيان بينو وزير الخارجية

كبار المندوبين الموفدين لمؤتمر لندن الذي ضم ٢٢ دولة .

( ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٦ - ٢٣ منه )

أستراليا - روبرت ج . منزيس رئيس الوزراء

سنيلان - سير ج كلود كوريا المندوب السامي لدى المملكة المتحدة

الدنمارك - هانس كريستيان س . هانسين رئيس الوزراء

أثيوبيا - ( أتو ) أكبللاو أبت وولد وزير الخارجية

جمهورية ألمانيا الاتحادية - هنريتش فون برتانو وزير الخارجية

فرنسا - كريستيان بينو وزير الخارجية

الهند — ف . ك . كرشنا مينون وزير الدولة  
 اندونيسيا — رسلان عبد القى وزير الخارجية  
 ايران — على قولى أرضلان وزير الخارجية  
 ايطاليا — حايانو مارتينو وزير الخارجية  
 اليابان — مامورو شيجيمتسو وزير الخارجية  
 هولندا — جوزيف م . ا . ه لانز وزير الدولة  
 نيوزلندا — توماس ل . ماكنولند وزير الخارجية  
 النرويج — هالفارد م . لانج وزير الخارجية  
 الباكستان — حميد الحق شودرى وزير الخارجية وعلاقات رابطة  
 الشعوب البريطانية .

البرتغال — بولو أف كونها وزير الخارجية  
 اسبانيا — دون البرتو مارتين أرتاخو وزير الخارجية  
 السويد — اوستين انمس وزير الخارجية (١٦ من أغسطس — ١٨ منه)  
 جونارهاجلوف سفير السويد فى المملكة المتحدة (١٨ من  
 أغسطس — ٢٣ منه)

تركيا — نورى بيرجى السكرتير العام لوزارة الخارجية  
 جمهوريات الاتحاد السوفيتى الاشتراكية — ديمترى شيلوف وزير الخارجية  
 المملكة المتحدة — سلوين لويذ وزير الخارجية .  
 الولايات المتحدة — جون فوستر دلاس وزير الخارجية  
 لجنة السويس لتقديم مشروع الثانى عشر دولة الى مصر

الوفد الاسترالى — روبرت ج . مينزيس رئيس الوزراء ورئيس لجنة  
 السويس سير ألن براون سكرتير مكتب رئيس الوزراء  
 ا . ه . تانج سكرتير وزارة الخارجية  
 نويل ديشامس من موظفى وزارة الخارجية ومستشار السفارة  
 هيو داس السكرتير الصحفى لرئيس الوزراء

من هيزيل كريج السكرتيرة الخاصة لرئيس الوزراء

الوفد الاثيوبي :

(أتو) اكليلو أبت وولد وزير الخارجية ورئيس الوفد  
ليج اندا الكاشو ما كوتين الوزير المساعد بوزارة الخارجية  
جون سبنسر مستشار قانوني

الوفد السويدي :

أوستن اندين وزير الخارجية ورئيس الوفد  
جونار هاجلوف سفير السويد في المملكة المتحدة  
أندروز فورس السكرتير بوزارة الخارجية

الوفد الايراني :

علي قولي أرضلان وزير الخارجية ورئيس الوفد  
أ. أرام المدير العام لوزارة الخارجية

وفد الولايات المتحدة :

لوى و . هندرسون نائب وكيل وزارة الخارجية  
ورئيس الوفد .

دون س . بليس مفتش السلك السياسى بمكتب نائب وكيل  
وزارة الخارجية للشئون الإدارية

وليام س . بيردت ( الصغير ) نائب مدير شئون الشرق  
الأدنى بوزارة الخارجية

ستانلى د . ميتزجار مساعد المستشار القضائى للشئون  
الاقتصادية بمكتب المستشار القضائى

أدوين ج . مولين الضابط المسئول عن شئون التنظيم  
الاقتصادى بمكتب الشئون الإقليمية الأوروبية بوزارة  
الخارجية

## فيرجيل ل . مور ، مكتب المؤتمرات الدولية بوزارة الخارجية ، كبار أعضاء الوفود إلى مؤتمر السويس الثاني في لندن

١٩ من سبتمبر إلى ٢١ منه سنة ١٩٥٦

- أستراليا — سيريرس سيليندر سفير أستراليا في الولايات المتحدة  
الدينبارك — هانس كريستيان م . هانسين رئيس الوزراء  
أثيوبيا — ( أتو ) اكيلو ابنت وولد وزير الخارجية  
جمهورية ألمانيا الاتحادية  
هنريتش فون برتانو وزير الخارجية ( ٢٩ من سبتمبر )  
ولتر هالستين وزير الدولة للشئون الخارجية  
فرنسا — كريستيان بينو وزير الخارجية  
إيران — علي قولي ارضلان وزير الخارجية  
إيطاليا — جيتانو مارتينو وزير الخارجية  
اليابان — هاروهيكو نيشي سفير اليابان في المملكة المتحدة  
هولندا — جوزيف م . ه . ا . لانز وزير الدولة  
نيوزيلندا — سير كليفتون ويب المندوب السامي لدى المملكة المتحدة  
النرويج — هالفارد م . لانج وزير الخارجية  
باكستان — مالك فيروز خان نائب وزير الخارجية وعلاقات رابطة  
الشعوب البريطانية  
البرتغال — بولو ا . ف كونها وزير الخارجية  
إسبانيا — دون البرتومار تير اورتاخو وزير الخارجية  
السويد — أوستين أندين وزير الخارجية ( ١٩ من سبتمبر )  
جونار هاجلوف السائر لدى المملكة المتحدة ( ٢٠ — ٢١  
من سبتمبر )  
تركيا — نوري بيرجي السكرتير العام لوزارة الخارجية

المملكة المتحدة — سلوين لويد وزير الخارجية  
الولايات المتحدة — جون فوستر دالاس وزير الخارجية

## اتفاقية بشأن حرية الملاحة في قناة السويس البحرية المعقودة في القسطنطينة يوم ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٨

اتفاقية بين بريطانيا العظمى — النمسا — المجر — فرنسا — ألمانيا —  
إيطاليا — هولندا — روسيا — اسبانيا — تركيا ، بشأن حرية الملاحة في  
قناة السويس البحرية :

باسم الله العلي القدير :

لأن جلالة ملكة بريطانيا العظمى وأيرلندا وامبراطورة الهند ، و جلالة  
امبراطور ألمانيا وملك روسيا ، و جلالة امبراطور النمسا وملك بوهيميا الخ ،  
و ملك المجر ، و جلالة ملك أسبانيا وباسمه المملكة الوصية على المملكة ، ورئيس  
الجمهورية الفرنسية ، و جلالة ملك إيطاليا ، و جلالة ملك هولندا ودوق لوكسمبرج  
الخ ، و جلالة امبراطور جميع الروس و جلالة امبراطور الدولة العثمانية ..

... رغبة منهم في إبرام اتفاق فيما بينهم خاص بوضع نظام نهائي لكفالة  
حرية جميع الدول في استخدام قناة السويس البحرية في كل وقت ، وفي تكميل  
نظام المرور بالقناة المذكورة المقرر بمقتضى فرمان الصادر من الباب العالي  
بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ ( ٢ من ذى القعدة سنة ١٢٨٢ ) والمؤيد  
للامتيازات التي منحها صاحب السمو الخديو ، قد عينوا ممثلين لهم المذكورين بعد :

جلالة ملكة بريطانيا العظمى وأيرلندا وامبراطورة الهند : سير ويليام  
آرثر هويت سفيرها فوق العادة ومندوبها المفوض .

جلالة امبراطور ألمانيا وملك روسيا : صاحب السعادة جوزيف  
دي رادوتس سفيره فوق العادة ومندوبه المفوض .

جلالة امبراطور النمسا وملك بوهيميا الخ وملك المجر : صاحب السعادة البارون هنرى دى كالىس سفيره فوق العادة ومنتدوبه المفوض .

جلالة ملك اسبانيا وباسمه الملكة الوصية الوصية على المملكة : مستر ميغيل فلوريزى جارسيا القائم بأعمال سفارته .

رئيس الجمهورية الفرنسية : صاحب السعادة جستاف لويس كان كونت دى متاييلو سفير فرنسا فوق العادة ومنتدوبها المفوض .

جلالة ملك إيطاليا : صاحب السعادة البارون ألير بلان سفيره فوق العادة ومنتدوبه المفوض .

جلالة ملك هولندا دوق لوكسمبرج الخ : مستر جوستاف كيون القائم بالأعمال .

جلالة امبراطور جميع الروس : صاحب السعادة الكسندر دى نيليدو سفيره فوق العادة ومنتدوبه المفوض .

جلالة امبراطور الدولة العثمانية : محمد سعيد باشا وزير خارجيته .

الذين اتفقوا بعد تقديم أوراق الاعتماد والتثبت من صحتها على المواد التالية :

مادة ( ١ ) تظل قناة السويس البحرية ، بصفة دائمة ، حرة ومفتوحة في زمن السلم كما في زمن الحرب لجميع السفن التجارية أو الحرية بدون تمييز بين جنسياتها ، ولن تكون القناة خاضعة مطلقاً لممارسة حق الحصار البحري .

مادة ( ٢ ) أن الدول العظمى المتعاقدة إذ تدرك من لزوم قناة المياه العذبة وضرورتها للقناة البحرية - تقرر أنها أحيطت علماً بتعهدات صاحب السمو الحديديو نحو شركة قناة السويس العالمية بشأن قناة المياه العذبة ، وهي التعهدات المنصوص عنها في الاتفاق المبرم بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٨٦٣ . والمشتمل على دياجة وأربع مواد . وتتعهد الدول العظمى المتعاقدة بعدم المساس ، بأي حال ، بسلامة القناة وفروعها وعدم القيام بأية محاولة لعاقتها .



مادة (٢) كذلك تتعهد الدول العظمى المتعاقدة بالمحافظة على الادارة والمنشآت والمباني والأعمال الخاصة بالقناة البحرية ، وقناه المياه العذبة .

مادة (٤) بما أن القناة البحرية تظل في زمن الحرب بمراحى ولو كانت ذلك لعبور السفن الحربية التابعة للدول المتحاربة وفقا للمادة الأولى من هذه المعاهدة ، فقد اتفقت الدول العظمى المتعاقدة على ( عدم جواز استعمال أى حق ) من حقوق الحرب أو القيام بأى فعل عدائى أو أى عمل من شأنه تعطيل حرية الملاحة فى القناة أو فى الموانى المؤدية إليها أو فى دائرة نصف قطرها ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانى حتى لو كانت الامبراطورية العثمانية إحدى الدول المتحاربة .

ويمنع على البوارج الحربية للدول المتحاربة أن تبشر داخل القناة أو فى الموانى الموصلة إليها عمليات التمرين أو التخزين الا بالقدر الضرورى جدا ، ويتم مرور السفن المذكورة فى القناة فى أقصر زمن يمكن عملا بالانظمة للنافذة ولا يجوز لها الوقوف إلا لضرورة مصلحة العمل .

ولا يجوز أن تزيد مدة بقائها فى بورسعيد أو فى خليج السويس على ٢٤ ساعة إلا فى حالة التوقف بسبب رداءة الأحوال الجوية وفى هذه الحالة يجب عليها الرجيل فى أقرب فرصة ممكنة . ويجب أن تمضى ٢٤ ساعة بين خروج سفينة متحاربة من إحدى موانى الدخول وبين قيام سفينة أخرى تابعة لدولة معادية .

مادة (٥) لا يجوز للدول المتحاربة فى زمن الحرب . أن تأخذ أو تزل ؛ فى القناة أو الموانى الموصلة إليها جيوشا أو معدات وأدوات حربية ، غير أنه فى حالة حدوث مانع طارىء فى القناة يجوز الاذن بركوب أو نزول الجيوش فى موانى الدخول عل دفعات بحيث لا تمتدى الدفعة الواحدة ألف رجل مع المهمات الحربية الخاصة بهم .

مادة (٦) تخضع الغنائم في جميع الأحوال للنظم واللوائح الموضوعة للسفن الحربية التابعة للدول المتحاربة .

مادة (٧) لا يجوز للدول أن تبقى سفنا حربية في مياه القناة بما في ذلك بحيرة التمساح والبحيرات المرة .

ولكن يجوز للسفن الحربية أن تقف في الموانئ المؤدية الى بورسعيد والسويس بشرط ألا يتجاوز عددها اثنين لكل دولة .  
ويمتنع على الدول المتحاربة استعمال هذا الحق .

مادة (٨) تعهد "بول الموقعة على هذه المعاهدة الى مندوبيها في مصر بالسهر على تنفيذها . وفي حالة حدوث أمر يهدد سلامة القناة ، أو حرية المرور فيها يجتمع المندوبون المذكورون بناء على ثلاثة منهم برئاسة عيدهم لإجراء المعاينة اللازمة ، وعليهم إبلاغ حكومة الحضرة الخديوية بالخطر الذي يرويه لتتخذ الاجراءات الكافية بضمان حماية القناة وحرية استخدامها . وعلى كل حال يجتمع المندوبون مرة في السنة للتثبت من تنفيذ المعاهدة تنفيذ احسنا .  
وتعقد هذه الاجتماعات الأخيرة برئاسة قوميسير خاص تعينه حكومة الامبراطورية العثمانية لهذا الغرض . ويجوز أيضا لقوميسير الحضرة الخديوية شهود الاجتماع وتكون له الرئاسة في حالة غياب القوميسير العثماني .

ويحق للمندوبين المذكورين المطالبة ، بنوع خاص ، بإزالة كل عمل أو فعل كل احتشاد على ضفتي القناة من شأنه أن يمس حرية الملاحة وضمان سلامتها التامة .

مادة (٩) تتخذ الحكومة المصرية ، في حدود سلطتها المستمدة من فرمانات والشروط المقررة في المعاهدة الحالية ، التدابير الضرورية لضمان تنفيذ هذه المعاهدة .

وإذا لم تتوافر الوسائل الكافية لدى الحكومة المصرية يجب عليها أن تستعين بحكومة الدولة العثمانية التي يكون عليها اتخاذ التدابير اللازمة للاستجابة

لهذا النداء ، وإبلاغ ذلك إلى الدول الموقعة على تصريح لندن المؤرخ ١٧ من مارس سنة ١٨٨٥ ، وتشاور معا في هذا العدد عند الاقتضاء .

ولا تتعارض أحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٨ مع التدابير التي ستتخذ عملا بهذه المادة .

مادة ( ١٠ ) وكذلك لا تتعارض أحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٨ مع التدابير التي قد يرى عظمة السلطان وسمو الخديو اتخاذها باسم صاحب الجلالة الامبراطورية ليؤمنا بوساطة قواتهما وفي حدود الفرمانات الممنوحة - الدفاع عن مصر وصيانة الأمن العام .

وإذا رأى صاحب العظمة السلطان أو سمو الخديو ضرورة الافادة من الاستثناءات المبينة بهذه المادة وجب على حكومة الامبراطورية العثمانية أن تحظر بذلك الدول الموقعة على تصريح لندن .

ومن المفهوم أيضا أن أحكام المواد الأربع المذكورة لا تتعارض إطلاقا مع التدابير التي ترى حكومة الامبراطورية العثمانية ضرورة اتخاذها لكي تضمن بوساطة قواتها الخاصة الدفاع عن ممتلكاتها التي على الجانب الشرقي من البحر الأحمر .

مادة ( ١١ ) لا يجوز أن تتعارض التدابير التي تتخذ في الحالات المنصوص عليها في المادتين ٩ و ١٠ من هذه المعاهدة مع حرية استخدام القناة . وفي الحالات المذكورة يكون إنشاء الاستحكامات الدائمة خلافا لنص المادة الثامنة مخطورا .

مادة ( ١٢ ) إن الدول العظمى المتعاقدة - تطبيقا لمبدأ المساواة الخاص بحرية استعمال القناة ، ذلك المبدأ الذي يعتبر إحدى دعائم المعاهدة الحالية - قد اتفقت على أنه لا يجوز لإحداها الحصول على مزايا إقليمية أو تجارية أو امتيازات في الاتفاقات الدولية التي تبرم في المستقبل فيما يتصل بالقناة . وفوق ذلك يحتفظ بحقوق تركيا كدولة ذات سيادة إقليمية .

مادة (١٣) فيما عدا الالتزامات المنصوص عليها في هذه المعاهدة لا تمنح حقوق السيادة لصاحب العظمى السلطان وحقوق صاحب السمو الخديو وامتيازاته المستمدة من فرمانات .

مادة (١٤) اتفقت الدول العظمى المتعاقدة على أن التهديتات الناتجة عن هذه المعاهدة غير محدة بمدة الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس العالمية

مادة (١٥) لا يجوز أن تتعارض نصوص هذه المعاهدة مع التدابير الصحية المعمول بها في مصر

مادة (١٦) تعهد الدول العظمى المتعاقدة بإبلاغ هذه المعاهدة الى كل الدول التي لم توقع عليها مع دعوتها للاضمام اليها

مادة (١٧) يصدق على هذه المعاهدة ويتم تبادل التصديقات في القسطنطينية خلال شهر أو قبل ذلك إن أمكن .

ولإثبات ما تقدم وقع المندوبون المفوضون على هذه المعاهدة وخطموها بخاتم شاراتهم .

تحرير في القسطنطينية في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

|                |                          |
|----------------|--------------------------|
| عن بريطانيا    | - و. ا. هوائت            |
| المانيا        | - رادوويتز               |
| النمسا - المجر | - كاليس                  |
| اسبانيا        | - ميغيل فلوريز اى جارسيا |
| فرنسا          | - ج. دى مونتللو          |
| ايطاليا        | - ا. ا. بلان             |
| هولندا         | - جوس - كوين             |
| روسيا          | - نيليدو                 |
| تركيا          | - م. سعيد                |

## خطاب الرئيس جمال عبد الناصر

في ٢٦ يونية سنة ١٩٥٦

أيها المواطنين :

نحتفل اليوم باستقبال العيد الخامس للثورة — السنة الخامسة للثورة — بعد أن قضينا أربع سنوات نكافح ونجاهد ونقاتل للتخلص من آثار الماضي البغيض وآثار الاستعمار الذي استبد بنا قرونا طويلة وآثار الاستغلال الأجنبي والداخل . ونحن نستقبل العيد الخامس أمضى قوة وأشد إيماناً . لقد أتمدنا وثرنا وكافحنا وقاتلنا وأتصرتنا واليوم ونحن نتجه إلى المستقبل . . . اليوم أيها المواطنون بعد سنوات أربع من الثورة نعتمد على الله ، ونعتمد على عزيمتنا ، وعلى قوتنا من أجل تحديد الأهداف التي جاهد من أجلها الآباء ، نتجه إلى المستقبل ونحن نشعر أننا سننتصر بعون الله انتصارات متتابعة ، انتصارات متوالية من أجل تثبيت العزة ، ومن أجل إقامة دولة مستقلة استقلالاً حقيقياً لا استقلالاً زائفاً . استقلالاً سياسياً واستقلالاً اقتصادياً .

### معاركنا لم تنته

نحن نتجه إلى المستقبل نشعر أن معاركنا لم تنته ، فليس من السهل أبداً أن ننهي أنفسنا في وسط الاطماع الدولية ، والاستغلال الدولي ، والمؤمرات الدولية . أمانتنا معارك طويلة لنعيش أحراراً كرماء أعزاء . واليوم وجدنا الفرصة ووضعنا أساس العزة والحرية والكرامة ، من أجل حرية الإنسان ومن أجل رفاهية الإنسان ، ولا بد أن نجد الفرصة لنشر هذه المبادئ . تقاوم الاستعمار وأعوان الاستعمار . أمانتنا أيام طويلة مستمرة من أجل كرامة هذا الوطن . هذه المعارك لم تنته ولن تنتهي . ويجب أن نكون على حذر وحيطه من الأعياب المستعمرين وأعوان المستعمرين .

### شهيدا العروبة

حاول الاستعمار بكل وسيلة من الوسائل أن يضمضع قوميتنا ، وأن يضمضع عروبتنا ، وأن يفرق بيننا فخلق اسرائيل صنيعة الاستعمار . ففي اليومين الماضيين استشهد اثنان من أخلص أبناء مصر أنكرا ذاتهما وكانا يكافحان في سبيل تحقيق غرض كبير .

وفي سبيل تحقيق المبادئ والمثل العليا من أجلكم ومن أجل العرب ، كان كل واحد منهما يؤمن بمصريته وعروبه ، فكان يقدم روحه فداء لهذه المبادئ . استشهد اثنان من أحر أبناء الوطن ، استشهد مصطفى حافظ الذي آلى على نفسه إنشاء جيش فلسطين ، فهل تآء عنه الاستعمار ، وهل سكنت عنه اسرائيل ؟ لقد اغتيل مصطفى بأحسن أنواع التندر والتداع .

إن جميع المصريين ، كل واحد منهم يحمل هذه المبادئ . ويؤمن بهذه المبادئ . — أما صلاح مصطفى اخوك . . . أخى الذى قام معى في ٢٣ يوليو ، قام يجاهد من أجل مصر وهو يؤمن بكم وبميرتكم وبموتكم وكرامتكم ، وظل يجاهد في صمت وسكوت ، ولم يكن يعلم واحد فيكم بنور صلاح مصطفى ، في يوم ٢٣ يوليو قام بجاهداً من أجل مصر ، وذهب روحه وجمه في سبيل مصر وفي سبيل مبادئكم ومثلكم . وكان يؤمن أنه ذهب روحه ونفسه ودمه في سبيل الوطن العربي ، فإذا كانوا اغتالوا صلاح مصطفى ، وقتلوا صلاح مصطفى بأبشع أساليب التندر والحياة التي كانوا يتبعونها قبل سنة ١٩٤٨ ، فإن العصابات التي تحولت إلى دولة تحول اليوم ثانية إلى عصابات ، وهذا يبشر بالخير إذ عادت إلى ما قبل ١٩٤٨ . إن يوم النصر لقريب ، وإذا كانوا يعتقدون أنهم لن يجدوا في مصر أمثال هذا الفرد فهم وامون ، وإذا كانوا يعتقدون أنهم يستطيعون أن يبقوا العرب في نفوس الأمة العربية فأنهم وامون ، فكلنا نعمل من أجل المبادئ العليا . كلنا نعمل من أجل قوميتنا ، كلنا نعمل من أجل عروبتنا . كلنا سنجاهد ، كلنا سنكافح .

من المحيط الأطلسي إلى الخليج الفارسي

هذه هي أبا المواطنين المركة التي تقوضها الآن ، معركة ضد الاستعمار

وأعوان الاستعمار وأساليب الاستعمار ، ضد إسرائيل صنيفة الاستعمار ، ليقضى على قوميتنا كما قضى على فلسطين . كلنا سندافع عن حريقتنا وعروبتنا ، وسنعمل حتى يمتد الوطن العربي من المحيط الأطلسي إلى الخليج الفارسي .

### سوريا العزيزة

أيها المواطنون :

إن القومية العربية تتقدم وستتصر . إنها تسير إلى الأمام وهي تعرف طريقها وتعرف سبيلها . إنها تعرف من هم أعداؤها ومن هم أصدقاءها ، وإن قوتها في قوميتها ، وأنا اليوم أوجه إلى إخوان لنا .

في سوريا .. سوريا العزيزة . سوريا الشقيقة .. لقد قررنا أن يتحدوا معكم اتحادا حرا سليا هززا كريما ، لنندعم سوريا مبادئ الكرامة والوضئ سوريا القومية العربية والوحدة العربية نرحب بكم أيها الأخوة وسنسير معا أيها الأخوة متحدين بلدا واحدا . قلبا واحدا ، ورجلا واحدا لنرمي مبادئ الكرامة الحقيقية ، استقلالا سياسيا حقيقيا ، واستقلالا اقتصاديا حقيقيا .

### ألف حساب لقوة العرب

أيها المواطنون :

منذ أن أعلنت مصر سياستها الحرة المستقلة ، وبدأ العالم ينظر إلى مصر ويعمل لها حسابا ، الذين كانوا لا يعتدون بنا في الماضي أصبحوا اليوم يعملون لنا حسابا . بدأوا يعملون لنا .. العرب والقومية العربية — ألف حساب . كنا في الماضي نتطلع على مكائهم . مكاتب المندوب السامي : وبعد إعلان مبادئنا وبعد تكاتفنا وإقامة جبهة وطنية متحدة من أبناء هذا الشعب ضد الاستعمار والظلم والحكم والسيطرة والاستقلال .. أصبحوا يعملون لنا حسابا ويعرفون أننا دولة لها قيمتها .

### مؤتمر بروجي

ونمت مصر في المجال الدولي : وكبرت قيمة الأمة العربية في المجال الدولي ، كبرت وعظمت ، وعلى هذا الأساس كان مؤتمر بروجي . وسافرت لأجتمع بالرئيس تيتو رئيس جمهورية يوغوسلافيا والرئيس نهرو رئيس وزراء الهند الاثنين الذين أعلننا سياسة عدم الانحياز السياسة الحرة المستقلة . وأنا ذاهب إلى بروجي بيوغوسلافيا لمست صداقة الشعب اليوغوسلافي للشعب المصري . وتقدير الشعب اليوغوسلافي للشعب المصري وسافرت إلى بروجي وبدأنا نبهت وتبادل الرأي في المشاكل العالمية وانتهى المؤتمر بانتصار كبير للسياسة التي تتبعها مصر وهي سياسة عدم الانحياز .

### مبادئ باندونج العشرة

وأعلنت في المجالات الدولية أن مؤتمر بروجي قرر أن يتبع مبادئ باندونج العشرة وقال في القرار الذي صدر أن رؤساء الحكومات الثلاثة — يوغوسلافيا والهند ومصر — استعرضوا التطورات الدولية ولاحظوا باغتراب أن سياسة بلادهم قد ساهمت في تخفيف حدة التوتر الدولي .

وناقش المؤتمر وسائل إنماء العلاقات بين الأمم على أساس المساواة كما جاء في قرارات مؤتمر باندونج الذي عقد في العام الماضي . فقد أصدر قرارات واتخذ مبادئ المساواة واحترام حقوق الإنسان الأساسية واحترام سيادة الأمم وسلامة أراضيها . والاعتراف بأحقية الشعوب في تقرير مصيرها كبيرها وصغيرها والامتناع عن أي تدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة والامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجناحية لخدمة المصالح الذاتية لأي دولة من الدول الكبرى تحت اسم الدفاع لكي تظم مصالحهم .

هذه هي المبادئ التي أقرها مؤتمر باندونج والتي أعلن مؤتمر بروجي تمسك بها وأعلن أن هذه المبادئ يجب أن تكون أساس للعلاقة بين الدول .

ثم تكلم مؤتمر بروجي عن الشرق الأوسط ووافق على وجهة النظر العربية زعماء الهند ويوغوسلافيا وقرر أنه يجب البحث في المشاكل العربية على أساس حرية الشعوب التي يعينها الأمر . .



### مشكلة الجزائر مشكلة عربية

وأعلن مؤتمر بريوني أن الموقف في فلسطين على وجه الخصوص يعد خطرا على السلام ، ويؤيد أعضاء المؤتمر قرار مؤتمر باندونج الخاص بتأييد حقوق الشعب العربي في فلسطين وتطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين .

تكلم مؤتمر بريوني عن مشكلة الجزائر التي تعد مشكلة عربية والتي تتطلب اهتماما عاجلا بمطالب الجزائر لدعم السلام في هذه المنطقة من العالم .

ونظرا لإيمان الرؤساء الثلاثة بأن السيطرة والاستعمار يتسببان في الأضرار بالحاكين والمحكومين معا ، فانهم يعبرون عن إيمانهم برغبة الشعب الجزائري في نيل استقلاله . وأيد المؤتمر المفاوضات التي تهدف إلى حل سلمي لمشكلة الجزائر ، على أنه يجب ألا يقف هذا في طريق الاعتراف بتحقيق حرية الجزائر وإيجاد حل عادل وسلي وبخاصة وقف أعمال العنف . وبهذا خرجنا من المؤتمر بتأييد لوجهة النظر العربية .

### وجهة نظر واحدة

ونكلم المؤتمر في مشكلة ألمانيا في أوروبا ، ومشكلة الصين في آسيا ، ومشكلة فلسطين والجزائر وهي التي نهما كأمة عربية .

وكانت وجهة نظر الرئيسين تيتو ونهرو تمتشى مع وجهة النظر العربية التي استطاعت أن تأخذ لها حصنا آخر وتفرض وجودها .

### معركة التحرير .

هذا ما حدث في مؤتمر بريوني .

ومصر منذ قامت الثورة كانت تجاهد لنقل قضايها وقضايا العروبة إلى طريق غير طريق الاستجداء ، غير طريق الاستعمار . لقد كنا ندرك منذ عام ١٩٥٢ وقبلها أن الاستقلال السياسي لا يمكن أن يكتمل إلا إذا كان معه الاستقلال الاقتصادي السليم يقف ضد مؤتمرات المستعمرين والمستغلين الطاغين . كنا نعمل من أجل إجلاء الانجليز المحتلين بوسائل مختلفة . بالقوة واللين ، بالعنف والمفاوضات .

وكان عزمنا على أن نحقق لمصر الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى .  
والأيرقرف على أرض مصر إلا علم مصر . كنا نسعى إلى ذلك منذ اليوم الأول  
الذى قامت فيه الثورة . وانهى الاستعمار ولم يستطع الاحتلال أن يبق فى مصر  
بين المواطنين فلم يجد من يتعاون معه أو يستند .

### هزمتنا بريطانيا مرتين

فلم الاستعمار وجلت عن مصر آخر قوة من قوات الاحتلال التى دخلت  
بلادنا عام ١٨٨٢ ، وكأول قبل ذلك قد انهزموا وانضروا فى كفر النوار . ولم  
يستطيعوا إل كمال غزوم وحملتهم عندما خرج لهم عرابى ، فانسحبوا والتجأوا  
إلى الحماية ، واستطاعوا الدخول بواسطة أعوانهم عن طريق قتال السويس بواسطة  
الحوة . هزمتنا عام ١٨٨٢ وفى ١٨٠٧ عند حملة فريزر . هزمتهم أهل رشيد  
المدينون . . . هزمتنا بريطانيا مرتين : ولكن الانجليز اتبعوا معنا أساليب  
الفدر والحديمة . استطاعوا إحتلالنا بذلك . ووقفت الثورة أن ترفع فى سماء  
مصر علم مصر وحدها . وأن يبق بين ربوع مصر قيادة مصرية واحدة . ونحقق  
هدفا كبيرا من أهداف مصر . ولكننا لم نهمل أبدا العمل من أجل الاستقلال  
الاقتصادى لأننا نؤمن أن الاستقلال الاقتصادى مكمل للاقتصاد السياسى .  
وأن التحكم الاقتصادى يستخدم فى الضغط والتوجيه . وعملنا على زيادة الانتاج  
ونجحنا فى هذا الاتجاه لأننا نعتد على أنفسنا وعزمنا وقوتنا ، استطعنا  
زيادة الدخل القومى من سنة ٥٢ إلى ٥٤ إلى ما يقرب من ١٦ ٪ ، ومن ٥٤  
حتى ٥٦ زاد زيادة أخرى لأننا كنا نعمل فى نفس الوقت من أجل  
الاستقلال الاقتصادى .

### سياسة مستقلة

وفى أيام الجلاء ، وحينما شعرنا بالاستقلال السياسى ، اتجهنا إلى العالم وقتلنا  
لنفس ما مضى . حتى أولئك الذين قتلوا آباءنا وأجدادنا . وقتلنا إن مصر ستسلم  
من يسلمها وتعد بدعا للجميع . إن سياسة مصر تنبع من مصر لامن لشدن  
ولا واشنطن ولا موسكو . وقتلنا إننا مستعدون التعاون مع الجميع ولكن  
ليس على حساب كرامتنا أو استقلالنا .

### حلف واحد

هذا الذى قلته يوم ١٩ يولية الماضى قلته منذ قامت الثورة . وسأقول لكم على كل شئ لتسكنوا على بيئته .

منذ قيام الثورة بدأت بريطانيا وأمريكا تصلان بنا من أجل مخالفات وإتفاقات ولكننا قلنا إننا لا نستطيع التحالف إلا فى حلف واحد وهو حلف الدول العربية . وقلت لهم كل هذا . هل سيكون لمصر رأى على بريطانيا . . هل يحقق التحالف بين دولة كبيرة وأخرى صغيرة . . إلا التبعية . . لا نقبل أبدا أن نكون أذبالا أو تابعين . . كان جنرال روبرتسون موجودا وطلب منا عقد محالفة مدتها خمس وعشرون سنة . ولكننا رفضنا . وما قلناه سنة ٥٢ فى جميع محاضر المحادثات هو ما نقوله اليوم :

### ميثاق الأمن المتبادل

بدأنا نتكلم عن تمويل الجيش المصرى بالسلاح . مع استعدادنا لدفع ثمن السلاح فرفضوا إلا إذا وقمنا بميثاق الأمن المتبادل ، ومعناه أن تأتى بعتة أمريكية لا يكون لعبد الحكيم عامر رأى فيها . قلنا إن لنا تجارب كبيرة بهذا الخصوص . وكان للبعثة العسكرية البريطانية هدم معنويات الجيش المصرى . لذلك كان لدينا مركب نقص من ناحية البعثات العسكرية . كان غرضنا أن يكون للجيش المصرى شخصيته المستقلة ، ولذلك رفضنا توقيع ميثاق الأمن المتبادل . ولقد قالوا فى آخر سنة ١٩٥٢ إنهم مستعدون لتزويدنا بالسلاح . ولكن عدلت بعتتنا غالية الوفاض .

### الجنود المجهولون

إن ما نقوله اليوم بصوت عال ليس بجديد . قلناه فى أول يوم من أيام الثورة وبدأ بعد هذا كفاحا فى القتال . كفاح لم ينشر . وهب فيه الفدائيون أرواحهم وقاتلوا وكالخوا واستطاعوا أن يجعلوا القوة البريطانية غير قادرة على الدفاع عن نفسها وعن القتال . إن الجنود المجهولين الذين خرجوا من يتشم وبذلوا أرواحهم أجزوا الثمانين ألف بريطانى عن الدفاع عن أنفسهم . وهذا هو السبب

الحقيقي في جلاتهم . خرجت من مصر لأنها أدركت أن شعب مصر إلى لا تكون لغيره قيادة في مصر . هذا هو السبب الحقيقي وليس المفاوضات أو المحادثات .

كانت معركة مريرة طويلة ولكنها لم تنته ، فالإستعمار له أشكال مختلفة . والإستعمار اليوم يتمثل في أعوان الإستعمار الجوة . الإستعمار يتلون . وعلينا مقاومته بجميع أنواعه الممنعة تحت تكتل الأعوان والمحالفات والإنفاقات . وبدأ الإستعمار يعمل ليضع يده على الدول العربية دولة دولة تقاومنا . وكان الوضع العربي والقومية العربية قد اكتملت وتيقظت فلم يستطع الإستعمار تحقيق أغراضه فانتصرت القومية العربية وهزم الإستعمار شر هزيمة . هزم في الأردن حينما أراد تميلر أن يجبر الأردن المكون من مليون أو مليون ونصف على الخضوع ، ولكن الجفوال تميلر هرب من الأردن فقد آمنت القومية العربية بحقها في الحياة فانتصر ، ولم يستطع الإستعمار تحقيق أى غرض من أغراضه ولم يستطع حلف بغداد أن يصنع شيئاً بل وقف وتجمد بفضل رأى العام العربي والقومية العربية .

#### عشرة ملايين يهزمون حلف الأطلسي

دخلنا في معارك في الداخل والخارج . عاون الإستعمار فرنسا في تونس ومراكش والجزائر . انتقلت قوات حلف الأطلسي لتقاتل في الجزائر . أمريكا زعيمة العالم الحر تويد فرنسا في تقتيل أهل الجزائر . بريطانيا تويد كذلك الدول التي عملت ميثاق الأمم المتحدة وتقرير المصير ، وكل هذا نسوه أو تناسوه وبدأوا يقاومون القومية العربية في الجزائر . كل هذه القوى تقاتل عشرة ملايين جزائري ولكن القومية العربية في الجزائر استطاعت أن تهزم حلفاء فرنسا ، واستطاع المجاهدون في الجزائر بأسلحتهم البسيطة المحبودة مقاومة القوات المدججة بالديابات وكافة الأسلحة ، الأسلحة المعدة لروسيا لم تستطع الوقوف في وجه الجزائر .

وهذا معناه اشتعال القومية العربية وشعورها بكيانها وحقها في الحياة ، هذه المعارك التي نخوضها — معركة الأردن والجزائر ومقاومة الأحلاف — كلها معاركنا ، فصارتنا جميعاً مرتبطة في الأردن والسودان . مصير كل واحد

مصدر الجميع . يريد الاستمرار أن نكون تابعين وحين يأمر نلى الأمر . هناك دول كثيرة لا داعى لذكرها حتى لا نعمل أزمات دبلوماسية . الدول التى تتلقى الأوامر . تنفذ الأوامر والى لا تؤمن بوطنها وإنما تؤمن بالسفراء والمندوبين السامين . يريدوننا أن نكون مثلهم . ولكن هذا لن يكون فلم تهم الثورة ثورة ١٩ وما بعدها لكى تتلقى أوامر الاستمرار . يريدوننا أن نسمع أوامرهم بخصوص إسرائيل التى يقولون إنها موجودة بحكم الواقع .. ويقولون إن عرب فلسطين تدفع لهم شيئاً من المال ولكننا نعتز بعروبتنا وأرضنا وهى لا تقدر بمال يريدوننا أن نسل لإسرائيل بكل شئ . ونهمل فلسطين وننكر لها ولاخواننا . فى شمال أفريقيا . وأن نوافق كما وافق مجلس الأمن على المذابح . يريدون منا أن ننفذ السياسة التى تمل .

#### نحن سكوت عبد الناصر

ولكن مصر أبى وأرادت إلا أن تكون لها شخصيتها المستقلة فنع عنا السلاح وسلحت إسرائيل وأصبحت خطراً يهدد . وقالت بريطانيا نحن مستعدون للتسليحكم ولكن على شرط أن يسكت عبد الناصر فى بانكوك ودمونا ننفذ خطتنا فى الأحلاف . أصبح التسليح إذن أداة لتقييدنا وتقييد حريتنا . ولكننا لسنا على استعداد لدفع الثمن شخصيتنا ومبادئنا . وبهذا لم نستطع الحصول على أى شئ من السلاح لا بالثمن ولا بجانا .

استطعنا بعد ذلك أن نحصل على السلاح من روسيا . من روسيا لا من تشيكوسلوفاكيا ، ووافقت روسيا على امدادنا بالأسلحة . وتمت صفقة الأسلحة فحصلت ضجة . وقالوا إنه سلاح شيوعى واكتفى أعرف أن السلاح هنا سلاح مصر . وبدأت صحافتهم تقيم ضجة أما سبها قالوا إن لديهم خطة . وهى حفظ التوازن بين الدول العربية وإسرائيل . طيارة للدول العربية كلها وأخرى لإسرائيل لحفظ التوازن . من ذا الذى أقامكم أوصياء علينا لحفظ التوازن . نحن لا نقبل وصاية أحد . ولكنه الاحتكار للسلاح الذى كانوا يتحكمون به فينا .

فلما استطعنا تحطيم هذا الاحتكار انهارت كل خططهم . لم يستطع الاستمرار التحكم عن طريق منع الأسلحة . من ذا الذى أوجد إسرائيل فى هذه المنطقة ؟ من كان مسئولاً عن الانتداب على فلسطين ؟ بريطانيا .

### مسئولية بريطانيا

وعد بلفور بريطانيا مسئلة عنه . كانت بريطانيا تعلم أن داخل فلسطين جيشاً مسلحاً يستعد للاستيلاء على فلسطين . ومع ذلك وهى تعلم هذا تركت فلسطين . ماذا كانت تهدف إليه بريطانيا وأمريكا . كانوا يهدفون إلى شيء واحد . وهو القضاء على قوميتنا .

إنهم يعمرون أن لنا قومية تجمعنا من المحيط الأطلسى حتى الخليج الفارسى . هذه القوة يجب أن يعمل لها حساب لأول مرة فى التاريخ . إذن يقضون على فلسطين قضاء كاملاً . ويحل اليهود محل أهلها . إبادة قومية للجنس . عملية إبادة كان الغرض منها إبادة القومية العربية جميعها . وكان الصهيونيون يعلنون أن وطنهم المقدس يمتد من النيل إلى الفرات . يقولون فى برلمانهم عن حرب مقدسة فالعملية إبادة للعرب وقضاء على الجنس .

وكان لابد من السلاح للدفاع عن أنفسنا حتى لا نكون لاجئين . فحصلنا على السلاح وتماقدنا عليه . وأحب أن أقول إن الحصول عليه كان دون أى قيد ولا شرط . مجرد دفع الثمن وأصبحت الأسلحة ملكا لنا .

### قصة الانذار الأمريكى

وأرسلت أمريكا مستر آلان مندوبها لى حمل رسالة من الحكومة الأمريكية وكان المفروض أن يقابلنى . وقالت الأنباء إنه يحمل تهديدا لمصر .

واتصل بى أحد الرسميين الأمريكيين لمقابلتى وقال إنه متأسف للحالة التى وصلت إليها العلاقات بين البلدين ، ونصحنى بأن أقبّل الرسالة بأعصاب هادئة . فقلت كيف أقبّلها وفيها جرح العزة المصرية ، فقال لن يترتب عليها أى أثر على فى مجرد رسالة .

فقلت إنى لست رئيس وزارة محترفا ، ولكنى رئيس وزارة عن طريق ثورة ، ولن أتردد . مندوبكم إذا حضر وتكلم كلمة . سأطرده . هذا كلام رسمى وسأعلن للشعب أنكم أردتم إهانة عزته وكرامته . وسنقاتل جميعا لآخر قطرة من دمائنا .

. وإني سأقاتل في سبيل مصر لآخر قطرة من دمي ، فهددوا بقطع المعونة . فقلت : سأعلن قطعها . ونحن لم نلق درساً في السياسة . فقد قننا بشورة . وسنحافظ عليها . كان ذلك في أكتوبر .

### لم يفتح فه بكلمة

شمعاد وقابلني وقال إنه أبلغ مستر آلان هذا الكلام . وهو مختار لأنه لو حضر لك مستطرد ، وإذا بلغ ذلك لدا لاس فسوف يطرده . فما هو الموقف ؟ قلت له إني لا أعرف إلا أنه إذا حضر إلى فساطرده . جاء لنا مستر آلان ولم يفتح فه بكلمة . واستمع إلى وجهة النظر المصرية ، وأسرد لكم وجهة نظر أمريكا بإيجاز . إنهم يعتقدون أننا سياسيون محترفون ولكن استطاعت مصر أن تحافظ على كرامتها وعزتها .

. قامت الضجة في كل مكان بشأن الأسلحة فكنت أرى العجب والشتائم في الجرائد الإنجليزية والفرنسية والأمريكية ، كانوا يشتموننا لأننا نخلصنا من السلاح واستعلمنا أن نبنى بلدنا وقوتنا ونقرر سياسة مستقلة .

هذه هي منجاة الأسلحة وصفقة الأسلحة .

### ٢٣ مليوناً معي

كنت أتكلم وأنا مطمئن وأنا أشعر بالقوة . لماذا ؟ لأنني أشعر أن الشعب جميعه ، ٢٣ مليوناً كلهم سيكافحون في سبيل الاستقلال لآخر قطرة من دمهم . لم أكن أتكلم بقوة جمال عبد الناصر ، ولكن كنت متأكداً أن كل أبناء مصر سيكافحون لآخر قطرة من دمائهم . لاجزية ولاخلافات . إننا نحن جميعاً كتلة وطنية وراء أهداف الثورة .

كنت أتكلم بشجاعة لأنني كنت أعرف أنني مستند بكم . هذا كان موقعي . كنت أشعر أن الشعب كافح وناضل على مر الأيام ومستعد أن يكافح . شعب متحد وشعب قوى .

شعب رأى لأول مرة علم بلده يرتفع وهو مستعد أن يضحي كما ضحى صلاح مصطفي ومصطفى حافظ .

### بلغوم يخلوا بالهم

كانت آخر كلمة قالها صلاح مصطفى ( الحمد لله بلغوم في مصر يخلو بالهم ) لقد كنت أشعر أن ٢٢ مليون صلاح مصطفى يقفون ورائي . هذا الدافع الذي كان يعطيني القوة . وهذا هو ما جعلني أقول لملندوب أمريكا إنني سأطرده لأن الشعب يريد ذلك ، وهو مستعد أن يكافح لآخر قطرة من دمه في سبيل حريته ، وانتهت قصة المفاوضات والأحلاف ثم انتهت قصة السلاح وبدأت قصة السد العالي .

في سنة ١٩٥٣ قمنا بعمل خطة للتنمية الإنتاجية وزيادة الدخل القوي بسرعة مضاعفة ، لأننا نريد كل عام نصف مليون ومستوى المعيشة عندنا يعتبر مستوى متوسطاً وأماناً عليتان أن نرفع مستوى المعيشة وأن نحافظ على الدخل فزيادة مستوى المعيشة يحتاج إلى زيادة الدخل لذلك اتجهنا إلى مياه النيل لاستفيد منها

### عقبة التمويل

وكان قد قسم لنا مشروع السد العالي في ١٩٥٢ ، وكان قد قسم منذ عام ١٩٢٤ ووضعنا موضع الدراسة ، وقابلنا عقبة التمويل وتبين أن المشروع صالح وينتهي بعد عشرة سنوات ، وبدأنا نقابل عقبة التمويل فليس لدينا المال الكافي لدفع نفقات المشروع التي تبلغ من ٨٠٠ إلى ألف مليون دولار تدفع على عشرة سنوات في سنة ١٩٥٣ اتصلنا بالبنك الدولي وطلبنا منه ونحن من المشاركين فيه ، وطلبنا منه المساهمة في التمويل .

وقال إن فيه عقبات ف هناك الانجليز واسرائيل فعندما تتون خلافكم معهما نستطيع تمويل المشروع . وليس عندكم نظام برلماني فنطلب منكم حمل استفتاء على هذا المشروع .

وفهمنا من هذا الكلام أننا لن نال مساعدة من البنك قررنا الاعتماد على أنفسنا وعلى شركات الصناعة .

واتصلنا بالشركات الألمانية وقالوا إنهم على استعداد لإعطائنا ٥ ملايين جنيه ، ثم اتفقت مع الشركات الألمانية والفرنسية والإنجليزية فصاروا إن كل شركة مستعدة لإعطائنا ٥ ملايين على أساس قرض متوسط الأجل .

وسافر وزير المالية إلى لندن وقابل وزير مالية إنجلترا . وقال له إنهم مستعدون أي الشركات الثلاث لرفع القرض إلى ٥٤ مليون جنيه ونسكه نحن من العملة المصرية . فسافر وزير المالية إلى واشنطن على هذا



الأساس فقال الأمريكان أنهم قردوا لمصر ٤٠ مليون دولار معونة وكان كلاما على ورق .

ثم رجعوا في كلامهم

وقالوا نستطيع تمويل هذه المعونة إلى السد العالي . ورجع الانجليز في كلامهم وقالوا اخذوا القرض من البنك الدولي ونحن نعطيك مليون جنيه ، والأمريكان يعطون حوالي ٢ مليون جنيه . والبنك الدولي قال إنه مستعد أن يعطينا ٢٠٠ مليون دولار بعد ٥ سنوات ونحن نصرف خلالها ٢٠ مليون دولار .

وبدأوا على هذا الأساس بشرطون الشروط فقامت المحادثات في سبتمبر مع مليون دولار بعد ٥ سنوات على أقساط ، ثم وضع في خطاب شروطا يجب أن تنجحها مصر لكي تنال هذا القرض . وشروط القرض تتفاوض عليها من وقت إلى آخر . ثم قال البنك إن هذا القرض يتوقف على الشروط الآتية :

ثلاثة شروط

( ١ ) يضمن البنك إلى أن العملات الأجنبية المطلوبة التي سنأخذها من المنح الانجليزية والأمريكية لا تتقطع .

( ٢ ) يجب أن يتفاهم البنك مع الحكومة المصرية ويتفق معها من وقت إلى آخر حول برنامج الاستثمار ، أي وصاية من البنك الدولي على الحكومة المصرية .

( ٣ ) حول الحاجة إلى ضبط المصروفات العامة للدولة .

وبعد ذلك لاتحمل الحكومة المصرية أى دين خارجي ، وكذا لاتوقع اتفاقات دفع كاتفاق الأسلحة مع روسيا ، وتتفاهم مصر مع البنك أولا قبل الاتفاق على أى مشروع .

ثم طلب البنك أن إدارة المشروع تخضع للاتفاق بين الحكومة المصرية والبنك . وقال البنك إن اتفاقات البنك خاضعة لإعادة النظر فيها إذا حدث ما يستدعي ذلك وأرسلت الحكومتان الأمريكية والبريطانية مذكرتين ، والبنك أرسل الخطاب كل واحد منها يحيل مصر إلى المذكرة الأخرى .

وأصبحت العملية معقدة وظهر أن هناك تحايل على لنا السيطرة على استقلالنا الاقتصادى .

هذا الكلام رفض رفضا باتاً . وقلت إننا لا يمكن أن نبيع أنفسنا بـ ٧٠ مليون دولار ممونة . وتكلمنا مع الأمريكان وسألناهم : هل مثل هذه الشروط تعمل مع الإعانات التي تعطى لإسرائيل ؟

### المساعدات الأمريكية

وقلنا إن هذا الكلام يتناقض مع استقلالنا . وقارنا بين موقف العرب وموقف إسرائيل والمساعدات التي تمنحها أمريكا للطرفين فالحبة السنوية التي تمنحها أمريكا لإسرائيل من ٣٠ إلى ٥٠ مليون دولار . والمساعدة الفنية تبلغ سنوياً من ٦ إلى ١٤ مليون دولار ، وقائض المواد الغذائية التي تهبها أمريكا لإسرائيل قيمتها ٧ ملايين دولار . ورؤوس الأموال الأمريكية التي تعمل في إسرائيل ٢١٤ مليون دولار .

في ١٢/٧/٥٥ أعطى بنك أمريكا قرضاً لإسرائيل قدره ٣٠ مليون دولار . كما جمع اليهود في أمريكا ٣ آلاف دولار ، وقبرعات ١٦٤ مليون دولار ، وبحجوع التعويضات الألمانية ٣٥٠٠ مليون دولار . تدفع كل سنة منها جزءاً بضائع وسفننا ومصانع .

تبرعات يهود أمريكا لإسرائيل خلال الستة شهور الأولى من هذا العام ٦٥ مليون دولار . ونحن نعرف أن إسرائيل ربيبة أمريكا ولا تستطيع أن تعيش من غير هذه المعونة .

وتكلمنا مع ممثلي أمريكا وقلنا لهم إنه في فترة خمس سنوات سيصرف على السد العالي ٣٧٠ مليون دولار تدفع مصر ٣٠٠ مليون وتدفع أمريكا ٧٠ . والمشروع الذي سيتكلف بليون دولار سندفع منه ٧٣٠ مليوناً أولاً . وكيف يمكن لي أن أفقد الشروط التي أملاها على البنك الدولي . وقلنا لهم إن لنا تجربة في ذلك وسبق أن وقعنا في هذا الاستغلال وحضر « كرومر » ، وبقى في مصر .

### العرض الروسي

وفي هذه الأيام حضر السفير الروسي وقال إن روسيا مستعدة للاشتراك في تمويل السد العالي وكان ذلك بعد شهر ديسمبر . فقلت له إننا سنتكلم مع البنك الدولي . وتأجل الكلام في التفاصيل .

### العرض الأمريكى

وعرف الأمريكان أن هناك عرضا روسيا . فوصل إلى مصر في فبراير الماضى مدير البنك الدولى وأرسل خطابا يطلب فيه دعوته إلى الحضور إلى مصر .

وبدأت المفاوضات معه في شهر فبراير وحينما قابلته قلت له بصراحة إن عندنا عقدة من ناحية القروض والفوائد . ولا يمكن فصلها عن السياسة . لأننا رحنا ضحية الاحتلال بسبب القروض . فلن نقبل أى مال يمس سيادتنا . وقلت له إن إشرافكم على ميزانيتنا لن يصلحها وأماننا دولة في شمالنا . أقوى مثل . فأتمت تشرفون على اقتصادياتنا ومع ذلك فاقصداها منهار . وتقرر البنك يسلم بسلامة الاقتصاد المصرى . وكان مفروضا أن نبدأ في يونيو الماضى المشروع . وعلى ذلك أبلغت مدير البنك أننا لن نبدأ في المشروع إلا بعد أن نصل إلى اتفاق مع البنك . وقال مدير البنك إنه يجب علينا أن نحل مشكلة الماء بين مصر والسودان . ثم يوقع البنك معنا الاتفاق . ولكنه لم يضمن أن تدفع أمريكا وانجلترا لنا أكثر من مبلغ ٧٠ مليون دولار الذى وعدونا به .

وظهر الفخ . . أى نأخذ السبعين مليون دولار . . ونبدأ في المشروع . ونصرف المال ثم نعود فنطلب من البنك مبلغ ٢٠٠ مليون دولار فيعرض البنك شروطا ويبنى علينا أن نقبل شروط البنك أو يتوقف المشروع ونكون أضعننا ٣٠٠ مليون دولار هباء .

ومعنى ذلك أن يرسل لنا البنك من مجلس مكان وزير المالية . . وآخر مجلس مكان وزير التجارة . . وآخر مجلس مكانى أنا .

هذا هو الفخ الذى ظهر ، فقررنا ألا نبدأ في السد إلا بعد توقيع اتفاقية المياه مع السودان الشقيق . وإدراك شروط البنك الدولى . وأصدرنا الأمر بإيقاف العمل حتى لا ندخل في مغامرة يتحكم فيها الاستعمار بسببها . ويسيطر علينا اقتصاديا بعد فشله سياسيا ، وأبلغنا ذلك لمدير البنك الدولى ، فقال إنه مستعد لتعديل الشروط ، فلم يضمن أن يكون الاتفاق التامام للكتاب الذى يبعثه إلينا . فرفض توقيع الاتفاق .

### خدعة

كانت هناك خدعة لنقع في برايتهم . يتحكون فينا عندما تستزف أموالنا دون أن نأخذ أى نتيجة . فقررنا ألا نبدأ في السد إلا بعد أن نعلم كيف يعمل السد ونعرف كيف يتهى ولذلك أوقفنا العمل في فبراير ، وأرسل إلينا مدير البنك خطابا لا قيمة له قال إنه يدفع ٢٠٠ مليون دولار بعد حل مشكلة الماء . ولم يكن في الخطاب ما يمس سيادتنا فقبلناه . ولكن كانت هناك مذكرة الحكومة الأمريكية والبريطانية وفيها ما يمس سيادتنا . ففي فبراير بلغ السفيران الأمريكى والبريطانى عسقم موافقتنا على هذه المذكرات وراحت المذكرتان للحكومتين الأمريكية والبريطانية . وطبعاً لم يجهى أى رد . في ٢٩ فبراير كان الكلام أن بريطانيا تريد التوسط بيننا وبين السودان . لجاء سلون لويد وقابلنى في منزلى فعرض معاوته لحل مشاكل المياه بيننا وبين السودان . فقلت له إن تصرفاتكم تدل على أنكم تعتقدون المسائل بمرائكم ، وإذا عتكم ثير السودان ضد السد العالى ، فحطلة الإذاعة البريطانية ونحطة الشرق الأدنى والصحف تذيع تعليقات للوقية بيننا وبين السودان ، وسفارتكم في الخرطوم تجمع كل ذلك وتطبعه في كتاب وتوزعه على السودانيين . ومعنى هذا خلق عدااء بين مصر والسودان ، فكيف يستقيم هذا مع عرضك لأن تكون وسيطا بين مصر والسودان ؟

### حيلة مغرقة

كان الواضح أن الإنجليز يحاولون بث روح الكراهية في إخواننا السودانيين وبهمهم أن ينفذوا لحماية أحدنا ضد الآخر . وفي نفس الوقت وقف اللورد كيلرن وأخذ يسب مصر كيف نعاونها ونساعدنا وهي تنادى بالتحريير . فلا يجب منحها ٥ مليون جنيه وكلام آخر في متهى البذاءة من لورد كيلرن وهو معروف .

وفي يوم ١٤ مارس قابلت السفير البريطانى في المنزل . وقلت له إننا شعب طاعنى فالسكطة الحلوة أفضل من مليون دولار . ولا تقبل الشتيمة ب ١٥ مليون دولار ولا تقبل كلام كيلرن . ولم تقبل المعونة حتى لا يكون ردنا يعتبر إهانة .

ونحن لسنا دولة غنية جداً ولكننا نستطيع توفير ٥ مليون جنيه ولو دقينا زلماً أو كسرنا طوب، فتحن قبلنا المعونة منعاً من أن يقال إن مصر ترفض علاقة حسنة منكم . ولكن إذا تكرّر هذا الكلام فسترفض المعونة . وسار الحل على هذا ، ثم لم ترد الحكومتان الأمريكية والبريطانية على المفكرتين .

### حادث طرد جلوب

ثم طرد جلوب من الأردن . وضرب سلوين لويد بالطوب في البحرين . وقيل إن هذا نتيجة مصر . وبدأت حملة شنيعة من أول مارس ضد مصر في الصحف البريطانية لدرجة أن رجلاً اسمه فريزر قال لا بد من بناء سد في كينيا يمنع الماء عن مصر . وهذا يدل على جنونية هؤلاء الناس . وقالوا إننا نهدم في البترول ولكني قلت إنه ليس لنا أي دخل في المصالح المشروعة لأحد . ولكننا نقاوم ما يسمونه بالنفوذ ، لا يمكن أن نكون منطقة نفوذ لأحد . مصالحكم الاقتصادية المشروعة ليس لنا اعتراض عليها .

### زيارة وزير خارجية روسيا مسيو شيلوف الى مصر

وفي نفس الوقت بعث مدير البنك الدولي أنه يريد المجيء فقلنا له تفضل . وحديث عادات بيننا وبين شيلوف الذي عرض مساعدة روسيا لمصر في جميع الميادين إلى درجة إعطاء قروض طويلة الأجل . وقال إن ذلك سيكون دون قيد ولا شرط . وعلينا أن نطلب منهم . وقال إنهم لا يريدون مواد خاماً . وقال أيضاً إنهم لا يريدون أن يوقعوا بيننا وبين الدول الغربية وإن روسيا همها أن يسود السلام بيننا وبين الدول الغربية . فالروس يعملون الآن على كسر حجة الثور في العالم . وبهمهم أن تكون السياسة بين مصر والغرب طيبة . فشكرته وأجلت الكلام في التفاصيل لحين زيارتي في شهر أغسطس .

### وعود

وفي ثاني يوم حضر مدير البنك الدولي وقابلني في البيت في الساعة المباشرة

وأكد أن البنك عند وعده الذي قاله في شهر فبراير . وأنه مصمم على تمويل المشروع . وأن الحكومتين البريطانية والأمريكية عند هذا الوعد وقلت أننا أيضاً عند كلمتنا .

هذا ما حدث حتى حوالي ٢٠ يوليو الماضي . وقابل سفيرنا في أمريكا دالاس وقال لي إن الأمريكيان يعتقدون أننا لا نريد أن يمولوا المشروع . فقلت له إنا نريد أن نتكلم وتفاوض تمويل المشروع . عاد أحمد حسين إلى واشنطن على أن يقابل دالاس ويطلب إرسال الرد على المذكرات التي بعثناها . وبعد يومين أعلنت الحكومة بيانها . وقد قلت رأي فيه أول أمس .

### يريدون التفرقة .... ليتحكموا

وفي بيان أمريكي حاولوا إثارة اثيوبيا واوغندا لأنهم يهمهم أن يختلف الدول في هذه المنطقة فتلجأ الى مساعدة أمريكا فيحصل التحكم في هذه المنطقة . ولقد ابلغتهم أننا لا نريد وساطتهم مع السودان لأننا متفاهمون مع اخواننا السودانيين . فاستعيل الأزهرى كان على استعداد للتفاهم معنا . وكذلك ميرغنى حمزة تكلم معى . ولم يكن هناك شد وجذب ولم يكن هناك خلاف . ولما جاء عبدالله خليل رئيس الوزارة السودانية الحالية كانت روحه طيبة جداً . فلا داعى إذن لتدخل وتوسط الأمريكان والانجليز .

ولكن وزارة الخارجية الأمريكية تقوم مصالح السودان ومصر . ولا أدري ما دخل أمريكا في صالح البلدين . فصر والسودان مرتبطان بعضهما ببعض منذ الحليقة . ولا يمكن أن تمزق دولة منهما إلى أمريكا الشمالية أو الجنوبية . ولكن بدء حب الوصاية والتحكم والسيطرة وخلق المنازعات هي التي فرضت عليهم ذلك .

### بيان كله تضليل

وقال البيان أيضاً إن التطورات التي شهدتها الشهور السبعة غير ملائمة لتنفيذ المشروع فإمى هذه التطورات ؟ هل هي اقتصادية أم سياسية ؟

وفي البيان الأمريكى أيضاً شيء غريب فوزر الخارجية الأمريكية يخاطب الشعب المصرى ويقول إن هذا لا دخل له بصلات الشعب الأمريكى بالشعب

المصرى . أى ان هذا خد جمال عبد الناصر فقط .  
ماهى التطورات ؟ إنهم يشككون فى الاقتصاد المصرى . والانتاج المصرى  
دعم وزاد .

### زيادة الدخل القومى

ويقول كتاب الاحصاء السنوى للأمم المتحدة إن مجموع الدخل القومى  
المصرى قد زاد من ٧٤٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٧٨٠ مليون جنيه  
عام ١٩٥٣ إلى ٨٦٨ مليون عام ١٩٥٤ : أى أننا نعمل ونتج . و ثروتنا تزيد  
ووضعنا الاقتصادى فى تحسن مستمر . فدخلنا القومى بلغ ٧٤٨ مليون جنيه  
عام ١٩٥٢ ، وفى عام ١٩٥٤ أصبح ٨٦٦ مليوناً . أى أن الدخل زاد ١٢٠ مليون  
جنيه فى سنتين .

وزاد مجموع الدخل الزراعى فى عام ١٩٥٤ — ١٩٥٥ بمقدار ٣٨ مليون  
جنيه بنسبة ١٥٪ فقد بلغ ٤٢٠ مليون جنيه بعد أن كان ٣٨٢ مليون جنيه .  
وزاد الانتاج الزراعى من ١٢٣٪ عام ١٩٥٢ إلى ١٣١٪ عام ١٩٥٤ وهذه  
الأرقام من نفس الكتاب الاحصائى الذى أصدرته الأمم المتحدة .

وفى عام ١٩٥٥ سجل الانتاج الصناعى تقدماً كبيراً . إذ تراوحت نسبة  
الزيادة فى فروعه المختلفة بين ١٥٪ و ٢٥٪ وقد تكلمت عن هذا فى السكلمة  
التي ألقيتها فى أول يونيو فى مؤتمر التعاونيين :

وقد بلغت الزيادة أقصاها فى إنتاج الحديد والزرر فبلغت ٩٤٪ واتعشت  
حركة المبادلات الخارجية فبلغت الصادرات المصرية فى المدة من أول يناير  
إلى آخر يونية عام ١٩٥٦ — ٩١ مليون جنيه أى بزيادة قدرها ٢١ مليون  
جنيه . إلى آخر البيانات الاقتصادية المعروفة التى نشرت فى الميزانية .

### التطور الجديد

ماهى التطورات التى حدثت فى السبعة شهور الماضية .. إنهم يحاولون أن يبيئوا  
أنها تطورات اقتصادية .. التطورات هى تطورات استقلالية .. تطورات حرة ..

تطورات عزة وكرامة .. التطورات التي حدثت في السبعة الشهور الماضية . إننا بنينا سدا من العزة والكرامة سدا للحرية والاستقلال ضد الأطماع .. التطورات التي حدثت أننا قد صممنا أن تقوى جيشنا وأسلحه .. صممنا أن تكون لنا شخصية مستقلة .. صممنا أن تكون لنا حرية مستقلة .

### ماذا يريدون

والفرض — بالطبع — من هذا الإجراء الذي أعلن يوم ٢٠ يوليو — وإنني سأتكلم عن الحكومة الأمريكية لأعن الحكومة البريطانية . لأن الحكومة البريطانية أعلنت في اليوم التالي لإعلان الحكومة الأمريكية بعد أن وصلها الخطاب الأمريكي ، والبنك الدولي أعلن بالطبع بعد بريطانيا ، بعد أن وصلته تعليمات من أمريكا .

ولهذا فسأتكلم عن أمريكا في هذا الموضوع .. ما الفرض من هذا ؟ . إنهم يعاقبون مصر . لأنها رفضت أن تقف بجوار التكتلات العسكرية .. مصر نادت بالسلام وتحقيق حقوق الإنسان .

مصر نادت بالمبادئ التي كتبوها في ميثاق الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ونسوها .. هذه هي المبادئ التي تنادى بها اليوم .. الحرية وحقوق تقرير المصير والقضاء على الاستعمار وعدم الانحياز والتمايش السلي الإيجابي والتعاون مع جميع الدول نغادى من يعادينا ونسلم من يسلمنا .. هذه هي المبادئ التي تنادى بها مصر .

فكيف نقول هذا ولا نسمح كلام الكونغرس الأمريكي ولا نأخذ الأوامر من هناك .

ومنذ شهر ونصف شهر وقف أحد أعضاء الكونغرس وقال كيف تتبع مصر هذه المبادئ . ولا تقطعوا عنها المعونة التي تؤخذ منا ؟ . وهذا معناه غرور وتحكم في الشعوب .

ونحن قد رفضنا قبول هذا التحكم وهذه السيطرة .. إنهم يعاقبوننا على هذا بالسبعين مليون دولار التي كانوا سيعطونها لنا على خمس سنوات .

إننا نعمل مشروع تنمية ونريد أن ننمي الإنتاج ونرفع مستواه . وهم



في جراتهم إننا نقبل هذا ليعرف الشعب المصري أن ناصر ضره فيضبط عليه الشعب المصري لكي يسمع كلام أمريكا .

هذا ما يقولونه في جراتهم ولا يعرفون أن الشعب المصري غير موافق على هذا الكلام الذي يذكرونه .

وحينما وصل بلاك وهو مدير البنك الدولي . . . وبدأ الكلام معي في تمويل السد العالي وقال إننا بنك دولي ولستنا بنسكا سياسيا ، وليس لي شأن بأمريكا مطلقا ، فأنا مستقل أقول الرأي الذي أؤمن به :

وقلت له كيف يكون مجلس الادارة مثلا لنول ولا يكون بنسكا سياسيا .. بالطبع تعتبر بنسكا سياسيا فمجلس الادارة أغلبه من الدول الغربية السائرة في فلك أمريكا .

وابتدأت أنظر إلى مستر بلاك وهو جالس على الكرسي . وكنت أعجبل أني أجلس أمام فرديناند دلسبس .

عاد تفكيرى في إلى الكلام الذي كنا نقرأه في عام ١٨٥٤ وصل إلى مصر فرديناند دلسبس وذهب إلى محمد سعيد باشا — الوالى — وجلس بجانبه وقال له تريد أن نخفر قناة السويس ، وهذا المشروع سيفيدك فائدة لاحد لها . فهو مشروع ضخم وسيعود على مصر بالكثير .

وعندما كان بلاك يسترسل في كلامه معي كنت أحس بالعقد الموجودة في الكلام الذي يقوله ويعود في التفكير إلى فرديناند دلسبس .

ثم قلت له : نحن عندنا عقدة من هذه الموضوعات ونحن لا نريد أن نرى كرومر في مصر مرة ثانية ليحكننا .

عمل في الماضي قروضا وفوائد على القروض ، وكانت النتيجة أن احتلت بلدنا فأجوك أن تضع هذا الاعتبار في نفسك في كلامك معي . فنحن عندنا عقدة من دلسبس ، ومن كرومر ، عندنا عقدة من الاختلال السياسى عن طريق الاحتلال الاقتصادى .

هذه هي الصورة التي صورت لي . . صورة دلسبس حينما وصل إلى مصر . . . وصل دلسبس إلى مصر في ٧ ديسمبر سنة ١٨٥٤ ، وصل إلى الاسكندرية وبدأ

يعمل في حذر وخديعة .. وفي ٣٠ نوفمبر عام ١٨٥٤ بعد أن اتصل دلبس بالخدوي محمد سعيد حصل على امتياز القناة . وفي صدر هذا الامتياز الذي منحه سعيد لدلبس قال الآتي :

حيث أن صديقنا ميسور فرديناند دلبس قد لفت نظرنا إلى الفوائد التي قد تعود على مصر من توصيل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر بواسطة طريق ملاحي للبحار، وأخبرنا بالفوائد التي تعود على مصر وأخبرنا عن إمكان تكوين شركة لهذا الغرض من أصحاب رؤوس الأموال، فقد قبلت الفكرة التي عرضها علينا وأعطيناه بموجب هذا تفويضا خاصا بإنشاء وإدارة شركة لحفر قناة السويس واستغلال القناة بين البحرين .

### منذ مائة عام

وكان هذا الكلام عام ١٨٥٤ . وفي عام ١٨٥٦ أي منذ مائة عام صدر فرمان بتكوين الشركة، وأخذت مصر من الشركة ٤٤٪ من الأسهم والتزمت بالتزامات لدلبس .. شركة دلبس شركة خاصة ليس لها علاقة بحكومة ولا بسيطرة ولا احتلال ولا استعمار لدلبس . قال للخدوي أنا صديقك وقد جئت لأفيدك وأعمل قناة بين البحرين تستفيد منها .

تكونت شركة قناة السويس واشتركت مصر بـ ٤٤٪ من الأسهم . وتنهت مصر بأن تورد العمال الذين سيحفرون القناة بالسخرة . ومات ١٢ ألف عامل في حفر القناة ودون أن يأخذوا أجرا .. خربت القناة بأرواحنا وجامعنا ودمائنا .. دفعنا ٨ مليون جنيه .. وبعد ذلك ولأجل أن يتنازل دلبس عن بعض الامتيازات كنا ندفع له أيضا .

وكان المفروض أن نأخذ أيضا ١٥٪ من أرباح الشركة زيادة على أرباح أسهمنا وتنازلنا عن ١٥٪ من الأرباح .. وبعد أن كانت القناة محفورة لمصر كما قال دلبس للخدوي أصبحت مصر ملكا للقناة .

وفي الإتفاق الذي عقد في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ جله في المادة ١٦ أنه بما أن الشركة العالمية لقناة السويس البحرية شركة مصرية فانها تخضع لقوانين البلاد وعرفها . وإلى الآن لم تخضع الشركة لقوانين البلاد ولا لعرفها لأنها تعتبر نفسها دولة داخل دولة .

و المنازعات التي تنشأ في مصر بين الشركة وبين الأفراد من أى جنسية تختص بالفصل فيها المحاكم المصرية تبعاً للأوضاع التي تقرها قوانين البلاد وعاداتها. وتختص المحاكم المصرية بالفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الحكومة المصرية والشركة ويقضى فيها طبقاً لقوانين المصرية .

### النتيجة . احتلال مصر

و نتيجة الكلام الذي قاله دلسيس للخديوي عام ١٨٥٦ . . ونتيجة الصداقة والديون هي احتلال مصر عام ١٨٨٢ .  
واستأنت مصر بسبب هذا الموضوع فإذا فعلت ؟ اضطرت مصر في هدم اسماعيل إلى بيع نصيبها من الأسهم وقدره ٤٤٪ من أسهم الشركة . . وفورا أرسلت إنجلترا تشتري نصيب مصر من الأسهم في الشركة . . اشترتها بأربعة ملايين جنيه . . وبعد ذلك تنازل اسماعيل عن الأرباح التي كان يأخذها للشركة وقدرها ٥٪ نظير تنازلهما عن بعض الامتيازات التي أعطيت لها . فاضطر بعد أن اشترت إنجلترا ٤٤٪ من الأسهم بأربعة ملايين جنيه أن يدفع لإنجلترا اسنوياً ٥٪ نظير الأرباح التي كان قد تنازل عنها فدفع لها اثني أربعة ملايين جنيه أى أن بريطانيا أخذت نصيب مصر من الأسهم وقدره ٤٪ بدون مقابل .

### هل التاريخ يعيد نفسه

هذا هو ما حدث في القرن الماضي . فهل يعيد التاريخ نفسه مرة ثانية ويعود الخداع والتضليل ؟ وهل يكون التحكم الاقتصادي سيئاً في القضاء على حريتنا السياسية ؟ . كلا . . لا يمكن أن يعود التاريخ مرة أخرى، ونحن اليوم نقضى على آثار الماضي البغيض التي ترقت على السيطرة علينا . . وآثار الماضي البغيض التي حدثت غضباً عنا وتسبب فيها المستعمرون خداعاً وتضليلاً .

### دولة داخل دولة

واليوم فإن قناة السويس التي ماتت من أبنائها في حفرها ١٢٠ ألفاً . . حفرها بالسخرة ودفعنا في تأسيسها ٨ مليون . قناة السويس التي أصبحت دولة داخل الدولة ، والتي أذلت الوزراء والوزارات . هذه القناة قناة مصرية . . شركة مساهمة مصرية اغتصبت بريطانيا منا حقنا فيها وهو ال ٤٤٪ من أسهم الشركة .

ولا زالت بريطانيا من وقت افتتاح القناة حتى الآن تأخذ فوائد مقابل هذه الأسهم ، والدول كلها تأخذ فوائد ، والمساهمون فيها يأخذون فوائد . . ودولة داخل الدولة وشركة مساهمة مصرية .

### ٣٥ مليون جنيه

وبلغ دخل شركة قناة السويس في عام ١٩٥٥ — ٣٥ مليون جنيه أى مائة مليون دولار وتأخذ منهم نحن الذين مات من أبنائنا ١٢٠ ألفاً أثناء حفرها مليون جنيه فقط أى ٣ مليون دولار . شركة قناة السويس التى قامت كما قال القرمان من أجل مضلعة مصر ومن أجل منفعة مصر .

هل تعلمون مقدار المساعدة التى ستعطى لنا أمريكا وانجلترا فى خمس سنوات ؟ ٧٠ مليون دولار . وهل تعلمون من الذى يأخذ المائة مليون دولار وهى دخل الشركة السنوى . . هم الذين يأخذونها بالطبع .

### ليس عيباً

وليس عيباً أن أكون فقيراً وأقرض لكى أبنى بلدى ، أو أحاول أن أجد مساعدة لأجل بلدى . . ولكن العيب أن أمتص دماء الشعوب ، وأمتص حقوق الشعوب . .

إننا لن نكرر الماضى ، بل سنقضى على الماضى بأن نستعيد حقوقنا فى قناة السويس . . هذه الأموال أموالنا . . وهذه القناة ملك لمصر لأنها شركة مساهمة مصرية .

حفرت قناة السويس بواسطة أبناء مصر . ومات ١٢٠ ألف مصرى فى حفرها . . شركة قناة السويس الموجودة فى باريس . . شركة مختصة . . اغتصبت امتيازاتها . . وعندما جاء دلبس إلى مصر كان مجيئه يشبه مجئى . . بلاك إلى مصر للتحدث معى . . نفس العملية .

### سنحصل على حقوقنا

والتاريخ لن يعيد نفسه . بل على العكس سنبنى السد العالى وسنحصل على حقوقنا المختصة . . سنبنى السد العالى كما نريد . . وسنصمم على هذا . . ٣٥ مليون جنيه كل سنة تأخذها شركة القناة . . فلنأخذها مصر . . مائة مليون

دولار كل عام تحصلها شركة القناة لمصلحة مصر .. فلنحقق هذا الكلام ونحصل مصر المائة مليون دولار لمنفعة مصر أيضا ..

ولهذا فانا اليوم أيها المواطنون ، حينما نبني السد العالي فانا نبني أيضا سد الحرية والكرامة ، ونقضى على سدود الذل والخوان .

### سنقاتل حتى آخر قطرة من دمائنا

وتعلن — مصر كلها — جبهة واحدة . كتلة وطنية متكاتفه متحدة .. مصر كلها سنقاتل لآخر قطرة من دمائها .. كل واحد من أبنائها سيكون مثل صلاح مصطفى ومثل مصطفى حافظ .. كلنا سنقاتل لآخر قطرة من دمائنا في سبيل بناء بلدنا .. وفي سبيل بناء مصر . لن نمكن منا تجار الحروب .. لن نمكن منا المستعمرين . لن نمكن منا تجار البشر . وسنعمد على سواعدنا وعلى دمائنا ، ونحن أغنياء وكنا متواضعين في حقوقنا . ونحن نسترددها ومعركتنا مستمرة .. نسترد هذه الحقوق خطوة خطوة .. وسنحقق كل شيء .. سنبنى مصر قوية وسنبنى مصر عزيزة .

### تأميم شركة القناة

ولهذا قد وقعت اليوم ، ووافقت الحكومة على القانون الآتي :  
قرار من رئيس الجمهورية بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس .

باسم الأمة — رئيس الجمهورية .

مادة ( ١ ) تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية — شركة مساهمة مصرية — وينتقل إلى الدولة جميع ما لها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات وتحمل جميع الهيئات والجان القائمة حاليا على إدارتها .

ويعوض المساهمون وحصة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الإقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون في بورصة الأوراق المالية بباريس ، ويتم دفع هذا التعويض بعد إتمام استلام الدولة لجميع أملاك وممتلكات الشركة المؤممة .

مادة (٢) يتولى إدارة مرفق المرور في قنصة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة التجارة ، ويصدر بتشكيل هذه الهيئة قرار من رئيس الجمهورية ويكون لها في سبيل إدارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية .

ومع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامي يكون للهيئة ميزانية مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية . وتبدأ السنة المالية في أول يوليو وتنتهى في آخر يونيو من كل عام . وتعتمد الميزانية والحساب الختامي في كل عام بقرار من رئيس الجمهورية .

وتبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى في آخر يوليو عام ١٩٥٧ . ويجوز للهيئة أن تتدب من بين أعضائها واحدا أو أكثر لتنفيذ قراراتها أو القيام بما تعهد به إليه من أعمال . كما يجوز لها أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجانا فنية للاستعانة بها في البحوث والدراسات .

يمثل الهيئة رئيسها أمام الجهات المصرية (القضائية) والحكومية وغيرها . وينوب عنها في معاملتها مع الغير .

مادة (٣) تجمد أموال الشركة المؤتمدة وحقوقها في جمهورية مصر وفي الخارج ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف في تلك الأموال بأى وجه من الوجوه ، أو صرف أى مبالغ أو أداء أية مطالبات أو مستحقات عليها إلا بقرار من الهيئة المنصوص عليها في المادة الثانية .

مادة (٤) تحتفظ الهيئة بجميع موظفى الشركة المؤتمدة ومستخدميها وعمالها الحاليين . وعليهم الاستمرار في أداء أعمالهم . ولا يجوز لأى منهم ترك عمله أو التخلل عنه بأى وجه كان من الوجوه ولاى سبب من الأسباب إلا باذن من الهيئة المنصوص عليها في المادة الثانية .

مادة (٥) كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن والغرامة توازى ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة ، وكل مخالفة لأحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن فضلا عن حرمانه من أى حق في المكافأة والمعاش أو التعويض .

مادة (٦) ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

بعد ١٠٠ علم

أيها المواطنون .. إننا لن نتمكن منا المستعمرين أو المسقيدين .. إننا لن نقبل أن يعيد التاريخ نفسه مرة أخرى .. إننا قد اتجهنا قدما إلى الأمام لنبنى مصر بناء قويا متينا .. نتجه إلى الأمام نحو استقلال سياسي واستقلال اقتصادي .. نتجه إلى الأمام نحو اقتصاد قوى .. من أجل مجموع هذا الشعب .. نتجه إلى الأمام للعمل .. ولكننا حينما تلتفت إلى الخلف إنما تلتفت إلى الخلف لنهدم آثار الماضي .. آثار الإحتداد .. آثار الاستعباد .. آثار الاستعباد والاستغلال والسيطرة .. إنما نتجه إلى الماضي لنقضى على جميع آثاره ..

واليوم أيها المواطنون .. وقد عادت الحقوق إلى أصحابها .. حقوقنا في قناة السويس .. عادت إلينا بعد مائة سنة .. اليوم إنما نحقق الصرح الحقيقي من صروح السيادة ونحقق البناء الحقيقي من أبنية العزة والكرامة .. وقد كانت قناة السويس دولة في داخل الدولة .. شركة مساهمة مصرية .. ولكنها تعتمد على المؤامرات الأجنبية .. وتعتمد على الاستعمار وأعوانه ..

من أجل مصر

بنيت قناة السويس من أجل مصر ومن أجل منفعة مصر ولكن قناة السويس منبع للاستقلال واستنزاف المال .. وكما قلت منذ قليل .. ليس عيباً أن أكون فقيراً أو أن أعمل على بناء بلدى .. ولكن العيب هو امتصاص الدماء لقد كانوا يمتصون السماء .. يمتصون حقوقنا ويأخذونها ..

سنحافظ على حقوقنا

واليوم حينما نستعيد هذه الحقوق أقول باسم شعب مصر إننا سنحافظ على هذه الحقوق ونمض عليها بالنواجذ .. سنحافظ على هذه الحقوق .. ودونها أرواحنا ودمائنا .. إننا سنحافظ على هذه الحقوق لأننا نموض مافات وإننا حينما نبني اليوم صرح العزة والحرية والكرامة نفهم أن هذا الصرح لا يمكن أن يكتمل إلا إذا قضينا على صروح الاستبداد والذل والمسكنة .. وقد كانت قناة السويس صرحاً من صروح الاستبداد وصرحاً من صروح الاغتصاب، وصرحاً من صروح الذل ..

## أموالنا ردت إلينا

واليوم أيها المواطنون أمت قناة السويس ونشر هذا القرار في المجريدة الرسمية فعلاً وأصبح هذا القرار أمراً واقعاً .

اليوم أيها المواطنون نقول (هذه أموالنا ردت إلينا .. هذه حقوقنا التي كنا نُسكت عليها . عادت إلينا) ..

اليوم أيها المواطنون ودخل قناة السويس ٢٥ مليون جنيه أى مائة مليون دولار في السنة أى خمسمائة مليون دولار في خمس سنوات . لن ننظر إلى ال ٧٠ مليون دولار قيمة المعونة الأمريكية .

## نفى وطننا

واليوم أيها المواطنون بقرنا ودمعنا وأرواح شهدائنا وجماجمهم الذين حانوا عام ١٨٥٦ ، منذ مائة سنة أتنا السخرة .. نستطيع أن ننسى هذا البلد ، ونسعمل ونتج ونزيد في الإنتاج برغم كل هذه المؤامرات وكل هذا الكلام . لا تبقى كلما صدر من واشنطن كلام سأقول لهم موتوا بقيظكم .

سنبقى الصناعة في مصر وسننافسهم فهم لا يريدون أن نكون دولة صناعية حتى تروج منتجاتهم وتجعلها سوقاً عندنا .

لأنني لم أر أبدا معونة أمريكية متجهة إلى التصنيع . لأن اتجاهها إلى التصنيع سيترتب عليه منافستنا لهم . ولكن المعونة الأمريكية دائماً تتجه إلى الاستغلال .

## عيد الثورة

ونحن في السنوات الأربع الماضية ونحن نستقبل العام الخامس للثورة ، كما ظلت في أول كلامي نشعر بأننا أصعب عوداً وأشد عزيمة وأشد قوة وإيماناً .

واليوم ونحن نستقبل العام الخامس للثورة ، كما طرد فاروق في ٢٦ يوليو عام ١٩٥٢ ، نخرج اليوم قناة السويس في نفس اليوم ونشعر أننا نحقق أمجاداً لنا ، نحقق عزة حقيقية ، فلن تكون سيادة في مصر إلا لأبناء مصر ولشعب مصر .

وستتجه قدماً إلى الأمام .. متحدين متكاتفين . شعب واحد يؤمن بنفسه يؤمن بوطنه ويؤمن بقوله .. شعب واحد .. كتلة واحدة مترابطة نحو البناء



ونحو التصنيع ونحو الإنشاء ونقضى على أعوان الإستثمار والأهيب الإستثمار، نقف  
حند الغدر والعدوان ، ونقف ضد الاستعمار الذى آلى على نفسه أن يعمل ويحرف  
زحفا مقدساً . إننا بهذا أيها المواطنون سنستطيع أن نحقق الكثير ونشعر بالعودة  
ونشعر بالكرامة ونشعر بأننا نبني وطننا بناء حقيقياً كما نريد . . نبني ما نريد  
ونعجل ما نريد . . ليس لنا شريك .

### نتجه إلى القوة

وإننا اليوم حينما نسترد الحقوق للمغتصة ، الحقوق المسلوبة . إنما نتجه إلى  
القوة . وكل علم سنزداد قوة على قوة وبمون الله سنكون في العام القادم أقوى وقد  
لإزداد إنتاجنا وعملنا ومسانعتنا .

والآن وأنا أنسلكم إليكم يقوم إخوة لكم من أبناء مصر ليديروا شركة  
قناة السويس ويقوموا بعمل شركة القناة . . الآن في هذا الوقت يتسلون  
شركة القناة . . شركة القناة المصرية لاشركة القناة الأجنبية . . قاموا ليتسلوا  
شركة القناة ومراقبتها ويديروا الملاحة في القناة ، القناة التي تقع في أرض مصر  
والتي تخترق أرض مصر ، والتي هي جزء من مصر وملك لمصر . تقوم الآن بهذا  
العمل لتموض ما فات وتموض الماضي ولتبنى صروحاً جديدة للحرية والكرامة .  
وفكم الله ، والسلام عليكم ورحمة الله .

### قرار رئيس الجمهورية

بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس

باسم الأمة — رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على القرمانين الصادرين في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير  
سنة ١٨٥٦ بشأن الامتياز الخاص بإدارة مرفق المرور بقناة السويس ، وبتأسيس  
شركة مساهمة مصرية للقيام عليه .

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن التزام المرافق العامة .

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى .  
وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية  
بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

### أصدر القانون الآتى

مادة ( ١ ) تؤمم الشركة العالمية لفئة السويس البحرية ( شركة مساهمة  
مصرية ) وتنتقل إلى الدولة جميع ماله من أموال وحقوق وما عليها من التزامات .  
وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حالياً على إدارتها .

ويموض المساهمون وحصة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص .  
بقيمتها مقدرة بحسب سعر الإقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون في  
بورصة الأوراق المالية بباريس .

وتم دفع هذا التعويض بعد إتمام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات  
الشركة الموقعة .

مادة ( ٢ ) يتولى إدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها  
الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة التجارة ويصدر بتشكيل هذه الهيئة وتحديد  
مكافآت أعضائها قرار من رئيس الجمهورية ، ويكون لها في سبيل إدارة المرفق  
جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالثظم والأوضاع الحكومية .  
ومع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامى يكون  
للهيئة ميزانية مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية  
وتبدأ السنة المالية في أول يولية وتنتهى في آخر يونية من كل عام . وتعتمد  
الميزانية والحساب الختامى بقرار من رئيس الجمهورية . وتبدأ السنة المالية  
الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى في آخر يونية سنة ١٩٥٧ .

ويجوز للهيئة أن تتدب من بين أعضائها واحدا أو أكثر لتنفيذ قراراتها  
أو القيام بما تعهد اليه من أعمال .

كما يجوز لها أن تولف من بين أعضائها أو من غيرهم لجائناً فنية للاستعانة بها في البحوث والدراسات .

ويمثل الهيئة رئيسها أمام الجهات القضائية والحكومية وغيرها ، وبموجب عنها في ملاملتها مع الغير .

مادة (٣) تجدد أموال الشركة المؤتممة وحقوقها في جمهورية مصر وفي الخارج ويحظر على البنك والهيئات والأفراد التصرف في الأموال بأى وجه من الوجوه أو صرف مبالغ أو أداء أية مطالبات أو مستحقات عليها إلا بقرار من الهيئة المنصوص عنها في المادة الثانية .

مادة (٤) تحتفظ الهيئة بجميع موظفي الشركة المؤتممة ومستخدمها وعمالها الحاليين وعليهم الاستمرار في أداء أعمالهم ولا يجوز لأى منهم ترك عمله أو التخلي عنه بأى وجه من الوجوه أو لأى سبب من الأسباب إلا باذن من الهيئة المنصوص عنها في المادة الثانية .

مادة (٥) كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن وبغرامة توازي ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة . وكل مخالفة لأحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن فضلاً عن حرمانه من أى حق في المكافأة أو المعاش أو التمييز .

(٦) ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

---

تأميم مصر لشركة قناة السويس ورد الفعل الابتدائي  
الذى أحدثه في الغرب

البيان الصحفي الصادر من وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٧ من يولية.  
إن تصريح الحكومة المصرية بتاريخ ٢٦ يولية بشأن الاستيلاء على أجهزة شركة قناة السويس يحمل في طياته مشكلات بعيدة الأثر، أى أنه يمس الأمم التي تعتمد اقتصادياتها على المنتجات التي تمر في هذا الطريق المائي الدولي، وكذلك.

الدول البحرية فضلا عن أصحاب الشركة نفسها. وتقوم حكومة الولايات المتحدة بإجراء مشاورات عاجلة مع الحكومات الأخرى المعنية .

## تصريح وزارة الخارجية بأن الولايات المتحدة

ستشارك في محادثات لندن الثلاثية يوم ٢٨ يولية

بناء على اقتراح حكومتى المملكة المتحدة وفرنسا بأن يحضر مندوب أمريكا مع وزيرى خارجية بريطانيا وفرنسا المحادثات الاستطلاعية حول الموقف المترتب على استيلاء مصر على أجهزة شركة قناة السويس ، سيسافر إلى لندن اليوم نائب وكيل وزارة الخارجية «روبرت ميرفى» وسيرافق مستر ميرفى «مستر وليم بروويت القائم بأعمال مدير مكتب شئون الشرق الأدنى» .

## إعلان وزارة الخارجية الاحتجاج المقدم إلى مصر

خاصا بلهجة ومضمونات بيانات الرئيس عبد الناصر — ٢٨ يولية

تقابل اليوم وزير الخارجية بالتيابة ميربرت هوفر الصغير مع سعادة السفير المصرى الدكتور أحمد حسين ليبحث معه التطورات الأخيرة المتصلة بالعلاقات بين الولايات المتحدة ومصر .

أبلغ مستر هوفر السفير المصرى أنه بغض النظر كليا عن مسألة استيلاء مصر على أجهزة قناة السويس التى أصدرت الوزارة بيانا عنها فى ٢٧ يولية ، فإن حكومة الولايات المتحدة قد أصيبت بصدمة من جراء التصريحات غير المعتدلة وغير الدقيقة والمضللة التى أدلى بها رئيس مصر عن الولايات المتحدة خلال الأيام القليلة الماضية وخاصة فى خطابه الذى ألقاه بالاسكندرية فى ٢٦ من يولية . وقد أوضح هوفر أن تلك التصريحات مجافية نجدا للعلاقات الودية القائمة بين الحكومتين والشعبين ، ولا تتفق مع روابط المودة والاخلاص السائدة بين الموظفين الأمريكين والمصريين .

وقال وزير الخارجية بالنيابة إن الولايات المتحدة لا يسعها في هذه الظروف سوى الاحتجاج الشديد على لجة تلك التصريحات ومضمونها .

تصريح وزير الخارجية دالاس في ٢٩ من يولية

(مقتطفات)

كنت بالطبع خلال رحلي إلى أمريكا الجنوبية على اتصال وثيق بالتطورات الدولية عن طريق المحادثات التليفونية مع هوفر وزير الخارجية بالنيابة وعن طريق البرقيات الخطيرة التي وصلت من سفاراتنا في الخارج سواء إلى وزارة الخارجية أو إلى . وكنت معنيا - بنوع خاص - بالإجراء الذي اتخذته مصر بشأن تأميم شركة قناة السويس . إن خطوات كهذه تعد ضربة عنيفة أصابت الثقة الدولية ، وهي لا تؤثر على حاملي الأسهم بحسب ، وهم فيما أعلم ليسوا أمريكيين . ولكنها تؤثر على إدارة القناة نفسها . إن ذلك مثار اهتمام عميق بالنسبة للولايات المتحدة كدولة بحرية .

محدثات لندن الثلاثية والبيان الثلاثي

٢ من أغسطس

إشتركت حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في إصدار التصريح الآتي :

١ — علقت الدول الثلاث بتصرف حكومة مصر الأخير الذي تحاول بمقتضاه تأميم ممتلكات وأعباء شركة قناة السويس العالمية بالاستيلاء عليها . تأسست هذه الشركة في مصر سنة ١٨٥٦ بمقتضى امتياز لإنشاء قناة السويس وإدارتها حتى ١٩٦٨ ، وظلت شركة قناة السويس العالمية دائما تحمل طابعا دوليا يدل عليه حملة الأسهم والمدبرون وموظفوا الادارة ومسئولية تأمين العمل فيها كمر دولي في قناة السويس . وفي سنة ١٨٨٨ اشتركت في اتفاقية القسطنطينية جميع الدول العظمى في ذلك الوقت التي كانت تعنى عناية جوهرية بالطابع الدولي للقناة وحرية الملاحة فيها وضمان استخدامها دون تمييز . وقد أتاح

تلك المنفعة لكل العالم بأن تبقى صفة القناة الدولية صفة أبدية في كل الأوقات بصرف النظر عن انقضاء مدة الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس العالمية .

وفي سنة ١٩٥٤ اعترفت مصر بأن قناة السويس بر دولي له أهمية اقتصادية وتجارية واستراتيجية . وجددت عزمها على احترام اتفاقية سنة ١٨٨٨ .

٢ — لا تجادل الحكومات الثلاث في حق مصر في التمتع بجميع السلطات التي للدولة الحرة ذات السيادة الكاملة وممارسة هذه السلطات بما في ذلك الحقوق المعترف بها عامة بشروط تتيح لها تأمين المنشآت التي لا ترتبط بالمصالح الدولية والتي تعتبر خاضعة لسلطانها السياسية . على أن هذا الإجراء يعد أكثر من مجرد عمل حر مفرد من أعمال التأمين لأنه يدخل في نطاق الاستيلاء الاستبدادي من جانب واحد بواسطة أمة واحدة على وكالة دولية تقع على عاتقها مسئولية صيانة وإدارة قناة السويس ، بحيث يستطيع جميع الموقعين والمتفعين باتفاقية سنة ١٨٨٨ أن يتمتعوا باستخدام بر دولي تعتمد عليه غالبية دول العالم من الناحية الاقتصادية والتجارية وشئون الأمن . وهذا الاستيلاء له دلالات خطيرة لأنه قد وقع بنية إتاحة الفرصة للحكومة المصرية لخدمة أغراضها القومية الخاصة لا الأغراض الدولية التي نصت عليها إتفاقية ١٨٨٨ . وفوق ذلك تستنكر الحكومات الثلاث إلتجاء الحكومة المصرية - حين تم استيلائها على القناة - إلى نكران حقوق الإنسان السياسية باكرام المستخدمين بشركة قناة السويس على الاستمرار في العمل تحت التهديد بالسجن .

٣ — وتعتقد الحكومات الثلاث أن الخطوات التي اتخذتها حكومة مصر — إذا اعتبرنا جميع الظروف اللازمة — تهدد حرية وأمن القناة كما كفلتها اتفاقية سنة ١٨٨٨ . وهذا يحمل من الضروري اتخاذ خطوات لتأمين مصالح الدول المشتركة في توقيع تلك الاتفاقية وغيرها من الدول الأخرى التي يحق لها التمتع بمنافع الاتفاقية .

٤ — كما ترى الحكومات الثلاث وبجوب اتخاذ خطوات لإنشاء نظام للإدارة تحت نظام دولي يستهدف ضمان استمرار إدارة القناة كما كفلتها اتفاقية ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ وفقا لمصالح مصر المشروعة .

هـ — ولتحقيق هذه الغاية تقترح الحكومات الثلاث عقد مؤتمر فوراً من الدول الموقعة على المعاهدة المذكورة، ومن الدول الأخرى التي يهتما استخدامها القناة. وستوجه الدعوات لهذا المؤتمر الذي سيعقد في لندن في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٦ من جانب حكومة المملكة المتحدة إلى الحكومات المسماة في الملحق بهذا البيان، وقد أبدت كل من حكومتى فرنسا والولايات المتحدة استعدادهما للاشتراك في هذا المؤتمر.

## ملحق البيان

الدول الموقعة على إتفاقية سنة ١٨٨٨

مصر إيطاليا إسبانيا المملكة المتحدة فرنسا هولندا  
تركيا الاتحاد السوفيتي.

الدول الأخرى المعنية باستعمال القناة إما بالنسبة لحولة سفنها أو نوع تجارتها:  
أستراليا جمهورية ألمانيا الاتحادية أندونيسيا الترويج سيلان  
اليونان إيران باكستان الدنمارك الهند اليابان  
السويد إثيوبيا نيوزلندا الولايات المتحدة البرتغال

## التطورات التي سبقت مؤتمر لندن

الذي اشترك فيه ٢٢ دولة من ٢ أغسطس إلى ١٥ منه سنة ١٩٥٦

تصريح وزير الخارجية دالاس عند عودته من لندن  
في ٣ أغسطس

إتق أهود بعد أن اشتركت في مخاضات مستفيضة استغرقت يومين جرت في لندن تفاوضت فيها مع رئيس الوزراء إيدن ووزيري خارجية فرنسا وبريطانيا العظمى

لقد عالجنا موقف السويس الخطير . فقد كان الرئيس عبد الناصر منذ أسبوع مضى قد استولى فجأة ، وبطريقة تصفية ، على الإدارة قناة السويس من الأجهزة قاتلاً إنه سيحول ذلك الممر الدولى الحيسوى إلى إدارة مصرية تستهدف إغلاء رفعة مصر على حد تعبيره . على أننا لا نريد أن نقابل العنف بالعنف . وإنما نريد قبل كل شئ - معرفة آراء الكثير من الأمم المعنية بالأمر عناية حيوية ، لأننا نعتقد أن جميع هذه الأمم بما فيها مصر ستحرم الفكرة . المدينة للأمم المشتركة في اتفاقية سنة ١٨٨٨ التى أضفت الصفة الدولية على القناة ، أو التى يحق لها الانتفاع بتلك الاتفاقية وفقاً لأحكامها . ومن ثم وجهت الدعوة إلى مؤتمر يضم الدول الأربع والمشرى المعنية بالأمر بصفة رئيسية ويعقد خلال الأسبوعين القادمين لبحث هذه المشكلة . والأمل معقود على أن يسفر المؤتمر عن حل يحقوه جميع الأمم بما فيها مصر لتجنب خطر استخدام العنف .

وفى نتي أن أنقل للرئيس أيزنهاور كل مادار فى هذا الشأن .

## إذاعة الرئيس أيزنهاور ووزير الخارجية دالاس

بالراديو والتلفزيون فى ٣ من أغسطس

### مقدمة الرئيس أيزنهاور :

اسعدتم مساء أيها المواطنون . لاشك أننا جميعاً نقدر الأهمية العظمى لقناة السويس . ومعلوم أن الإدارة المستمرة الفعالة للقناة أمر حيوى لاقتصاديات بلادنا بل لاقتصاديات جميع دول العالم تقريباً . لذلك فإننا قد أصبحنا بصمة عنيفة عندما أعلن الكولونيل ناصر ، منذ أيام أن مصر قررت تأميم شركة قناة السويس . وكان وزير الخارجية دالاس غائباً فى أمريكا الجنوبية فى ذلك الوقت . ولكن بمجرد عودته — وبالنسبة لخبرته العظيمة وحكمته فى مثل هذه الشئون ذهب بناء على دعوى له إلى لندن للتشاور مع أصدقائنا البريطانيين والفرنسيين حول اتخاذ إجراء مناسب فى الأمر .



وقد عاد ظهر اليوم ونظراً لما يحمل من معلومات في هذا الشأن وما يستطيع أن يدلي به إليكم من حقائق ، طلبت إلى شركات التلفزيون أن تتيح له قليلاً من الدقائق هذا المساء ليوضح لكم ما يستطيع إيضاحه ، ولينقل إليكم نتيجة مباحثاته في لندن .

### وزير الخارجية . . . . دالاس

سيدى الرئيس :

لأتى أقدر تقديراً عظيماً ماقلته ، كما أقدر الفرصة التي أتيت لي للتحدث — هنا — من البيت الأبيض عن موقف قناة السويس الخطير ، وأن أبلغ الشعب الأمريكى ما أبلغتك إياه بالبرق من لندن ، وما تحدثت به إليك فيما بعد شخصياً هنا في البيت الأبيض عصر هذا اليوم .

وقد بدأت هذه المتاعب حول قناة السويس منذ نحو أسبوع مضى ، عند ما أعلن الرئيس ناصر عزمه على تولى إدارة قناة السويس .

وفي ذلك الوقت حاول الاستيلاء على أموال شركة قناة السويس المالية هذه وممتلكاتها ومستحقاتها .

والآن تجاوز هذا العمل من جانب الرئيس ناصر مجرد محاولة تقوم بها حكومة ما لتأميم شركات وممتلكات داخل حدودها الإقليمية ليست لها صفة دولية ، وذلك لأن قناة السويس والشركة التي تديرها لها طابع دولي .

والآن دعوني أولاً أقص لكم بعضاً من تاريخ قناة السويس . فهذه القناة ممي دولي أنشأتها شركة قناة السويس العالمية بأموال دولية منذ قرابة قرن من الزمان . وفي سنة ١٨٨٨ عقلت جميع الدول العظمى المعنية عناية جوهريه بالقناة معاهدة تنص على أن تظل قناة السويس مفتوحة في وقت الحرب والسلام لعفن جميع الأمم بحرية ، وعلى قدم المساواة .

ومصر طرف في تلك المعاهدة ، ولقد اعترفت بها مراراً ، حتى ان الرئيس ( ناصر ) نفسه أعاد تأكيد ولاء مصر لتلك المعاهدة منذ طامين فقط ، وليس في العالم كله ممر دولي تام التدويل مثل قناة السويس .

ولأتحدث الآن عن شركة قناة السويس العالمية ، فهذه الشركة هي التي أنشأت

القناة اصلا والى ذلك منذ ١٨٨٨ الوسيلة لضمان أن القناة ستدار حقيقة كمنز  
حول مفتوح حر وفقا لالتزام معاهدة سنة ١٨٨٨ .

وهذه الشركة نفسها لها طابع دولي ، وقد تم تسجيلها في مصر وبقيت تعمل  
وفقا لأحكام الامتياز الذي منحتها لياها الحكومة المصرية . ويتنى حملة أسهمها  
الى جنسيات كثيرة ومجلس إدارتها لجنة دولية . كما أن عمل القناة — حفر القناة  
وصيانتها في حال جيدة — يخضعان لرقابة جماعة المهندسين العالميين .

ومهمة هذه الشركة التيقن من أن القناة مفتوحة في جميع الأوقات لمروء  
السفن التابعة لجميع الدول . ومعنى ذلك أن تحافظ على القناة في حال جيدة  
تمسكها من أداء واجبها ، كما أن على الشركة أن توفر المرشدين ذوى الكفاية لمروء  
السفن فى القناة ، وأن تنظم وتوجه الملاحة المزدوجة على جانبي الطريق المائى  
وهو عمل معقد نوعا . وذلك لأن القناة مزدحمة جدا إذ يبلغ طولها نحو مائة ميل  
لا تستطيع السفن أن يتجاوز بعضها بعضا فى معظم هذه المسافة خوفا من أن  
تصطدم ، وتنظيم هذه العملية أمر معقد للغاية .

واليك بعض الإحصاءات المفيدة التى حصلت عليها . فى سنة ١٩٥٥ اجتازت  
القناة ٦٦٦ ز ١٤ سفينة حولتها أكثر من ١١٥ مليون طن كانت تحمل أسلام  
أكبر من ٤٠ دولة مختلفة وتقل منتجات جميع العالم .

وفى القناة ١٨٧ مرشدا ينتمون الى ثلاث عشرة دولة — ٥٦ منهم فرنسيون  
و ٥٢ بريطانيون و ٣٢ مصريون و ١٤ هولنديون و ١١ نرويجيون الخ . واثان  
من الولايات المتحدة .

والقناة تعتبر أكبر طريق مائى فى العالم إذ أن السفن التى تمر بها تبلغ ثلاثة  
أصناف السفن التى يجتاز قناة بنما حيث كنت ياسيدى الرئيس وأنا معك فى  
الأسبوع الماضى .

والآن : لماذا أمر الرئيس ناصر فجأة بقلم إدارة قناة السويس ؟ لقد أخبرنا  
الرئيس لماذا فعل ذلك فى خطابه ولم يقل لنا فى ذلك الخطاب إن مصر تستطيع  
أن تدير القناة أفضل مما كانت تدار بحيث يزداد ضمان الحقوق التى منحت وفقا  
لأتفاقية سنة ١٨٨٠ . والسبب الجمهورى الذى تحدث عنه الرئيس المصرى أنه  
إذا استولى على القناة استطاع أن يرفع من قدر مصر .

وقال إن مصر عازمة على أن تحقق نصرا بعد نصر ، من أجل تحقيق «عظمة» مصر . ثم قرن ذلك بتصريحات هن أملة في أن يحد نفوذه من المحيط الاطلنطي الى الخليج الفارسي ، ثم قال إنه باستيلائه على قناة السويس أصاب ما أسماه «الاستعمار الغربي» في الصميم . ويعتقد الرئيس المصري أنه يستطيع أن يستغل القناة من أجل تحقيق المزيد من الدخل القومي لمصر ، وبذلك يتقدم من الولايات المتحدة وبريطانيا لأنهما لم تمدا مصر بالمال الذي يملكها من الشروع في بناء السد العالي الذي يتكلف مليار دولار .

وخطاب الرئيس ناصر يوضح بما لا يدع مجالا للشك أن استيلاءه على شركة قناة السويس كان عملا من أعمال الانتقام المسم بالغصب ، ولا يشك أحد من يقرأون ذلك الخطاب في أن القناة تحت الإدارة المصرية ستستخدم ليس من أجل تنفيذ اتفاقية سنة ١٨٨٨ تنفيذا أفضل ، وإنما من أجل تحقيق مطامع مصر السياسية والاقتصادية وما يسميه الرئيس ناصر ( رفعة ) مصر .

ويحق لمصر التي لها حكومة مصرية حرة مستقلة — كما نود لها دائما — أن تسعى بجميع الوسائل المشروعة لتحقيق رفاهية شعبها . ولقد قبل الرئيس ناصر أفعالا طيبة في هذا السبيل .

ولكن لا يجوز لدولة واحدة أن تستغل لأغراضها الخاصة الخالصة مزايا بحريا تم تدويله بمقتضى معاهدة ، ومفروض أنه يكفل أسباب الحياة لعشرين أمة أو أكثر ، كما لا يجوز القضاء على وكالة عاملة استطاعت أن تدير القناة إدارة جيدة وفقا لاتفاقية ١٨٨٨ قضاء مبعثه الانتقام .

وإذا سمحنا باستمرار عمل كهذا دون مناوأة شجعنا على تحطيم الجهاز الدولي الذي يعتمد عليه أمن الشعوب جميعاً ورفاهيتها .

والمسألة يا سيدي الرئيس — كما تم الاتفاق بيننا — ليست في أن شيئا يجب أن يفعل خاصا بعمل مصر وإنما أي نوع من العمل يجب أن يفعل خاصا به ؟

هناك قوم أوصوا باستخدام القوة فورا من جانب الحكومات التي تعتقد أنها معنية بالامر بصفة مباشرة . على أن نصيحة كهذه تعتبر منافية لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والعمل بها كان سيؤدي حتما الى عنف واسع النطاق يهدد سلام العالم

وفي لندن اتفقنا على خطة غير هذه ، لقد قررنا أن ندعو الى مؤتمر الأمم التي يعينها الأمر الواقع عناية مباشرة لمعرفة ما اذا كان في الإمكان الوصول إلى اتفاق بحول إدارة القناة إدارة دولية يعتمد عليها بشرط أن تحترم حقوق مصر المشروعة .

ومن ثم وجهت الحكومة البريطانية الدعوة إلى أربع وعشرين دولة للاشتراك في مؤتمر يعقد في السادس عشر من أغسطس ، وهذه الدول الأربع والعشرون تكون من ثلاث مجموعات من الدول كل واحدة منها قوامها ثمانية . وأول هذه المجموعات تلك الدول التي هي طرف في اتفاقية ١٨٨٨ وتشمل الاتحاد السوفيتي ومصر .

ثم يلي ذلك المجموعة الثانية التي تضم ثمانى دول أخرى يمتلك مواطنوها أكبر قدر من حولة السفن التي تمر بالقناة .

وأخيرا المجموعة الثالثة المؤلفة من ثمانى دول أخرى ، وهي التي تعتمد تجارتها الدولية اعتمادا عاصا على القناة .

وهذه الدول جميعا تمثل حقا المجموعة العالمية من حيث التنوع الجغرافي والثقافي . وفي اعتقادنا أن في إمكان هذا المؤتمر أن يمتنع عن خطة تنبج إدارة القناة إدارة دولية تكفل تحقيق أهداف إتفاقية ١٨٨٨ واستمرار إدارة القناة بواسطة أولئك الذين يشعرون بأن من واجبهم خدمة مصالح المجتمع الدولي ، لا مصالح دولة واحدة لحسب .

وهذه الخطة ينبغي أن تكفل الأمن للدول التي يعينها أمر القناة بالإضافة إلى حماية حقوق مصر المشروعة ، وفي اعتقادنا أن مصر يجب أن تمثل تمثيلا كافيا في هذا المؤتمر ، وأن تعطى الضمانات لحصولها على دخل عادل معقول لقاء استخدام ممتلكاتها ، لأن القناة وإن تكن قد دولت فهي في أرض مصرية .

وهناك رغبة أكيدة في أن تعامل مصر بمتهى العدل ، وكذلك أصحاب وموظفو شركة قناة السويس العالمية السابقة .

فإذا قبل المؤتمر هذه المبادئ . فحين نعتقد أن مصر ستقبلها أيضا ، وكما تعلم ياسيدى الرئيس هناك فرق بين أن تناوى دولة دولة أخرى أو دولتين وبين

أن تتاوى تلك الدولة آراء دول كثيرة لها حقوق فى القناة بموجب إتفاقية ،  
وتعتمد حياتها الاقتصادية إلى حد كبير على إدارة القناة وفقا لإتفاقية  
سنة ١٨٨٨ .

لقد سألتنى ماذا عسانا أن نفعل إذا فشل المؤتمر ؟ وجوابى عن ذلك هو  
أنا لا أفكر كما لو كان فشل المؤتمر أمرا محققا ، ومع ذلك فأنى أقول : إننا لم  
نلتزم فى أى وقت من الأوقات القيام بعمل من جانب الولايات المتحدة فيما لو  
فشل المؤتمر .

لئنى أكرر معك ياسيدى الرئيس أن المؤتمر لن يفشل ، وإنما سينجح ،  
واعتقد أننا نستطيع عن طريق هذا المؤتمر إستنباط بعض القوى الأدبية التى  
لا بد لها من أن تسود .

كثيرا ما تحدثنا ياسيدى الرئيس ، أنت وأنا عن إعلان الاستقلال الأمريكى  
وعن المبادئ التى اشتملت عليها تلك الوثيقة التاريخية العظمى ، وأحد هذه  
المبادئ هو ما جاء خاصا بتصميم محررى تلك الوثيقة أنفسهم على إحترام آراء  
بنى الإنسان .

واعتقد ياسيدى الرئيس أن غالبية القوم تحترم آراء بنى الإنسان إذا  
صيفت فى قالب من الحسنة والدقة والانزان ، وأعتقد أيضا أن المؤتمر سيتمخض  
عن قوة أدبية تتيح لنا الوثوق من أن قناة السويس ستظل مستمرة فى أداء مهمتها  
على نحو ما فعلت خلال المائة سنة الماضية ، وأنها ستخدم فى أمن وسلام مصالح  
البشر مدى أعوام بأسرها فى المستقبل .

#### تعليق الرئيس الحثاى

أعتقد أيها الوزير أن كل من استمع إليك هذه الليلة لا يساوره شك فى أنك  
قد اضطلعت بواجبك الأخير وفقا للبدا الذى تعتقده دائما وهو المحافظة على  
مصالح الولايات المتحدة فى الميدان الدولى مع مراعاة الانصاف تجاه الدول الأخرى  
على أمل تدعيم السلام العالمى ، فتقبل شكرى الجزيل يامستردالاس .

## إقتراح ثلاثى بإنشاء سلطة دولية خاصة

### بقناة السويس

١ — إتفقت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على مشروع قرار يوضع فى جدول أعمال المؤتمر لإنشاء سلطة دولية خاصة بقناة السويس فى نطاق البنود التالية .

٢ — إن أغراض هذه السلطة الدولية وواجباتها هى :

( ١ ) تسلم إدارة القناة .

( ب ) ضمان حسن إدارتها كمر مائى دولى حر مفتوح وفقا لمبادئ إتفاقية قناة السويس لعام ١٨٨٨ .

( ج ) دفع تعويض عادل إلى شركة قناة السويس .

( د ) كفالة حقوق مصر ومصالحها المشروعة فى مقابل ذلك .

فإذا لم يتم الإتفاق مع الشركة أو مع مصر حول أى من النقطتين الأخيرتين أحيل الأمر إلى لجنة تحكم من ثلاثة أعضاء تعيينهم محكمة العدل الدولية .

( ٣ ) تكون الهيئة التأسيسية للسلطة الدولية من :

١ — مجلس إدارة يتم تعيين أعضائه بوساطة الدول المعنية بالملاحه وبالتجارة البحرية التى تمر فى القناة .

ب — ومن العناصر الفنية والعملية والإدارية اللازمة .

( ٤ ) وتشمل أعمال السلطة الدولية بنوع خاص :

أ — الاضطلاع بجميع الأعمال اللازمة .

ب — تقرير المكوس والرسوم والتكاليف الأخرى على أساس من العدل والإنصاف .

ج — جميع الشؤون المالية .

د — سلطات عامة خاصة بالإدارة والرقابة .

## بيان الرئيس أيزنهاور في مؤتمره الصحفي

في ٨ أغسطس

مقطعات من نشرة أصدرها البيت الأبيض عن المؤتمر الصحفي المذكور ..

س : (لويس كاساز) هل لك أن نخبرنا ياسيدى الرئيس عن شعورك إذا استخدم أو التهديد باستخدام القوة العسكرية في النزاع القائم حول السويس ؟  
الرئيس : لا يمكننى الإجابة عن هذا السؤال بالطريقة المباشرة المفاجئة التى وجهت بها أنت ، فالولايات المتحدة يحدها كل الأمل فى أن تحل هذه المشكلة الخطيرة بالوسائل السلمية ، وذلك لأننا نؤمن بأن مثل هذا المؤتمر لن يحل هذه المشكلة فحسب بل سيفيد كذلك فى حل كل مشكلة مماثلة .

ومن الخير أن نذكر أننا بصدد عمر مائى ليس ذا أهمية لاقتصاديات العالم فحسب ولكن اتفاقية سنة ١٨٨٨ قد جعلت منه عمرا مائيا دوليا ، وهو كذلك فى الواقع فهو يختلف كل الاختلاف عن قناة بناملا ، إن هذه تعتبر مشروعا قوميا نفذ وفقا لمعاهدة ثنائية .

ولا أستطيع التمكن بأن القوة العسكرية تصلح لأن تكون حلا طيبا ، وخاصة فى هذه الظروف التى نمر بها الآن فانتسا تأمل فى فض هذا النزاع بالوسائل السلمية .

س : (كلارك . د . مولنهوف — ودى موبنرجستر) هل أشار البريطانيون بصفة رسمية إلى أنهم سوف يحاولون الاتفاق مع الولايات المتحدة قبل اتخاذ أية إجراءات عسكرية فى السويس ؟

الرئيس : لا يحق لى فى موضوع كهذا تجرى بشأنه مفاوضات حساسة أن أكشف عن أى شىء يجرى بيننا وبين أية دولة أخرى بالطرق الدبلوماسية ، فى ذلك إخلال بالثقة .

س : شارلز فون فريميد — محطه إذاعة كولومبيا) هل تعتقد ياسيدى الرئيس استادا إلى ماتمله وإلى التقارير التى وصلت اليك من وزير الخارجية ، أن هناك

خوفاً من صعوبة أو استحالة وجود حل سلمي ، لأن الجانبين قد قطعاً شوطاً بعيداً نحو استخدام القوة ؟

الرئيس : لا لم يحن الوقت ، وفي اعتقادي أن الحكمة ستسود ، ذلك أن قناة السويس تبهم جميع العالم ولا بد من أن تسود الحكمة والروية كثيراً من الجهات ، ومسألة القناة من الأمور التي ينبغي أن تحل ، وأود أن أشير إلى أن الهدم والتفويض لا يمكن أن يكونا حلاً إذا كنت تسعى إلى البناء والتشيد .

س : ( بن مير — وكالة أسوسيتيد بريس ) — لقد أثار بننا ياسيدي الرئيس إغفال دعوتها لشهود مؤتمر لندن هذا الشهر بالرغم من أنها إحدى الدول التي تملك عدداً كبيراً من السفن ، فهل لك ياسيدي أن تعقب على ذلك ؟

الرئيس : لم يصل إلى علي أن بننا غاضبة . ولا أستطيع أن أعقب على ما تقول ، لأن هذه هي أول مرة يقال لي فيها ذلك .

س ( ولیم ماك جفن — شيكاغو ديلي نيوز ) : إذا تطور الأمر إلى حرب حول قناة السويس فهل تظن يا سيدي الرئيس أن الولايات المتحدة ستشارك فيها ؟

الرئيس : لا أحب أن أتكهن بكل ذلك ، فهذه افتراضات متالية وأظن أنني لن أحاول التعقيب .

س — ( جون سكالي — وكالة أسوسيتيد بريس ) إذا كان لي أن أعود ثانية إلى موضوع قناة السويس ولو إلى لحظة ياسيدي الرئيس فاني أقول : إن مصر كما ورد في التقارير ربما أحالت مشكلة السويس إلى الأمم المتحدة .

فهل ترون أن نظر موضوع السويس بواسطة الأمم المتحدة يعتبر بديلاً أو منها لاجتماع لندن الذي تقرر عقده ؟

الرئيس : معلوم أن هناك حق الفيتو دائماً في الأمم المتحدة ، ونحن نواجه الآن أمراً يقتضي حلاً عاجزاً لا تشوبه العجلة ، وفي اعتقادي أن أفضل الطرق الآن هو جمع الدول المعنية أكثر من غيرها بالنسبة إلى نشاطها البحري ونوع اقتصادياتها في صعيد واحد .

والإشكال الوحيد بالنسبة للأمم المتحدة في بطله إجراءاتها .



س — (بول سكوت و رانكين — ووتر) في الإمكان تفسير ملاحظاتك السابقة عن قناة السويس بأفك ضد استخدام القوة العسكرية في أى ظرف من الظروف الرئيس — لم أقل ذلك .

س — ( رانكين مستمراً ) في حالة وقوع أزمة .

الرئيس — لقد كنت حذراً من أن أقول ذلك ، وإنما قلت إن كل مشكلة تهم أكثر من دولة واحدة ينبغي أن تحل بطريق المفاوضات ولقد سمعنا إلى أن نستبدل مؤتمراً بميدان المعركة .

ولست أعني القول بأن الواجب يقتضى أحداً من الناس النزول عن حقوقه دون استخدام كل الوسائل التي يقدر عليها لصيانة حقوقه .

— ( رانكين أيضاً ) إن السؤال الذي أردت أن أوجه به ياسيدى الرئيس هو : هل تعتقدون أن الاحتياطات العسكرية التي تتخذها بريطانيا وفرنسا الآن في البحر الأبيض المتوسط والتي يقوم بها — فيما نظن — أسطول الولايات المتحدة السادس لها ما يبررها من وجهة النظر الدفاعية ؟

الرئيس — لا أريد أن أعقب على ذلك .

## بيان وزير الخارجية دالاس

١٤ من أغسطس

إننى أنوى السفر قريباً جداً إلى مؤتمر لندن الذي يعالج مشكلة قناة السويس . لقد فرغت من لحظات من مباحثات نهائية مع الرئيس أيرنهاور بشأن الموقف الذي سيتخذه وفد الولايات المتحدة في المؤتمر . لقد بحثنا معاً كثيراً من النظريات التي يمكن استنباطها لتكفل إدارة قناة السويس إدارة دولية ، يعتد بها وتتفق مع حقوق مصر وكرامتها .

ونعتقد أن في الإمكان وجود نظرية كهذه ، وإذا رفضتها أية دولة من الدول فستحمل مسؤوليات جساماً أمام العالم . لذلك فإني ذاهب يحدوني الأمل والثقة في أننا سنصل إلى الحل السلي .

( نشرة البيت الأبيض ) .

## بيان وزير الخارجية دالاس

١٤ من أغسطس

إني ذاهب إلى مؤتمر لندن ليبحث مسألة قناة السويس مدركاً أهمية ذلك الاجتماع ، فهو يتصل اتصالاً وثيقاً بسلام أمم جميع العالم ورفاهيتها . ولا بد من كفالة واحترام مصالح المجتمع الدولي وحقوقه المشروعة في قناة السويس وفقاً للاتفاقية بما في ذلك بالطبع حقوق مصر . لقد أوضح الرئيس أيزنهاور وزعماء الكونغرس الذين شاورناهم يوم الأحد الماضي اهتمام الولايات المتحدة بحل هذه المشكلة حلاً سليماً ، وسأكرس جهودي لتحقيق هذه الغاية ، إننا جميعاً في المؤتمر نشعر بحسامة المسؤولية الملقاة على عاتقنا عن أمن العالم ، ولأننا نشعر بتلك المسؤولية فأنا واثق من أننا سنحقق نتيجة إيجابية .

( نشرة وزارة الخارجية )

مؤتمر لندن المنعقد من ٢٢ دولة من ١٦ من أغسطس إلى ٢٣ منه

الدورة الأولى العامة في ١٦ من أغسطس :

خطاب رئيس وزراء بريطانيا سير أتولن إيدن مرحباً بالمؤتمر .

أصحاب السعادة : سيداتي سادتي : أرحب بكم هنا لشهود هذا المؤتمر في لندن باسم حكومة صاحبة الجلالة للمملكة المتحدة ، ونشكر لكم قبولكم الدعوة لحضور الاجتماع الذي ينبغي أن ترتقي مناسبته إلى مستوى أخطر الأحداث التي لم يكن يد لنا من مواجهتها منذ الحرب العالمية الثانية ، وذلك لأن كل دولة من الدول المثلة في هذا المؤتمر معنية بالامر أعظم العناية ، إما بسبب أساطيلها البحرية وإما بتجارها ، ولكل منها مصلحة في احترام قديمة الاتفاقات .

لقد شهدت في عدة مناسبات مباحثات دولية جرت في هذه القاعة من قبل ، وكثير منكم ممن يستمعون إلي الآن أصدقاء وزملاء خلال سجن طويلة ، ولم تسكن التامج المنبثقة من تعاونكم في العمل في يوم من الأيام أبلاغ أثرها منها الآن .

وإنه لطيب لى أن أرحب بكم من كل قلبى ، معبراً لكم فى اقتناع عن تقى فى أن الخير سيتحقق على أيديكم ، وقسم الله وأسعدتم صباحاً وكان الحظ الحسن حليفكم .  
ثم غادر سير أنطونى إيدن قاعة الاجتماع بعدئذ .

### بيان المستر لويـد ( المملكة المتحدة )

والآن نصل إلى مسألة اللوائح الخاصة بنظام هذا المؤتمر . وإنى لأقترح عليكم عدم السعى إلى التصديق على طائفة خاصة من اللوائح الرسمية ، فأنتقم إذا وافقتم برأى ، وهو أن نقرشده بوجه عام بالقواعد المنبجة فى اللجان الرئيسية المنتمية للأمم المتحدة ، وأى حكم أعرضه عليكم فسيكون بالطبع خاضعاً لما توافقتم فإذا تمخـدتموه نطلب التأييد من غالبية الأصوات ، فإذا حظى هذا الرأى بموافقة الزملاء وفر علينا الجـنوح إلى النقاش الطويل حول تفاصيل النظام الذى سيتبع فى إدارة هذا المؤتمر ، فهل لى أن أهرف آراءكم فى هذا الاقتراح ؟

ثم تحدث المستر دالاس ( الولايات المتحدة ) قائلاً : إن الأسلوب المتبع فيما يعتقد هو أن الحكم الذى يعرضه رئيس المؤتمر يظل قائماً ما لم تنقضه غالبية المؤتمرين . فرد المستر لويـد بقوله : إننى موافق على هذا التعديل ، وأعتقد أنه يمثل الولايات المتحدة على صواب .

### بيان المستر مينون ( الهند )

نود أن نوضح منذ البداية — خضية قيام صعوبات عليها بعد — أن مسألة تطبيق المبادئ العامة المنبجة فى الأمم المتحدة أو غيرها ستكون خاضعة للحقيقة هى أننا لا يسعنا اتخاذ قرار فى أى شيء فى هذا المؤتمر بطريقة التصويت على المسائل الجوهرية ، وسبب ذلك بسيط وهو أن عضوية الأمم المتحدة قائمة بوجه عام على مبدأ الشمول والتعميم ، ونحن نذهب إلى هناك عالين بالقواعد المبرعية فى المنظمة الدولية ، أما هنا كما يقول رئيس وزراء المملكة المتحدة فوضوح النقاش مسألة ذات أهمية خطيرة جداً يتعين على حكوماتنا اتخاذ قرارات والاشترك فى حلها . وما نحن أولاء قدأئنا إلى هنا للإسهام — قدر المستطاع — فى الوصول إلى تسوية سلبية لهذه المشكلة ، ويجب أن يتكيف الموقف بمسبـد

الظروف والآراء التي يتقدم بها المؤتمر من هنا وهكذا . إن أية تسوية ، وأية نظرية وأى اقتراح تؤيده فقط غالبية أو غالبية عظيمة أو أية وجهة نظر من جانب الأقلية لا تقبلها الحكومات المؤتمرة هنا . لذا أأمل أن ما قلته ينطبق فقط على النواحي الفنية من أسلوب الإجراءات لا على المسائل الحيوية .

لقد سبق لنا أن أوضحنا وجهة نظرنا للمملكة المتحدة بوصفها الدولة المضيفة ، والاتفاق على أن يصبح هذا المؤتمر مقيداً بقرار الأغلبية في المسائل التي تحدث أزمات خطيرة يعتبر محلاً للأغراض التي انعقد من أجلها هذا المؤتمر . وليس الأمر أمر أساليب تتبع في إجراءات المؤتمر ، وحتى فيما يختص بهذه الأساليب فإن قراراً تتخذه الأغلبية في المسائل الحيوية لن يغير شيئاً من الموضوعات التي نواجهها .

### بيان المسترلويد ( المملكة المتحدة )

هل لي أن أقول هيدنيا كلمة صغيرة عن موضوع الدعوة الى المؤتمر ؟ أعتقد أن المندوب المحترم للاتحاد السوفيتي قد اقترب من هذا الموضوع في بعض الإشارات الواردة في حديثه ، إلا أني أظن أنه لم يكن من المناسب أن نبدأ بالحديث عن قواعد النظام ، ومع هذا فاني أرفض لأول وهلة اقتراض حدوث اعتداءات خطيرة ذات صبغة دولية ، أو الانحياز الى أية جهة من جانب حكومة المملكة المتحدة . إننا نتحمل مسؤولية الدعوة التي أصدرناها وقائمة البلد ان المدعوة لحضور المؤتمر ، إذ أننا وجهنا هذه الدعوة كأبداً لنا — على أساس عادل ، ونعتقد أن مناقشات مفيدة ستجرى في المؤتمر ، وإنني آسف لتغيب مندوب مصر ويسرنى أن مندوب الاتحاد السوفيتي قد أشار في نهاية خطابه إلى أنه يعتقد أن المؤتمر سيكون نافلاً . ونحن نجزم بأنه سيكون كذلك ، وأرى أنه يجب أولاً أن نبدأ بالنظر في جدول الأعمال ، ثم نتقل بعد ذلك الى مناقشة الموضوع .

### بيان السيد عبد الغني ( أندونيسيا )

السيد الرئيس — يسرنا أن تتيح لنا الفرصة لتبدي بعض ملاحظات على جدول الأعمال ما دمت لانبني أن نقبل مقدماً جميع المقترحات والمحاولات من البلد ان صاحبة الشأن وكما ذكر مندوب الهند ، فإن أسلوب العمل المطبق في الأمم

المتحدة يعكس أصوات أمم العالم الأعضاء . أما في هذا المؤتمر فإن بلادا أخرى ذات مصلحة قد تنفيت عن المؤتمر وخاصة الشريك المتعاقد وهو مصر ، وإذا تحققت لنا هنا أغلبية الأصوات فكيف تطبق هذه القرارات ضد رغبات مصر إن لم تلجأ الى القوة ، وهذا لا يعتبر قطعاً حلاً سلبياً لمشكلة قناة السويس ، ومن الناحية الأخرى ياسيدي الرئيس ، لسنا هنا في منظمة ولكن في مؤتمر ، ولهذا فإن الوفد الأندونيسي لا يمكن أن يأخذ بقاعدة أغلبية الأصوات بالنسبة لما يتصل بالموضوع ، ويفضل أن يتجه النظر إلى الأخذ بفكرة اتفاق الآراء في هذا المؤتمر ، وإلى صدور القرارات بأجماع الأعضاء وفقاً لاتفاق الآراء .

### خطاب المسيو ينو ( فرنسا )

لست أقل رغبة من الوفد السوفيتي في إثارة مسائل هامة ، ولكنني سأفعل ذلك في مرحلة آتية من مراحل المؤتمر وإن كنت راغباً في الإجابة عن بعض الملاحظات التي أبدتها وتصل الملاحظة الأولى باجتماع هذا المؤتمر ، إذ أشار المندوب السوفيتي إلى أن دولتين من الدول الموقعة على اتفاقية عام ١٨٨٨ هما اللتان التفتتا في لندن واتفقتا على عقد هذا المؤتمر ، وأريد ياسيدي الرئيس أن أذكرك بأن هذا بالضبط هو الذي وقع في عام ١٨٨٨ فلم تهتم في تلك الفترة غير فرنسا وانجلترا بقناة السويس إذ اشترك الفرنسيون اشتركا جلياً في إنشاء القناة ووضعوا هذه الاتفاقية وقدموها إلى عدد معين من الدول للوفاق عليها . وقد أصبحت تلك الدول في الوقت المناسب أعضاء موقعين على هذه الاتفاقية وعندما تقابلنا منذ بضعة أسابيع بقية التحضير للدعوة إلى هذا المؤتمر صدمتنا عقبة كانت لا بد أن تصادف أي عضو من الأعضاء الحاضرين ، إذ كيفما وقع الاختيار على الدول التي تسام في هذا المؤتمر كان لا مفر من أن يوصف هذا الاختيار بأنه متعمد مفرض ، ويمكن القول دائماً بأن بلاداً معينة له مصلحة معينة في أن تمر تجارتها بقناة السويس وأن بلاداً أخرى له مصلحة سياسية أو اقتصادية في حل مشكلة قناة السويس . وعلى هذا النهج كان من المستطاع أن يسير النقاش حول مصلحة هذه الدولة أو تلك في القناة إلى غير مالا نهاية وإلى حاجتها لحضور هذا المؤتمر ، ولهذا فالتا جعلنا لنا مقياساً موضوعياً لقرار الاستطاعة وأخذنا بثلاث حالات خاصة هي :

أولاً — الدول الموقعة لاتفاقية عام ١٨٨٨ التي سأعود للحديث عنها مرة أخرى .

ثانياً — أم الدول التي تستخدم القناة على أساس حمولة السفن .

ثالثاً — وهو ما لا يقل أهمية — البلدان التي لها بموجب هيكلها الاقتصادي والمصلحة الكبرى أن تؤدي القناة وظائفها العادية الطبيعية ، واعتقد أننا اخترنا هذه الدول التي يمر أكثر من نصف تجارتها الخارجية في هذه القناة .

وهذه المقاييس — وإن كانت بما يمكن مناقشته — مقاييس موضوعية ، وإني لأسأل الزملاء أن يحلوا هذا الاختبار الموضوعي محل الاعتبار . وفيما يتصل باتفاقية عام ١٨٨٨ فإنا دعونا جميع الدول الموقعة لهذه الاتفاقية ، والحكومة السوفيتية تريد أن تسجل علينا أننا لم نطبق هذا المقياس في حائتين هما : حال ألمانيا وحال الامبراطورية النمساوية المجرية القديمة . فبالنسبة للحال الأولى قد قمنا بدعوة جمهورية ألمانيا الاتحادية لا بصفتها موقعة على إتفاقية عام ١٨٨٨ . ولكن بصفتها من أكبر مستعملي القناة ، وكان من الممكن أن تدعى ألمانيا كأحدى الدول الموقعة لاتفاقية ١٨٨٨ ، ذلك لأن الحكومة الفرنسية بصفة خاصة اعتبرت جمهورية ألمانيا الاتحادية الحلف القانوني للامبراطورية الألمانية الموقعة لمعاهدة ١٨٨٨ . وهكذا يتضح جلياً — وبصرف النظر كلياً عن الجدل السياسي — أن مقياس معاهدة ١٨٨٨ قد طبق في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٣ على جمهورية ألمانيا الاتحادية . أما من الناحية الأخرى فإنا نأسف كثيراً أن تثير هذه المسألة اليوم الحكومة السوفيتية التي بالرغم من الآمال التي عبرنا عنها لم تقبل أن يتم توحيد ألمانيا قريباً ، ولو أن هذا قد تحقق لوجدنا اليوم جمهورية ألمانيا واحدة يمكن أن تكون عضواً في مؤتمرنا هذا ، ولكننا نعتقد أننا لا نستطيع مناقشة المسألة في هذه اللحظة . ولا نستطيع أن نفك أبداً في أن جمهورية ألمانيا الاتحادية هي الوريث الشرعي للامبراطورية الألمانية السابقة . هذا ولم تثر هذه المسألة من الناحية القانونية إذ كانت جمهورية ألمانيا الاتحادية ضمن الدول المدعوة التي وضعناها في المرتبة الثانية فيما يتصل بالدعوة إلى المؤتمر .

أما فيما يتصل بالامبراطورية النمساوية المجرية القديمة — كما استشهد وزير الخارجية السوفيتية — فإن معاهدتي تريانون سان جرمان ، تشير أن — كما أود أن أقول — إلى المجر أو النمسا أو تشيكوسلوفاكيا أو يوغسلافيا بصفتها الدول

الواردة للامبراطورية النمساوية المجرية ، وقد رأينا في مسألة رواتة الامبراطورية النمساوية المجرية القديمة كثيرا من وجهات النظر المختلفة عندما كان علينا أن نصنف ديون هذه الامبراطورية ، ولم تكن واحدة من هذه الدول قابلة لتحمل جزء بسيط من تركة هذه الامبراطورية القديمة . أما اليوم فان المسألة فيما يخص النمسا والمجر وحدهما وهما دولتان ليست لهما مصلحة مباشرة في موضوع قناة السويس كالبلدان المدعوة ، وليس لأى منهما ميناء سواء على البحر الأبيض أو على بحر الأدرياتيك ، ولقد صرحت الحكومة النمساوية نفسها منذ بضعة أيام بأنه كان من الطبيعي المألوف أنهما لم تدعيا إلى حضور المؤتمر ، ولهذا فليست هناك دول كثيرة يمكن مناقشة وضعها وفقاً للنقطة التي أثارها الوزير السوفيتي .

أما بالنسبة للفريقين الثاني والثالث فأعتقد أن قاعدة الحملة التي أشار إليها المندوب السوفيتي وحده من أفضل المقاييس الممكنة . أما بالنسبة لمدى استعمال القناة فانها أساس طيب لجميع الدول التي ترتبط اقتصادياتها بحرية المرور في القناة ولو أنه قد توجد بلدان أخرى يزيد اهتمامها بحرية المرور في القناة .

أما فيما يتعلق بتغيب مصر فأتنا أول من يأسف لذلك ، لأنه كان من الواضح الطبيعي لمصر أن تكون هنا بينما لكي تشرح بنفسها مسائلها ، وعلى هذا فأتنا — على عكس النقط التي أثارها الوزير السوفيتي — لانتشر بأن هذا المؤتمر قد نظم بطريقة جائزة ، إذ ليس غرضه إدانة مصر أو اتخاذ إجراءات ضد أية دولة وإنما غرضه هو إيجاد الحلول العملية لمشكلة تهمنا جميعا هي حرية المرور في قناة السويس . ونحن هنا لكي نبحث عن الوسائل التي تؤمن هذه الغاية . هذا هو هدف المؤتمر .

والآن بينما تناقش جدول الأعمال أود أن أجيء بالوفد النمساوي وأسأله ألا يقارن ما يجب عمله هنا بأسلوب العمل في الأمم المتحدة ، ففي الأمم المتحدة عندما تعطى الأصوات وعندما تؤخذ الأغلبية — كبيرة كانت أو صغيرة — لا بد لجميع أعضاء الهيئة من أن يقبلوا نتيجة التصويت ، وليست الحال كذلك هنا ، حيث تستطيع كل دولة بمثله أن تتخذ قرارا في الموضوع وفقا للنتيجة التي تبني الوصول إليها إذا أمكن الحصول على موافقة إجماعية ، ولكني أظن أن هذا تعبير صادق عن أحسن الحلول الممكنة لحرية المرور في القناة التي تهمنا جميعا .

وقد يكون حل من الحلول في مصلحة مجموعة من الدول ، وحل آخر في مصلحة مجموعة أخرى ، ولهذا لا أستطيع أن أفهم كيف يمكن أن نستخدم وسائل هيئة الأمم المتحدة ، في هذه الهيئة يكون القرار مقيدا للجميع . أما هنا إذا أقرع صوت في جانب مشروع ما لاتفق عشرة دولة من مجموع الأعضاء وهو اثنان وعشرون دولة ، فإن الدول العشر الأخرى لا تنقيد بهذا الحل . وبعبارة أخرى تكون الأقلية غير مقيدة ويكون لها مطلق الحرية في العمل ، وأنت لاتستطيع أن تقف هذه البلدان سواء أكانت ١٢ أو ١٥ إذا أيدت حلا حسنا تريد تطبيقه بكل الوسائل المناسبة ، ولذلك وبدون الحديث عن التصويت بالمعنى المفهوم عنه في اجتماعات الأمم المتحدة كما قال السيد كريشنا مينون ، أعتقد أن المسألة تلتخص اليوم في مناقشة بعض الحلول العملية للشكلة واختيار مدى جدواها .

#### بيان السيور مارتينو ( إيطاليا )

لقد استمعت بكل اهتمام إلى ما قاله مندوب الاتحاد السوفيتي ، ولكن لا بد لي من الاعتراف بأنني لم أفهم الغرض من خطاب السيد شيلوف . فهل كان يرمي إلى معارضة الاقتراح المقدم من المندوب الهندي ، لأنه من المستحيل إجماله في نظري ، وكذلك لم أفهم ما يريد السيد كريشنا مينون ، هل يريد أن يصل إلى أي قرار خلال هذا المؤتمر ؟ أو نسلك طريقا في التصويت يختلف عن طريق الأغلبية المعمول به كما قال المندوب الأندونيسي ؟ في الحال الأولى أعتقد أن المندوب السوفيتي أجاب عنها بنفسه ؛ إذ قال إننا أتينا إلى هنا لنجد الوسائل السليمة لحل مشكلة قناة السويس الدقيقة حلا سلبيا ، لقد اجتمعنا لتنفذ الوسائل الموجودة . وإذا كان هذا هو سبب اجتماعنا فاذن لا بد لنا من اتخاذ قرار خاص بهذه الوسائل . ستكون هناك أفكار مختلفة تعبر عن هذا الموضوع ولكن يجب أن توجد فرصة للاختيار ، فإذا كانت الحال كذلك فإن المسألة هي مسألة أغلبية الأصوات لأنها هي التي تعبر عن الرغبة الجماعية وهي رغبة المجتمعين ، ولا بد لي من أن أذكر زملائي المنود بأن الرغبة الجماعية لا يمكن إلا أن تكون المجموع الحسابي لعدد رغبات الأفراد ، وهناك عدة طرق لتحقيق ذلك إما برفع الأيدي أو بقول نعم أو لا أو بالاقتراع السري . ويستطيع كل وفد أن يبين



وجهة نظره . يستطيع الرئيس أن يتعرف وجهة نظر الأغلبية . ولكن يجب في جميع الأحوال أن يجرى إحصاء حسابي للرغبات المعبر عنها . وعلى هذا فالمسألة ووجهة النظر فيها واضحة ، ولا يصح أن تظل مستشكلة ، وفي وسع السيد كريشنا ميثون أن يسحب أقراحه .

### خطاب السيد كلود كوربا (سيلان)

أود أن أقصر هذه الكلمات القليلة على النقاط الخاصة بم جدول الأعمال التي أثارها الوفد الهندي . وأظن أن الوفد الفرنسي قد وضع الأمر في وضعه الصحيح عندما أشار إلى الغرض من اجتماعنا هنا في هذه المناسبة . والحقيقة أننا اجتماعنا هنا لكي نبحث عن حل سلمي للمشكلة التي نواجهها . وإذا ما ذكرنا هذا فسوف يبدو لنا جليا أن أى محاولة للأخذ بالأغلبية ستكون أدنى لمرقة الموضوع ، لأننا عندئذ سنبدأ في تناول المشكلة ، أى النقاش ، من زاوية تختلف قليلا إذ سنحاول أن نجعل كلامنا يؤثر في المجتمعين لقبول إحدى وجهات النظر أو رفضها . وأعتقد أنه من الأفضل ألا نلجأ إلى المحاولة الأخرى ، وذلك بأن نجتهد في أن نتحرى الموقف ، ولن نتعرف وجهات نظر المؤتمرين هنا بنية تنسيق وجهات النظر هذه أو تغييرها محاولين أن نستخرج منها ما يمكن قبوله كحل سلمي للمشكلة .

لقد أشار الوفد الفرنسي إلى شيء آخر ، إذ قال : إذا اتخذ قرار بالأغلبية فانه سيكون غير مقيد للأقلية . وهذه نقطة مهمة جدا . فإذا لم تكن نتيجة التصويت مقيدة للجميع فاني لا أرى داعيا لإجراء التصويت أبدا لأن الغرض من التصويت ، كما اعتقد ، هو التسجيل لوجهة نظر الأغلبية في أية جمعية أو بين أي فريق ، لتكون مقيدة للبقية منهم وإلا فلاداعي لاتخاذ قرار بالأغلبية إذ تعود إلى الوضع الذي هو مجرد التعرف لاتجاه الأغلبية بطريق الإحصاء .

فإذا كان التصويت مقيدا لجميع المؤتمرين فعندئذ أقول إن التصويت عملية ضرورية ، أما إذا لم تكن نتيجة التصويت مقيدة فان التصويت يعد عملا لاروم له . بل يكون أكثر من ذلك إذ يصبح متلفا للغرض الذي نعى إليه .

ولهذه الأسباب أشعر شعورا قويا بأن الوضع الذى شرحه الوفد الهندى وضع صحيح . أما إذا وضع اعتبار آخر فى مرحلة تالية من مراحل تقدم البحث فقد يكون من المحتمل أن يبدو اتجاه آخر لمسألة التصويت . وقد فصل إلى النقطة التى قد يوجد عندها إجماع مقبول (عادل) يمكن تسجيله بتصويت إجماعى ، أو ربما تبين وضع آخر فى مرحلة متقدمة من البحث . ولكن عند هذه النقطة أستكر بشدة الفكرة التى تقول بأن نبدأ أعمالنا بالحصول على قرار بأغلبية الأصوات .

### بيان مستر لوييد (المملكة المتحدة)

هل لى أن أقول بالضبط : إننى أفهم تماما وأعترف بحقوق وفدى الهند وسيلان فى أن يرضا ما ليهما من وجهات النظر وأعتقد أننا جميعا متفقون على أنه لا يمكن تقييد أحد بشئ . لا يوافق عليه ويثبت عدم موافقته عليه علنا فانه لا يمكن أن يكون فى هذا ما يقيد .

أما بالنسبة لفكرة التصويت بصفة عامة فأعتقد أنه يجب أن نرى كيف تقدم فيها فإن هذا أمر نظرى حقيقة . إذ ليس أمام المؤتمر أى اقتراح بالمرّة حتى الآن . أما كون التصويت صوابا أو خطأ فذلك مسألة يصح تناولها عندما فصل بها . فإذا كانت هذه هى وجهة النظر العامة يازملأى فهل نستطيع أن تقدم على هذا النهج .

### بيان المستر مينون (الهند)

ذكرت عندما بدأت الحديث أن حكومتى تتدخل فى هذا الموضوع وهى مترددة جدا لأننا جئنا لالتناقش قطعا دقيقة فى أسلوب العمل ، ولكن لنقدم محاولة إجماعية تهدف إلى حل موقف .

وقد تسمى هذه نقطة خاصة بالإجراءات . ولكنه فى الحقيقة أمر ذو أهمية أساسية ، وإنى أعترف صراحة أنه مع ما للمملكة المتحدة من حكمة ونجرب فى أمثال

هذه الأمور — لابد لنا من الوصول إلى قرار إما بإحصاء الأصوات أو بالتعبير عن فكرة جماعية ، يكون من أثره إما أن تضيع في العالم أن هؤلاء المجتمعين هنا بناء على دعوة موجهة إليهم قد انقسموا حول مسائل معينة وإما أن نضع أمام مصر التي لم تنصف بعدئذ شيئا في سبيل فكرة أمكن تحقيقها في غيبتها .

إن المسألة بالنسبة لنا ليست مسألة تصل بوجوب دعوة بلدان أخرى أو أن بلدا نالم تكن تجوز دعوتها . إن الناس يعلنون من التصريحات الرسمية آراءنا في الموضوع . لقد حضرنا إلى هنا بالرغم من القيود المفروضة على حضور هذا المؤتمر ، ولهذا فلا نريد إثارة هذه الفوارق . ولقد سبق أن أشرت إلى الفوارق بين هيئة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات في مقارنة جد مختلفة ، إذا أننا أعضاء فيها بموجب ميثاق . ولهذا فنحن نعرف واجباتنا سلفا ولكن هذا مؤتمر فرعي يدور غرضا معيناً . فاعليتنا أن نعمله هنا هو أن نسي أساليبنا البرلمانية بالرغم من وجهات نظر حكومتنا وأكثر من هذا علينا أن نكرس كفايتنا مهما كانت صغيرة للمساهمة في إيجاد حل لمشكلة ملحة في الوقت الحاضر .

ولهذا فاني أذكرك يا سيدي الرئيس بأن وقدنا ليس هو الذي أثار هذا الموضوع وإذا كان ما تقوله صحيحا بأنه ليس أمام المجلس أى اقتراح فاني على استعداد لأن أنسى ما ذكرت ، ولكن المطلوب منا أن نقبل الإجراءات المتبعة في الأمم المتحدة ومن بينها إجراء رئيسي يقضي بأن تتخذ القرارات بالتصويت ولكن الأغلبية التي تقبل هذا هنا هي أغلبية بسيطة . وألفت النظر إلى أنه من السهل أحيانا أن تستخدم في مثل هذا المؤتمر طريقة الأغلبية في مسائل لا تتعلق بالموضوع ، مثل التوقيت وتوزيع الأوراق والتقسيم ببعض النقاط في وجهات النظر المختلفة .

لم أفهم تماما ما حمله إلينا زميلي المحترم مندوب فرنسا ، لأن الترجمة لم تكن جيدة ، فإذا كانت الفكرة أن كلامنا يستطيع أن يبدى آراء فلا شك في أننا نستطيع ذلك وفي نهاية التحليل نحصى مؤيدي هذه الفكرة أو تلك ومعارضيه . ولست أرى داعيا لهذا . . .

ولكن معارضتنا الأساسية هي أن محاولة المؤتمر الوصول إلى قرار في غيبة البلد الذي يعنيه الأمر أكثر من غيره وبدون أن قيم وزنا للبلدان الأخرى

سوف يوضع كلامنا في الرضع الذي يصبح فيه هذا المؤتمر هو الذي يتخذ قرارا صارما ، في الوقت نفسه ، بالأغراض التي نذكرها جميعا .

ولهذا فاني أناشدك ياسيدي الرئيس مدركا خطورة هذا الموقف ، أن تعمل على إيجاد حل ، لتجنب ما قد يكون له من نتائج خطيرة ، وآمل ألا تعرض هذا الموضوع وإذا أبيت إلا أن تعرض هذه المسألة ، كما فعلت فان وفدي يلتزم أن يؤجل الاجتماع فترة قصيرة لإجراء مفاوضات خاصة إذ أننا لا نريد أن نُدفع إلى وضع نجد فيه أنفسنا عاجزين عن عمل شيء . وإنني أكتفي بهذا .

### بيان شيلوف ( الاتحاد السوفيتي )

أود أن أؤكد في الحال أنني لا أريد بأية وسيلة أن أعقد الأعمال بالنسبة لمسائل الاجراءات . ولكن للموضوع المثار الآن عن التصويت أهمية كبيرة من ناحية المبدأ .

إذا كنت قد فهمت فهما صحيحا فاني لا أرى فرقا بين إقتراحي الهند وأندونيسيا ، وما فهمته هو أن مندوبي الهند وأندونيسيا يرون أنه من الخطأ المؤتمر الحاضر ، لبعض سماته وأحواله الخاصة ، تطبيق مبدأ التصويت لاختيار بعض المسائل الخاصة بالموضوع . ويبدو لي أن المستر مينون كان محقا تماما في قوله إن المقارنة بين مؤتمراتنا ومنظمة الأمم المتحدة ليست مشروعة تماما والمسألة هي أن التمثيل في منظمة الأمم المتحدة قائم على التعميم والشمول ، كما أن إجراءات الجمعية العامة متمايزة . ولقد اشتركنا جميعا في وضع تلك الاجراءات . ولكن يجب أن ندرك أمرا هو أن تلك القواعد الخاصة بالاجراءات قد تبنيتها منظمة لها الحق في اتخاذ قرارات تتصل بواجباتها وقواعدها التنظيمية . أما في المؤتمر فليست صفة التمثيل عامة هكذا بحيث يقضى له تطبيق قواعد الجمعية العامة للأمم المتحدة تطبيقا كاملا . وعند مناقشة مسألة التصويت يجب استخدام نقطة البداية الصحيحة لأغراض هذا المؤتمر وأهدافه . وأهم غرض لهذا المؤتمر . كما يبدو لي ، هو الوصول إلى فكرة موحدة عن الموضوع المطروح أمامنا .

ولا يمكن أن تثار هنا مسألة قبول أية قرارات تكون مفيدة للجميع أي

قرارات تتصل بالموضوع ألا وهو حرية الملاحة في القناة . فصر ليست حاضرة ونحن لانستطيع بدون رضاها أن نصل إلى حل وتسوية للمشكلة .

وبعد هذا فإن أكثر من نصف الدول التي يعينها الأمر متغيب عن المؤتمر . ويجب ، بناء على هذا أن ندخل في حسابنا حقائق الموقف على أساس التشاور وتبادل الآراء محاولين إيجاد وسائل من شأنها أن تؤدي إلى تسوية المشكلة ، ولهذا فإن الوفد السوفيتي يقترح ألا يتبع المؤتمر الرغبات الموضوعية لهذه الدولة أو تلك . ولكن يجب أن تقوم جهوده على أساس الحاجة المطلقة لإيجاد وضع متفق عليه أو مبادئ عامة قد تقبلها مصر وجميع الدول المعنية بالأمر وذات المصلحة . ولذلك فإن نسبة لجوء المسألة المطروحة أمام المؤتمر لانستطيع تطبيق وسيلة التصويت ويجب علينا أن نحاول معرفة وجهات النظر للبلدان المشتركة فيه والوصول إلى فكرة متفق عليها .

### بيان المستر لوييد (المملكة المتحدة)

أود أن يسمح لي بتوضيح نقطة واحدة . لقد أوليتموني شرف رياستكم . وأوضحت بعدئذ أتى أتبع بصفة عامة قواعد الاجراءات المعمول بها في لجان الأمم المتحدة . وكنت أرجو حقا التصويت على ذلك أو أن أقدم به اقتراحا وربما لم يكن هناك ما يدعوني لأن أقبل ذلك ، ولكني أردت توضيح الطريقة العامة التي على أن أسير وفقا لها . وعلى ذلك فليس أمام المجتمعين اقتراح عن الموضوع . وكنت أرجو عندئذ أن واجبتنا يقتضي بحث الموضوع مباشرة وبدون مناقشة طويلة في تفاصيل الإجراءات . ولكن بالنسبة لنقطة إمكان التصويت في أي وقت يبدو لي أنه أمر يجب أن تقطع فيه عندما يحين وقته . ولاشك في أننا نود أن نصل إلى قرار إجماعي . فالذي يحاول هذا المؤتمر هو حل سلمي ، حل سلمي دولي . وأعتقد أن الخطوة إلى إيجاد حل سلمي دولي هي التعبير عن آراء الدول المعنية بالموضوع عنانية حيوية . وهل يجب أن يكون التعبير عن الآراء في شكل قرار أو بالتصويت أو باتصالات تقوم بها بعض الدول بينها وبين غيرها ؟ تلك المسائل لانعلها الآن ، إذ أننا لم نبلغ هذه المرحلة بعد . ولهذا فانه يسعدني أن ترك هذا الموضوع لحين الوصول إليه . وإلى أقبل في

الوقت نفسه ما يعمل به من الإجراءات من شأن الرئيس وأنها ولا شك عرضة للاقتراع كما قال المستر دالاس . فلتتركها في هذا الوضع ونبدأ مناقشتها الموضوعية .

### بيان المستر مينون (الهند)

باسمى الرئيس . أعتقد أنك قدمت اقتراحا مفيدا جدا . إننا لا نناقش هذا الصباح مناقشة مطلقة ، ولكننا ندرس الحقيقة المكونة من الأوراق التي تم تداولها أمس وإذا كان علينا أن نناقش ما يمكن أن يكون جدول أعمال أو ما يشبه هذا ، فستكون هناك مناقشة أخرى حول الإجراءات يجب أن تتوافر على دراسة الغرض من هذا الاجتماع . لقد كانت حكومة جلالة ملكة المملكة المتحدة سعيدة بدعوتنا . وقد قبلنا هذه الدعوة ونوقش هذا الموضوع بين الحكومات وتناولته الصحافة في كل مكان ، ونحن نعلم سبب اجتماعنا هنا ، وهو إيجاد حل للصعوبات التي نشأت عن التطورات الأخيرة المتصلة بشركة قناة السويس ، ولهذا فنحن نعرف ماهية الموقف . وليس لب الموضوع بالنسبة لنا أن نقيم فيه بالصلابة . ولهذا فاني أؤيد حتى اقتراحك في أن لنا جدول أعمال يتلخص في أننا نلتقي هنا لإيجاد حل . وليس من الضروري أن نحدد فقرات هذا الجدول ، لأن هذا ليس غير عادي دائما في مؤتمر كهذا وإذا انتقلنا إلى تكوين جدول الأعمال فائنا سنجد أنفسنا مشغولين بمناقشات أخرى .

### بيان المستر دالاس (الولايات المتحدة)

يبدو لي أنه من غير المفيد أن نحاول وضع جدول الأعمال . فكما اجتمعت لأن تصوغ هذه الأمور في كلمات محدودة ، فانها تؤدي إلى التخريج وإلى احتمال سوء الفهم وإلى التأويل . وأعتقد أنه سبق ذكر السبب الذي من أجله اجتمعنا هنا وأظن أنه في مقدورنا أن نقدم فتوجه ملاحظاتنا عن المشكلة التي آتينا من أجلها . وإذا بدأنا بعدنا عن الموضوع فيمكن أن نعتمد على الرئيس في

استرحاء النظر إلى هذه الحقيقة لكي يعود بنا إلى الحديث الموضوعي وأعتقد أننا نستطيع أن نبدأ بدون وضع جدول الأعمال .

## بيان المستر لويدي ( المملكة المتحدة )

هل هذه وجهة النظر العامة ؟ وبالنسبة لما قاله مستر دالاس أعتقد أن في البدء بدون جدول أعمال غمطيرة واضحة . ولست أدري ما إذا كان ذلك أسلم عاقبة من أخطار المناقشة الطويلة حول جدول الأعمال ، فاني أريد أن أتيسر معاوتكم . فإذا ما سلكنا الطريق الأقل خطرا ألا وهو عدم اتخاذ جدول الأعمال ، فاني أرجو معاوتكم في أن أمتنع النقاش حول الأشياء التي تبدو لي عديدة الصلة بالمشكلة التي نجتمع لمناقشتها . وعلى هذا أرى أن نبدأ الأعمال دون وجود جدول خاص للأعمال . والآن هل لكم أن تأخذوا في النقاش الموضوعي ، أم يؤجل إلى الساعة الثالثة ؟ وعندى سيان للتأجيل حتى هذا الموعد . وثمة موضوع في يتطلب النظر قبل التأجيل وهو موضوع الصحافة . فهذا اجتماع خاص أعتقد أن ليس هناك ما يدعو إلى إصدار نشرة بعد كل اجتماع . وعلينا أن نخصص الوقت كله لمناقشة ما يجب أن يناقش .

وأظن أنه ينبغي لنا أن ندع لكل من الوفود تقرير ما يصدره الصحافة ، لصحافة بلاده أو أية صحافة أخرى . وكل ما أرجوه هو أن ندرك أنه كلما كانت أحداثنا خاصة كانت أكبر قيمة وأكثر فائدة . ومن ثم فلتقابل ثانية في الساعة الثالثة .

## الجلسة التمهيدية الثانية في ١٦ من أغسطس

### بيان المستر دالاس ( الولايات المتحدة )

نحن نواجه هنا موقفا غامضا ، ويقضي أنني في غير حاجة لكي أسعى لهذه النقطة وإلا فما كان هناك ما يدعو لحضورنا في مثل هذا الوقت القصير ومن بلدان بعيدة . وإذا لم نستطع علاج هذه المشكلة صلاجا لإنشائها فإن أضرارا كبيرة ستحل بأجزاء كبيرة من العالم . وبالعكس إذا استطعنا مواجهتها مواجهة إنشائية فإن العالم أجمع سوف يفيد من هذا وخاصة شعوب آسية وأوروبا .

وأود أولاً أن أبدي بضع ملاحظات عن قناة السويس التي هي قطعاً طريق مائى ذو أهمية كبيرة لجميع الأمم . وهى بمعنى مجازى شريان الحياة لكثير من شعوب أوروبا وآسيا . ولقد طبعت قناة السويس وعملياتها بطابع دولى منذ إنشائها من قرن مضى . ولقد بنيت هذه القناة على آمال دولية وبرأس مال دولى للخدمة أغراض دولية ، واشرفت على إنشائها وإدارتها شركة قناة السويس العالمية التي تأسست سنة ١٨٥٦ . وكانت العلاقات بين الشركة وبين الحكومة المصرية تنظم عادة على أساس ما يسمى بالاتفاقات . والاتفاق الأساسى هو الذى يكرتو الصادر يوم ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ .

وفى عام ١٨٨٨ عقدت الدول ذات المصلحة الأولى اتفاقية خاصة بحسرية الملاحة فى قناة السويس البحرية . وهذه الاتفاقية قائمة غير محدودة الأجل . إنها بموجب شروطها فى صالح جميع الأمم ومفتوحة يمكن أن تشترك فيها أية دولة . وتعتبر مقدمة الاتفاقية عن هذا الغرض . وإنى أذكر النص : « لىكى نقيم ، بعمل تنفق عليه ، نظاماً محدداً نهائياً من شأنه أن يؤمن فى جميع الأوقات لجميع الدول بحرية استخدام القناة البحرية ، وبكلى بذلك النظام الذى وضعه للملاحة فى هذه القناة الفرمان الذى أصدره صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان فى ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ » .

وبموجب هذه الإشارة أصبح الديكرتو الصادر فى ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ مؤكداً هذا الاتفاق بين شركة قناة السويس العالمية والحكومة المصرية فى نطاق اتفاقية عام ١٨٨٨ داخلاً فى جزء من النظام الذى أطلق عليه النظام النهائى فى ذلك النطاق ولم تكن مصر من الأعضاء الموقعين على هذه الاتفاقية لأنها كانت مرتبطة بتوقيع الامبراطورية العثمانية التى كانت جزءاً منها آنئذ . ولكنها بمجرد أن أصبحت دولة مستقلة قبلت هذه الاتفاقية وتعمدت بها . وبصرف النظر عن النظام الذى وضع عام ١٨٨٨ ، حدثت بدون شك تصرفات سيئة . ولم تستثن القناة تماماً من أضرار السياسات الوطنية حتى بموجب اتفاقية عام ١٨٨٨ ، ولكن الغالب أن إدارة القناة كانت مستقلة ، ومعاملة على هذا الأساس وأسفرت عن زيادة مطردة فى حركة التجاره العالمية عن طريق هذه القناة التى كانت نافعة لجميع الأمم التى زاد اعتمادها عليها لأن ما يقرب من سدس تجارة العالم يمر اليوم من قناة السويس التى تلعب دوراً خاصاً فى العلاقة الإقتصادية الوثيقة بين أوروبا



ومنتجات البترول في الشرق الأوسط : ففي عام ١٩٥٥ تسلمت أوروبا عن طريق القناة ٦٧ مليون طن من البترول . ومن هذا البترول حصلت الدول الصناعية على جزء كبير من دخلها القومي ، فاقترادات هذه المناطق متصلة بعضها ببعض إلى حد بعيد وتؤدي بعضها لبعض خدمات متبادلة ، والمزايا والمنافع الناشئة عن هذا ترتفع بالنظام الدولي الدائم الذي تتضمنه اتفاقية عام ١٨٨٨ .

ولتسمحو لي الآن بأن أشير إلى الجوادث التي أتت بنا إلى هنا ، في يوم ٢٦ من يوليو عام ١٩٥٦ لجأت الحكومة المصرية من جانب واحد وبدون أية مفاوضات دولية سابقة نحن جريصون عليها إلى إصدار قانون يقضي بتأميم شركة قناة السويس العالمية والاستيلاء على جميع ممتلكاتها وحقوقها المعاصرة : وبإلغاء حقوقها المخولة لها بإدارة القناة حتى عام ١٩٦٨ . وتم استيلائها فعلا على معدات شركة قناة السويس ، ومنع موظفيها من ترك أعمالهم بدون أمر من الحكومة المصرية تحت التهديد بالعقاب بالسجن . وفي الوقت نفسه أصدر الرئيس ناصر تصريحاً علنياً عن أسباب تصرفه هذا قائلان إن الميقات والمناسبة للتأميم تبتلان في الحقيقة الحاضرة وهي امتناع حكومتى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وعدم رغبتها في تمويل النفقات الخارجية للمشروع الكبير لإنشاء خزان السد العالي والأشغال المتصلة به .

ولكن الرئيس ناصر قد أوضح أن عمله لم يكن لمجرد الثأر أو مقابلة الشيء بمثله ، إذ قال في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٦ إنه كان يفكر في هذا الموضوع منذ سنتين ونصف السنة وقد حدد موعد إعلانه ليكون موافقاً للذكرى الخامسة لثورة وميئتنا قدرتها على العمل . وقال الرئيس ناصر في خطابه يوم ٢٦ من يوليو الذي أعلن فيه الاستيلاء على حقوق شركة القناة : سوف أسجل بإرادة الله نصراً بعد آخر ، ولقد أوضح دغبته في استعمال القناة لخدمة الأهداف الوطنية المصرية : وصف مركز مصر الاستراتيجي كأحد موارد قوتها . هذا المركز في ملتقى طرق الدنيا التجارية ، ووصف المورد الثاني لقوة مصر وهو البترول الذي هو أس المدينة المادية الذي بدونه توقف جميع الآلات عن العمل ويعلو الصداً جميع قطرها الحديدية إذا قال ( نحن أقوياء عند ما تقيس مدى قدرتنا على العمل ) . والآن فلنمصر كل الحق في أن تغذي نفسها من

الناحيتين المادية والأدبية . ولقد كانت الولايات المتحدة تعطف دائماً ومازالت تعطف على تحقيق هذا الهدف ، ولقد ساعدت على ذلك بغير القليل . ولكن عظمة الأمة لا تقاس من ناحية الحق بمدى قدرتها على تهديد غيرها أو الاضرار به . وطالما كان هناك الاعتماد المتبادل بين الدول بعضها على بعض فإن فريقاً يستطيع أن يضر مصالح غيره وكلما اتسع مدى تداخل المصالح ازدادت امكانيات الاضرار . ولكن لا يجوز استخدام مبدأ الاعتماد المتبادل كوسيلة لبلوغ العظمة الوطنية . وهذا لا يجوز بصفة خاصة إذا كان تشابك المصالح هذا قائماً على التزامات حكومية رسمية . ويبلغ تداخل مصالح الدول أوجه في قناة السويس . ولقد شكلت الحياة الاقتصادية لأمم كثيرة عن طريق الاعتماد على نظام قناة السويس كما سبق القول ، في اتفاقية معتمدة . وزعزعة هذا النظام أو تعطيمه ، أو محاولة الحصول على ربح عن طريق التهديد بذلك ليس نصراً ولا هزيم من عظمة الدولة . وقناة السويس بصفتها الدولية من الناحيتين القانونية والعملية ، هي آخر مكان يتسنى فيه البحث عن وسائل لكسب انتصارات عملية ومدد للطامع الوطنية . وأستطيع أن أدرك أن الرئيس ( ناصر ) وقد علم بمدى رد الفعل العالمي لعمله هذا سيقول إن مصر ستوافق على حرية الملاحة في القناة ، وإن الإدارة ستكون ذات كفاية ، وإن رسوم المرور ستظل معقولة . ولكننا مقيدون بمقارنة هذه الكلمات بكلمات أخرى قد تكون ذات جرس أكثر حماسة وصدقاً . ونحن كذلك مضطرون إلى تسجيل الفرق بين ما نسميه اتفاقية ١٨٨٨ نظاماً نهائياً يؤمن في جميع الأوقات وجميع الدول حرية استخدام قناة السويس البحرية وبين عملية مصرية وطنية تضع الدول في موقف من يزجو ويلتمس . وهناك شيء واحد مؤكد مهما كانت النيات الحاضرة للحكومة المصرية ، يتجلى في أن دول العالم التجارية أصبحت تعلم أن عمل الرئيس ناصر يعني جعل إمكان استخدامها لقناة السويس غداً تحت رحمة مصر التي تستطيع بطرق عدة أن تبطل المرور في القناة وتزيد نفقاته ، وتجعله غير ذي جدوى بالنسبة للسفن التجارية وغيرها للدول التي ترى مصر اتخذ هذه الاجراءات ضلها نتيجة لأسباب وطنية سياسية وبهذا تمسك مصر بسيف تستطيع به أن تقطع الموارد الحيوية والاقتصادية لأمم كثيرة . وأن بعض هذا قد اضطرت له الأمم الآن بصفة خاصة لأن

الحكومة المصرية الحاضرة لا تحفى خصوصتها لها ، ومن أجل هذا صار من المفهوم أن يبدو الوضع الجديد غير مرض ، وحتى هذه الدول التى تتمتع اليوم بوضع مصر سوف تتحقق من أن الاجراءات السارية فى القناة ستطور بمعنى الوقت بحيث لا يمكن الاعتماد عليها كما يبنى بالنسبة لها أيضا . ولا مندوحة عن أن نكون الحال كذلك وقتما تبدو هذه الاجراءات عرضة للتأثير بالخوف أو بتأييد دولة معينة . ولهذا فإن الثقة الدولية القائمة على اتفاقية سنة ١٨٦٦ مع شركة قناة السويس وعلى معاهدة سنة ١٨٨٨ قد تزعزعت كثيرا . وعلينا أن نتدارس هنا هل من الممكن توطيد هذه الثقة ثانية بطريقة سلمية وإذا لم نستطع هذا فعلىنا أن نواجه مستقبلا ذا خطر بالغ ، فنشعر بالتردد حتى فى التفكير فى احتمالاته . ولكن هناك حقيقة مشجعة ، وهى أن جميع المعنيين بالأمر يقرون بأن هناك حاجة لإجراء علاجى . والحكومة المصرية بالرغم من ميلها عن المشاركة فى هذا المؤتمر تدرك أن ما أقدمت عليه قد خلق حاجة إلى إجراء يصح الوضع . وفى يوم ١٢ من أغسطس عام ١٩٥٦ اقترح الرئيس ناصر توقيع معاهدة دولية جديدة لتعيد تأكيد حرية الملاحة فى القناة وضمانها . هكذا تدلل الحكومة المصرية على عدم إحداثها الضرر الذى وقع للابقاء على الثقة التى أدت أفعالها إلى زعزعتها إلى هذا الحد ، ولقد اعترفت الحكومة السوفيتية فى بيانها يوم ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ بأن هذا المؤتمر فى حاجة إلى تسوية سلمية لمشكلة القناة ، تتيح فرصه القيام بمحاولة سلمية لتسوية المسائل المتصلة بحرية الملاحة فى قناة السويس قد تكون فى ظل الظروف الجديدة مقبولة لدى الدولة المصرية ولدى غيرها من الدول المعنية بالأمر . وتعترف كل الدول المشكلة هنا ، ومصر ، كذلك بالحاجة إلى اتخاذ إجراء دولى ، ولا شك فى أن وجودنا هنا هو بداية لهذا الإجراء فالمسألة إذن ليست فى أن يقال : هل هناك حاجة لعمل شئ . إنما جميعا متفقون على ذلك ، ولكن المسألة الآن هى ما ذا يجب أن نعمل . إن حل هذه المشكلة التى نواجهها أمر عسير ، ولكن يجب علينا ألا نبالغ فى الصعوبات التى تنطوى عليها المشكلة ، ولتجنب العمل على خلق صعوبات جديدة بأذاعة أنباء مختلفة . إن ما نحن فى حاجة إليه هو إجراء لوضع القناة تحت نظام دولى يكفل الثقة للذين يحتاجون عادة إلى استخدام القناة . فإن هؤلاء الذين فى آسيا وفى غيرها والذين يعتمدون على القناة فى حركات صادراتهم ووارداتهم يجب أن يؤكد لهم

أن اقتصادياتهم لن تضطرب ، وأن الذين يخرجون الزيت من بين رمال الشرق الأوسط يجب أن يضمنوا امكانيات نقله بالسفن إلى أكثر أسواقه رواجاً . هؤلاء في أوروبا الذين توقف صناعاتهم على الفحم والزيت ، والذين ينتجون ويقودون السيارات لأغراض شتى يجب أن يتأكدوا من استمرار وصول البترول . وإن الذين يبنون السفن ويسرون حاملات البترول والسفن التجارية وسفن الركاب يجب أن تتوفر لهم الثقة في أن سفنهم جميعا تستطيع المرور في القناة وفق جدول معين لأن تأخير يوم واحد قد يحول عملية النقل البحري من عملية رابحة إلى عملية خاسرة .

ويجب أن تشعر شركات التأمين على سفن البضائع بالثقة من عدم وجود عقبات أو كوارث بحرية فالثقة هي كل ما تبحث عنه . ولهذا فلا مناص من وجود إدارة للقناة لاتصل بالسياسة في أعمالها . وأعتقد أن هذا هو مفتاح المشكلة : إدارة ليس لها صفة سياسية . ويجب ألا يسمح بأن تصبح القناة أداة سياسية لاية دولة أو مجموعة من الدول سواء في أوروبا أو في آسيا أو في أفريقيا .

ولكن كيف نصل إلى هذا ؟ أقول إنه أمر صعب لدرجة كافية ، ولكن علينا ألا نزيد من صعوبته . ولست هنا نقيس أعمالنا بمقاييس وهمية نسبها المكافأة أو النفوذ سواء كانت هذه مكافأة أو نفوذ دولة واحدة أو مجموعة من الدول . وإذا سمحنا لمثل هذه العوامل بأن تحتاج نفوسنا فلن نكون أهلاً لمواجهة المسؤوليات الخطيرة التي وضعها القدر على عواتقنا . فعلياً أن نحل مشكلة عملية ، تمثل ببساطة ، في الكيفية التي يتسنى بها إيجاد تعبير على فعال للنبادى التي تضمنتها معاهدة سنة ١٨٨٨ .

والآن تبدو أولاً فكرة لا بد من عرضها وهي : هل نبحث عن حل في شكل إعادة اتفاقية عام ١٨٦٦ بين مصر وشركة القنال العالمية إلى نصابها : وهذه الفكرة لاشك تساورنا جميعاً وأشعر بأن ملزم بأن أقول أن الولايات المتحدة لا تعتقد أن لمصر حقاً في إلغاء الاتفاقية التي تقوم عليها حقوق شركة القناة حتى عام ١٩٦٨ . فهذا النظام له طبيعة القانون الدولي الذي توقف عليه أشياء كثيرة . وكانت حقوق هذه الشركة وموجوداتها ذات أهمية دولية عالمية . وحكومة الولايات المتحدة تتساءل هل كان لحكومة مصر الحق في أن تتخذ إجراء يوم

٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ من جانب واحد ؟ وبينما تحتفظ الولايات المتحدة بموقفها القانوني في هذه المشكلة تقف على أتم استعداد لأن تتراد الموقف الجديد الذي تتمخضت عنه الظروف الحاضرة بحثاً عن حل عادل للجميع يلقي قبولاً عاماً .

ويجب قطعاً أن نبدأ بماهدة سنة ١٨٨٨ التي تضمن أن تكون قناة السويس البحرية حرة دائماً ومفتوحة في أيام الحرب وفي وقت السلم لكل سفينة تجارية أو حرية بدون تمييز لنوعها أو العلم الذي ترفعه . وهي الماهدة التي تدعو إلى نظام يؤكد هذا . فإذا يمكن أن يكون هذا النظام إذا لم ترد إتفاقية عام ١٨٦٦ إلى الحياة ؟ وتعتقد الولايات المتحدة أنه من المستطاع وضع خطة عادلة يعترف فيها بالحقوق المشروعة للجميع ، كما تعتقد أنه من مصلحة السلام العالمي أن تنفق الدول المجتمعة هنا على هذه الخطة التي تكون مقبولة لدى الأطراف المعنية والتي يجب أن توضع فوراً موضع التنفيذ .

وما المبادئ التي يجب أن تكون قاعدة لمثل هذه الخطة ؟ ( أولاً : أن تدار القناة بكفاية وحرية مكفولة بصفاتها عمراً مائتاً دولياً تطبيقاً للبادئ المنصوص عليها في إتفاقية قناة السويس لعام ١٨٨٨ . ) ثانياً : يجب أن تكون إدارة القناة منفصلة عن أثر السياسات الوطنية مهما كان مصدر هذه السياسات . ( ثالثاً : يجب الاعتراف بحقوق مصر المشروعة ومصالحها في القناة وفي إدارتها بما في ذلك حصولها على دخل عادل . ) رابعاً : يجب اتخاذ الاحتياطات لدفع تعويض عادل إلى شركة قناة السويس العالمية . هذه فيما نعتقد هي المبادئ . فإ الخطة التي تقوم على هذه المبادئ . . . . نرى أن وضع خطة على أساس الخطوط التالية قد يكفي كل احتياجات هذه المبادئ . ( أولاً : إدارة قناة السويس وفقاً لماهدة سنة ١٨٨٨ ، والمبادئ المشتقة عليها يجب أن تضطلع بمسؤوليتها هيئة دولية تؤلف بموجب معاهدة وتكون متصلة بهيئة الأمم . وستكون مصر بمثابة في مثل هذه الهيئة التي لن تكون فيها السيطرة لأمة واحدة ، والتي يتم تأليها بحيث تؤكد إمكان مواجهة مسؤولياتها لتحقيق أحسن النتائج الإدارية دون أي توجيه سياسي لمصلحة أية دولة أو الإضرار بمصالح أية دولة تستخدم هذه القناة . ) ثانياً : يكون لمصر الحق ، بناء على اتفاق مناسب ، في الحصول على نصيب عادل مع مراعاة جميع حقوق مصر المشروعة وسيادتها . ( ثالثاً : ينص في هذا

الاتفاق على دفع تعويض عادل لشركة قناة السويس . ( رابعا : كل خلاف يشجر حول النقطتين الأخيرتين ) ( وما حق مصر في الحصول على عائد مناسب وحصول شركة القناة على تعويض عادل ) ، كل خلاف يشجر حول هاتين النقطتين يسوى أمام لجنة تحكيم تعين أعضاؤها بحكمة العدل الدولية .

ولقد أسأل هل تتناقض هذه الخطة وسيادة مصر ؟ والجواب واضح وهو عدم وجود أى تناقض لأن سيادة مصر هي كما كانت دائما وكما ستكون أبدا وفقاً لمعاهدة سنة ١٨٨٨ ومقررة في هذه المعاهدة التي تجعل القناة ممرأ مائيا دوليا لامصريا . وقد اعترفت مصر دائما ، كما تعترف اليوم ، بالأثر المقيد لهذه المعاهدة . أما الذي نتدبره ونقترحه فهو وسائل لإقرار حقوق بالنسبة للقناة تملكها هذه الدول التي هي أطراف في هذه المعاهدة أو التي وضعت هذه المعاهدة صراحة لمصلحتها . ولا شك في أننا نعترف بأنه من الواجب عند هذه المرحلة أن تكون الاقتراحات مرنة وفي حدود مثل هذه المبادئ الأساسية بما سبق تخطيطه . ولا شك كذلك في أنه من الواجب توكيد وجهة النظر المصرية . ولكننا نعتقد أن المبادئ المقترحة وأن خطة كالتى رسمناها تحتوى على العناصر الأساسية اللازمة لإعادة الثقة وتوكيد أن قناة السويس ستكون إدارتها وفقا لمعاهدة عام ١٨٨٨ . إن هذا يؤدي خنمات مطردة للمصالح الحيوية للعالم كله ، هذه المصالح التي وضعت تلك المعاهدة أولا وأخيرا من أجلها .

### بيان المستر أوند (السويدي)

أبيح لنفسى أن أقدم بملاحظات عن المشكلة التي علينا أن نواجهها هنا إذ ربما لا يكون من المتيسر لي البقاء هنا أياما عدة ، فقد تصادلت فضلا عن الأساس في هذه المرحلة من المشاورات . إن غرض هذا المؤتمر ، كما يبدو ، ليس هو محاولة وضع برنامج لإدارة قناة السويس في المستقبل . والسؤال الأول الذى يواجهنا هو : هل يعتبر عقد مؤتمر لوضع هذا البرنامج بدون موافقة سابقة من مصر تدخلا في الشؤون الداخلية لهذا البلد ؟ والجواب في رأى : أن لكل بلد موقع على اتفاقية عام ١٨٨٨ الحق في الدعوة أصلا إلى عقد مؤتمر من

جميع الدول الموقعة وجميع الدول الأخرى التي تمتعت بالمزايا التي ضمنها هذه الاتفاقية ، لتتفحصها وتتكيفها .

والأسباب السياسية التي حدثت بالحكومتين البريطانية والفرنسية إلى المبادأة بالدعوة في هذه اللحظة الخاصة هي لاشك هذا التغيير المفاجيء الذي طرأ على إدارة قناة السويس نتيجة لقرار الصادر بتأميم القناة . وحتى لو لم يتخذ هذا الإجراء لما كان هناك بد من أن يثار موضوع هذه المفاوضات التي دعينا لإجرائها هنا من أية جهة قبل حلول عام ١٩٦٨ الذي ينتهي فيه الامتياز الممنوح لشركة القناة .

وثمة سبب ثانوى للشاورات بين الدول وجد منذ فرض الحصار على اسرائيل مما يناقض إتفاقية عام ١٨٨٨ .

أما بالنسبة للمبادئ الخاصة بوضع اتفاقية مستقبلية والتي قدمت النينا في فترة سابقة وانعقاد هذا المؤتمر ؛ باعتبارها اقتراحت بريطانيا فرنسية أمريكية ؛ فاني لاحظ أولاً أن تأميم شركة القناة يعتبر أمراً واقعاً . وأعتقد أن هذا نهج رشيد . ورأى الخاص هو أن تأميم شركة القناة بالرغم من أنه يتطوى على عنف بالنسبة للإمتياز وأنه لهذا السبب عرضة للنقد من حملة الأسهم وحكوماتهم ، إلا أنه من السبيل اعتباره عملاً مناقضاً لقواعد القانون الدولي وبالنسبة لنظام القتال في المستقبل . فاني أود أن أشير إلى أنه من وجهة نظر السويد كبلد ذي مصلحة كبيرة في حرية الملاحة في القناة ، يكون من المرغوب فيه قيام نظام دولي سليم يتلاءم مع المقتضيات الفنية والسياسية لوقتنا هذا ، ويجب أن يؤخذ في الحساب كل من مصالح مصر المشروعة والعنصر الدولي الذي تميزت به إدارة القناة ونظامها منذ بنائها .

وبعد دراسة تمهيدية للخطوط العامة المقترحة لحل المشكلة ، وهي التي وزعت علينا بواسطة الحكومة البريطانية ، أشعر من ناحيتي بإمكان عقد معاهدة على هذه الأسس المقترحة بواسطة جميع الأطراف صاحبة الشأن تحقق المطالب الدولية لحرية الملاحة . ولم يكن هناك عند وضع اتفاقية عام ١٨٨٨ منظمة دولية تستطيع أن تشكل الهيكل المطلوب لإدارة هذه القناة .

أما اليوم فدينا هيئة الأمم المتحدة . وفي رأيي أن برامى في الاقتراح البريطاني

هذه الحقيقة . وإن أقرر راضيا أن مقترحات الولايات المتحدة تكفل إيجاد نوع من الاتصال بين السلطة الدولية المقترحة بين الأمم المتحدة . وأعتقد أن الأمم المتحدة يجب أن تسهم في هذا النظام المقترح في ثلاث نواح على الأقل :—

أولا : يجب قبل كل شيء عرض البرنامج الذي يتعقد عليه الاتفاق على الجمعية العامة للأمم المتحدة للموافقة عليه .

ثانيا : يجب أن تقدم السلطة القائمة على شئون القناة تقريرا سنويا عن نشاطها إلى الجمعية العامة أو إلى المجلس الاقتصادي الاجتماعي مثلا حتى تستطيع الهيئة المختصة مناقشة الموضوع ووضع التوصيات اللازمة .

ثالثا : أن ينص على إعادة النظر في الاتفاقية الأصلية بوساطة الأمم المتحدة ، وترى حكومتى أن على المؤتمر أن يحاول الاتفاق على وضع نظام لإدارة القناة وللاستمرار الملاحه فيها ، وأن تجرى مفاوضات مع الحكومة المصرية على أساس مثل هذه الاقتراحات . ولهذا ظهر لى أن أتكلم عن وجهات نظر متصلة بمسائل أخرى قد تبدو في المستقبل .

### بيان المستر ككونها (البرتغال)

سيدى الرئيس : لقد أنصت بكل انتباه إلى جميع ما قيل عن المشكلات البالغة الخطورة التي نواجهها ، وأرد أن أتحدث مباشرة عن الموقف الأساسى للبرتغال في هذه المسألة ذات الأهمية الحيوية للعالم .

يجب أن نهى فوراً جوا للتفاهم مدركين أنه ينبغي لنا حماية السلام والقانون الدولى ، وأن تدافع عن مبادئ التعاون الدولى الذى نتمسك به جميعا ، وهذه أشياء ضرورية بل هى الأساس لكل ماسأقول .

أعتقد أن المشكلات المختلفة كثيرة بالنسبة لقناة السويس ، لأنها بصفة خاصة تظفر باهتمام أساسى فى العالم كله منذ أصبحت طريقا بحرية للاتصال بين أنحاء العالم .



هناك مبدأ معترف به في القرن العشرين هو مبدأ حرية البحار . والواقع أن  
للبيادي قيمة مستمدة لا من صياغتها ، ولكن من المصالح الأساسية التي  
تتجمل عنها .

وعلىنا الآن أن نتدبر كيف يتصل مبدأ حرية البحار هذا صلة مؤكدة  
بمجاهات الحرية الحقيقية الكاملة للمواصلات البحرية بين محيط وآخر .  
وهذا يقودنا إلى مشكلة قناة السويس .

لقد كانت لهذه المشكلة أهمية كبرى في القرن الماضي وكان ذلك تبعاً لما يصح  
اعتباره تطوراً للطريق البحري عبر السويس الذي خلف طريق رأس الرجاء الصالح  
الذي كشف عنه البرتغاليون منذ قرون عدة ، ونتيجة لهذا والحوادث التي وقعت  
في النصف الأخير من القرن الماضي وفي مستهل القرن الحاضر . وكما ستبين  
الإحصائيات فإن هذه الأهمية كانت كبيرة لدرجة تبرر صحة ما ذكرته ، وبمباراة  
أخرى أرى الآن شيئاً ذا أهمية حيوية للعالم من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ،  
وكذلك من الناحيتين السياسية والقانونية . إنها لمشكلة كبيرة هامة ، حتى يمكن  
حقاً اعتبار المشكلات كلها المتصلة بقناة السويس ذات طابع دولي . إنها  
مشكلة تتطلب حلاً . فأنا قلق جداً من جراء نبأ وصل إلى الآن مؤداه أن حامله  
يقول برتغالية تواجه الآن في السويس بعض صعوبات تتصل بإدارة القناة .  
وأعرف أن هذا ربما لا يكون أمراً هاماً ولكنه مجرد مثل . إنها ليست غلطة  
مصر . وإني أود أن أؤكد أن مصر بلد يعامل البرتغال معاملة ودية ، كما فعامله  
معاملة الأصدقاء . أنها ليست غلطة مصر . إنها قوة الواقع في أنه يجب أن تكون  
لنا مثل هذه الآداة الدولية المتشعبة . ولا شك أننا لا نستطيع فيما يتصل بمشكلة  
السويس لإتخاذ قرارات من شأنها أن تنقض حلولاً توحى بها طبيعة الأشياء . أو  
حلولاً قائمة قبلاً . وليس في مقدور المرء منع قيام المناهب هناك . والمصاعب تتم  
وتصبح مشكلات معقدة بالنسبة لبعض الأمم بل للعالم . وهي هذه المشكلات  
التي علينا أن نحاول تجنبها . ويجب أن نحصل الأمور مدركين أهمية المشكلة ،  
أهميتها كمسألة عالمية ، ومدركين أنه ينبغي رعاية العدالة والإنصاف المشروعة التي  
لا شك فيها لمصر صاحبة السيادة على قناة السويس . ولكن علينا أيضاً أن  
ندخل في جنباتنا الأهمية العالمية ، الأهمية الحيوية . وفي ضوء هذا لا مفر من

اعتبار مشكلة قناة السويس بشكل تفصيليها وتطورها مشكلة دولية من الدرجة الأولى في الأهمية . ولهذا فاقى أوافق على ما قاله المستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة في كثير من الحكمة والحذر ، وفي قوة يحدها الرشد .

### بيان السفير مارتينو (إيطاليا)

لقد أسفر القرار الذي اتخذته الحكومة المصرية يوم ١٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ عن مشكلات ذات أهمية عامة يجب أن نعترف بخطورها والحاحها ، وعلينا أن ننظر إلى بعض المخاوف التي نشأت بسبب ذلك . ولست أريد أن أبدا مباشرة بتحليل تفصيلي للسألة ، إذ يجب أن تبحث المشكلة من وجهتي نظر مختلفتين : وهما تأميم الشركة العالمية لقناة السويس ، ثم حرية الملاحة في هذا الطريق البحري الدولي .

وبالنسبة للنقطة الأولى فإنه وإن لم نتناول شيئا ضد المبدأ ، وهو السلطة والحق في التأميم الذي يتسبب ضمن حقوق الدولة ذات السيادة ، فإنه كذلك لا يمكن إنكار أن مجرد تأميم شركة قناة السويس العالمية قد أثار اعتراضات خطيرة ، ويجب أن نلاحظ أن موضوع التأميم هو شركة كانت مصرية ، ولكنها كانت أيضاً دولية في عملها ، وهذا هو الأمر الذي يبعد كثيراً بهذا الموضوع عن حدود المصلحة الوطنية للدولة صاحبة السيادة على الاقليم الذي تجرى فيه قناة السويس . لأنها على التحديد مشكلة الملاحة التي لها بالنسبة لإيطاليا أهمية أساسية ويكفي أن نفكر في الوضع الجغرافي لإيطاليا ، وفي طبيعة اقتصادها القائم إلى حد كبير ، على استيراد المواد الأولية ، وفي حمولة سفنها الكبيرة بين الأمم البحرية التي تستخدم قناة السويس ، وفي النسبة المثوية لمجموع حجم البضائع التي تنقل عبر القناة مرسله من إيطاليا أو إليها . وإذا أخذنا كل هذا في الاعتبار عرفنا على وجه التحقيق مدى مصلحة بلدى في هذه المشكلة . وإنه بالنسبة لحاجات إيطاليا هذه لا بد لنا من أن نتأكد أن تستمر القناة في أداء وظيفتها كطريق مائي بحري شق أضلا ليسهل التبادل بين الشرق والغرب ، ولأن حرية المرور بدون تمييز بين السفن في الحرب والسلام التي نص عليها في إتفاقية

سابقة ينبغي أن تظل مكفولة ، ولا بد كذلك من مراعاة احتياجات اليوم لأن لكل منا أن يتحقق أنه يجب في كل وقت أن تكون القناة في حالة صلاحية تامة للاستعمال ، وأن تتخذ خطوات تؤمن تحسين القناة لقو حركة التجارة ، كما يجب تأكيد حق الدفع في اتفاقية تلام ومصالح المستفيدين ، ومصالح التجارة الدولية بصفة عامة . وتؤكد الحكومة الإيطالية أننا نواجه اليوم وضعاً جديداً ، وواجبنا أن نقبل على ضوء هذا الوضع الطريق لتوكيد الحاجات الأساسية للتعاون الدولي على مثل هذه المسألة بواسطة الجميع خدمة للسلام ورخاء الشعوب ، والشعور بالثقة في أن لا شيء يستطيع أن يضيئ أو يحد من تطبيق هذا . ولقد سمعنا بكل اهتمام في هذه المناسبة البيانات الأخيرة من رئيس الدولة المصرية التي كرر فيها مؤكداً أن مصر ستحقق تماماً مبادئ حرية المرور والملاحة بدون تمييز بين السفن كما نصت عليها اتفاقية القسطنطينية ، وإذا كان الأمر كذلك فإتينا نأمل في أن تقبل مصر أى اقتراح معقول يمكن أن ينتهى إليه هذا المؤتمر . إن إيطاليا كدولة عربية ودولة من دول البحر الأبيض المتوسط على استعداد لتعاون بكل قوتها لكي يكون النظام الجديد عهد المعالم مأمونا محققا في نطاق المستوى الدولي لحاجات الجميع بدون استثناء . أما من حيث الحل الذى ساقه الوزير فإتينا نحتفظ بالحق في إبداء وجهة نظرنا حياله ، حتى يقدم مشروع هذا الاقتراح إلى المؤتمر .

### بيان السيد عبد الغنى ( اندونيسيا )

إن حكومة إندونيسيا ، كما ذكرت هذا الصباح ، تقدر تماماً الدعوة التي وجهت إليها من الحكومة البريطانية للاشتراك في هذا المؤتمر ، ولا يخفى هذا التقدير أنها ستقدم معارفتها جزافاً في حل هذه المشكلة الخطيرة ، بل إنه يعنى أن الحكومة البريطانية والشعب البريطانى ما زالوا يؤثران الزناد الإنسانى والبحث عن تسوية المشكلات الدولية . وكيفما كان هذا مفهوماً في لحظة بذاتها ، فإتينا لا نستطيع أن نصدق أن الحكومة البريطانية قد قررت تبعية جميع قواتها المسلحة لكي تفرض تسوية في السويس وأيا كانت أسباب النزاع <sup>السياسية</sup> الرئيس قلن تحقق المفاوضات المؤيدة برأى علم على في الوصول إلى تسوية

سلبية لمشكلاتنا المعاصرة . قد يمضى وقت طويل أو قد يمضى وقت قصير ولكن الانتعاش بأن الحرب وسيلة بالية عقيمة لحل المشكلات بين دولتين أو أكثر أمر يزداد توطدا كجزء من الحياة الحديثة ، فضلا عن هذا يا سيدى الرئيس فإن الخوف إذا تسلط على البلدان الآسيوية والإفريقية الصغىرة ، بأن الدول الأوروبية ستعود إلى إحتلالها يوما ما ، نتيجة لخلاف فى رأى أو تناقض المصالح فاقى أوكد لك أن خريطة العالم السياسية ستغير بين يوم و ليلة ، لأن جميع البلاد الصغىرة ستبادر إلى البحث عن وسائل تحميها من الهوانتها الكبيرة .

ياسيدى الرئيس ، إنى أدرك تماما ما قاله السيراتونى ايندى هذا الصباح بوجه خاص ، عن احترام قدسية القانون الدولى . ولكن مهما يكن الأمر ياسيدى الرئيس ، فاقى أضيف تفسيراً لهذا مؤداه أن معظم المعاهدات الدولية التى هى انعكاس للقانون الدولى لا تحترم قدسية الشعوب فى المساواة بصرف النظر عن أجناسها أو مواطنها . وأغلبية القوانين القائمة بين البلدان الآسيوية والإفريقية وبين العالم الغربى القديم هى قوانين بالية . ويجب اعتبارها أعطاه على الحياة الجديدة . يجب أن يعاد النظر فى هذه المعاهدات لتصبح أكثر ملاءمة للأوضاع الوطنية الجديدة وقبلالدى شتى الشعوب ولتم عملية التحرر هذه فى كياسة وهودة . والمثل اللامع لهذا هو انتقال الهند وباكستان وبورما وسيلان بوساطة الحكومة البريطانية ذاتها إلى صفوف الدول المستقلة . وقد يخلق هذا أحيانا أخرى رد فعل شديد إذا لم يتدارك فقد يدفع بالعالم إلى صدام مسلح ، وإلى حرب ثالثة بكل نتائجها المخيفة . ولكن أحدا لا يستطيع أن يتحدى ظاهرة التحرر هذه أو يستهين بها ، لأنها طور لا معدى عنه فى التاريخ البشرى . وإنى ياسيدى الرئيس أشدد دائما على كلمة التحرر ، لأننى لا أبغى أبدا أن يتحقق استقلالنا أو إرتفاع مستوى حياتنا على حساب الشعوب الأخرى ، وحتى هذه الآونة لا توجد حقيقة مخاوف من هذه الناحية . ولو نظرت إلى الإحصائيات ياسيدى الرئيس لوجدت أن سرعة إرتفاع مستوى العيش فى الأمم الغربية جاء نتيجة للتوسع ، على حين أن الأمم التى كانت مستعمرة وظلن كان إنتاجها آخذاً فى زيادة وثيدة ، فلا يمكن أن تبارى زيادة عدد السكان حرلردة . وتكون النتيجة أن إرتفاع مستوى العيش فيها لا يرتفع إلا ببطء

شديد . يا سيدى الرئيس . لو قورنت حياتكم المفعمة بالرفاهية المادية بجيانتنا المرهقة لبدت هذه كالطريق إلى الموت . ويدعو لنا في هذا الصدد يا سيدى الرئيس — وهو أمر في غاية العجب — أن نتهم بقطع شريان الحياة للأمم الغريبة ، كأننا لاحق لنا في الحياة إطلاقا . أنتم تعتبرون قناة السويس طريقا مائيا بالغ الأهمية تتوقف عليه حياتكم أو موتكم . ونحن على الجانب الآخر من قناة السويس لسنا أقل اهتماما بالأهمية الدولية لهذه القناة ، لأن هذا الطريق هو العمود الفقري ليس لاقته مادنا القوي لحسب ، بل كذلك لكثير من الأمم الآسيوية . ومع ذلك فلباذا لا نواجه بمثل هذا العنف بيان الحكومة المصرية بتأميم القناة ؟ ليس السبب أننا أقل اهتماما منكم بشئون قناة السويس ، ولكن السبب هو أننا ندرك حق الحكومة المصرية وواجبها في أن تهيء الوسائل لخدمة مصالح الشعب المصرى آخذة في الاعتبار الالتزامات الدولية القائمة على المساواة والنفع المتبادل . هذا هو الأساس الذى نحاول عليه إيجاد حل لمشكلة السويس .

إلى ياسيدى الرئيس إذ أنتقل الى مشكلة قناة السويس أود أن أقسم حديثى إلى ثلاثة أجزاء : أولا - أن قناة السويس نفسها المعر المائى والأرض المتاخمة لها ، جزء متمم لمصر ، كما تعترف الحكومة البريطانية بذلك . ولهذا فلا تغيير فى الوضع قبل التأميم أو بعده . وثانيا - أن شركة قناة السويس العالمية هى ، بناء على المذكرة المقدمة من وكيل الحكومة البريطانية لمحكمة الاستئناف المختلطة عام ١٨٩٥ ، شخصية قانونية وفقاً للقانون المصرى . إن جنسيتها مصرية محض ، وهى لهذا خاضعة للقوانين المصرية . ولهذا يا سيدى الرئيس ، فإن تأميم شركة قناة السويس العالمية ، ليس تأمينا لشركة دولية أو لشركة ذات جنسية أجنبية ، ولكنه مجرد تأميم شركة خاصة وطنية بواسطة حكومتها التى تملك هذا قانونا ، مع مراعاة واحترام قواعد التحويل . وإذا ما عرف هذا ياسيدى الرئيس فانه من المستطاع قطعاً مناقشة المشكلة الناجمة عن أداء التعويضات بواسطة الطرفين ، وبمساعدة طرف ثالث إذا لزم الأمر . ثالثاً - حرية الملاحة فى القناة : أن المسألة المتصلة بحرية الملاحة قد نص عليها فى اتفاقية عام ١٨٨٨ التى وقعها بريطانيا وألمانيا والنمسا والمجر وأسبانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندة وروسيا وتركيا .

وتتكون أهم أجزاء الاتفاقية من المواد الأولى والرابعة والسابعة والتاسعة والعاشر والرابعة عشرة . وإليك تفصيلها :

المادة الأولى — حرية المرور لجميع السفن التجارية والحربية في وقت السلم والحرب .

المادة الرابعة — يجب على السفن المارة في قناة السويس أو باحدى موانئ مداخلة ألا تأتى أى إجراء حربي أو تظهر بأى مظهر حربي .

المادة السابعة — لا يمكن لأية أمة أن تحتفظ بأكثر من سفينتين حربيتين في ميناى الدخول وما بورد سعيد والسويس ، ولا يمكن أن تحتفظ بأية سفينة حربية في القناة ذاتها وهذا الحق لا يباح الانتفاع به للدول المحاربة .

المادة التاسعة — على الحكومة المصرية أن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ هذه الاتفاقية .

المادة العاشرة — لا تتعارض حرية الملاحة والإجراءات اللازمة لتأمين مصر . وهذا لا يقيم عقبة بالنسبة للإجراءات الدفاعية من ممتلكاتها الأخرى على الجانب الشرق للبحر الأحمر .

المادة الرابعة عشرة — ان الالتزامات الناشئة عن هذه الاتفاقية لا تتحدد بأجل قانون الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس العالمية .

ياسيدى الرئيس : بعد دراسة واقية لاتفاقية عام ١٨٨٨ مجردة من الدواوى التاريخية مثل الإشارة الى الامبراطورية العثمانية أو الى الحديرو ، أعتقد أن هذه الاتفاقية ما زال من الممكن استعمالها كضمان أساسى لحرية الملاحة في المستقبل القريب . ويمكن زيادة عدد المشتركين فيها وفقا للمصالح التى تبرزها الأوضاع الحاضرة .

والخلاصة ياسيدى الرئيس : هل لى أنؤكد أنه بالنسبة لاندونيسيا ومصلاحة مصر نفسها ، يجب أن تدار القناة بكفاية عالية ، وأن تؤمن حرية الملاحة فيها لكل أمة بدون تمييز . وإلى أعرف أن بعض الأمم قد تشكلت في أن مصر ستبقى بهذا الضمان ، ولكن لا توجد صعوبة في وجود أم أخرى تؤيد بقاء هذا الضمان .

## بيان المستر لانج (النرويج)

لقد دعيت النرويج إلى هذا المؤتمر كاحدى الدول المهمة التى تستعمل قناة السويس . وفى الحقيقة أن عدد السفن النرويجية جاء فى المرتبة الثانية فى تعداد السفن التى عبرت القناة فى العام الماضى . هذا بالإضافة إلى أن الجزء الأكبر من الإمدادات الضرورية الحيوية من الشرق الأدنى والوسط والأقصى وخاصة ما نحتاج إليه من زيت البترول ، كل ذلك يصلنا عبر القناة . ولهذا فإن موقفنا عمائل تماماً موقف دول غربى أوروبا الأخرى ، وعلى كل فإن قناة السويس لا تخدم مصالح هذه الدول فقط ، بل إن لها الأهمية نفسها بالنسبة لدول آسيا وشمالى إفريقيا وشرقها ، وكذا استراليا . وإن كل الدول التى تستعمل القناة — أياً كان موقعها ، شرقاً أو غرباً — لها مصالح جوهرية مشتركة . ولهذا فأننا نرحب بحضور أكبر عدد من دول إفريقيا وآسيا وأستراليا حول هذه المسألة . وإحدى لوائق أننا جميعاً نرغب فى إيجاد حل سلبى للأزمة التى ظهرت بخصوص قناة السويس . وإننا كدولة صغيرة ، نتمند أكثر ما نتمند على الملاحة وعلى التجارة الخارجية ، لسعداء بأن نلاحظ الجهود التى تبذل للبحث عن حل سلبى للملاحة فى القناة تقبله جميع الدول ، لأن هذا فى مصلحة الجميع .

فأولاً — يجب أن تكون حرية المرور عبر القناة مصونة دون تمييز بين الدول ، بما يطابق المبادئ التى تضمنتها اتفاقية سنة ١٨٨٨ .

ثانياً — يجب أن تكون هناك إدارة قوية قادرة على تأمين عملية صيانة القناة وتحسينها وإدارتها بعزم بحيث تستطيع أن تواجه زيادة حركة المرور فيها . ونحن بصراحة يا سيدى الرئيس فى قلق من جهة إمكان الفضل فى المرور بالقناة . وإن عملية القناة هذه واجب فى يتطلب قدرة فائقة وخبرة طويلة . وأظن أننا على صواب عند ما أقترح أن يؤمن مستقبل حياة الموظفين الدوليين الذين يعملون الآن فى شركة قناة السويس حيث أن دورهم فى حركة المرور اليومية شئ حيوى للغاية . وإحدى لوائق أن جميع الدول مهتمة الاهتمام نفسه بتأمين حياة الموظفين الذين يقومون بهذه العملية بصفة مستمرة .

ولقد ظهرت بوضوح من هذه المناقشة ضرورة توافر الثقة . وبما لاشك فيه أن عمل الحكومة المصرية - من جانبها وحدها - دون سابق إخطار أو مشورة كان بمثابة صدمة للثقة الدولية ، وهو يسبب قلقا عظيما لجميع الدول التي تنتفع بالقناة . إن مثل هذا العمل ليتعارض مع ضرورة قيام إدارة دولية ، وستكون نتيجته فقدان هذه الثقة ، والأمر الذي أخشاه هو أن يحصل رد فعل يشمل معظم الصناعات في الدول التي تتعاون اقتصاديا ، ولا سيما العلاقات المفيدة المتبادلة التي نرغب جميعا في قيامها بين الدول الصناعية وعواصم الدول المستوردة .

وبالنظر إلى مركز قناة السويس فأتى أقر تماما الرأي الذي أبداه مستر دالاس بالأمس من أن القناة يجب ألا تكون خاضعة لسياسة دولة واحدة . وأن خضوع القناة لنظام دولي بعيد عن السياسة هو في رأي أسلم الطرق لحماية مصالح الدول التي تستعمل القناة . وفي الوقت نفسه يجب أن يكون هذا النظام قائما على أساس أن تراعى مصالح مصر المشروعة كدولة ذات سيادة إقليمية . وبهذه المناسبة أحب أن أضف صوتي إلى الفكرة التي شرحها بالأمس المستر دالاس وزير خارجية أمريكا والتي ردها اليوم أيضا ميسو بينو ، وهي التي تقول بأنه لا بد من قيام صلة بين النظام الدولي لمستقبل القناة وبين الأمم المتحدة .

ولما كانت قناة السويس ذات أهمية حيوية بالنسبة لغالبية الدول ، كان من الطبيعي أن يوضع النظام الذي نريده بإشراف الهيئة الدولية الوحيدة في المجال العالمي .

وقصارى القول ياسيدى الرئيس ؛ أن حكومتى توافق على نظام مستقبل قناة السويس وفقا للبادئ التي اوتضتها الدول الثلاث الداعية المؤتمر ، والتي أجعلها لنا بالأمس المستر دالاس . ونحن نأمل أن يتم الاتفاق بين الدول المتجمعة هنا وبين الحكومة المصرية على هذه القواعد في المفاوضات المقبلة ، وإن حكومتى تحتفظ بحقوقها في التعقيب فيما بعد على الاقتراحات التي ستوضع لإيجاد حل عملي .

وإننا كأحدى الدول التي تستعمل القناة لتفصيل الوصف الذى شرحه لنا بالأمس المستر دالاس عن معالم النظام المقترح بما يطابق الاقتراحات العملية التي تقدم بها الميسو بينو بعد ظهر اليوم .



وأضيف أنه لما كانت المفاوضات ضرورية مع مصر التي تعتبر صاحبة السلطة على الإقليم الذي يجري فيه هذا الممر المائي العالمي ، فاني أرى — كما قال من سبقوني في الكلام — أن تمسك بأن تكون مقترحاتنا مرة ، وإننا لواقفون أن غاية كل الدول من هذا النقاش إنما هي الوصول إلى حل سلمي عن طريق مفاوضات حرة على مستوى دولي تؤدي إلى تسوية تكفل الحقوق المشروعة لكل الدول على أسس دائمة .

### بيان فون برنتانو (جمهورية ألمانيا لاتحادية)

أرجو أن تسبحوا لي قبل إلقاء كلمتي أن أوضح أساس سياسة الحكومة الألمانية التي نحدد اشتراكنا في هذا المؤتمر . وهذا المبدأ هو أن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية ستبذل كل ما في طاقتها لمبدد المعونة بغية تخفيف حدة التوتر الدولي عن طريق مفاوضات دولية أيا كانت الظروف ، وأيا كان مكان الاجتماع . والحكومة الألمانية مستعدة دائما للشاركة في أي مسعى لإيجاد حل سلمي يمتضى اتفاقية تقوم على أسس حيادية ، وهذا هو السبب في ترحيب الحكومة الألمانية بمقد هذا المؤتمر . وسيكون من دواعي سرورنا أن يتمكن المجتمعون هنا من الوصول إلى نتيجة ناجحة . وبعني أن أحدد وجهة نظرنا تجاه بعض النقاط المطروحة على بساط البحث .

أولا — أننا نرى أن حرية المرور في قناة السويس يجب أن تكون مكفولة عن طريق اتفاقية دولية . ولا شك أن كل الحكومات التي يهيمها الأمر ستوافق على هذا المبدأ . وسوف تقوم هذه الاتفاقية على المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية ١٨٨٨ ، أعني ضمان الحرية لمرور سفن جميع الدول . وأما عن الاقتراح الذي ساقه مستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة وكذلك زميلي الفرنسي ميسو ينبو عن نتيجة عملية قناة السويس فيكون متفقا تماما مع اتفاقية ١٨٨٨ .

يضاف إلى ذلك أن الدول التي لها مصالح تجارية وملاحية في قناة السويس ، يجب أن تكون ضامنة للاتفاقية الجديدة ، بغض النظر عن كونها قد وقعت على اتفاقية ١٨٨٨ أو لم توقع . وإنني لسميد أن أسجل أن زميلي الأندونيسي السيد

عبد الغنى يتفق معى في هذه النقطة ، ومن ناحية أخرى فقد ذكر البكباشى عبد  
الناصر رئيس مصر فى ١٢ من أغسطس أن مصر على استعداد للدخول فى مفاوضات  
تحل محل اتفاقية ١٨٨٨ لتأكيد وضمان حرية الملاحة فى قناة السويس .

وتم الختام ، ترى أن حرية المرور فى قناة السويس يجب أن تكون مضمونة  
بقانون واق . وتحتوى اتفاقية ١٨٨٨ على نقاط هامة عن الانتقال ، وفى مقدمة  
الاتفاقية نحمد إشارة صريحة إلى ضرورة وضع نظام يكفل حرية استعمال قناة  
السويس فى جميع الأوقات ولجميع الدول ، والمادة الثانية فى الاتفاقية تنطوى على  
قانون واق . ومنذ توقيع هذه الاتفاقية تضاعف المرور فى قناة السويس إلى  
أكثر من اثنى عشر ضعفا . وإن أهمية وضع قانون لضمان حرية القناة لألوم  
فى الوقت الحاضر منه فى القرن التاسع عشر . ومثل هذا القانون سواء كان فى  
شكل رقابة أو فى صورة اتفاق على الاشتراك فى القيادة — لن يكون فيه اغتصاب  
شئ من مصالح مصر التى نضعها نصب أعيننا .

أما من جهة مسألة دفع تعويضات سريعة لشركة قناة السويس العالمية ، فهذا  
أمر متفق عليه بين جميع الدول التى يهمها الأمر . ومنذ ذلك الحين ونحن نأمل  
أن يؤدى حل هذه المشكلة إلى نتائج جوهرية .

وأنه يهتما كثيرا بتحقيق المشروع الذى يهدف إلى الربط بين مستقبل المنظمة الدولية  
التي ستكفل حرية المرور فى قناة السويس وبين الأمم المتحدة . وإنه ليجب التأمل  
فى هذا المشروع بروية ، لأن هذه المنظمة لا بد أن تتضمن بطريقة أو بأخرى إلى  
الأمم المتحدة وستخضع لارتباطات وقرارات سنوية تتناسب مع وسائل الأمم المتحدة .  
ولكنى أرى ألا تذهب الأمم المتحدة فى حل مشكلة القناة إلى أبعد من هذا .

وأرجو أن تسمح لي يا سيدى بأن أختم كلمتى معبراً عن سرور الوفد الألمانى .  
بما لاحظته من انسجام بين الدول الممثلة هنا ومحاولتها ضمان حرية المرور  
عبر قناة السويس على أسس ملزمة . وقد أوضع بيان زميلى الأندونيسى نقطة هامة ،  
هى أن قناة السويس مهمة لبلاد آسيا كما هى مهمة بالنسبة لدول أوروبا . وبما لا شك فيه  
أن حرية المرور فى قناة السويس مسألة حيوية هامة بالنسبة لاقتصاديات بلادنا .

ونحن نأمل أن تستطيع هذه اللجنة الوصول إلى تسوية لمشكلة قناة السويس  
من بين مجموعة الاقتراحات التى قدمتها الدول العظمى الثلاث التى دعت إلى هذه

الجنة، تسوية تسمى بها إلى إبعاد أسباب النزاع الدولي وحسم الخلاف في أم  
إشكال سياسي تسنى جميعا حل سليا .

### بيان مستر مكسو نالد ( نيوزيلاند )

أتشتم ألا تنظروا إلى كلامي عن المنويات كالثقة والأمانة في مؤتمر كهذا  
يحدث في أكثر الأشياء مادة ألا وهو قناة السويس التي تمس حياة ملايين البشر ،  
أقول أرجو ألا تعتبروا كلامي هذا خارجا عن الموضوع .

ولكن الواقع أن هذه المنويات — كالثقة والأمانة — إنما هي السبب الأصلي  
في تكوين هذا المؤتمر . ومع ذلك فأظن أننا ستجاهلها في جدالنا ، ولكن  
الذي حدث هو أن الثقة الدولية تزعزعت زعزعا خطيرا . وعلى جهود الدول المختلفة  
توقف حال الثقة بين الأمم ، فأما أن تعود ، وإما أن نصل إلى نتائج وخيمة  
بل إنها لتعتمد أكثر ما تعتمد على موقف مصر .

والأهمية العالمية لقناة السويس يسلم بها الجميع . وقد اعترف بذلك البكباشي  
عبد الناصر نفسه . وسيتناقش هذا المؤتمر المقترحات المختلفة حتى نضج على هذه  
الأهمية الدولية صفة عملية .

وإذا ناقشنا كل اقتراح على حدة فلن نستطيع أن نتجنب مناقشة مبلغ ما  
تضمه من نفع بخصر . وعند مناقشة تلك الاقتراحات يجب أن نراعي تاريخ  
تلك المشكلة من بدايتها ، وعلى تجربة الماضي يجب أن نقيس ما نوقمه في المستقبل  
ويجب ألا نحتج مسألة الثقة وعلينا ألا ننظر في هذه المشكلة نظريا .

وأبدأ بأن أستعرض مثلا من التاريخ يبرز أهمية مسألة الثقة هذه . ففي الأول  
من مارس عام ١٩٥١ اختار مجلس الأمن الأسلوب اللاتقي لناقشنا هنا . فقد  
قرر أن في القيود التي فرضتها مصر على السفن ومنها من الوصول إلى إسرائيل  
انتهاكا لحق المرور . كما قرر أنه هذه القيود والعقوبات التي طبقتها مصر على  
بعض السفن التي زارت موانئ إسرائيل ، تظهر تدخل لا مبرر له في حقوق  
الدول الملاحة عبر البحار والتجارة الحرة بعضها مع بعض بما في ذلك الدول  
العربية وإسرائيل . ولهذا فقد وجه مجلس الأمن نداء إلى مصر ، طلب إليها

فيه أن تنهى تقييد المرور على التجارة الملاحية الدولية ، وكذلك أن تقف أى احتكاك بالملاحة ، لأن ذلك ضرورة جوهرية لحفظ سلامة الملاحة في القنصة ، وعليها أن تراعى المعاهدات الدولية .

ولم تطع مصر قرار مجلس الأمن حتى الآن ، بل استمرت في منع السفن الذاهبة إلى اسرائيل والقادمة منها من العبور في القناة . وفي رأى أن مغزى هذه الحقيقة واضح تماما . وبالرغم من تصريح البكباشى عبد الناصر بالمحافظة على تعهدات اتفاقية ١٨٨٨ فإنه لا يوجد ما يؤكد ذلك ، فقد يتعامل في المستقبل على الملاحة ضد بعض الدول كما يتعامل اليوم على اسرائيل سعيًا وراء بعض المصالح السياسية أو تنفيذًا لبعض الأغراض الخاصة .

وهذا المثل يفتق تمامًا مع وجهة نظرى في موضوع الثقة . فانها بمثابة المرشد لنا . وقد أعربت الحكومة المصرية وبعض الوفود التي تسلمت بالأمس عن دهشتها ، شاركها في ذلك اليوم مستر شيلوف ، من الضجسة التي قامت حول ما أسموه بأنه مطالبة بريثة بحق جوهرى من حقوق الدولة . ألا وهو تأمين شركة قناة السويس .

ومن المعترف به أن للدولة الحق في تأمين المرافق التي في ممتلكاتها . ولكن في حالة قناة السويس هذه يجب ألا تقرر التأمين إلا إذا نفذت مصر ما التزمت به من دفع تمويضات . ذلك أن القانون الدولى يقتضى دفع تمويضات سريعة مناسبة وفعالة ، ولكن بالرغم من شرعية التأمين كبداً نحمدنا مضطرين إلى النظر إلى هذا العمل على أنه غير قانونى وغير لائق أيضا . والجمتمع الدولى يحق له أن يتطلع الى بعض المستويات الأدبية ويصر على المحافظة عليها ، بل من الأقرب أن تصمم هذه المستويات ويصدق عليها في وثيقة دولية مثل ميثاق الأمم المتحدة وفي هذه الحالة يمكن إظهار مدى خطأ الحكومة المصرية .

وإن خطر تصريح اليكباشى عبد الناصر عن تأمين شركة قناة السويس يس فى أنه لا يؤثر على عمل دولى عالمى بكل ما فى هذه الكلمة من معان ، بعيد عن أى عاباة أهلية ، أنشىء ووسائل علمية ، وحفوظ عليه وأدير دوليا ، بل إن هذا القرار لينمى كذلك بالصراة والجرأة والإخفاق في استشارة دول

الشرق الأوسط المجاورة ، والقيام بإجراءات عسكرية في منطقة القناة ، ثم التهديد بحبس موظفي الشركة إذا لم حاولوا ترك خدمة الشركة . وزيادة على ذلك فإن هذا التهديد خطر على العمال الذين يعملون في التوكيلات التجارية الحيوية للاقتصاد الأهلي ، وأظن أنهم جنأ أن نأمل جيداً في أمر هو مدى الثقة التي يجب أن نفترضها في تأكيدات مصر . فلقد قدم البكباشي عبد الناصر عدة إيضاحات عن قرار تأميم الشركة ، طوال الفترة التي بدأت من ٢٦ يوليو حتى الآن . وقد أشار المستر دالاس بالأمس إلى أن السبب الأول في هذا التأميم ، كما نشر أخيراً ، هو الوفاء برأس المال اللازم لإقامة السد العالي ، وقد وضع أخيراً أن هذا الموضوع قد سبق التفكير فيه منذ مدة طويلة ، وأنه ليس رداً على بريطانيا وأمريكا لسحبهما المساعدة المالية التي سبق أن وعدتا بها مصر شطب ، بل قيل أخيراً إن التأميم كان ضرورياً لتقصير وعائلات قامت بها شركة قناة السويس . فقول إن الشركة قد مصت دماء مصر كما تأمرت على حرية مصر واستغلالها . ولكن كيف يمكن تصديق هذا في حين أن الشركة بإنشائها للقناة إنما حولت مباحة من الرمال والبحيرات الساحلة إلى مصدر ربح يغطي ديون مصر ، ويحجب التجارة إليها وينعش حركة تدفق التجارة بين الدول .

وإن انتقاد الشركة يمثل هذه العبارات العدائية يتناقض تماماً مع ما سبق أن قال به البكباشي عبد الناصر نفسه منذ أقل من سنتين عندما تكلم عن العلاقات الطيبة بين حكومة مصر والشركة ، وعن ثقته في موقف الشركة . كما يتناقض تماماً مع اتفاق وجهات النظر على إدارة الشركة ، وقول حكومة مصر إنها إدارة فنية لا ثقة بالاشراف على عملية العبور الدولية ، ولهذا قيل إن الشركة بعيدة عن كل لوم ، وإنها تقوم بخدمة شركات الملاحة التجارية وتصرف معها كما لو كانت مؤسسة تجارية .

وفي رأي أنه قد ظهرت حقيقتان هامتان من ملاحظة الإيضاحات المتابعة التي أصدرتها الحكومة المصرية عن أعمالها .

أولاً — أن هذا القرار اتخذ دون مراعاة النتائج التي سترتب عليه .

ثانياً — إنه موجبة ضد شيء خارج مصر ، ضد الولايات المتحدة ، وضد المملكة المتحدة ، أى ضد شركة قناة السويس . وإنى أرى أنه من المهم جداً أن نراعى هذه النقطة عند مناقشتنا لاقتراحات مصر الأخيرة عن ضماناتها الخاصة ببحرية الملاحة عبر القناة . ومن الضروري أن نفكر فيها عندما نوضع أمامنا المقترحات المتعددة .

ولقد قبلت حكومة نيوزيلند فرصة المشاركة في هذه اللجنة عن طيب خاطر . وإننا نرى أنه لا بد من وضع نظام لقناة السويس ، ليكون أماناً ضد أى تهوور أو سوء استعمال . وهذا النظام — من وجهة نظرنا — يجب أن يقوم على أسس دولية ، فإن هذا سيؤكد حرية العبور في القناة ، وسيكون له أثره الفعال كما تصبح القناة بهذا بعيدة عن أى تقلب مالى . وكل هذه الحالات نجمعها مستوفاة في المقترحات التي قدمتها الدول إلى اللجنة .

ونحن نعترف بأن مصر يجب أن تحوز قدراً كبيراً من المسؤولية ، وكذلك من الفوائد ، عن طريق هذا النظام الدولى . ونعنى بهذا أنه يجب ألا نخفل هذه الناحية عند عرض مقترحات الدول . وإنى لأرغب في أن أؤكد تمسك نيوزيلند القوي لإقامة نظام دولى لقناة السويس لا يتعارض مطلقاً ومصالح المصريين . لقد اشتركت نيوزيلند في حربين في مصر وبالتقرب منها ، بل بالتقرب من القناة نفسها . وفي تلك الفترة استطاع أبناء نيوزيلند أن يكتسبوا فهماً لمشكلات مصر ويتعرفوا أهلها ، ولا أريد الإسهاب في هذه النقطة ولكنني أذكر أن بعضاً منا رأى الفلاحين وهم يعملون في الحقول في وادى النيل بجد واجتهاد غير ناظرين إلى مكافأة على جهدهم . ولحكم أدخل البهجة على قلبى — كفلاح نيوزيلندى — منظر الصحراء المنبسطة على جانبي ( الدلتا ) الحصبة التي يتشجر فيها ماء النيل وتمتد الحضرة على شاطئيه .

ولقد أملت قناة السويس مصر وأهلها بالنفع . فالمناطق التي تكن في وقتها سوى صحراء قاحلة وبضع بحيرات مالحة قد أصبحت منبعاً للثروة .

ولقد كانت قناة السويس دائماً مصدراً مالياً لمصر . فقد نشأت قيمتها عن طريق الروابط الدولية . وإن محاولة تعظيم الصفة الدولية للقناة وتقويض

الثقة العالمية التي كانت السبب في استقرار واتساع حركة التجارة عبر القنطرة  
تجلىني أصرح بأن البكباشي عبد الناصر بميله هذا إنما يقدم على مغامرة  
جريئة معرضا رفاهية شعبه للخطر .

وعلى نتيجة محاولاتنا هنا سيتحدد بلا شك مستقبل شعب مصر . فإذا لم  
تستطع هذه اللجنة أن تقنع حكام مصر بالآتيحاولوا خلق اقتصاديات الدول  
الأخرى ، فاق أرى أن شعب مصر سيقع في عاطر دولية قد تشقيه . أما إذا  
استطاعت اللجنة أن تؤيد الطلب القائل بفرض نظام دولي لتأمين حرية الملاحة  
لجميع السفن والناقلات التابعة لمختلف الدول ، ولإقامة إدارة صالحة فلا شك  
أن حظ المصريين من الفائدة سيكون عظيما جدا . وكما سبق أن قلت إن المشكلة  
في حقيقةها مشكلة ثقة لا أكثر ولا أقل . فالنصر قد وقع فعلا . ولكن  
لا يزال الطريق مفتوحا أمامنا وأمام مصر لإصلاح ما حدث .

### بيان مستر شيجمتسو (اليابان)

اسمح لي يا سيدي الرئيس . بأن أشرح باختصار موقف حكومة اليابان من  
مشكلة قناة السويس .

إن تاريخ الإنسانية مشحون بالأحداث الحزنة . وإذا رددنا الأمور إلى  
أسبابها نجد أن المسئول عن هذه الأحداث إنما هو الهوة التي بين عقليتي الشرق  
والغرب . وإلى واقع تماما أن حرية تبادل الأفكار وترك البضائع تتدفق بين  
الأمم بدون قيد شيء لا بد منه للصيانة السلام وتقدمه في العالم . فإذا استطعنا  
إيجاد احتكاك ، فكري بين الشرق والغرب كما يحدث في تبادل السلع فإن ذلك  
سيساعد على إيجاد تقابل في الأفكار ، مما يزيد الآمال في إيجاد سلم عالمي .  
وهكذا فقط يمكن أن يسود العالم الرضا .

لقد حضرت قناة السويس لتكون عامل اتصال بين آسيا وأوروبا . ومنذ  
عشرات السنين وهي تخدم مصالح الإنسانية عن طريق تيسيرها تدفق السلع  
بين القارتين . وعلى هذا فإن هذا الطريق المائي الدولي العظيم يعتبر رمزا  
للاتصال الروحي والمادي الحر . وبهذا المعنى يمكنني أن أشرح وجهة نظري .

فإن قناة السويس تعتبر موصلاً حيوياً بين الحضارتين المتباينتين ، وشریان سلام ضرورى لرفاهية كل الأمم ، العظمى منها والصغرى . وإذا لم نحسن معالجة هذه الازمة فإنا بذلك لن نعرض هذا الشريان للخطر فقط بما لا يحمى من الاضرار للانسانية ، وإنما سنزيد أيعنا من حالة التوتر الدول الذى يهدد السلام . وإن هذه اللجنة . إنما عقدت من أجل إيجاد حل سلمى عن طريق صيانة القناة وإيجاد حسن التفاهم بين الأمم ، وإذا نجحنا فى هذا — وهذا ما أتمناه — فمما لا شك فيه أن هذا سيكون مثلاً رائعاً لخلق اتحاد دولى سيميز به مؤرخو المستقبل هذا المؤتمر كأول اجتماع من نوعه لسانى السلام .

سيدى إن اليابان دولة بحرية . وهى بلا شك مهتمة جداً بمسألة المحافظة على حرية المرور فى قناة السويس . وإنى لشاكر للدول الثلاث التى اهتمت بدعوة اليابان لحضور هذا المؤتمر ، وسأحاول ألا أضايكم ببرد لإجتماعات جافة ، ومن ثم أكتفى بأن أذكر بأن اليابان كانت الثانية فى ترتيب الدول التى استعملت القناة وكان ذلك مرتين فى سنتى ١٩١٩ أو ١٩٢٠ — ومنذ الحرب تغير الوضع كثيراً فأصبحت فى المرتبة الثالثة عشرة . فقد بلغت حمولة سفنها التى عبرت القناة فى السنة الماضية ١٠.٠٠٠.٠٣٦ طن ولكنى متأكد من أن اليابان ستزيد تجارتها مع أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط عبر القناة . وكما يعرف الجميع فإن التجارة هى عصب الحياة فى اليابان ولذلك نعلق أهمية حيوية على حرية الملاحة فى القناة . كما أننا فى حاجة إلى بعض التأكيدات ضد أى إجراء تعسفى .

سيدى : إن حكومتى معقدة على مبلغ اهتمام حكومتى انجلترا وفرنسا بمسألة حرية الملاحة فى قناة السويس ، ونحن نقدر مبلغ قلقهما وجزعهما . ولكن بقية الدول بما فيها مصر مهتمة أيضاً بتأمين حرية الملاحة . والمشكلة التى نواجهها هى كيف تؤمن هذه الحرية ؟ ولأنا نرى أن الطريق الوحيد لا يكون إلا بواسطة الاتفاق والتراضى المتبادل .

زملاؤى الأعضاء : إن حكومتى لتعطف على حركات الازدهار الصاعدة التى بدأت تبرز فى أمم آسيا وإفريقيا ، واليابان كاحدى أمم الشرق الأقصى تشاركها فى هذا الطلع . ولذا فإن اليابان تتمسك بمبادئ مؤتمر بانكوفج الذى وقعت على



قراراته كمضو في مجموعة الدول الآسوية . وإنة لمن الواجب علينا ، نحن المجتمعون هنا أن نجد طريقا جديدا لمعالجة الخطر الذي يهدد العالم . فما لاشك فيه أن هذا هو السبب الأساسي لمقعد هذا المؤتمر .

وإن حكومتى لارجو أن يصل هذا المؤتمر إلى الكشف عن كل الممكنات التي تؤدي إلى حل سلمي لهذه الأزمة التي تهدد بتمزيق صلات الصداقة بين آسيا وإفريقيا ، كما أن حكومتى تأمل في أن يستطيع هذا المؤتمر أن يصل إلى حل تقبله جميع الدول التي يهدمها أمر ضمان حرية الملاحة عبر هذا الممر المائي العالمي . وقد يكون من المفيد حل هذا الاشكال بالاشتراك مع الأمم المتحدة .

ولنبحث مسألة التفاهم بين الشرق والغرب بعيدا عن التحيز وبعيدا عن الروح الهدامة بأسلوب بنائى ، بلا عرقلة ولا تهوئش . وأنا واثق أنه بالإرادة القوية من جانب الدول المشتركة سيستطيع هذا المؤتمر إنجاز بعض الإجراءات بما يوافق نصوح الاتفاقية عما يمكن أن يقوم كقاعدة لحل حاسم للزراع الحال . والفضل في هذا كله إنما يرجع إلى توجهيات الرئيس الممتاز ، وباختصار فاق أن تشد الدول المهتمة بالأمر أن تتجز تهادناتها بالبحث عن حل سلمي للزراع الدولى .

ولقد استمعنا إلى عدد من المقترحات المفيدة تبلور في الاقتراح الأمريكى الذى صادف هوى في أفئدة المجتمعين هنا . واعتقد أن كل المعاونات المفيدة ستلقى جيذا واضعين نصب أعيننا دائما ميثاق الأمم المتحدة . ونحن — الأمم المتحدة هنا بدون أى تمييز — تؤيد بقوة ميثاق الأمم المتحدة ، وبتطبيق روح الميثاق يجب علينا أن نسعى لإيجاد حل سلمي لمشكلة قناة السويس ، لأن في ذلك فائدة للإنسانية جمعاء .

سيدى : لقد حشرت قصى في الوقت الحاضر في نطاق ملاحظات عامة إلى أن تنتهى اللجنة من مداولاتها .

### ميان السيد بيرجى (تركيا)

اسمحوا لى أن أقدم شكر الوفد التركى الحكومات الثلاث الداعية لهذا المؤتمر لعملها على جمعنا هنا للبحث عن حل سلمي عادل لمشكلة إذا لم تسو فستردى إلى نتائج وخيمة .

إن أماننا الآن حقيقتين قانونيتين من طبيعتهما أن تساعدنا إلى حد كبير في إيجاد حل سلس للمشكلة . ولا شك أننا جميعا — بما في ذلك الحكومة المصرية — متفقون على أن حرية المرور عبر قناة السويس مسألة جوهرية . وأن المشكلة التي نواجهها الآن ذات طابع دؤب . وهناك نقطة ثالثة أخرى وهي أن الحل الذي نسعى إليه يجب أن يكون قانونيا متفقا مع مصالح جميع الدول التي يهملها الأمر وعلى رأسها مصر .

وفي ضوء هذه النقاط الهامة يمكننا وضع الأمور التي نشأت عن ذلك القرار الجائر الذي اتخذته الحكومة المصرية بشأن قناة السويس في نصائها ، ذلك القرار الذي اتخذ في وقت غير ملائم ، وبدون استشارة الدول التي يهملها الأمر ، بل حتى دون استشارة حلفائهم العرب . وإذا أمكننا التخلص من العناصر العاطفية المتضمنة للبداءى والاستقلال وسيادة الأمة وهيبة الحكومة ، وتكلمنا بصراحة عن النفور العاطفي بين الشرق والغرب أصبح من اليسير حل هذه المشكلة .

وإن الظروف والحالة الفكرية التي قررت فيها حكومة مصر تأميم شركة قناة السويس العالمية قد انعكست في بعض تصريحات الرئيس ناصر التي استشهد المستر دالاس أمس ببعض عباراتها ذات المغزى ، والتي تشير بوضوح إلى أننا نواجه مشكلة نشأ ما فيها من صعوبات وخطر نتيجة للسياسة المرتجلة والمواطف الموجهاء . إن التأميم حق شرعي لا يمكن إنكاره على أي دولة ذات سيادة ، ولكن بشرط أن نحترم تلك الدولة سلطنة القانون وأن تراعى العدالة .

وعلى سبيل الحصر ، سنجد أن من الصعوبة بمكان الزعم بأن عدم وجود تعويضات أو ضمانات لاستحقاقها ، وكذلك العمل الاضطرابي الذي فرضته مصر عقب التأميم أقول إن من الصعوبة بمكان الزعم بأن هذا عمل طبيعي لا بد منه كما هو الحال في حالة نظام نزع الملكية .

ومع ذلك فهناك أشياء أخرى كثيرة خاصة بمسألة قناة السويس المعروضة أمامنا . فهناك عدد كبير من الالتزامات التي تتطلب أخذ تلك المشكلة بشيء من الترو . وأعتقد أنه لا داعي للدخول في تفاصيل . فكل هذه الحجج القانونية والنواحي المألوفة من هذه المسألة قد شرحت شرحا وافيا فيما سبق من الموضوعات التي تناولها من سبقوني بالكلام .

وإذا نظرنا في المشكلة بعيداً عن الانفعال العاطفي والحماة ودون التحقق فيما ليس له علاقة بلب المشكلة ، لوجدنا أن هناك حلة يمكن إعادتها إلى نصايها ولوجدنا أيضاً أن هناك أشياء لا بد من تصحيحها .

وفي هذه الحال سنجد الوضع قد أصبح في منتهى السهولة ، وسنجد أن الحل قد أصبح في متناول أيدينا ، وهو حل مرض لا يحتاج إلى إثارة أى توتر .

لكن لماذا لم نصل بعد إلى هذا الحل ؟ بل إنى لأذهب أبعد من ذلك فأناصل بالذى دعا للحلق مثل هذه المشكلة ؟ .

وهذا يقودنا إلى ! نعم النظر في تقلة قد أشرت إليها فيما سبق ، أعنى تدخل بعض الانفعالات العاطفية في المشكلة .

والأترك مسلوبون عن عقيدة راسخة وقد أثبت الأتراك — بالفعل لا بالقول — فقط — رغبتهم في سيادة واستقلال الدول العربية بما فيها مصر بطبيعة الحال ، وأملهم في أن يروا هذه الدول قوية مزدهرة وفي أمان ضد أى اعتداء أيا كان نوعه وضد أى ضغط أيا كانت طبيعته .

وما كنا لنجتمع هنا إذا كان لدينا أى شك في أن في هذا اعتداء على سيادة أو استقلال أو هبة الأمة المصرية التى نكن لها من المعاصر ما سبق أن وصفته ، مسلماً بهذه الحقائق ومشعباً بتلك المشاعر ، وإنى أدعو ، لا المجتمعين هنا فقط حول هذه المائدة ، وهم الذين قد تكون لهم مصالح معينة في هذا الشأن : بل أدعو الجميع وخاصة من ليسوا بيننا للنظر في مسألة قناة السويس ، وهل فيها أى تعرض لسيادة مصر أو أى دولة أخرى للخطر ؟ وسيتضح أن ليس هناك ما يدعو إلى هذا الشك الذى سأناقضه بالحقائق ، لأن مجرد وجود هذا الشك يمرض مصالح العالم الحر الضرر البليغ .

تلك الحقائق هي أن قناة السويس مرماق صناعى يسازم سيادة ثابتة ونحسبنا مستمرا ، وأن مرور السفن عبرها يتطلب مكوساً وعمليات أخرى فنية وتجارية . وينتج عن هذه الحقائق أن كيفية إتمام هذه العمليات وتقدير ما يمكن أن يرضى مشاعر الجميع ، إنما هو حرية المرور الذى لا يستطيع أحد أن يشكرك . ولأن هناك إجماعاً على التسليم بالصفة الدولية للمر ما إذا إذن الإجماع من الاعتراف ؟

مما لا شك فيه أن تلك الحال التي نعالجها لا تشابه في خصائصها أية حال أخرى  
فتحن نرى جميعاً أن جانباً كبيراً من عملية المعيرتطلب ضماناً دولياً .. فهل في هذا  
ما يناقض سيادة مصر أو هيبته .. ؟ إذا استاء أحد من ذلك ورأى فيه شيئاً  
من عدم الثقة فمضى هذا أنه يهاجم أيضاً جميع الإتفاقيات الدولية التي تلزم دولة  
معيّنة بالإشتراك في أعمال ضرورية مع دول أخرى . بل يمكن أن أقرب الفكرة  
إلى الأذهان أكثر من ذلك ، فأقول بأنه سينظر إلى أى إتفاقية دولية أو أية  
تسوية على أنها مظهر إهانة للدول الموقعة عليها . فهل في هذا حقاً تعد على  
السيادة ؟ أليس صحيحاً أن التسويات التي صدقت عليها الدول فيما بينها بحرية  
لتما أقيمت على أسس من الحياة الدولية ؟ وأى دولة لم تقبل التزامات تشتركها  
في أعمال دولة أخرى بالرغم من ممارسة تلك الدولة لحقوق سيادتها الكاملة ؟  
كل هذه الحقائق إنما هي أساس التفاهم والمزاولة بين الدول الحرة التي بدونها لن  
تكون هناك حياة مشتركة بين الدول .

ولهذه الأسباب بمنحة ، ودون ما انفعال أو تعصب ، فإن الوفد التركي يؤيد  
المقترحات العادلة التي قدمها بالأمس المستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية .

ونحن نواجه الآن نزاعاً من السهل لإصلاح بوضع نظام يطابق أحكام  
القانون الدولي والأخلاقي ويرضى المصالح المشروعة للجميع وصل رأسهم  
مصر ، وإلا يكون ذلك إلا إذا أبعادنا المواطنين جانباً وبجشاً الموضوع على قدم  
المساواة واتخذنا من المنطق أساساً لمناقشتنا .

أما إذا حدث العكس فلا يمكنني التكهن بمدى خطر النتائج التي ستترتب  
على ذلك . وهذا إيضاح مني للمهمة الخطيرة الملقاة على عاتق الوفد التركي بالإشتراك  
مع بقية الدول .

## بيان مستر أرضلان (إيران)

إن قبول حكومة إيران دعوة حكومة المملكة المتحدة لحضور هذا المؤتمر  
بعث فينا شعوراً عميقاً بالإقتناع بأن المنازعات الدولية يمكن حلها سلباً . وإن

هذا المؤتمر ليمثل الجهود المشتركة لمثل الدول المهتمة بالأمر ، وهو خطوة  
جديدة تجاه حل النزاع الخاص بقناة السويس ونحن نأمل أن تتمكن في مداولاتنا  
من تحقيق هذا الأمل في أن نحل تلك المشكلة التي نواجهها .

والأسلوب الذي يتبعه الوفد الإيراني يعتمد على المبادئ. أعني الدفاع عن  
حقوق الأمم وقواعد العدالة الدولية .

وأحب أن أناقش ناحيتين مهمتين في هذا النزاع . تأميم الشركة ومشكلة  
قناة السويس من ناحية أنها طريق دولي . ولابد أولاً بالتأميم . فتجن نمبر التأميم  
عملاً قانونياً وحققاً من حقوق السيادة ومبدأ من مبادئ المساواة بين الدول .  
ولأنها الحقيقة مشروعة أن قناة السويس جزء مكل لمصر . والمادة الثامنة من  
الاتفاقية التي تمت بين المملكة المتحدة وبين ممثلي مصر سنة ١٩٥٤ تتضمن  
إعترافاً بأن قناة السويس البحرية جزء من مصر . وأهم ما في الأمر ، مركز شركة  
قناة السويس العالمية من الناحية القانونية . فهذه الشركة أسست حسب إتفاقية  
٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ بين الحكومة المصرية وفرديناوند ديلبس . وصديق  
عليها فيما بعد الإمبراطور العثاني في ١٩ من مارس من السنة نفسها . والمادة  
١٦ من هذه الإتفاقية تنص على أن شركة قناة السويس العالمية إنما هي شركة  
مصرية وخاضعة للقانون المصري ، وقد أعلنت الحكومة المصرية عن إستعدادها  
لدفع المكافآت كاملة . وفي ضوء هذه الحقائق القانونية وفقاً لمبادئ القانون  
الدولي . فأننا نرى أن عمل الحكومة المصرية جاء متفقاً تماماً مع حقوق سيادتها .

وأود الآن أن أذكر بعض الملاحظات فيما يتعلق بالممر المائي الدولي وتسهيلات  
الحكومة المصرية ، أعني مسألة ضمانات الحرية الملاحة في قناة السويس في جميع  
الأوقات . ومنذ افتتح هذا الممر المائي ، وحرية المرور عبر القناة مسلم بها في جميع  
الاتفاقيات المتعلقة بالملاحة في قناة السويس ، وأبرزها اتفاقية القسطنطينية سنة  
١٨٨٨ . وتنص المادة الأولى من الاتفاقية على أن قناة السويس ستكون حرة دائماً  
ومفتوحة في جميع أوقات الحزب والسلم لجميع السفن التجارية والبواخر الحربية  
دون تمييز بين الدول . وقد وافق الموقعون على الاتفاقية على عدم التدخل بأي  
جال في حرية استعمال القناة . أما المادة الثانية من الاتفاقية فقد اشترطت بشكل  
قاطع أن التباير التي تستخدمها مصر لضمان تنفيذها شروط الاتفاقية يجب ألا يكون

لها دخل في حرية استعمال القناة . وهذا المبدأ المتعلق بالحرية المطلقة للمرور عبر القناة — كان مبدأ جوهريا يجب مراعاته حتى لو كانت الامبراطورية العثمانية أو الحكومة المصرية إحدى الدول المتحاربة فان حالة الحرب هذه يجب ألا يكون لها دخل في حرية استعمال القناة .

بل وأهم من ذلك أن المادة ١٤ من الاتفاقية تنص على « أن الدول الموقعة على الاتفاقية ترى أن المعاهدة الحالية لن تمحدوقنا معينا نتيجة الامتيازات المتعلقة بشركة قناة السويس الحالية » .

وقد اعترفت الجمهورية المصرية في اتفاقية أكتوبر سنة ١٩٥٤ بمبدأ حرية الملاحة في القناة . والمادة الثامنة من الاتفاقية تنص على أن قناة السويس بممر مائي اقتصادي تجاري وموقع استراتيجي دولي غاية في الأهمية . كما تنص المادة نفسها على أن حكومة المملكة المتحدة وجمهورية مصر مصمتان على تأييد الاتفاقية الخاصة بضمان حرية الملاحة في القناة .

وفي الأمم المتحدة كلما جاء دور المناقشة في مسألة القناة فانهم يؤكدون مبدأ حرية الملاحة في هذا الممر المائي الهام . ولأضرب مثالا بقرار مجلس الأمن المؤرخ في الأول من سبتمبر سنة ١٩٥١ والذي يدعوه فيه الحكومة المصرية أن تترك الممر الدولي بلا تقييد على سفن التجارة والبضائع عبر قناة السويس وأن تلتزم الاتفاقية الدولية .

ولا أحب أن أسهب في الإستهجاد بذكر عدد السفن التجارية التي تستعمل القناة كل عام . بل سأحصى عدد السفن التي عبرتها خلال عام ١٩٥٥ . ففي ذلك العام عبرت القناة ٥٠ ألف سفينة حولتها ١٠٧ ملايين من الأطنان .

أما من حيث الإقتصاد الإيراني ، فان حكومة إيران تهتم اهتماما خاصا بحرية الملاحة في القناة . ففي عام ١٩٥٥ نقلت عبر قناة السويس ٧٣ ٪ من واردات إيران و ٧٦ ٪ من صادراتها . وفي العام نفسه صدرت إيران ٥ آلاف طن من البترول الإيراني إلى العالم الغربي عن طريق هذا الممر المائي . وأظن أن في هذا الكفاية لبيان أهمية حرية الملاحة في قناة السويس . فان في هذا أهمية حيوية لإيران . وهذا مادعا حكومة إيران إلى المعاونة في إيجاد حل أو نظام دولي يتفق مع حقوق مصر الشرعية ، ويضمن حرية الملاحة في قناة السويس وسيفيد كل مافي وسعنا للوصول إلى هذا الهدف .

وفي رأينا أن بيان المستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الذي ألقاه بالأمس يشتمل على مبادئ هامة ومفيدة . كذلك استرعت انتباهنا الملاحظات التي أبداهاممثل السويد قائما بلاشك تستحق الدراسة وإنعام الفكر . وقد استمعتم اليوم إلى مقترحات أخرى تستحق منا العناية في دراستها .

والآن إسمح ياسيدى الرئيس أن أذكر ناحية أخرى من الموضوع ، أعني الإستعدادات العسكرية وآثارها التي إنعكست على العالم كله وما سببته من ترقب خطير . ونحن نرى أن أى تهديد باستعمال القوة لن يعاون بالمرّة على إيجاد حل سلمي لهذه المشكلة أو لآية مشكلة أخرى ، بل إنه سيساعد على زيادة الحرج في الوضع الحالي .

ومن الواجب أن نستعمل الحكمة في حل المشكلة . وقد أخذ أعضاء الأمم المتحدة على عاتقهم حل المنازعات الدولية بطريق سلمي حتى لا يتعرض السلام الدولي والطمأنينة والعدالة للخطر . ونحن سعداء إذ نلاحظ أن رئيس الوزراء السير أبتوني إيدن قد ذكر هذه الملاحظة في خطبته عن قناة السويس في ٩ من أغسطس جاء فيها ( نحن لا نبحت عن حل بالقوة ، وإنما عن إتفاق دول بقدر المستطاع . )

وأختتم كلمتي بالأمف لقيام مصر من هذا المؤتمر . وكما نود لو كان مثل مصر حاضرا هذا المؤتمر ليشاهد ما يجرى بشأن مسألة دولية خطيرة كهذه . وإن حكومة إيران لتأمل أن يحل موضوع قناة السويس في جو من السلام والمودة وعلى قواعد العدالة الدولية .

### الجلسة الرابعة المكتملة ١٨ من أغسطس

#### بيان المستر هنريش ( امسترااليا )

سيدى الرئيس . سأبذل جهدى لأنفذ رغبتك في التكلم بوضوح وجلاء . وأرجو أن أستطيع في كلمتي هذه أن أتابع الكلمات البليغة التي ألقاها من سبقوني لحل هذه المشكلة الهامة في رفق وتحفظ ، ورغبة صادقة في الوصول إلى الحل الذي نرجو أن يكون مرضيا لجميع المهتمين بالامر .

وأقول الحق يا سيدى — لئن قد تأثرت كثيرا برغبة ممثل تركيا في البعد عن العواطف والتعيز . واسمحوا لى أن أتكلم فى هذه النقطة . فقد لاحظت فى الأيام القليلة الماضية أن كثيرا من الفترات تميل إلى التكلم عن الأمم الواقعة شرق قناة السويس والأمم الواقعة غربها ، كما لو كانت مصالحها تتعارض بعضها مع بعض . والحقيقة يا سيدى أن لنا جميعا مصالح مشتركة فى أن تظل قناة السويس حرة ، مفتوحة ، تدار بكفاية ، وفى تحسن مستمر . وأنا أتكلم عن امتراليا كواحدة من الدول الواقعة شرق القناة . وبالإشتراك مع الدول الممتلئة هنا . فإن لنا تجارة كبرى تمر عبر القناة . ولما كانت كل البلاد الواقعة إلى الشرق من السويس قد ارتقت داخلها وكذلك قويت اقتصادياتها — فإن نصيبها من الحركة التجارية أخذ فى الازدياد . وإذا ما فكرنا فى المستقبل البعيد — بل لعله ليس بعيد — أعتقد أن الدول الواقعة إلى الشرق من السويس سيكون لها السيادة على الحركة التجارية فى قناة السويس . وإن خلق خصوصيات لأساس لها بين دول الشرق والغرب سيؤدى إلى أضرار وخيمة للجميع . وأرجو ألا تلومونى فأنى أرى أنه لاجدوى من تكرار ما قيل . وكل ما أستطيع قوله هو أنى أعتقد — كما سبق أن أشرت — أنه يجب أن نتاقش هذه المشكلة على أساس أن لنا جميعا مصالح حيوية فى قناة السويس . وأن مصالح الدول الواقعة على جانب من القناة لا تختلف فى جوهرها عن مصالح الدول الواقعة على الجانب الآخر منها . وأنا أمثل الآن بلدا يقع إلى الشرق من السويس وتمر ٦٠ ٪ من تجارتها البحرية عبر القناة سواء فى ذهابها أو إيابها .

والآن يا سيدى هناك ملحوظة أخرى أولية أرجو أن أبينها ، وهى أن ممثل الاتحاد السوفيتى قد وافق — كما فهمت منه — على أن تكون حرية القناة مكفولة . وهذا فى رأى يعطينا نقطة البداية لمعالجة هذا الإشكال الحيوى وكيفية الضمان لحرية القناة ، فهو أولا : يحتاج إلى مرونة عملية أكثر منه إلى رأى قهبرى . فكيف نضمن حرية القناة ؟ بخصوص هذه النقطة — أرى يا سيدى أن الضمان الدولى — إذا نظر إليه على أنه مجرد حبر على ورق — لن يكون ذا جدوى وإنما يكون هذا الضمان مجديا إذا كان ذا أثر فعال ، إذ أن على مدى تأثيره يتوقف لب الإشكال . وفى العالم الجديد يجب — لى يكون الضمان مؤثرا



وعلياً - أن يحل على أسس عملية وسليمة ، وهو أن تكون القناة إدارة مناسبة وعادية .

وأنا أود أن أشرح هذه النقطة شرحاً وافياً : فالقناة بمعناها اللفظي عبارة عن عمل تجارى هام . وعلى هذا يجب أن تكون دائماً في أحسن حالاتها من حيث الصلاحية والهيئة ، فانها تبعاً لزيادة حركة المرور التي من المنتظر أن تضاعف تحتاج إلى المداومة على تحسينها وهذه نواح لا يمكن إغفالها .

وهناك باعث آخر عملي وراء أى ضمان ، وهو أن إدارة القناة يجب أن تكون حاضرة على ثقة جميع الدول ، لأن ثقة الجميع في مثل هذه المشكلة تدور لى أنها الحبل الوحيد لتأمين المستقبل من حيث وجود المال اللازم للوقاء بنفقات أعمال القناة كهيئاتها وتحسينها . واعتقد أن هذه الناحية لا يصح إغفالها في مناقشتنا ، لأنها كما تدور لى هي الأصل في هذه المشكلة .

وهناك ملحوظة أخرى ياسيدى ، وهى أنى أرى أنه إذا فرضنا جدلاً أن فى هذا ما يموق مصر عن ممارسة حقوق سيادتها - فاحقوق السيادة هذه ؟ إننا جميعاً نتمتع بالسيادة ونؤمن بها إيماناً حقيقياً . وكنت أظن أننا لن نحتاج إلى مناقشات طويلة حول إثبات وجود حقوق سيادتنا . وهل حقوق السيادة يجب لنا أن ننسكب أية إتفاقية دوليه ، لأنه إذا كان الأمر كذلك كان معنى هذا أننا نضيق وقتنا فى البحث عن إتفاقية . بل إن الحقيقة كما ذكرتها لبعض أصدقائى أن الدول تدخل فى معاهدات دولية لأنها تتمتع بحقوق سيادتها وهذا هو أساس المفاوضة . فأنهم يحملون موافقتهم أو عسهم موافقتهم على أمر من الأمور شيئاً بسم سيادتهم . وكل إنسان يعترف بالأهمية الحيوية لقناة السويس . ورئيس حكومه مصر نفسه لم يحاول أن ينسكب هذه الحقيقة . فهل علينا أن نقبل فى إذعان الوضع الذى خلقته مصر ، وهو أن نقبل نحن المنتفعين بالقناة ، أن نضع مستقبل أمننا الصناعى فى يد دولة واحدة بل فى يد رجل واحد ؟

أضيف إلى هذا ياسيدى أن هناك شيئاً آخر يجب ألا يغفله أى واحد منا باعتباره قائداً مسئولاً فى وطنه . وهو أن الذى سيطر على من الزمن . بالمنافع الناتجة عن فتح القناة أو مساورى . إغلاقها إنما هم أبناء شعوبنا . هؤلاء القوم

الذين يشترون السلع و يكسبون من بيعها . ونحن هنا لنناقش في مصالح شعوبنا ، وليس عندي أى استعداد — وأنا هنا أمثل أهل بلدى — مهما كان نوعه لجعل مواطنى يرضخون للصدقة ، ويقعون في الخيرة ، إذا هم جعلوا تجاراتهم الواسعة خاضعة لأحكام نزوة طارئة ، لأى دولة واحدة بل لأى رجل واحد .

لسكل هذه الأسباب مجتمعة فأنى أقول مع عظيم إحترامى لهذا المؤتمر أن مهمتنا كسؤولين إنما هى البحث عن حل ، ولا أقصد حلاً بليغاً لحسب ، فإن عصر البلاغة قد ولى ، وإنما حلاً يهتم أول ما يهتم بحقوق مصر الإقليمية المشروعة ، وأن يحضى هذا الحل مركز القناة كمرمى دولى مضمون يدار تبعاً للمصالح الدولية ، ولا يخضع لسياسة دولة واحدة أو أن يكون مغنياً لإقتصادها . وهكذا فأنى أعرض على هذا المؤتمر طبيعة واجباتنا فى صورة صادقة دقيقة .

وبخصوص هذا الموضوع اعتقد أننا جميعاً قد استمعنا باهتمام بالغ واخترام عظيم لسكلمة المستر دالاس التى تبدول واضحة حكيمة وناقدة . وأن المقترحات التى علينا أن نناقشها يجب أن توضع فى ضوء التجارب التى عرضتها على هذا المؤتمر .

سينى — إن أعز الأيام على من تلك التى كنت أعمل فيها محامياً . ومع ذلك فأننا لا أرى مناقشة المسألة من الوجهة القانونية . وهى أيقن لمصر أن تنهى الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس وأن تستولى على ممتلكاتها وأعمالها أم لا ؟ بل إنى أعتقد أن الاتفاقية القديمة العهد مع الشركة وصلتها الوثيقة بمعامدة ١٨٨٨ تنص على الصفة الدولية وتبطلها تماماً عن التأميم . ولكن هذا لا يضى شيئاً بالنسبة لجداولنا الحال . فالأمر قد حدث ، أو على الأقل وقع جزئياً ، لأن المساحين لم يدفع لهم شيئ حتى الآن . وعلى ذلك فإن المقترحات التى تقدم بها المستر دالاس مفيدة على أقله من أن أية تسوية لن تكون مائة بالتأميم . وهذا لما أظن أهم لقناة ، ويجب أن تبدأ من هذه النقطة ، ولن ترتبط بمناقشات قانونية قد تكون غير مجدية . وعلى هذا فإنى أوافق على ذلك الوضع ، وأظن أن مشكلتنا تنطق بالمستقبل ، وأن علينا أن نصل من أجل تسوية عملية لمشكلة المستقبل كرجال عقلاء فى ضوء الظروف العملية ، مع مراعاة حقوق الشاخص وأعداءه .

وهي مهمة صعبة للغاية ، لأنه إذا لم يفلح المؤتمر في مهمته فلا شك أن العالم سيقع في خطر عظيم . أما إذا نجح المؤتمر ، فإن كل أمة بما فيها مصر ستضمن إمتيازات سلمية . ولهذا فليس يخرج العالم من هذا المؤتمر كجماعة متناكة يجب أن تكون المقترحات صريحة ومعقولة ، ولذلك فاني سعيد بالمنافع التي سينالها الجميع والفوائد التي سيحضيها مستخدمو القناة ، وتجنّبها مصر أيضاً بعمل نسوية كالتي أوضحتها وزير خارجية الولايات المتحدة .

والآن ما المنافع من تلك المقترحات من وجهة نظرنا ؟ وأنا أقول من وجهة نظرنا لأنني أخاطر إذا قلت إننا جميعاً لدينا المصلحة نفسها في هذا الأمر . إذا ما حللنا تلك المقترحات فإن المصلحة ستظهر أن القيادة والإدارة التي أعتقد أنه لا يمكن فصلهما عن المسؤولية المالية يجب أن توضع في يد لجنة دولية تمثل فيها مصر بطبيعة الحال .

وأنا لا أستطيع أن أتصور ولو لحظة واحدة ، أنه يمكن وضع قيادة وإدارة مثل هذه العملية الضخمة المتشعبة ، في يد جماعة معينة ، على حين توضع المسؤولية المالية والسلطة في يد جماعة أخرى . فإن مثل هذا النظام سيولد بلا شك أنواعاً من النزاع في المستقبل . وعلى هذا فالأجدد أن توضع كلها في يد مجموعة واحدة هذه المجموعة من الأيدي تمثل مختلف الدول دون تحكم منفعة واحدة ، منها . ولتحقيق هذا سنحتاج إلى قيادة منصفة قادرة على تحقيق تحسين القناة في المستقبل وتوسيعها . والمقترحات التي أماننا تشير إلى المنفعة العظيمة التي سيحضيها مستخدمو القناة ، ويأتي في المرتبة التالية إذا ما قبلت هذه المقترحات سواء في صيغتها الحالية أو بعد إجراء تغييرات في تفاصيلها — أن توضع في وثيقة . فإن مثل هذه الوثيقة إذا ما سجلتها الأمم المتحدة فستكفل دائماً القضاء على أية محاولة لنقض هذه التسوية ، لأن مثل هذا النقض سيكون في نظر الدول الممثلة هنا بمثابة نقض للقانون الدولي .

والآن ياسيدي أظن أن هذا الموضوع سيحصل على موافقة ماحقة . ولكنني لاحظت مراراً أن هناك شعوراً خداعاً بأن في هذا ظلماً لمصر . وبمعنى آخر أننا بهذا كما لو كنا ندفع شيئاً في حلق مصر كما يقول المثل العامي ، ولقد

إننا بقنا المشاعر خلال الأسبوع أو الأسبوعين الماضيين . ولكنتى أن أحاول أن أوضح مشاعرى فى غير ذات أهمية وإنما أطلب إلى هذا المؤتمر أن ينظر فى الإقراح الرفيع الذى ساقه المستردالاس ليرى ما فيه من إنصاف لمصر ، وأن مصر ستجنى من هذا الأمر منافع تستحق أن تفهمها وأن تفهمها مصر بوجه خاص .

فقبل كل شئ ، هذه المقترحات تسلم بانهاء شركة قناة السويس الحالية . فإذا كان هناك أى جدال حول التأمين ، أو شعور فى مصر بأن شركة القناة لن تستطيع أن تقف على قدميها مرة أخرى ، فإن هذا يعتبر أمراً واقعاً لا يمكن سوى الإذعان له . فقد إنقضى عهد شركة القناة .

والأمر الثانى : قد يكون لدى مصر شعور بأنه من الظلم لأهل البلاد أن تجنى أرباح دولية من مثل هذا الممر المائى . وهذا حسن . لأنه بمقتضى هذه الفكرة لن تكون هناك أرباح خاصة . وبموجب هذه الخطة ستكون هناك إدارة دولية ومالية دولية ، وستكون حصة مصر من المال مساوية لحصة أية دولة أخرى باعتبارها المالك الإقليمى للقناة وما يتعلق بها . وهكذا تقتضى المنافع الخاصة من هذه المسألة .

وثالثاً — فإن سيادة مصر وتملكها الطيبى للقناة أمر معترف به فى هذا الإقراح .

وربما — سيدفع لمصر تعويض عادل قد يكون عن طريق الإيجار أو عن طريق الإقسام فى الرسوم وهو تعويض لا شك فى أنه سيكون مبلغاً كبيراً له قيمته . وقد أصبحت كثر فكرة التعديل فى صيغة النصوص . ليكون من حق مصر كمالك القناة أن تمنح السلطة الجديدة عقداً أزلياً بمقتضاه تدفع إيجاراً يعادل من وقت لآخر ، فيزداد كلما كبرت أعمال القناة . ولكن هذا أمر أكبر من أن تناقشه الآن وإن كان من المؤكد أن مصر ستجنى من هذا عقاراً ثانياً مستقراً وتعويضاً مضموناً .

والقطعة الخامسة بحساب تسمى للوضوع . أى قد سمعت محاورات بين

المهاجرين ولكنى لم أسمع واحدا منهم يقول : إن لمصر أن تأخذ الشركة دون أن تدفع تعويضات حافلة للسامعين ، وبناء على هذا ستقوم بعمل تسويات لشراء حصة المساهمين .

وسادسا — إن المستقبل المالى للقناة كدخول مكتسب ، أو دخل كبير ، قابل للزيادة لكنى يضمن لابد من أن يوضع فى يد سلطة دولية . وستضمن مصر تبعا لذلك مستقبلها المالى والتخفيف من ديونها . وهى ديون ضخمة شاملة .

سيدي . ليس لدى أى شك فى أنه كلما أضمننا النظر فى هذه المقترحات سنجد أنها ستصون مصالحنا وتحفظ التوازن العالمى . وأنها معاملة عادلة لمصر وعادلة لمختلف أمم العالم . فلستأ نحن الذين خلقنا هذه الأزمة ، ولم تكن تفكر إطلاقا فى مثل هذا المؤتمر وإنما جئنا هنا من أجل حل إشكال أفرقته دولة واحدة .

وأرجو أن تغفروا لى ما قد يكون فى كلتى من تهور فى التعبير عما أقصد مع أنى بذلت كل ما فى طوقى لأكبح جماحى ، وأجمل كلتى معتدلة لأننا وضمننا نصب أعيننا أنه إذا استطعنا حل هذه المشكلة سلميا فسيكون هذا أكبر ضمان للسلام العالمى .

## بيان المستر كلود كوربا (سيلان)

إنى لأشعر بالحرج الشديد إذ تمجىء كلتى عقب كلمة رئيس وزراء إسرائيل وهو رجل القضاء الفصيح . البيان ، ورجل السياسة الأديب العارف بالأمور ، والذي أكن له كل إعجاب وإجلال . ولكم كنت أود أن أوجل كلتى بعض الوقت كي أستعد للادلاء بملاحظاتى ولكنى فى الواقع أشعر بسعادة أن يجيء دورى بعد كلماتها سامية متميزة لا يروح التوفيق فحسب وإنما أيضا تتم عن رضا واعتدال . وقد أشار إشارة صادقة إلى أن الكلمات التى قيلت فى المؤتمر تتميز بالاعتدال وحسن الفهم . وأنا واثق من أن الملاحظات التى وجهت إلينا عن طريق المستر منزيس سيكون لها تأثير فى الاقتراب من حل هذه المشكلة جلا عادلا صحيحاً .

وأنا إنما أحتذى حذو هذا المثال الزائع . وسأحاول أن أضع مشاعرنا في خدمة هذه القضية باخلاص . بعيدا عن التحيز ومع مراعاة العدالة بقدر الإمكان .

وبحسب فهمي لما قاله المستر منزيس فإن هناك شيئا واحدا هو الذي ساقف عنده طويلا لأبدى ملاحظاتي . فقد قال بخصوص هذه اللجنة التي أشار إليها واقترح عقدها وزير خارجية الولايات المتحدة ، إنه من الممكن للحكومة المصرية أن تطلب من هذه اللجنة السماح لها بإدارة قناة السويس . وهذا هو في الواقع الفرض الأول من هذا المؤتمر . ولكن هذا هو لب الإشكال الذي واجهه حكومتى بشأن هذا الموضوع .

وفي مثل هذا الموقف لا بد من المبادرة إلى التوفيق بين وجهات النظر التي تبدو في ظاهرها غير قابلة للتوفيق ، أعني أن ننظر إلى المطالبة بسيادة مصر كما لو كانت ادعاء مضادا لمصالح الدول الأخرى . وإذن فواجبتنا أن نسلّم بحسب مصر في السيادة على ذلك الجزء من أراضيها وهو الذي سبب مشكلة القناة . وإذا تقدمنا لمصر بوجهة النظر هذه وسألنا أكانت تقبل أن تقوم بعملية القناة ؟ فإن مصر ستعترف في هذه الحال بأننا قد سلّمنا بسيادتها وأن السؤال الذي سيتبع هذا سيكون عن تشكيل لجنة بطريقة يوافق عليها الجميع .

إذا انتهينا إلى هذا فمأكون في منتهى السعادة . وكل ما أريده أن أختبر بضع نقاط قبل أن انتهى من كلتي . وأود أولا أن أعبر عن رضائنا التام عن هذا المؤتمر الذي برهن بما لا يدع مجالا للشك على أن العالم يميل اليوم إلى قبول المبادئ الصحيحة التي يطالب بها الناس مهما اختلفت جنسياتهم . وأن نشوب أى نزاع دولي يمكن حله عن طريق المفاوضات ، وعندنا مشكل عظيم على تأثير مثل هذه الوسيلة يتجلى في ذهاب رئيس وزراء هذه الدولة ووزير خارجيتها في الوقت نفسه منذ وقت ليس ببعيد ، إلى مؤتمر جنيف للتباحث في متاهب الهند الصينية .

وأما الآن مثل آخر لوضع المبادئ التي وافق عليها العالم أجمع موضع التنفيذ ، ولهذا السبب تكرر الدول الكبرى الثلاث التي اجتمعت لمباحثة في هذه

المشكلة منذ بضعة أسابيع مضت . فحين نعرف لما بالجيل لاختيار طريقة المؤتمر والمفاوضات للمداولة في مثل هذا الأمر الخطير .

ونحن كمعضو صغير في لجنة الدول غيرون بالإشتراك في هذا المؤتمر والإسهام في هذا الأمر . وسنبذل كل ما في وسعنا لتحقيق الهدف السامي من هذا الاجتماع أعني الوصول إلى حل سلمى مرض . ولن نخفق في هذه المحاولة . فن الواجب علينا أن نحاذر الإخفاق من تحقيق النجاح في موقف كهذا .

والسؤال انعمى الآن هو أكانت مصر تتمتع بثقة الدول الأخرى ؟ وهل كانت مصر في مركز يجعلها قادرة على تحمل مسئولية هذا العبء الجسم ؟ كل هذه بطبيعة الحال أشياء يجب أن نضعها في الحسبان . ولهذا السبب أفضل الأخذ بما يقرينا من هذا التوفيق ، حيث نسلم بسيادة مصر وزودها في الوقت نفسه ببعض الآلات التي تساعدنا في إتمام عملية القناة بطريقة مرضية . ولهذا الغرض أمامنا فكرة الولايات المتحدة والنقطة المهمة التي تظهر أمامنا تتجلى في هذا السؤال : هل من الدبل إقناع مصر بقبول هذه الفكرة مع الإحتفاظ لها بسيادتها ؟ فإذا أمكن توضيح هذا الموقف ، كما سبق أن شرحت ، فيسكون مرضيا للغاية ، ولكن إذا كانت الفكرة تقوم على أساس أن توضع إدارة القناة في يد لجنة ، فهل يمكن مصر أن تقبل فكرة السيادة وأن تقبل هذا الوضع ؟ فما لا شك فيه أن المؤتمر في مركز دقيق يحتاج إلى تعديل في الإقترح الذي يجب أن يبدأ أولا بالاعتراف بسيادة مصر قبل كل شيء . كما سبق أن أشرت . وبعد ضمان مبدأ السيادة هذا فليدول أن تبحث عن طريقة مرضية لإدارة القناة . وهذا يمكن تنفيذه بعدة طرق . وسأقدم إقراحي هذا للمناقشة .

هل من السهل على مصر التغلب على هذا الدور الصعب إذا تجمعت بتأييد العالم فيمدها بالفتن الهمة ، والمساعدات المالية وكل ما يمكن أن يساعد دولة صغيرة مستقلة على الوفاء بتعهداتها بطريقة مرضية ؟ هذه إحدى الطرق التي فكرت فيها لحل الموضوع . وهناك طريقة أخرى ، وهي أن ترتبط مصر مع الدول الأخرى في رابطة أو حلف يمكن أن تحفظ لها سيادتها وفي الوقت نفسه تساعدنا في أداء هذا العمل الضخم .

هذه مسائل يجب أن ندرس ، ولكن يجب أن نضع نصب أعيننا نقطة جوهرية وهي أنه

يجب ألا نحاول أن نعرض على مصر أى مشروع أو خطة يكون فيها ما ينكر عليها سيادتها بل علينا أولاً أن نؤكد من وجود هذا العنصر المهم ، عنصر سيادة مصر ، ثم نعى إلى ربطها مع غيرها من الدول فى حلف لا يمس سيادتها ، وإنما يساعد على فض هذه المشكلة ، ويحلها حلاً مرضياً للجميع

والآن أيها الزملاء المندوبون ، عندما نتكلم عن حقوق سيادة الدول يجب علينا أن نلاحظ أن المبدأ يختلف فى معناه بين السيادة بمعناها القديم وبين المعنى الحديث للسيادة . فقد لاحظت أن الدول الحديثة السيادة تتميز بالغيرة والحرص والاستعداد لتحقيق فكرة سيادتها وإثبات حقوقها . وفكرة السيادة هذه بالنسبة للبلاد الحديثة يجب مراعاتها باهتمام .

فى الواقع أن هذه الدول الحديثة السيادة تعلق على هذه الفكرة أشياء كبيرة جداً . وتنتظر إليها نظرة تختلف عن نظرة الدول إلى سيادتها فى القديم . ولذلك فإن عنصر الوطنية وليس العاطفة فقط ، هو الذى يجعلنى أذهن لهذه المناقشات . ففكرة الوطنية عنصر يجب مراعاته عندما تفكر فى وضع كهذا كما يجب أن تفكر قبل كل شئ فى كيفية إدارة القناة بطريقة عملية مرضية . فإذا أصبحت مضمونة لنا جميعاً ولوطنى الذى يحتاج إلى القناة أكثر من أى بلد آخر وادبرت بكفاية - أفليس هذا كافياً ؟ - ولماذا كل هذا العنجهج حول مسألة السيادة ؟ أفليس الدول تخضع لنظام الملكية باختيارها ؟ أم يظهر هذا الوضع فى العالم الآن عندما انخفضت الأفكار الأصلية عن حقوق السيادة ؟ ونحن الآن فى موقف تعتمد الدول فيه بعضها على بعض ، والحديث فى السيادة موضوع حياة وموت . هو أمر يفوق حدود العقل . أمر استحوذ على انتباهى أكثر مما يستحق فى الواقع . ويجب أن نراعى هذا إذا أردنا أن نعمل إلى حل مرضى لهذا الإشكال . ونحن نستطيع أن ننجي هذه الأشياء جانباً ، ثم نجاهد فى إيجاد حل من وحي أفكارنا وقد نتجح فى هذا ولكنه سيكون نجاحاً مؤقتاً ، لأن جنوة الأشياء ستلتهم كنتيجة لهذا العمل ، ولن نموت بل مستقوى وقلتهب حتى نصير حزيناً لا يبقى ولا يترك . وهذا هو الموقف الذى يجب علينا أن نواجهه



مسلحين بهذه الحقيقة . وعلينا أن نراعى هذه الناحية تماما حتى يمكننا الوصول الى حل تقبله جميع الدول .

هذا هو الالتماس الهام الذى أردت أن أضعه أمام المؤتمر لمحاولة البحث عن حل . وهو اقتراح حاولت فيه شرح المبادئ أو العناصر التى يجب مراعاتها والتى أردت تبيانها . وإذا ضمنا مثل هذا الاقتراح فسيكون من السهل على هذا المؤتمر إختيار لجنة صغيرة العدد من اثنين أو ثلاثة يستند اليها اجراء المفاوضات على أساس ذلك الاقتراح مع الحكومة المصرية . واثق واثق أن الإرادة القوية والنية المسنقة سوف تغلب فى النهاية ، لأن مصر ستعترف كما سنعترف نحن لمصر أنه ليس من مصلحة أى دولة فى العالم الآن أن تحاول إتخاذ وضع خاص بمفردها ، وضع يخلق الخصومة بينها وبين بقية دول العالم . فإن العالم الآن قد تدخلت مصالحه . وأصبحت الدول تعتمد بعضها على بعض . وليس من السهل على مصر أن تتجاهل أى محاولة معقولة للوصول الى حل . وهذا هو ما يجب أن نبجته . وأنا بكل ثقة أترك صياغة الاقتراح لهذه اللجنة .

### بيان المستر لنس ( هولندا )

إن الدول تعتمد بعضها على البعض كما ذكر بعض المتنبئين وبخاصة مندوب سيلان الذى ذكر أن اعتماد دول العالم بعضها على بعض قد دفع الى التوسع فى العلاقات وتقويتها يدعمها حكام منصفون عادلون غرضهم تحقيق التعاون الدولى .

إننا جميعاً ندرك الحقيقة المؤسفة وهى أن الحال بالنسبة لإعادة تنظيم العالم صعبة التنفيذ . وهناك حل أولى يجب أن ينفذ إذا أردنا التقدم . وهى ذى ملاحظتى بشأن المفاوضات الجارية . وإذا انصرفنا عن النقطة فسوف نقود العالم إلى السمار . وأن حكومة هولندا لترقب باهتمام عظيم اتجاه بعض الدول فى الأشهر الأخيرة الى نبذ التمهيدات الدولية ومساعدة قضية قومية من جانب واحد ، ناقضة بذلك حقوق الدول الأخرى . وقد استرعى مندوب فرنسا الممتاز اهتمامنا الى هذه الناحية من المشكلة : فقد بيند

حسيو بينو العلاقة بين حركة الكولونيل ناصر الأخيرة والاعمال التي قامت  
بها أخيرا بعض الحكومات الأخرى . وعلينا ألا نتجاهل هذه الاشتباكات  
والواسعة . وأكرر يا سيدي الرئيس أن هذا الوضع يسبب قلقا عظيما  
لحكومتى .

إن تأميم قناة السويس بهم حكومة هولندا من عدة نواح . إن حكومة  
هولندا كاحدى الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ - كدولة بحرية  
رئيسية - لها إهتمامات خاصة بالقناة نفسها : فسفن هولندا تعتبر من أهم  
ال سفن التي تستعمل القناة . وإن ادعاء امتلاك القناة والسيطرة على حرية  
المرور فيها لشيء عظيم الأهمية بالنسبة لنا أهم بكثير من كل أمثلة نقض  
التمهيدات الدولية .

وقد استنتج واحد من المندوبين الذين تكلموا بعد ظهر يوم الثلاثاء  
للماضى - ملاحظاته من أن كل شيء سيكون على ما يرام ، إذا كانت كل  
الدول المهتمة بقناة السويس لديها الثقة الكاملة فى قدرة الحكومة المصرية  
على القيام بتعهداتها بمقتضى إتفاقيه السلطنيتين عام ١٨٨٨ ، وإن أخذنا  
بوجهة النظر هذه فلا داعى إذن لاتخاذ ترتيبات لضمان حرية الملاحة عبر  
قناة السويس .

سيدي الرئيس : انى لأعجب من هنا . وأنساءل هل كانت الخبرة كافية  
لتحقيق وجهة النظر هذه ؟ ولقد أشار مندوبون من مختلف الدول الى حكم  
حكومة مصر بشأن تمهاتها سفن إسرائيل وبضائعها من المرور عبر القناة ، مع  
أن مجلس الأمن وجه نداء لمصر فى اليوم الأول من سبتمبر عام ١٩٥١  
لانتهاء حال الاحتكاك هذه .

وأنا أتفق تماما مع ما قاله ممثل نيوزيلندا العظيم بالامس فى هذا  
الشان . فمثل الحكومة المصرية على حدة فى تأميم قناة السويس يعد مشهور  
تحليلة من البت فى اتفاقية جديفتمع الشركة لا يشجع أبدا على الثقة  
فى ارتباط هذه الحكومة بأى إيجاب .

والآن ياسيدي الرئيس . لقد عرضت عدة أفكار حول هذه المسألة  
كلها تدور حول قانونية الممثل الذى قاست به الحكومة المصرية . وكما قال

صديقي العظيم رئيس وزراء استراليا الذي استمعت الى بيانه باهتمام عظيم - لن ادخل انا الآخر في مناقشة قانونية لهذه المشكلة • ويكفي القول بأن أى رأى ربما يوضح ، ولكن الحقيقة الباقية هي أن نظام قناة السويس ليس فقط عملا للاستيلاء على الممتلكات الخاصة بالشركة ، وانما هو كذلك عمل يؤدي إلى وضع هذا الممر المائى العالمى تحت سيطرة حكومة واحدة • فمثل هذا العمل انما يدعو الى تمزيق النظام الدولى الذى كانت تدار به القناة • وهذه الحقيقة وحدها ياسيدى الرئيس كافية لتأكيد انعام النظر فى الحل حتى يؤدي الى التيقن من استمرار عملية قناة السويس بعد اجراء تسوية دولية توفق بين المصالح الحيوية لجميع الدول ، وتضمن لها حرية استعمال القناة • مثلاً فى ذلك مثل مصالح مصر المشروعة بدون أى تمييز •

وان الوفد الذى امثله ليشعر تماما باننا سنصل الى حل ، ونهتدى فضلا عن ذلك بالخطط التى أشار اليها الزميل العظيم ممثل الولايات المتحدة الامريكية • فان تكوين لجنة دولية تضطلع بعملية القناة ، وتكون ذات صلة بالأمم المتحدة تبدو ضرورة لضمان قيام القناة بوظيفتها كما ينبغي ، ولتجنب سيطرة دولة واحدة عليها ، على أن يدفع تمويض عادل عن الأرباح الخاصة التى كانت مستجنيتها مصر من التأميم الى جانب سد مصر بفائدة عادلة • واذا قبل المؤتمر هذه القواعد كحل للمشكلة فستبقى بعد ذلك بضع مشكلات هامة يمكن حلها بالطريقة نفسها • ولقد ذكرنا مثل النرويج بأمر غاية فى الأهمية ، وعوانه الى أن يتقرر نظام دولى ، يجيب علينا أن نصلح ذلك الموقف الذى خلقته مصر بأن تصون حياة موطئ القناة الفنيين من الأضرار التى خلقها للموقف الحاضر • وان وفد أمى ليشترك وفد النرويج فى قلقه بخصوص هذه الناحية •

وفى الختام ياسيدى الرئيس فان حكومتى تؤمن بأن نظاما دوليا لعملية قناة السويس انما هو أحسن حل للمحافظة على ثقة الأمم فى استعمالها لهذا الممر المائى الدولى • كما يضمن فى الوقت نفسه استمرار القناة كعنصر أساسى فى التجارة الدولية لنفعة العالم ورخائه على الدوام •

## بيان المستر أكليلو (أثيوبيا)

ان من سبقونى بالكلام قد أوفوا المشكلة الحاضرة ما تستحقه بحيث لم يتحركوا الى مجالاً للزيادة . وكل مايمكننى قوله هو : أنه مهما اختلفت وجهات النظر فانها كلها فى الواقع تؤدى الى ايجاد حل للازمة الحاضرة . كما لاحظنا إحتداداً من هذا المؤتمر لوضع قاعدة لتوفيق بين المصالح التى تبدو فى خطر . وفى هذا الصدد سوف يذكر أن ميثاق الأمم المتحدة قد اشترط فى المادة ٢٣ التمسك بالبحث عن حل ودى لاي نزاع خاص بتضارب المصالح .

وليس هناك شك على مدار السنين ، مهما كانت كيفية ادارة القناة ، ومهما كانت أهميتها بالنسبة لمصر ، فى أن مصالح الجماعة الدولية تستتطلب دائماً على المصالح الخاصة بالدولة الاقليمية حيث تجرى القناة .

ان مصر مهتمة حقاً بإدارة قناة السويس ، ولكنها ليست لها المصالح الحيوية التى للدول الأخرى فى البحرين الأبيض والأحمر ، والتى تمثل القناة بالنسبة لها خطاً حيوياً للمواصلات للاتصال بالعالم الخارجى ، وبالنسبة لاثيوبيا على سبيل المثال ، فان صادرات اثيوبيا كلها تعبر القناة فى سفن مسجلة تحت اعلام اجنبية أو تحت علم اثيوبياً ، على مدى حيوية القناة بالنسبة لدولتنا . وانه لمن الواجب فى ضوء الظروف الجديدة التى ظهرت ، الأخذ بالتصالح التى قدمت مع الأخذ أيضاً بالرأى بوضع نظام للضمانات قائم على اكتاف هيئة دولية تشير به الى تأكيد صياغة هذه الحقوق وبمعنى آخر ، لما كانت الصفة الدولية للقناة وشدة أهميتها للتجارة العالمية شيئاً لا يمكن التفاوض عنه ، كان من المعقول والضرورى فى رأى حكومتى وضع حل بحيث يكون على صلة بمنظمة الأمم المتحدة ، كما اقترح كثيرون ممن سبقونى بالكلام هنا . وليس من الضرورى أبداً أن يكون نظام هذه الهيئة الدولية كما نص عليه تماماً فى معاهدة ١٨٨٨ . ومن المهم جداً عدم محاباة هذه الهيئة . كما يبدو أن اشتراك الدول المحايدة فيها سيمدها بالقوة مما يعاونها على إنجاز هذه المهمة . وان حكومة إثيوبيا

لثبوت أن من الممكن الوصول إلى حل عادل بالرغم من الظروف الحالية إذا  
اشترك الجميع في تنظيم المصالح المتبادلة . ولقد قدم من سبقوني في  
الكلام مقترحات كثيرة مفيدة . أما عن المقترحات التي ستجيء في المستقبل  
فسأبدي فيها رأيي بمجرد أن تأخذ صيغة مقررة .

## بيان واقتراح المستر كودهرى (باكستان)

تعلمون ياسيدى أن حكومتى قد قبلت هذه الدعوة قبولاً حسناً . فقد  
أدركنا في الحال أن موقفاً عظيم الخطر قد ظهر مما استدعى استشارة سريعة  
وعملًا مدبرًا من الدول المحبة للسلام لمنع أزمة قناة السويس من النمو ،  
حتى تصبح نزاعاً قديماً عنه الوقوع في اشتباكات حربية ، تترتب عليها  
نتائج وخيمة وأخطار لا يعلم مداها إلا الله . ولقد اجتمعنا هنا جميعاً  
للبحث عن حل سلمى للمشكلة تنذر بأخطار جسيمة . وإن في اجتماعنا هذا  
لبرهاننا واضحا على رغبة خالصة عالمية في التمسك بالمبادئ السامية  
المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بالعمل على التضامن من أجل  
إيجاد حل سلمى لأي نزاع دولي .

لقد استمعت باهتمام للبيانات التي ألقى بها رؤساء الوفود . وأنه لمن  
جوازي السرور حقاً أن نلاحظ أن هناك اتفاقاً عاماً على كثير من المبادئ الهامة  
بين المجتمعين حول هذه المائدة . ونحن جميعاً متفقون على إيجاد حل سلمى .  
ولقد أعربنا عن اعتقادنا الثابت بأنه لن يكون هناك أى اعتداء على سيادة  
مصر في أى حل مقترح . وليس هناك خلاف على أنه من الضروري ضمان  
مصلحة مصر المشروعة . . وأن الجميع متفقون في الرأي على حرية الملاحة  
لجميع السفن بدون تمييز بين الدول . ولكن من المؤسف حقاً أن حكومة مصر  
لم تقدر على الاشتراك في هذا المؤتمر ولو أنه ليس إجحافاً بنقض الاتفاقية  
السالفة الذكر . وإن حكومة باكستان لتوافق من كل قلبها على الوضع الذي  
اتخذه المناديون في هذا المؤتمر .

وقبل أن أقدم في بياني أكثر أحب أن أؤكد رأي حكومتى وهو أن  
تأمين شركة قناة السويس من قبل مصر كان مجرد ممارسة لسيادتها ،

وأن رأى حكومتى بفض النظر عن النتائج، أن حق حاكم مصر فى التعامل من ناحية المصلحة التجارية داخل حدود أراضيها لا يمكن تحديده أو مناعضته .  
وإنا لا أرى التعليق على ذلك العمل ( أى عملية التأمين ) ولا أعنى التمسك  
برد الفعل الذى حدث فى العالم نتيجة لعمل مصر .

وإن شعور السلام إنما يكون نتيجة وقائع ملموسة وغير ملموسة . وهى تتضمن ثقة ثابتة بالوعود والأفعال عن حل عاجل عادل فعال لهذه المشكلة التى تواجهنا . تشتمل على كل نواحي حياتنا القومية وتفكيرنا الدولى ، فإى تعطيل مؤقت للمر/المستقر أو تعطيل لعملية سير السفن فى السويس سيكون له نتائج خطيرة على اقتصادنا القومى ، لأن قدرا كبيرا من تجارتنا وبضائعنا تمر ، وزيادة على ذلك فإن أى نظرة إلى الحلف فى التعاون الفعال والمساعدة المتبادلة بين الدول المتقدمة صناعيا وبين الدول المتأخرة فى الشرق الأوسط وآسيا تدلنا على أن سياساتها التى الكثر من التصنيع والارتقاء نتيجة للاتصال المستمر . والمسألة الحيوية للمتفعين وارتباط اقتصادهم باستمرار القناة حرة غير مقيدة قد أكلها ببراعت رؤساء الوفود الذين سبقونى بالكلام ، وخاصة ما قاله صديقى ممثل أندونيسيا وكذا أصدقائنا من الاتحاد السوفيتى وإن مصر ستجنى الكثير من استمرار فتح القناة وتوسيع استعمالها .

وعلى هذا فهى ليست مسألة توفيق بين مصالح متضاربة لأن المصالح مشتركة سواء بين المنتفعين أو المالكين للقناة . وإن استرداد تلك الثقة المفقودة يعد هدفا أساسيا لمداولتنا نحن .

وبناء على هذه المقدمات فإن وقدنا يرى أن على المؤتمر أن ينعم النظر فى :

١ - أن تأمين شركة قناة السويس العالمية التى قامت به مصر ، يجب أن يقبل كامر واقع ، سواء رضينا أو لم نرض . أما التصوية المالية ومسألة التعويض فيمكن مناقشتها على حدة بين الدول فيما بعد .

٢ - إقامة حيلة صناعية ذات اثر فعال بالاشتراك مع مصر ، للتيقن من كفاية وعدم تشييد ودوام حرية الملاحة بين قنود على تجارة الدول مع حفظ مصالح مصر المشروعة حفظا تاما .

- ٣ - تكون لجنة للمفاوضات مع مصر على أساس الاقتراح الثاني، ثم ترسل نتيجة المفاوضات الى هذا المؤتمر .
- وفي الحتام ، ياسيدى الرئيس ، أحب أن أؤكد أن الباكستان ترتبط مع دول الشرق الاوسط ومصر خاصة بالمقيدة والدين والثقافة ولذا فلا يمكننا اهمال مثل هذا الموقف ، بل قد يؤثر تأثيرا عكسيا على رفاهية وتقدم هذه الدول أو يعرض مصالحها للشروعة للخطر .

### بيان المستر لويده (المملكة المتحدة)

زملائي المندوبين - عندما افتتح المستر انتونى ايدن هذا المؤتمر قرر ان هذا الموضوع قد وصل في اهميته الى مرحلة لم يبلغها أى موضوع آخر منذ الحرب العالمية الثانية . وقد أبدى مندوب الاتحاد السوفيتى فى توسطه بعض الشكوك فى هذا المؤتمر ، سواء من حيث الوقت أو المكان ، وكذلك الدول المدعوة . واستمر قائلا ان حكومته مع ذلك قررت الحضور . ونحن نرحب بهذه الاقاريل واثقين أن حضوره سيكون له قيمته . واطن ايضا أن أى شخص عادل استمع الى المناقشة لابد أن يوافق على أن اجتماعنا كان مفيدا . فان اجتماعنا شبه مؤتمر علمى فلم نضيع وقتنا فى المرافعات .

لقد تتابعت بياناتنا البنائية فى اعتدال وتعقل . فلقد عبر المندوبون عن آرائهم دون خوف وهذا ما يجب أن يكون . وأنا اجد نفسى متفقا مع كثير جدا مما قيل . وعلى كل فانى اطلب اليكم ألا تنسوا نقطة واحدة ، وهذه النقطة هنا يجب ألا ننحى الحقيقة ، وهى أننا أصبحنا فى مركز غاية فى الدقة بسبب ما فعله الكولونيل ناصر بخصوص قناة السويس . فان الظروف التى التى فيها بيانه الاول واللمحة العنفاية الواضحة فيه جعلت حكومة جلالة ملكة المملكة المتحدة تشعر ان هناك خطوات عسكرية تتخذ . ففي مصر ١٩٣٠٠٠ من الرعايا البريطانيين . ولنا قاعدة يديرها البريطانيون بلديون بالتعاقد مع حكومة مصر . كما ان لنا سفنا انجليزية تعبر القناة . ولا يريد أن اشدد فى هذه النقطة مولكنى الإسماليين التى اتبعتها الحكومة

المصرية، ووضع يدا الحكومة على ممتلكات الشركة بجيوش مسلحة ، وصودر الأمر للموظفين بضرورة الاستمرار في عملهم والا إرسالوا الى السجن ، كل هذه الأشياء تدل على أن هناك أشياء محتملة الحدوث في أى وقت . ونحن لم نفكر بعد ما حدث في القاهرة في يناير سنة ١٩٥٢ ، ولذا فقد اتخذنا بعض الاحتياطات العسكرية وليس لدى أدنى شك في أننا كنا على صواب فيما فعلنا .

ومع ذلك فإن رغبتنا الأكيدة المخصصة أن نصل الى حل سلمى ، والحكومة البريطانية والشعب البريطاني لا يميلان الى استعمال القوة وإن كانت في الواقع الملجأ الأخير بالرغم من أنادولة هادئة الطبع نتمسك بموقفنا . مهما كانت النتائج إذا حدثت معصا لخنا الحيوية بأى عمل عدائى متعمد .

وهناك أمر آخر أود أن أشير اليه وهو أمر يتعلق بالماضى ، ألا وهو مسألة قانونية أو عدم قانونية عمل الكولونيل ناصر . وقد كنت في الأيام الحوالى محاميا مثل المستر منزيس . وقد توقفت وجهات النظر المختلفة حول هذه المائدة . وأنا متفق مع المنسويين الذين قالوا أنهم يعتقدون أنه من الأجسب عدم اللجوء الى مناقشات قانونية . وفى اعتقادى أن الحكومة المصرية قد ارتكبت عملا غير قانونى ونحن نرى أن نقض الاتفاق لاجدوى منه لأن حكومة هى التى نقضته وفى مثل هذه الأمور القانونية يحسن النظر فى الموضوع من الناحية الموضوعية بجانب الناحية الشكلية . وإنا على يقين من أن جميع المجتمعين حول هذه المائدة يعتقدون فى أعماق قلوبهم أن شركة القناة شركة عالمية . ومهما فعلت حكومة مصر بوجودات الشركة فى مصر التى كانت هناك للمساهمة الفنية فإن الواقع أن الأمر دبر دون مراعاة لحكم القانون بين الدول . ولطفت أن ممثل اليابان العظيم قد قدم ملحوظة معقولة بالأمس حين قاله ان التوسط فى الأمور هو خير وسيلة تصل بها الدول الى أهدافها ، والطريقة التى تصرف بها الرئيس جمال عبد الناصر هى الطريقة المتطورة وكانت النتيجة التى نأسف لها جميعا هى فقد ثقة الدول فى مصر ، والتخوف من تدخل برؤوس الأموال وتسميتها فى البلاد المتأخرة .



وأشار مندوب الاتحاد السوفيتي إلى قرارات الأمم المتحدة الصادرة سنة ١٩٥٢ التي توصي بشيئين . ثانيهما يوصي أعضاء الهيئة بالاقتصاد عن الأعمال التي تمس سيادة الدولة على مواردها الطبيعية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر . ولكن الوصية الأولى توصي أعضاء الهيئة باستخدام حقهم في تنمية ثرواتهم الطبيعية ، وبذل اهتمام خاص مع حكوماتهم للمحافظة على تدفق رؤس الأموال حيث يسود الأمن والثقة المتبادلة والتعاون الاقتصادي بين الدول ، ولا أظن أن هذه الأعمال الأخيرة تتفق مع هذا المبدأ . وأن القناة شيء مهم للغاية فهي تعتبر أرضاً مشتركة بيننا جميعاً . ولسوف تزداد رؤوس الأموال المستثمرة إذا استمرت القناة في عملها .

وعلى كل ، فثلى مثل باقي المندوبين لا أريد الخوض فيما سبق فيه الكلام . وإنما الأخرى أن ننظر إلى المستقبل . ففي تأملنا في المستقبل يتحكم على أن أقول بعض كلمات عن موضوع واحد سبق أن استشهد به كل متكلم ألا وهو مسألة السيادة . فقد استنتج خارج هذا المؤتمر أن أي اشتراك دولي في إدارة عملية قناة السويس سيكون فيه نقص للسيادة مصر . ولكنني رفضت هذا الرأي رفضاً باتاً . واعتقد أن مندوب جمهورية ألمانيا الفيدرالية قد شرح هذه النقطة شرحاً وافياً بالأمس . وأنا أعترف بأن وجهة النظر هذه قامت على أساس خاطئ تماماً لفهم طبيعة السيادة في ظل القانون الدولي . ان السيادة لا تعني بتاتا أن تفعل كل ما تريد في اقليتك . ان منذهب السيادة هذا لا يعطى الحق في الاتيان بأفعال داخل القطر تضر المجموعة الانسانية . وكلنا نعرف المثل القائل «افعل ما تريد بحيث لا تضر الآخرين» . وهذا مبدأ قبلته كل النظم القانونية في العالم ، فهو أحد مجادىي القانون الدولي والقانون الأهلي .

ولا أظن أن هناك مضمونا ثابتا في الفكرة القائلة بأن الدولة تعاني من التعدى على سيادتها اذا هي سمحت لاي سلطة دولية بالقيام بأي عمل في أراضيها ، بل التاريخ يقسم لنا أمثلة كثيرة في هذه الناحية . فمثلا هناك دول أوروبية كثيرة قبلت الوكالات الدولية لإدارة أو الاشتراك في إدارة وتشغيل الأنهار الدولية مثل نهر الرين والدانوب . بل هناك ما هو أسوأ من ذلك وهو الظن بأن هذه الفكرة تتضمن سوء السعة للدولة التي تقبل

تجديد أعمالها في معاهدة ، على حين أن كل دولة في العالم مقيدة في أعمالها بشتى الطرق بمعاهدات ، كما أشار إلى ذلك مندوب تركيا . بل إنه في حالات كثيرة تجدد الدول سلطانها بالاتفاق على اقتسام مساحة خاصة من الأرض ، وفي إحدى القرارات الشهيرة أشارت محكمة العدل الدولية السابقة إلى أن قبول أية معاهدة ليس فيه ما يشين الدولة أو يمس سيادتها . بل إن قبول هذه المعاهدات فيه تعزيز للسيادة . وليس فيه أي إنكار لها . ونحن نميش في زمن تمتد فيه الأمم بعضها على بعض كما سبق أن قيل . فإن الحاجة إلى طرق سريعة للمواصلات والمساعدات وتشابك الاقتصاديات - كل هذه الأشياء جعلت الفكرة بعدم تقييد السلطة القومية فكرة عتيقة رجعية . وإنها لأحدى سنخيات التطور الجديد في العالم أن يزداد شعور السيادة القومية بجانب زيادة احتياجات الأمم العالم إلى التعاون فيما بينها . وهوتعاون يعتمد في الواقع على شيء من التضحية بالتسلط (السيادة) .

ولا أريد أن أثقل على زملائي بالحوض في بحث فلسفي ، فإن المحك في إدارة شئون الدولة في العالم إنما يكون بالاهتمام بالواقع لا بالنظريات . وحقيقة المشكلة التي تواجهنا هي كيفية استخراج نظام عمل على أن يراعى فيه طموح مصر المشروع ، وفي الوقت نفسه يزود الدول باحتياجاتها عن طريق ذلك الممر المائي الذي أصبح موقوفا عنهم . وأكثر من ذلك علينا أن نجد حلا يجنبنا خطر الحرب .

أيها السادة لقد تأكدت من إقرب حكومات الدول المثلة هنا بعضها من بعض . ويبدو أن هناك إتفاقا على وجوب إيجاد نظام يراعى فيه المحافظة على سيادة مصر لتأمين المصالح والمحافظة على مصالحه في ذلك الممر المائي . وقد أكدت هذا لأن مركز حكومتى الأساسى هو أن هذا الممر المائي الدولى يجب ألا يخضع في إدارته لسياسة حكومة واحدة ، مهما ترتب على ذلك . وأظن أن معظم الذين تكلموا وأشاروا إلى هذا الموضوع . ولقد كانت هذه الناحية من بيان الرئيس ناصر عندما أعلن قرار حكومتهم هي التي أفرغت شعب هذه الأمة . فإن وقحما قاله من أن مصر هي التي ستقوم بعملية هذا الممر المائي وحدها ، ولصلحتها ، كان بلا ريب هو السبب في هذه الأزمة . ولقد جاء في ديباجة معاهدة سنة ١٨٨٨ أن الغرض من

دعم نظام لعملية القناة هو أن تظل حرية استعمالها مكفولة على الدول  
فى جميع الأوقات ولجميع الدول . ويبدو لى أن ما علينا عمله هو وضع  
أسلوب عملى يمكن الأخذ به فى موقفنا الحالى بحيث يمكن المحافظة عليه  
وتقريرته . وقد وضع هذا فى الكلمات التى قبلت وأشار فيها أصحابها الى  
احتياجهم الى مثل هذا الأسلوب .

والآن علينا أن نبحث فى كيفية الوصول الى مثل هذا النظام . فقد  
رسم المستر دالاس فى كلمته البليغة حين افتتح المناقشة - موادى معينة  
يمكن بها حفظ التوازن بين حقوق مصر فى السيادة وبين مطالب الدول  
التي تستفيد من القناة . وان حكومة جلالة الملكة لتوافق من جهتها وتؤيد  
ذلك المبادئ . ثانياً : - اصغر الضرورية لهذا الحل لحفظ التوازن ؟ أول هذه  
العناصر - والذي لا يحتاج الى مناقشة لاني أعتقد أنكم جميعا ستوافقون  
عليه - هو ضرورة تعويض مساهمي الشركة القديمة تعويضا عادلا .

وثاني تلك العناصر ، وقد أشار اليها المؤتمر فى واحد أو اثنين من  
البيانات التى أقيمت ، أنه مهما كانت التدابير الجديدة التى اتخذت فلا بد  
من إشراف مرتكز على الثقة مع مهارة فنية لا بد منها لنجاح عملية القناة .

ولقد قدمت كل أنواع الاحتجاج ضد الحكومتين الانجليزية والفرنسية  
وأحدها أننا حاولنا التأثير على رعايانا من الذين يخشون الآن فى شركة  
القناة بترك وظائفهم حتى تضطرب الأعمال فيها . ولكن هذا الزعم غير  
حقيقي وأنا أنفيه بشدة . إنما الواقع أن الحكومتين الانجليزية والفرنسية  
توسطتا لدى الشركة حتى يبقى رعاياها فى وظائفهم . ولقد أبدى كل مرشدى  
السفن البريطانيين الذين يعملون فى القناة ولاهم للشركة ورغبتهم فى العمل  
تحت السلطة المصرية الجديدة . واعتقد أن هذا هو الحال مع رعايا الدول  
الأخرى . وإذا لم يستمر هؤلاء المرشدون والفنيون فى خدمتهم ، وإذا  
لم تكن لديهم الثقة الكافية فى النظام الذى يعملون به ، كان معنى هذا  
نقصانا فى الكفاية مما يندرج بالخطر . وقد يعنى هذا كارثة للقناة والقناة لا  
تفيد غربى أوروبا فقط . وعلى كفاية سير العمل بتكاليف معقولة تعتمد  
اقتصاديات دول آسيوية كثيرة . ولا ضرب لذلك مثلا واحدا : فاني  
أعتقد أن نجاح المشروع الثانى للسنوات الخمس فى الهند يعتمد الى حد كبير  
على الطريقة التى تدار بها القناة ، ويعتمد دخل الشرق الأوسط على

البترول • ومعظم هذا البترول يأتي عن طريق القناة ، فإذا منع من عبور القناة ، كانت النتيجة الوحيدة لذلك هي وقف مشروعات الارتقاء في دول الشرق الأوسط • وإذا ردمت القناة ووقف العمل فيها فسنخذ إجراءنا • سوف تكتشف منابع أخرى للبترول وترتيبات جديدة سوف تتخذ • ولن تقاسى أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة وحدهما من هذا الموقف ، بل سيكون ضربة قاسية للدول التي تلحق مصر صداقتها • ولهذا فعلى أن نخلق بسرعة نظاما يعمل في ظله الفنيون الذين لابد منهم للقيام بالعمل في القناة حتى يمكن الثقة فيها •

وثالثا يجب أن تكون القناة بعيدة عن السياسة • وإذا كانت دولة واحدة هي التي ستدير العبور في القناة تبعاً للاعتبارات السياسية ، فلا ندري إلى أي مصير سننحدر ؟ ولا أريد أن أضرب الأمثال ، ولكن من الواضح أن الأخطار وتبعها ازدياد التوتر ستصبح بعيدة المدى بحيث لا يمكن قياسها • والطريقة الوحيدة لتأمين عملية القناة هي أن نحدد بأية حالة عن طريق إدارة دولية • وإذن أنه من الأفضل مصر أن تبتعد بهذا الأمر عن مسرح السياسة الدولية • وإذن أننا جميعا متفقون على هذا ، أي على قيام نظام دولي • والسؤال الآن هو أي نظام يتبع ؟ وكيف ينفذ ؟

ولا أعتقد أن من عمل المؤتمر أن يتورط في ذكر تفاصيل الخطة ، ولا أن هناك صعوبة في ترتيب تفاصيل الخطة بحيث تتفق مع ما رسمه المستر دالاس فكيف نخرجها إلى حيز الوجود • أظن أن أول خطوة يجب أن يقوم بها المؤتمر هي توضيح المصلحة من هذه المبادئ حتى تحصل على موافقة بالاجماع فيما بيننا • ومثل هذا الايضاح لا يعد في الواقع تدخلا في شئون مصر الداخلية • فالمادة ( ٧ ) من الميثاق قد أشار إليها المندوب السوفيتي وقد لاحظت باهتمام بالغ اهتمامه بالمادة ( ٧ ) ولكن في سياق كلامنا لم يرد ذكر للمادة ( ٧ ) لأن الهيئة الدولية التي اقترحت ستختص بالموضوعات التي أخذت من محيط التشريع الداخلي بموافقة مصر تبعا لاتفاقية ١٨٨٨ إلى أكدت مرة ثانية عام ١٩٥٤ • وأظن أن هناك نقطة هامة يجب تذكرها ، وهي أن ما ن فكر فيه ليس تدخلا في شئون مصر الداخلية ولهذا أأمل أن نحصل على موافقة على المبادئ دون صعوبة كبيرة •

والأمر الآخر الذي علينا مراعاته هو كيفية تقديم هذه المبادئ إلى

الحكومة المصرية . وقد اقترح المستر شيبيلوف عقد مؤتمر آخر يضم ٢٦ دولة . وبالرغم من أنني لم أفهم تماماً اقتراحه اعتقد بكل احترام أن عقد مؤتمر آخر ليس فكرة حسنة على الإطلاق . واعتقد أننا لن نتقدم بسرعة إذا اتبعنا هذا الأسلوب . بل سنقف وقتاً طويلاً إذ أنني أرى أن شدة هذه الأزمة لا تسمح حقيقة بمثل هذه الاجراءات .

ولهذا أود أن أدعو زملائي الى الموافقة على القيام بشيئين بمنتهى السرعة - أولاً - يجب أن نحاول صياغة المبادئ التي أشرت اليها . وثانياً - علينا أن نوافق فيما بيننا على كيفية تقديم هذه المبادئ الى الحكومة المصرية بسرعة .

واعتقد أننا أحرزنا تقدماً في الايام الثلاثة الماضية . كما اعتقد أن فترة الراحة التي سنحصل عليها نتيجة لعدم عقد الجلسة غداً ستتيح لنا فرصة طيبة لمزيد من التفكير في هذين الأمرين ، صياغة مبادئنا . وطريقة تقديمها بسرعة الى الحكومة المصرية .

وبهذه المناسبة أذكر أن الكلمة التي ألقاها مندوب باكستان تحمل في طياتها معنى مباشراً . وعن نفسي ونياية عن حكومتي - ليس لدى اعتماد للبت الليلة في شيء سواء فيما يتعلق بصياغة المبادئ أو طريقة إرسالها . واعتقد أن الأصول أن نفكر في هذه الأصول بتأن في عطلة الأسبوع .

### الدورة الخامسة المكتملة

٢٠ من أغسطس

## البيان والاقتراح اللذان أدلى بهما المستر مينون

تعتبر قضية السويس بالنسبة لبلادنا الشريان الحيوي . بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي ، كما هي شريان الحياة بالنسبة للدول التي هي أعظم ارتقاء وأكثر تنميماً في بلاد الغرب . ذلك أن حوالي ٧٦ ٪ في المائة من واردتنا ، وحوالي ٧٠ ٪ بقليل من صادراتنا تمر في هذا القناة كما قلتم من قبل .

نحن نعتمد كثيراً على السلع في مشروعات تصنيع الهند ، وتطويرها اقتصادياً حتى يمكننا الاضطرار بالاصلاحات المطلوبة وتمسيد

محتجائنا كما نحصل على النقد الأجنبي اليوم لهذا الغرض . ولذا قلن نعالج هذه المشكلة من الناحية الأكاديمية أو القانونية ، وإنما من ناحية تأثيرها على جميع بلاد العالم وخاصة دول آسيا ، وبلادنا كذلك كما هو مفهوم ، ويهم حكومتى بنوع خاص أن تقرر أن فشلنا فى إيجاد تسوية سلمية لهذه المشكلة ستترتب عليه نتائج تتجاوز حدود مصر أو حدود أية دولة من الدول المعنية ولا سيما فى الأحوال التى تسود العالم الآن حيث لا يمكن أن تكون أية مشكلة بمنجاة من الأحداث الدولية والعلاقات الدولية عامة ، فهذه الأمور تتطلب منا النظر فيها بمنتهى الحزم . وقد ذكر المؤتمر كثيرا من العوامل ، بعضها وثيق الصلة بهذا النقاش ، وبعضها لا يمت إليه بصلة ، وبالنسبة للوفد الذى أشرف على رئاسته لا يهنا فى هذا الطور من أطوار المؤتمر الدخول فى نقاش حول صحة أو خطأ الأمور التى ربما تعنى الدول الأخرى فى جزء أو آخر من العالم ، وإنما المهم أننا نود قصر هذا الموضوع على المشكلة الخاصة بإدارة « قناة السويس » ، إذا كان هناك خطر يتهددنا ، وكيف يمكن التقلب على الصعوبات التى نشأت الآن . ومن ثم ينعين علينا أن نتفادى الاغراء بدخول مياذين أخرى ذات مشكلات متصلة ، أما لأنها تسمى بحياة الدول أو مقامها أو مخاوفها .

ونود كذلك أن نقرر أنه عندما ينعين علينا معالجة الشئون الدولية . ننجح حكومتى الى وجوب أخذ الأنظمة الداخلية للدول وإدارتها وحكومتها وزعمائها كما هى . وليس فى وسعنا مواجهة المشكلات بالرغبة أولا فى تغيير نوع الحكومة أو الدستور أو المواطنين فى دولة أخرى .

ولكن هناك فى الوقت نفسه حقائق وثيقة الصلة بهذا النقاش ساذكرها باختصار . وليس الغرض من عرضها أمامكم أن أضيف شيئا الى موضوع النزاع ، وإنما فقط لأعين نفسى وحضرات السامعين على معرفة التعقيدات المسحقة نفسها . وقد سمعت فى هذه القاعة عدة مرات من جهات مختلفة الاشارة الى شركة قناة السويس بوصفها هيئة دولية . واستمعت كذلك الى من يشير الى الشركة المذكورة كما لو كانت بمنسوبة عن كل ما يتصل بقناة السويس كاستخدامها بواسطة المجموعة الدولية .

وأحب أن أقول أولا ان موقف شركة قناة السويس الحقيقي هو موقف مؤسسة منحها الحكومة المصرية امتياز وتستمد كيائها القانوني أو الواقعي الخ . من الامتياز الذي منحه لها مصر عملا بطبوق السيادة . فهي هيئة ذات امتياز ولا يحق لها ان تمتلك لى مال أو أى شىء آخر غير الذى يفتى من ذلك الامتياز . ثانياً — من الضروري أن نذكر دائماً أن شركة قناة السويس لا يمكن أن تكون هى نفسها قناة السويس ، وذلك لأن شركة قناة السويس ماهى إلا وكالة تدير القناة . وعلى حين تعترف الانكسارات السابقة والحالية بحقوق السيادة التى لمصر وبأن القناة جزء لا يتجزء من مصر يكون من الضروري الفسول بأن هذا الممر المائى الذى يصل بين بحرين عظيمين ويحمل فوقه قسداً يستهان به من الملاحة العالمية له صفة دولية . وادعاء ذكر ذلك من البداية . والواقع أنه إذا لم تكن للقناة صيغة دولية لما كانت هناك حاجة لاتفاقية ١٨٨٨ وسائير الى هذه النقطة فيما بعد .

والآن فان مكان الشركة من مشكلة قناة السويس يتجلى فى ادارة الخدمات وتنفيذ تلك الامور التى اتفقت الشركة على أدائها عندما منحت الامتياز الذى لم تنفذه الشركة الى حتما حتى الآن . وكانت الشركة دائماً فى حماية الدولة سواء كانت تلك الدولة ولاية الامبراطورية العثمانية أو الدولة المصرية المستقلة فيما بعد . ومعنى ذلك أن الدولة ذات السلطة فى مصر كانت مسئولة عن اتاحة الفرصة لشركة قناة السويس لأن تؤدي مهمتها . ولقد أسست الشركة كذلك بمقتضى أحكام قانون مصرى ووضح فى ميثاقها أيضاً أنه اذا نشب خلاف بين الشركاء غير المصريين فى الشركة فالحكم فيه للقانون الفرنسى . ولكن موقف الشركة فى مصر ظل دائماً خاضعاً لأحكام القانون المصرى . وهكذا بقيت الحال . وفى اعتقادى أن حكومة المملكة المتحدة أصرت على الصفة المصرية التى لشركة قناة السويس فى شكاواها امام المحاكم المختلطة فى كثير من الاوقات . وجاء فى فرمان المؤرخ فى الثانى والعشرين من فبراير سنة ١٨٦٦ « تخضع شركة قناة السويس البحرية بوضعها مصرية لقوانين البلاد وتقاليدها » . ولقد اتخذت حكومة المملكة المتحدة وجهة النظر هذه فى مذكراتها بتاريخ ٢٢ من أبريل سنة ١٨٦٩ الموجهة الى محكمة الاستئناف المختلطة . والواقع أن الحكومة البريطانية خسرت الدعوى كما قيل . والشركة شخص اعتبارى ينفق

القانون المصرى الخاص ، وجنسيته وطبيعتها كالتأجير مصرية خالصة .  
ولما كانت النظرية التى تخالف ذلك لا يمكن الأخذ بها صارت الشركة  
خاضعة للقانون المصرى . لذا كانت مسألة التأمين فى نظر حكومتى عملا  
من أعمال سلطة الحكومة المصرية . على أننى أظن أن حكومتى ترغب فى بسط  
العوامل التى أفضت الى هذا الموقف الخطير . وذلك بالصورة التى تم بها  
التأمين . وقد كنا نود أن نرى أن التأمين قد نفذ بطريقة الملكية الدولى  
الصادية بعد إعطاء ائذار كاف وبطريقة أقل اثاره ومن غير أن يفضى الى هذه  
النتائج ومع ذلك فلن يغير من الأمر شيئا الأسلوب الذى تم به التأمين .  
فحقوق مصر فى تأمين الشركة لاشك فيها ولا غبار عليها . ومهما يكن من  
شيء فان مصالح من يملكون أسهم القناة ، حتى المصالح المالية أو غيرها  
التي لاية دولة أو أى فريق ، ينبغي ألا يكون سببا فى أزمة دولية بهذا  
الشكل .

ولكن لعل النظر الى هذا الأمر بهذا الشكل يعتبر سطوحيا وقانونيا  
معا . والمسألة الحقيقية هنا فى هذا الشأن هى أن التغيير الذى حدث  
فى ملكية القناة خلل عقول بعض المتفبعين بها فى كل الدنيا بالخاوف  
وبالشعور بأنهم ربما أصيبوا بضرر وأن تدابير جديدة لا بد منها . فإذا  
كان هذا حقا أو غير حق وإذا أمكن الدفاع عنه أو لا يمكن الدفاع عنه  
فذلك أمر يتعين علينا أن ننظر فيه . لقد قلت منذ لحظات عن شركة القناة  
— وفى خلال مناقشة هذه النقطة والنظر فى هذه المشكلة كان لامنذوحة  
لنا من أن نخلط كثيرا من الشئون التى لا تمت أبدا بصلة الى شركة قناة  
السويس — ان تلك الشئون تعتبر للمشكلات الرئيسية التى ينبغي لنا  
الاهتمام بها . فإذا نظرنا فى مستندات هذه القضية وجدنا اشارة الى شركة  
قناة السويس فى اتفاقية سنة ١٨٨٨ ولكنها فى الوقت نفسه تنص ايضا  
على أنها تبقى مستقلة عن شركة قناة السويس . ولذلك فانه حتى لو  
اختفت شركة قناة السويس من الوجود كما كان مقدرا لها أن تختفى  
فى عام ١٩٦٨ لا بد أن تظل الالتزامات المنجشة من الاتفاقية قائمة .  
لهذا فان المشكلات التى تعنى بهما الآن ياسيدى الرئيس ليست داخلية  
يرمتها فى نطاق السلطة التى لشركة قناة السويس ومن ثم مالم نضع  
هذا الأمر فى تصاينه لن يكون فى وسعنا معالجة المشكلة بقية اتخاذ  
خطوات رسمية نحو اجراء المفاوضات والوصول الى تسوية .



والآن ما هذه المشكلات ؟ أولا حرية الملاحة مكفولة بمقتضى اتفاقية سنة ١٨٨٨ . وهنا ومن غير أساءة لأحد يمكن الإشارة إلى أن الاتفاقية نفسها كانت نتيجة رغبة في ذلك الوقت في تحديد الحق المطلق لاحتى الأمم في التصرف أكثر مما ينبغي في شئون القناة وعلى هذا فإن حرية الملاحة هي إحدى هذه المشكلات التي تجابهنا . ولا ترضخ حكومتى لأحد في اعتبار أن حرية الملاحة وفقا لاتفاقية ١٨٨٨ والمواثيق التي تلتها تعتبر تنفيذا للقانون والعرف الدوليين - ويجب الاحتفاظ بها دائما ، على أن حرية الملاحة ليست من عمل أصحاب « شركة قناة السويس » ، ولا من الالتزامات التي يجب على الشركة الاضطلاع بها . وانما هو من التزامات الدول الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٨٨ ، من جهة ومن جهة أخرى من التزامات الحكومة المصرية لهذه المشكلة بالذات فقد تعهدت حكومة مصر بذلك . ولذلك عندما تخلص هذه المشكلة يجب علينا التيقن من أن هذا النص من الاتفاقية سيحافظ عليه أولا .

والمشكلة الثانية - هي مسألة الأمن . أى أمن السفن التي تبحر القناة وهي مشكلة شبيهة بحرية الملاحة التي لا تعترضها عوائق الخ .  
وواضح أن هذه المشكلة لا يمكن أن تعالج إلا بالتعاون والمساعدة ، بل باستخدام سلطة الدولة المصرية . وحرية الملاحة التزام يتعين على الحكومة المصرية التمسك به وفقا لاتفاقية سنة ١٨٨٨ والقانون الدولي . ويجب علينا ونحن ننظر في هذه المشكلة أن نقرر: ألدينا أية معلومات عن الاخلال بهذا الالتزام ؟ وماذا يمكن عمله في هذا الشأن ؟

وكثيرا ما قيل إنه حدثت عوائق للملاحة في مناسبة من المناسبات بالرغم من النصوص الخاصة بحرية الملاحة . والآن ياسيدى الرئيس مع عظيم احترام ومع أننى لا أقصد الا ذكر المناسبة التي تعطلت فيها حرية الملاحة لما في ذلك من معان مثيرة بحدوث مناسبات أخرى في السنوات الماضية تعرضت في أثناءها حرية الملاحة للخطر . على أن حجة الحكومة المصرية في هذه المناسبة هي أن العوائق التي توضع في طريق الملاحة أو رفض السماح لسفن بذاتها بالمرور يتفق تمام الاتفاق مع أحكام الاتفاقية لأن ذلك مرتبط بأمن مصر . ولا تسمى حكومتى الى اصدار تصريح في هذا الشأن . ولكن اذا كان الخلاف قائما حول تفسير الاتفاقية ، لا حول الاخلال بها عن قصد . فالاجراء الصحيح هو أن يلجأ الجانب

الذى يشعر بالحيف الى المحكمة الدولية . وسنكون أول من يقول بأنه اذا صدر حكم المحكمة الدولية ضد مصر كان لا مندوحة لها من الرضوخ . وبمعنى آخر لا نرى أن الزعم بالاختلال بالاتفاقية أو أية عوائق بحرية الملاحة تؤيدها مبررات قانونية أمر يمكن تسويته سياسيا . واني لا اعتقد أنه يجب دعوة مصر في أية مفاوضات تجري الى قبول قرار المحكمة الدولية بشأن أية قضايا من هذا النوع .

ومن جهة أخرى اذا حلت اعتداء صارخ ومقصود على حرية الملاحة آثار ذلك الأحكام الأخرى النصلة بالقانون الدول بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة .

والمشكلة الثالثة التي تواجهنا هي مسألة الرسوم المتلفة بقناة السويس . عندما أمتت الحكومة المصرية شركة قناة السويس أدلت ببيانات أحدثت الفزع في النفوس ، تلك البيانات الخاصة بالمال المطلوب لانضمام مشروعات الري في بلادها . ثم عندما جئت بعض الظروف صرحت الحكومة المصرية عن صواب أو عن خطأ بأن تأميم شركة قناة السويس وجعلها ملكا للدولة قد نفذ من أجل تمويل مشروعات الري هذه . الذى نفهمه من هذه المشكلة بعد البحث والنظر في جميع عناصر هذه المسألة هو أن استخدام أموال القناة في أغراض مصر الداخلية سيكون مقصورا على الأرباح المشروعة التى تأتى من القناة . وفقى اعتقادى أنه من الخطر بمكان أن تحدث غارة على البيض وهو فى عيشه ، أو يستهلك رأس مال القناة أو معداتها أو تتخذ خطوات ضارة بمستقبلها من أجل تحقيق أغراض قريبة .

والذى فهمناه — وان كنا لا نتحدث نيابة عن الحكومة المصرية والمبا — نضل الى هذا المؤتمر فهناك لهذا الموقف الحاضر بشأن استخدام أموال القناة أو الدخل الذى يأتى منها التحقيق لغراض مصر الداخلية — الذى فهمناه أنه شبيه بالأرباح التى كان يجنيها المديرون السابقون وأصحاب أسهم شركة القناة وحملتها . ومعنى ذلك أن ما يأتى من القناة على أنه أرباح يستخدم فى ذلك الغرض . ونرى الحكومة المصرية — وربما كانت تقديراتها سليمة أو خاطئة ولاد يكن بعض الناس يعتقد أن هذه الأرباح تتيح لها أن تسد بعض ما ينقصها ، ولكن أحدا لم يقل ذلك هنا — إن تلك الأرباح كالية كبرامن ماله لأعمال مشروعات الري المذكورة . وربما

اعتبر هذا الأمر من شئون مصر الداخلية . ولكن من جهة أخرى  
كان جزءاً من المتاعب يميز إلى الحشيشة من استخدام القناة لتحقيق أهداف  
قومية خالصة . وفي هذه الحال إذا كنت قد قلت شيئاً ذا فائدة ياسيدى  
الرئيس فإنه يتيح لنا الفرصة لمساعدة من هذه المشكلة . ولذا يجب علينا أن  
تتقدم عند الرغبة في الحصول على مزيد من المال من أجل الأغراض الداخلية ،  
عدم الاضرار بمصالح المجموعة الدولية . أو بمعنى آخر ينبغي ألا  
تستغل الرسوم بطريقة تجعل من المستحيل على حركة السفن في القناة  
أن تستمر بطريقة اقتصادية .

على أن هناك في مقابل هذه الأشياء اعتبارين ، الأول هو أن  
الرسوم منظمة بمقتضى أحكام الاتفاقية ؛ وينبغي أن تكون مستند  
ولاكثر في المستقبل القريب كما نسعى لإيضاحه . والآخر هو أنه  
من الواجب الانتباه إلى أنه إذا كانت الحكومة المصرية التي تملك  
إدارة القناة تريد أن تحصل على أرباح فإن الطريق الوحيد لذلك هو أن يديرها  
على أساس اقتصادى ، أعني أن تزيد رسوم القناة إلى درجة سمح المنتعنين  
بالقناة من استخدامها لأسباب اقتصادية فمثلاً إذا وجد المنتعنون  
بالزيت في العالم أن إنشاء أنابيب للبترول أكثر جوعى من القناة فإنهم  
يرتكبون جريمة الانتحار بسحبهم إلى رفع هذه الرسوم أكثر مما هي الآن .  
وتستطيع أن تفهم أنه ليس ثمة رغبة في ذلك . ومن المستطاع بحث هذه  
الشؤون في أى اتفاق يأتى نتيجة للمفاوضات والوصول إلى نظامها تكون  
الرسوم بمقتضاء بحيث لا تؤثر تأثيراً عكسياً على استخدام القناة استخداماً  
حالياً . وفى اعتقاد حكومتى أن هذا هو الصواب . وسأعود إلى هذه  
النقطة ياسيدى الرئيس فيما بعد .

والمشكلة التالية هي التمييز بين موظفى الشركة بظلم بعضهم . وهنا  
عندما نتعالج هذه المشكلة نعتقد أنه فى الأمكان للنص في الاتفاقية الدولية  
على عدم وجود هذا التمييز من جانب شركة القناة بشأن الموظفين غير  
المصريين الذين في خدمة الشركة الآن . وهذه ليست بمشكلة تستحق  
على المفاوضات بالرغم من القصور الوطنى للسائد .

والمشكلة التالية هي مسألة الكفالة فى الاتفاقية ، وهي تنقسم نوعين أحدهما  
الاعمال اليومية الخاصة بصيانة القناة وإرشاد السفن فيها والآخر هو مسألة  
الاصلاحات التي تجرى في القناة . ولقد قبل الكثير في هذا الشأن

وسمعت بأذى في هذه القاعة وفي غيرها أن مصر مع ما تملكه من الاقتصاد وما بها من عدد قليل من السكان وموارد قليلة لا تستطيع أن تتكفل بهذه الإصلاحات الضرورية . وطبيعي أن هذا الأمر بالنسبة لمن يعالجون المشكلة من هذه الزاوية التي تستند إلى الآراء السالفة الذكر في هذه الأقوال - يعتبر شيئا مروعاً . على أننا حينما نفحص هذه المشكلة عن قريب نرى أن إصلاح قناة السويس قد خطط بوساطة شركة قناة السويس السابقة في سلسلة من البرامج . ولقد فرغوا من البرنامج السابع فيما اعتقد منذ عامين أو نحو ذلك . وهم الآن في منتصف البرنامج الثامن . وبعد الثامن سيكون التاسع وجميع المجالات المطلوبة معروفة . وهذه المجالات ستكون ميسورة من إيرادات القناة نفسها . والغى أريدان أشيراليه هو أننا لسنا بحاجة إلى الخوف إلا إذا كان من يعينهم الأمر مبالغاً لمخالف كل شيء ، وهو مالا يتفق مع الافتراضات الاقتصادية من أن إيرادات القناة لم تف بنوع الإصلاحات المشروعة التي خطتها الشركة نفسها . ولقد قيل في بعض الجهات أن هذه الإصلاحات الواردة في البرنامج الثامن قد أخرت بعض الشيء ، وأن المشكلة هي زيادة الكفاية في هذا الشأن . وسنشير إلى هذه النقطة ثانية عندما نبدي الاقتراحات .

كان المفروض في امتياز شركة القناة أن ينتهي في سنة ١٩٦٨ ولذا فبغض النظر عن الطريقة التي تم بها التأميم والناتج والائزمة التي أحدثها هذا التأميم - يبدو لنا أن عملية التأميم تقسمت اثنتي عشرة سنة . ولقد كان معلوماً لجميع دول العالم أن هذه الامتيازات ما كانت لتجدد بعد سنة ١٩٦٨ . فكان لابد للامتياز أن ينتهي في موعده الرسمي من سنة ١٩٦٨ ، وفي تلك الحالة كانت مصر ستسلم أعمال الشركة نفسها مختصة بأداة القناة . وفي إتفاقية سنة ١٩٤٩ التي تعترف بانتهاء أجل الامتياز في المستقبل القريب ويرجع القناة إلى مصر نص بالأسراع في تعيين موظفين مصريين ، ولقد ظلت شركة قناة السويس نفسها تعمل سنة من الزمن وهي تعلم أن هذا التغيير كان لابد أن يحدث .

وفيما يختص بموقف الحكومة المصرية من هذا الأمر يتعين علينا أن ندرك أنه لا الحكومة المصرية الجاضرة ولا غيرها من حكومات مصر مستعدة لمدة أجل هذا الامتياز . ففي سنة ١٩١٠ رفضت الحكومة المصرية قبول اقتراح بعد أجل الامتياز ، وصوت البرلمان المصري ضد الاقتراح وفي المجلس

الآخر رفضت الحكومة المصرية كمعارض أسلافها اقتراحا بحد أجبل  
لامتياز . وأكثر من ذلك فقد كانت تلك الحقيقة معروفة لدى شركة القناة .  
ومما هو مذكور في مطبوعات شركة قناة السويس هذا التصريح : « في  
انتظار نقل الشركة الى مصر في سنة ١٩٦٨ تمضى الشركة في زيادة عدد  
المستخدمين المصريين في جميع المستويات » وهذه نظرة الى المشكلة  
تتسم بالعقل والحرية . ولقد ذكرت هذه النقطة لا يبين لكم ان أجل هذه  
الاتفاقية كان لا بد ان ينتهى ان عاجلا أو آجلا . ومن ثم فان جميع هذه المشكلات  
التي نتحدث عنها الآن مثل حرية الملاحة ، واحمال حال القناة الخ .  
كان لا مفر من أن تثار في سنة ١٩٦٨ بدلا من اليوم . والذي حدث هو  
تقديم الموقف من الوجهات الزمنية .

ولكى نواجه هذه المشكلات الخاصة بحرية الملاحة وصيانة القناة في حال  
جيدة وامنها وحفظ الرسوم على مستوى عادل والتيقن من أن حامل الأسم  
تسلموا تعويضاتهم التي يستحقونها الخ . . تقدم هذا المؤتمر ومعه  
الحكومات المختلفة باقتراحات . وعندمادعينا للاجتماع معا ذكر البلاغ الذي  
أصدرته الدول الثلاث الداعية للمؤتمر الغرض من اجتماعنا على أنه استنباط  
لائمة دولية لايجاد علاج لهذه المشكلة . لهذا أحب أن أثبت من أن الانظمة  
يمكن ان تعالج الأزمات بغض النظر عن أنها كانت مقبولة ، وبممكنة أو غير  
مممكنة . فإذا سعى أحد الى مرضها بالقوة فماذا تكون النتائج ؟

أولا - التدويل المقترح ليس تدويل قناة السويس ، ولا الأرض التي تحيط  
بها أو أية منطقة اقليمية مصرية . وانما هو تدويل الشركة وحسب .  
ومعنى ذلك أن الحكومة المصرية وضعت مكان شركة القناة السابقة هيئة قناة  
السويس الجديدة . والفكرة المقترحة هي احلال هيئة أو وحدة دولية مكان  
هيئة قناة السويس المصرية ، والنتيجة الحتمية لذلك هي إلغاء التأمين لا من  
أجل احلال النظام القديم محل التأمين ولكن للاستعاضة عنه بنظام دولي ؟  
ولنفرض أن هذا قد حدث فهل يعيننا على حل المشكلات التي تشغل أذهاننا  
هل تستطيع الهيئة الجديدة ضمان حرية الملاحة أكثر مما استطاعت شركة  
القناة السابقة ما لم تبد الحكومة المصرية وغيرها من الدول المعنية  
استعدادها لتنفيذ أحكام اتفاقية سنة ١٨٨٨ ؟

والنقطة التي أريد إيضاحها هي أن الملاحة لا شأن لها ، أودعها لها

شان قليل جداً بشكل أو نوع شركة قناة السويس • لم تكفل شركة قناة السويس حرية الملاحة عندما كانت قائمة • بل أكثر من ذلك عندما كانت الجيوش البريطانية تحتل قناة السويس تعرضت حرية الملاحة للعوائق حينئذ • ولست أقول أن الشركة كانت مسئولة عن ذلك وإنما أقول أن الفريق الوحيد والهيئة الوحيدة التي تستطيع ضمان حرية الملاحة هي الهيئة الحاكمة في مصر • وهذا يعني إما أن يكون من واجب الحكومة المصرية الحاضرة ضمان وتنفيذ ضمان حرية الملاحة، أو تتخذ خطوات أخرى تشمل إنشاء رقابة على تلك الحكومة • ومعنى ذلك أن السلطة السياسية والحكومية في مصر وحدها هي التي تستطيع ضمان حرية الملاحة •

وهذا نفسه ينطبق ياسيدى الرئيس على مسألة الأمن • وتدل التجارب التي مرت بها الأمم العظمى على أن سلامة الممتلكات الأجنبية أو حتى الممتلكات البلدية التي تخص أية دولة تعتمد كثيراً في صيانتها على التعاون من جانب السلطات والرأى العام المحليين • وهذه المسئوليات المتعلقة بحرية الملاحة والأمن قد وضعت على عاتق الحكومة المصرية بعقضى اتفاقيات سنة ١٨٥٦ و سنة ١٨٦٦ وكذلك معاهدة ١٨٨٨ التي نصت على إتاحة جميع التسهيلات في هذا الشأن • وقد جاء في معاهدة سنة ١٨٥٦ : « تقسم بالأصالة عن أنفسنا وبالنسبة عن حلفائنا ، بشرط موافقة صاحب العظمة السلطان ، بأن قناة السويس البحرية العظمى وفروعها تستظل دائماً مفتوحة بوصفها ممراً مائياً محتايذاً لجميع السفن التجارية المارة من بحر لاخسر دون تمييز بين أشخاصها وجنسياتهم بشرط دفع الرسوم واتباع اللوائح التي وضعتها الشركة المالكة صاحبة الامتياز لاستخدام القناة المذكورة وفروعها ، ومسئولية التيقن من تنفيذ ذلك واقعة على عاتق الحكومة المصرية ، ولقد ورد نص في الماضى بأنه إذا لم تكن لدى الحكومة المصرية الوسائل الكافية للاضطلاع بتلك المسئولية وجب عليها أن تلجأ إلى الحكومة العثمانية لتتظفر بالمساعدة المطلوبة • على أن ذلك لم يجرود الحكومة المصرية من مسئولياتها في هذا الشأن •

ومن بين التسويات المقترحة انشاء هيئة دولية - لا بد أن أصغها بصفة خاصة - الغرض منها عدم ترك القناة تحت سيطرة دولة واحدة أو بلد واحد سيطرة مطلقة كما فهمنا من الخطب التي أقيمت علينا • ولكن الموقفة الحقيقى هو أن أحكام مصر هم الذين يحق لهم ضمان حرية الملاحة • ومشكلاتنا

فى هذا الموضوع هى ايجاد السبل والوسائل التى تجعل الحكومة المصرية ملزمة أمام المجموعة الدولية وبمقتضى ميثاق الأمم المتحدة بأن تنفذ هذا الالتزام بنوع خاص . ولذا فإن الأمر يتعلق باتفاقية سنة ١٨٨٨ أكثر منه بهيئة قناة السويس .

وكانت المشكلة الثانية هى مسألة الرسوم . ولا نعتقد أن هناك صعوبات فى السعى لحل مسألة الرسوم هذه بالاتفاق على تحديد النهاية القصوى التى يمكن تحصيلها . والواقع أن الرسوم لم تتجاوز تلك النهاية القصوى حتى الآن . وشركة قناة السويس هى المؤسسة الوحيدة فى العالم التى انخفضت بها الأسعار بدل أن ترتفع . ويعود ذلك الى الأحوال الاقتصادية . ولهذا فإن النص الموجود فى اتفاقية سنة ١٨٨٨ ينبغي أن يظل قائماً . وإذا دعت الضرورة فستقترح إعادة النظر فى الميثاق فيما بعد حيث يمكن إضافة مسألة الرسوم التى يسمح . فى ذلك الميثاق فتصبح التزاماً دولياً .

والمشكلة الثالثة خاصة بصيانة القناة . و تود حكومتى أن تؤكد أن مسألة صيانة القناة واصلاحها لا يمكن النظر فيها بطريقة مجردة . وصحيح أنه اذا تيسرت الأموال الضخمة أمكن شق قناتين أو ثلاث ، كما أمكن ادخال الاصلاحات بتوسيع .

على أن الالتزامات فى هذا الشأن ياسيدى الرئيس موضحة فى البرنامج الذى أعدته شركة قناة السويس . وهذا هو أقل ما يمكن عمله ، وهو أيضاً يقع ضمن مسئولية الحكومة المصرية التى تسلمت شركة القناة . ولا أشك فى أن الحكومة المصرية ستتعهد بذلك الالتزام فى حالة إعادة النظر فى الميثاق لأنه سيصرف عليه من إيرادات القناة والبرامج موجودة وهى جزء من أعمال هيئة قناة السويس .

ومن التسويات الأخرى التى تقام بها بعض الأعضاء أن توضع تحت سلطة الأمم المتحدة منظمة القناة برمتها . وبلاذ لا تخضع لأحد فى ولائها لميثاق الأمم المتحدة أو الرغبة فى النهوض بالنشاط السلمى الذى تقوم به الأمم المتحدة . ولكنى ياسيدى الرئيس أحب أن أعرف أين السلطة فى دستور الأمم المتحدة التى تخول الطواف حول العالم وإنشاء رقابة على المنظمات . أتى لم أجده فى ميثاق الأمم المتحدة ما يتيح للمنظمة الدولية أن تفرض نفسها بنفسها أو تجد نفسها موضع السلطة . فاذا قدر

للذمم المتحدة أو غيرها أن تتدخل في هذا الشأن فالمبادأة ينبغي أن تأتي من المصريين فليس في دستور الأمم المتحدة ولا في أى مكان نص يكره الزعم المتحدة على هذا الامر ضلسمشيتها ويدعوها الى أن تنشئ سلطة تابعة لها . وصحيح أنه اذا قبلت الحكومة المصرية أن تصبح القنساء احدى الوكالات ذات الاختصاص كماورد اقتراح بذلك في احدى الخطب أو أى نوع آخر من الوكالات - أصبح الامر ممكنا . على أن ذلك يعنى ممارسة مصر لسيادتها وسلطانها الحكومى فى انشاء مثل هذا الموقف . وحتى لو كانت هذه التسوية لاغبارعليها ، وجب الدخول فى مفاوضات مع مصر .

لذلك فالمشكلة هي إيجاد السبل والوسائل لتفليل الصعوبات الخاصة بالنقطتين أو النقاط الثلاث التى ذكرتها بالنسبة لميثاق الأمم المتحدة وبالنسبة لمعاهدة ١٨٨٨ التى لا تزال قائمة ، وكذلك بالنسبة لإيجاد الادارة اللازمة فيما يختص بتشكيل سلطة دولية فوق الحكومة المصرية . يبدو لنا من الجدل الذى استمعنا اليه ومن النقاش الدائر فى الدنيا ، أن هذه مشكلة جديدة ظهرت لتوها وتجد من يعارضها . والواقع أن هناك محاولات قديمة بشأن تمويل قناة السويس ، أولها ما سيمضى حدث سنة ١٨٨٠ عندما طلب دليبس الى الخديوى بيع القناة الى الدول الأوروبية البحرية ، ليكفل لها صيغتها الدولية . وفى سنة ١٨٨٠ ، خلال المدة التى أدت الى معاهدة القسطنطينية عندما كانت شركة القناة تعاني صعوبات مالية أوصى دليبس ببيعها الى الدول العظمى ليضمن لها صيغتها الدولية . وهنا جاء رد الخديوى الذى لم يكن يعلم شيئا عن المتاعب الحاضرة . قال انه « لا يمكنه الاعتراف ولومن ناحية المبدأ ببيع القناة أو بخلق ادارة دولية فوق منظماتها الإقليمية . ومن ناحية أخرى لم يكن يحق لمسيو دليبس الذى لم يكن يملك شيئا سوى الامتياز أن يبيع قناة السويس ، لانها كانت شركة مصرية . لذلك فهي تخاضعة لقوانين وعادات الامبراطورية العثمانية .

ولقد ظلت جهات مختلفة تحاول التمويل وظهر علفسون ومحامون دوليون وقوم آخرون أرادوا دعم التفاهم الدولى ، وسعوا الى تمويل الممرات المائية فى العالم . ان هذا الافتراضيا سيمضى الرئيس يتجاوز أغراض هذا المؤتمر . فلم يتعم أحد بإخراج روى الى الزامنا بفحص مسألة وضع الممرات المائية فى العالم تحت الرقابة الدولية . ولكن ينبغي أن نذكر أن



الدول الغربية العظمى قد أبدت اعتراضاً شديداً جداً على التدويل . حدث ذلك في أثناء عقد معاهدة فرساي إذا عارضت المملكة المتحدة في ذلك الوقت . ثم حدث عكس ذلك في سنة ١٩٢٤ حين رأت حكومة زغلول باشا أن في ذلك سبيلاً إلى إنهاء احتلال مصر واقتراح تدويل القناة حينئذ ، لذلك لمشكلته تدويل القناة تاريخياً طويلاً . أما تطور الفكرة لانشاء هيئة دولية داخل مصر فقد رفضتها كل الحكومات المصرية التي كان لها بها اتصال . فإ أهمية هذا ؟

إن أهمية هذا هي أنه بغض النظر عن يرأس الحكومة المصرية، فإن الرأي العام المصري المستول لا يوافق على فرض عهد من العهود في بلاده لا يمت إليه بصلة .

فإذا كان الأمر كذلك فإن التسوية التي نتقدم بها هي أن نضمن معاهدة القسطنطينية نصوصاً جديدة تزيلها حيوية بحيث تجعل جميع هذه الشئون فوق مستوى الشك ، وكذلك نتيح نوعاً من الإدارة التي نصت عليها المعاهدة المذكورة نفسها من مراعاة تلك الأحوال . ومن أجل هذا العرض نتقدم ببعض الاقتراحات . ولكنني بهذه المناسبة أعتمد ياسينى الرئيس لأنه من المفيد أن نعيد إلى الأذهان أن المادة ال ٨ من معاهدة سنة ١٨٨٨ قد توقعت هذا الموقف الذى نحن فيه الآن ، ونصت على الاشراف على تنفيذ المعاهدة ، ومن سوء الحظ أن هذه المادة ظلت متعطلة دون أن تنفذ . ولكن من المستطاع ولا شك احيائها من جديد وستكون الحكومة المصرية ملزمة بهذه المادة وغيرها ، لأنها قبلت معاهدة سنة ١٨٨٨ والمادة هي :

« تعهد الدول الموقعة على هذه المعاهدة الى مندوبيها في مصر بالسهر على تنفيذها . وفي حالة حدوث امر من شأنه تهديد سلامة القناة أو حرية المرور فيها يجتمع المندوبون المذكورون بتشاء على طلب ثلاثة منهم برئاسة عميدهم لاجراء المعانة اللازمة وعليهم ابلاغ حكومة المصرة الحديدية الخطر الذى يروقه لتتخذ الاجراءات الكفيلة بضمان حماية القناة وحرية استخدامها وعلى كل حال يجتمع المندوبون مرة في السنة لتتثبت من تنفيذ المعاهدة تنفيذاً حسنًا .

والآن اذا ظهرت هذه الاخطار اليوم أمكن وضع هذا الجزء من المعاهدة موضع التنفيذ في أى نظام جديد . وإذا كانت هذه المادة قد ظلت دون عمل فإن ذلك لا يعبر من جوهر الأمر شيئاً ، والمسألة هي هل الحكومة المصرية

الحاضرة ستوفى بهذه الالتزامات ، فإذا حكمنا بتصريحات الحكومة المصرية علمنا أنها ستوفى بها . ولقد قيل ان الحكومة المصرية لم توف ببعض الالتزامات بمناسبة منعها سفن احدى الدول من المرور فى قناة السويس . ولقد سبق لى أن عالجت هذه النقطة منذ حين . على أن رئيس جمهورية مصر قال فى خطابه الذى القاه فى ٣١ يولييه د نحرنا عازمون على الوفاء بجميع التزاماتنا الدولية وباتفاقية سنة ١٨٨٨ والضمانات الواردة بشأنها فى الاتفاقية المصرية البريطانية المعقودة سنة ١٩٥٤ اللتين سيحافظ عليهما . على أن ذلك لا يؤثر على حرية الملاحة فى قناة السويس بأى شكل من الاشكال .

تلك هى حقائق الموقف الحاضر ولذلك من رأينا أن المطلوب هو إعادة فحص معاهدة سنة ١٨٨٨ . لقد تضمنت نصوصها صريحة عن الضمانات الخاصة بهذه المشكلات فهى موجودة بنصها وخاصة فيما يتعلق بصيانة القناة وأحوالها وبالرسوم وغير ذلك . وينبغى أن تكون لهذه الضمانات صفة ملزمة ، وأن تسجل معاهدة سنة ١٨٨٨ فى الأمم المتحدة . وإى إخلال بها يدعوى إلى أن تطبق أحكام ميثاق الأمم لنفسه .

وفى نظر حكومتى أن أى مسعى لايجاد وسائل أخرى لمراقبة المعاهدات سيبيوه بالفشل وهو أمر لم تقبله كثير من الدول بما فيها مصر . وفضلا عن ذلك فهو مخالف للمستور ميثاق الأمم المتحدة ومعنى ذلك أنه أحرزنا تقدما نحو نوع من الالتزامات فى مثل هذا النوع من الشئون . فمصر عضو فى الأمم المتحدة ومرتبطة بأحكام الميثاق وبهم المعاهدة ، أعنى معاهدة بهم الصيغة مسجلة فى الأمم المتحدة . يعتبر الاخلال بأحكامها أمراً خطيراً .

والآن نصل الى الجانب الخاص بالتنظيم ، وفى اعتقادنا ، بالرغم من جميع الشئون القضائية ، ان ادارة القناة اليومية يجب أن تكون بمن السكفاية بكان . وهذا أمر يأسى لدى الرئيس تستطيع قيادة العالم أن تمد يد العون فيه . لتيسير ادارة القناة . ومعنى ذلك أنه اذا حدثت أزمة ظلت الهيئة تستخدم المرشدين ذوى الخبرة وهكذا تمضى إدارة العمل فى طريقها بسهولة ويسر . وبينما تحتاج ادارة القناة الى خبرة عظيمة

والى معرفة فنية يجب ألا ننسى أن غالبية السفن التي تمر فى هذه القناة قد مرت بها مائة مرة قبيل ذلك . وهناك مرشدون مصريون وغير مصريين . وعلى الحكومة المصرية أن تجعل شروط الخدمة مغرية وتعطى الضمانات باستقدامهم حتى لا يضطروا جانب الى ترك العمل ، مثال ذلك النصوص التأديبية لمن يترك خدمة الشركة . فهناك نصوص كهذه يؤسف لها وإن تكن لم تطبق الا قليلا . ولقد قيل لنا ان النصوص الواردة ضد المستخدمين الذين يتركون الخدمة فى القناة مقصود بها تفادى هجر القناة وتوقف العمل فيها . ويعتبر البعض أن مسألة هيئة قناة السويس نفسها والتأميم أمرواقت لاجلة فيه . ونحن نقول انه عمل مشروع نفلد بطريقة مشروعة . ولذا يجب أن نتركه وشأنه كما هو .

والآن يتسألون الى أى مدى يمكن أن تصدم مصالح المنتفعين بالادارة ، لذلك أمر تجب فيه المفاوضة فيما اعتقد . ومن رأى أن مصالح المنتفعين ينبغي السعى للمحافظة عليها عن طريق المشورة والنصح والاستشارة خلال المفاوضات التى أمل أن تتلوهذا المؤتمر . وحينئذ يجب أن يكون فى الامكان النظر فى هذه المسألة ومى : هل مصالح المنتفعين مرتبطة مع الهيئة نفسها أولا ؟

وسيكون أمرا فى غير محله ومخالفا لالأصول فى أية اقتراحات تقدمت بها أن أذكر بالتفصيل أى نوع من الأنظمة يمكن تحقيقها ، لأن الفريق الذى ينبغي له أن يوافق على هذه الأنظمة وهو مصر غير موجود هنا . ولقد قيل لنا فى هذا المؤتمر ان أفضل طريقة لمعالجة هذه النقطة هى وضع شركة القناة تحت هيئة دولية ونحن نتساءل ، وهو تساؤل مشروع : كيف يمكن أن يتم ذلك ؟ فهناك طريقتان لاتمام ذلك . اما بفرض قرار أو بالاتفاق . أما وقد أمت الحكومة المصرية القناة فن المتبعد أن ترضى بتغيير قرارها . وقد سبق للحكومة المصرية أن صرحت بانها لن تسمح لأحد بالاعتداء على حقوق سيادتها ، وأنها قادرة على الاضطلاع بأعمال القناة . ولذا لما كانت مصلحتنا فى القناة تغير سياسية بل مصلحة منتفع ، وأن مصلحة المنتفع يمكن تحقيقها على أفضل وجه بالمفاوضة وبالسعى لحلها لمصلحة مشتركة . وبالاتساع وبجعل مصر طرفاً فى اتفاقية تخضع لالتزامات القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة ، لذلك كله فان

التغييرات بشأن الادارة يمكن أن يقترحها المتفعون بالقناة ، كما نصت على ذلك المادة الثامنة من المعاهدة .

وثانياً : يجب علينا أن ننظر من الممكن أن يتصل المتفعون بشكل ما باليهة ولقد امتنع الوفد الذي أشرف برياسته عن التقدم باقتراحات خاصة ، وسبب ذلك أننا نتمتع في امكان الوصول عن طريق المفاوضات الى أنظمه ترضى جميع الاطراف المعنية ، ونعتقد جميعاً أن تحقيق هدفها الهدف متعززه عوائق لا يستهان بها ومن ثم فإن الاقتراحات التي تتقدم بها ستفتح الباب لايجاد هذه الانظمة . والآن ياسيدى ، الرئيس أود أن أقرأ عليكم المشروع الذى يرى الوفد الهنذى أنه صالح كأساس للمفاوضات من أجل ايجاد تسوية سلمية ، وليس فى المشروع ما يدعو الى الدخول فى تفاصيل دقيقة ، ذلك لانه يتضمن جميع النصوص المختلفة .

ولما كنا نقدر أن الواجب يقتضى ايجاد تسوية سلمية سريعة الموقف الناشئ عن قناة السويس وفق المبادئ ميثاق الامم المتحدة وفتح الباب للمفاوضات دون ابطاء على الاسس التالية :

١ - الاعتراف بحقوق السيادة المصرية .  
٢ - الاعتراف بقناة السويس بوصفها جزءاً لا يتجزأ من مصر وعمراً دائماً له أهميته الدولية .

٣ - حرية الملاحة دون توقف لجميع الدول وفقاً للمعاهدة القسطنطينية للبرمة فى ١٨٨٨ .

٤ - فرض رسوم عادلة ومنصفة ومنح التسهيلات المتصلة بالقناة لجميع الدول دون تمييز .

٥ - صيانة القناة فى جميع الأوقات فى حالة جيدة بحسب القتضيات الفنية الحديثة .

٦ - الاعتراف بمصالح المتفعين بالقناة لأن اتفاقية سنة ١٨٨٨ تنص كغرض من أغراضها على إنشاء نظام يكفل لجميع الدول حرية استعمال قناة السويس فى جميع الأوقات .

ولما كانت مصر قد صرحت فى العهد القريب ، أى فى ٣١ يولية سنة ١٩٥٦

بأنها عازمة على الوفاء بجميع التزاماتها الدولية ، وبالإشادة لمعاهدة سنة ١٨٨٨ والضمانات الخاصة بها التي أعطيت في الاتفاقية المصرية البريطانية سنة ١٩٥٤ . لهذا تقدم بالاقتراحات التالية مع اعتقادنا بأنها تصلح أساسا للمفاوضة من أجل تسوية سلمية .

١ - إعادة النظر في معاهدة سنة ١٨٨٨

حرية الملاحة  
الرسوم . الصيانة . الكفافية

المعقودة في القسطنطينية بغرض إعادة تأكيد مبادئها وعمل التعديلات التي يتضمنها العصر الحديث ، وتضمينها بوجه خاص النصوص المتعلقة بغرض رسوم عادلة ومنصفة وصيانة القناة كما ورد في الفقرتين ١٤ ، ١٥ آنفا .

٢ - النظر في اتخاذ جميع الخطوات بما في

ذلك عقد مؤتمر يضم على الدول الواقعة على  
معاهدة سنة ١٨٨٨ وجميع الأمم المتفئة بالقناة  
من أجل الفقرة (أ) المذكورة.

### ٣- النظر في الملاءمة بين المصالح الدولية

المصالح الدولية للمتغنين

للمتغنين وبين الهيئة المصرية لقناة السويس،  
دون الإخلال بملكية مصر وإدارتها .  
٤ - تكوين هيئة استشارية لصالح المتغنين  
على أساس التمثيل الجغرافي يبعد إليها بالشئون  
الاستشارية والخاصة بالاتصال .

٤ - تكون هيئة استشارية لصالح المستفيدين

على أساس التمثيل الجغرافي يعهد إليها بالشئون الاستشارية والخاصة بالاتصال .

٥ - أن ترفع الحكومة المصرية إلى الأمم

الأمم المتحدة

والآن ياسيدتي الرئيس ترون أن المبادئ التي ذكرتها تشكل أساساً يلتقى عنده الجميع ، والتي ألهجها من المناقشات هو أنها لن تعرض لمعارضة أحد من المجتمعين حول هذه المائدة ، أما بخصوص المقترحات فإن المشكلات التي تواجهها الآن يحان تضمينها اتفاقية جديدة تتفق مع

روح العصر وتحول السلطة الدولية فرض العقوبات بما فيها الاجراءات الجماعية بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، فإذا قلنا ان دولة من الدول لا يمكن ادخالها فى النظام القضائى الخاص بالالتزامات الدولية أحدث ذلك موجة غاية فى الخطر وحاصره بالنسبة لنا نحن الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة ومصر نفسها عضو فى الأمم المتحدة .

ومرة أخرى أكرر بالنسبة لاي اخلال أن الأمر يعتبر أمراً قانونياً ، ومن ثم فعل مصر أن تخضع لاحكام أعلى سلطة قضائية .

وثانياً : لقد كان الوفد الهندى على حذر من أن يقترح وجوب عقد مؤتمر أكبر صفة وإن كنا لا نريد استبعاد ذلك ، فإذا كان فى الامكان الوصول الى أسس للاتفاق عن طريق المفاوضات الدبلوماسية فما كان بنا حاجة لمؤتمر آخر غير هذا ، وحينئذ تكون المعاهدة حاضرة للتوقيع عليها . ولكننا لا نهى استبعاد ذلك .

( ويل ذلك النظر فى الملامحة بين مصالح المنتفعين الدولية وبين الهيئة المصرية . نجد الباب مفتوحاً لمن سيشترون فى المفاوضات لايجاد طريقة هذا لنوع من الملامحة ومصادره وقيمته ، واننا لنعلم من أوثق المصادر أن الهيئة المصرية نفسها فى مسيل انشاء منظمات دولية علم أساس دولى وتوجد منظمات الغرض منها النهوض بالكفاية والتنفيذ بالنسبة لعمليات القناة ، ولذا فلن تحدث اعتراضات هنا ، ولم يرد فى مشروعنا بصيغة قاطعة أى قالب تتخذه تلك الملامحة ، ومن الضرورى أن يترك الأمر كما هو ، لأن أى عمل يتم بالإكراه لن يفضى الى تسوية ومن ناحيه أخرى تتكون قد اتخذنا عن طريق هذا الباب الذى سنفتحه خطوة نحو ما يمكن أن يسعى بالتعاون الدولى بدل السلطة الدولية الخارجية .

والنقطة الرابعة هى وجوب تكوين هيئة استشارية للمنتفعين على أساس المصالح الجغرافية واجبيها الاستشارى والاتصال ، ومعنى ذلك مثلاً أنه يمكن تعيين مندوب من قبل أولى الأمر المصرى للعمل مع السلطة ، كما كان المندوب المصرى فى الماضى وكل ما فى الأمر أن الموقف يتغير الآن الى العكس .

وانى لا أكرر ان النص الأخير القائل بان الهيئة رفح تقرير الى الامم

المتحدة يعنى أن هذه الإدارة برمتها يمكن تعديلها فى نقاش عام تقديرا  
للمدى الذى نفسنت فيه المعاهدة أولاية إجراءات يتعين اتخاذها .

تلك هى المقترحات التى يتقدم بها الوفد الهندى ياسيندى الرئيس ،  
ونود بكل اخلاص أن نطلب منكم ومن هذا المؤتمر ألا تحاولوا اتخاذ  
خطوات يشتم منها روح الامسلا ، وليس ممكنا سواء بالنسبة للسلطة  
الدولية أو بالنسبة للاحتفاظ بخدمات القناة دون توقف إيجاد نظام سلمى  
يأتى بمصر للاشتراك فى المفاوضات .

فما هى الطريقة الأخرى ؟ ان الطريقة الأخرى هى أن تفرض الدول  
العظمى هذا الموقف قسرا مع ما يرافق ذلك من استعمال القوة التى لا مندوحة  
عنها ، ونحن الذين نأتى من دول آسيا نشعر بنوع ازاء هذا الموقف سولست  
أقول ان غيرنا يتعرون بمثل ما نشر به — ونذكر تمام الإدراك رد الفعل  
الذى ترد به القومية المحلية على السيطرة ، كما نذكر أمانى هذه  
القومية فى دول آسيا وأفريقية ولاسيما فى الدول العربية ، لذا فنحن  
نقرر أن أية اقتراحات تنبثق من هذا المؤتمر عن طريق اتخاذ قرار هنا حتى  
لو كان أساسا للمفاوضة خليفة أن تموق الطريق نحو التسويه .

وأود أن أقول عن قصد خالص وشعور صادق بمسئوليتى : ان  
حكومة الهند مقتنعة بأنه فى الامكان الوصول الى تسوية على شريطة أن  
تتاح الفرصة لاتخاذ الاتجاه الصحيح وإجراء المفاوضات ، ولن تكون تسوية  
فيها نصر لأحد على أحد ، لأن هذه ليست الطريقة التى تعالج بها المشكلة  
وعلى هذا الاعتقاد نتقدم اليكم ياسيندى الرئيس بهذه المقترحات وليس  
المسألة مسألة أى اقراح أخسر أو استبدال كلمة بأخرى هنا أو هناك .  
والآن وقد عرفنا الحقائق ولغيرنا من القوم أن يحكموا بحسب ما يتراسخ  
لهم — نعتقد أن محاولة لتفسيادى أو استعاضة أى إجراء غير وضع  
منظمة قناة السويس تحت السيادة المصرية والملكية المصرية سيؤدى الى  
حرب وخيمة المواقب جدا ، ولقد أزعج نفوسنا الاضطراب الذى حدث  
للتجارة كما أزعجها الشعور الدولى والموقف الذى تقفه منظمة الأمم  
المتحدة .

ويطيب لنا ياسيندى الرئيس أن نعلن أن بلادكم تتمتع بتاريخ حافل بالصلح  
والاعتراف بالحقائق كما هى ، وربما تروى أنها تجبى فى امد قصير الثمار

التي كانت تنتظرها وكذلك اعترفت الدولتان المشتركتان معكم سواء في تاريخنا القديم أو في أعمالها الحديثة بوجوب مراعاة الأحوال الجديدة التي تسود العالم وأمانى الشعوب ورغباتها

ومرة أخرى أكرر أن حكومتى وبلادى يههما هذا الأمر، إذ سنصبح منجنا علينا سواء توقفت القناة عن العمل نتيجة لاجراءات مصر أو وقوع الحرب، وستصاب بضرر نتيجة لتوقف القناة عن العمل مهما يكن من الأمر، ونحن قلقون أكثر من ذلك للنتائج المروعة التي ستقلب رأسا على عقب العلاقات التي ظلت قائمه مدى ثلاثين أو أربعين سنة بين دول الغرب وبين شعوب آسيا وأفريقيا، ونحن نبعث رؤية تطور هذه العلاقات الى الأسوأ ونود أن تؤخذ بعين الاعتبار أمام الشعوب، وبغنى لنا في هذا المؤتمر أن ننظر الى هذا العامل بعين الاعتبار، ونحن لا نقول ياسيندى الرئيس بوصفنا مواطنين فى دولة واحدة أو شعب ينتمى الى أحد أجزاء العالم، ولكننا نشعر بمسئولياتنا، ونقدر التزاماتنا نحو المجموعة الدولية، ونذكر الطرق التي تؤدي الى تسوية المشكلة، واني لا توسل اليكم أن تطبقوا مبدأ التصالح لا مبدأ الاملاء.

## بيان المستر دالاس

أعتقد أن جميع الوفود قد فرغت الآن من الحديث بوجه عام عن المشكلة التي جمعت بيننا هنا، واننا انتهينا مما يصح أن يدعى بجانب الجدول العام، والمسألة الآن بطبيعة الحال هي أولا :

ماذا عسانا أن نفعل بعد ؟ ويبدولى أن الاجابة على هذا السؤال ناشئة الى حد كبير من طبيعة هذا المؤتمر، وهناك بعض الاشياء التي ليست من شئون المؤتمر، وأذن فلا دخل له بها اذ ليس بالمؤتمر الذى يتخذ قرارات ملزمة لمن لا يوافقون عليها، على أن تأثير اجتماعنا يزداد كلما استطعنا الوصول الى اتفاق فيما بيننا، ولاشك عندي فى أن الواجب يقتضينا السعى الى ذلك على أنه ليس فى وسع الاغلبية مهما عظمت أن تلزم الاقلية مهما صغرت، وثانيا :

ليس هذا المؤتمر نفسه يقادر على أن يفاوض مصر، لأن مصر غير موجودة هنا، فلو كانت مصر قد قبلت دعوتنا الى الحضور لكان لمؤتمرنا شأن آخر،



ولكن طالما رأت مصر من المناسب أن تظل بعيدة فذلك يمنع المؤتمر تلقائيا بوصفه الحالي من أن يكون مشتركافي مفاوضات مع مصر .

وثالثا : ليس هذا بالمؤتمر الذي يصدر منه أى نوع من الانذار النهائي الى مصر ، وليس فى وسع أحدها أن يفكر فى هذا الغرض ولوللحظة واحدة ونحن هنا من أجل الوصول الى أعظم قدر من اتفاق الآراء على أفضل وسيلة تتيح لقناة السويس تحقيق الانغراض المقصودة منها فى النهوض بتبادل المنتجات بحرية وسلامة ، بين دول العالم ، وأن تكون فوق هذا حلقة اتصال بين آسيا وأوروبا ، ولا ينبغي لهذه الحلقة أن تنفصل وواجب العالم علينا وعلى أنفسنا أن نلج برأى سليم فى هذا الأمر .

وأقترح أن أى ادلاء بآرائنا يجب ألا يقوم على الظن بأن حكومة مصر متوافقة أو لا توافق ، ويجب علينا أن نسمى بكل إخلاص إلى الإدلاء بفكرة حول التدابير التى توجد الثقة فى المستقبل فى نظرنا . مع اعترافنا الكامل بحقوق السيادة المصرية ، وبالنسبة للولايات المتحدة فإن الرأى الذى افصحنا عنه مبنى على تقديرنا لبعض الحقائق ، فإذا قررت الولايات المتحدة ، وفقا لسياستها الخارجية عدم السعى الى ضمانات جديدة - فإن ذلك لا يعنى أن مواطنينا سحلون خطط المستقبل الخاصة بسفهم أو الخاصة بانماء الأسواق من أجل منتجاتهم أو مصادر تمويلهم على اعتقاد أن المرور فى القناة سينتاح لهم بشروط معقولة وبطريقة يعتمد عليها مجرد أننا توصلنسا الى رأى كئيباسى يعارض آرائهم وحكمهم على الحقائق ، ولا ريب فى أن هناك حكومات أخرى تقف موقفامشابه ، وفى نظر حكومة الولايات المتحدة أن مهمتنا هنا تركز فى السعى إلى الافصاح بجملاء وبأكبر قدر من الاجتماع عن الأحوال الحقيقية التى تتيح السلامة الاقتصادية للملايين من الناس تتأثر جهودهم الاقتصادية بوعى أو بغير وعى بضمان المرور فى قناة السويس ، وأى قرار سياسى يلجأ الى أقل مما تتطلبه هذه الانغراض يعتبر مضللا وضارا بالقضية التى تعنى بها ، كما أن أى قرار سياسى يقول بأكثر مما تقتضيه هذه الأهداف يعد خطأ . ملجرا للمسألة التى نشغل بها الآن .

وإذا فجنس لاعتقاد أن الآراء التى أبديت هنا بالروح والغرض الذين وصفتهما ، وانتهى الأمر الى اختصارها فى عبارات ملهمة ميسرة ينبغى أن يبحث بها الى حكومة مصر ، حتى يمكنهسا أن تقرر ما تشاء عمله فى ضوء ذلك التعبير عن الآراء .

ومن جهة أخرى اذ لم تبد مصر استعدادا للمضى على الأساس الذي يخيّل الى الدول المنتفعة بالقناة والمعتمدة عليها كثيرا أنه لاغنى عنه ، ظهر لنا جليا أن هذه الحقيقة ستؤدى الى موقف جديد يتعين على حكوماتنا أن تنظر فيه حينئذ ، ولعله فى هذا لحال أن يحدث أو لا يحدث المزيد من القرارات والاجراءات المشتركة بين جميع أو بعض الدول المشتركة فى هذا المؤتمر ، فذلك أمر تقررته الحكومات لا هذا المؤتمر ، نعم تقررته الحكومات فى ضوء الظروف حينئذ .

ومن وجهة النظر هذه أعد وفد الولايات المتحدة وأذاع وثيقة خاصة بالمؤتمر اعتقد أنها بدأت تصل الى أيديكم ( أظن أن النص الانجليزى قد أصبح فعلا ، وإن هناك نصا فرنسيا وآخر روسيا بسبيل أن يصدر ) — وهى وثيقة تحتوى على طائفة من الأفكار عن كيف يمكن إقامة ادارة القناة فى المستقبل على أساس مضمون ؟ واستطيع القول بأن هذه الوثيقة لا تمثل وجهة نظر حكومتى فحسب ، بل تمثل وجهات النظر التى تقى إلى حد كبير بالآراء المعبر عنها حول هذه المسألة خلال نقاشنا العام . والغالية العظمى من الذين تحدثوا هنا كممثلين للدول المنتفعة بالقناة والمعتمدة عليها أكثر من غيرها — نشعر فيما يبدو بأن الضمانات المقترحة فى هذه الوثيقة من النوع المطلوب لاتاحة الكفالات التى يطلبونها اذا أمكن هذه الدول ورعاياها الاعتماد على المرور فى القناة وهنا عند هذه النقطة لعلكم تسمحون لى بقرارة الوثيقة ، ولا يخطر ببالنا أن هذا اللبيان يجب أن يصدره غير الحكومات التى توافق عليه . وما هو ذا نص الوثيقة : —

« الحكومات الموافقة على البيان بوصفها مشتركة فى مؤتمر لندن الخاص بقناة السويس ، والمعنية بالموقف الخطير المتعلق بقناة السويس ، والساعية إلى حل سلمى وفقا لأغراض الأمم المتحدة ومبادئها ، والمعترفة بأن أى حل يحسن السكوت عليه ، يجب ، من ناحية ، أن يحترم حقوق السيادة المصرية بما فى ذلك حق مصر فى توظيف عادل منصف عن استخدام القناة ومن ناحية أخرى ، أن يكفل قناة السويس كممر مائى دولى وفقا لمعاهدة السويس بتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ » .

تستترك معا فى هذا التعبير عن وجهات نظرها :

١ - تقرر كما ورد فى ديباجة معاهدة سنة ١٨٨٨ أن (الواجب يقتضى إنشاء جهاز خاص الغرض منه أن يضمن فى جميع الأوقات وللسلح الدول حرية استخدام قناة السويس البحرية » .

٢ - يتعين على الجهاز أن يكفل :

(أ) إدارة القناة وصيانتها وترقيتها بشكل فعال يعتمد عليه بوصفها القناة حصرا مائيا دوليا حرا مفتوحا مأمونا وفقا لمبادئ معاهدة سنة ١٨٨٨ .

(ب) عزل ادارة القناة عن النفوذ السياسي لاية دولة .

(ج) احترام سيادة مصر .

(د) تعويض مصر عن الانتفاع بقناة السويس تعويضا عادلا منصفيا يزداد مع توسيع طاقة القناة للمزيد من الانتفاع بها .

١٢١ (هـ) صرف المبالغ التي يتضح استحقاتها إلى شركة قناة السويس العالمية على سبيل التعويض العادل .

(و) رسوم القناة تبقى منخفضة بنسب للمقتضيات السالفة الذكر ما عدا فيما يختص بالفقرة (د) المذكورة آنفا ( أى تعويض مصر ) دون ارباح .

٣ - ولتحقيق هذه النتائج على أساس دائم يعتمد به يجب أن يُلشأ بمقتضى معاهدة :

جهاز رسمي للتعاون بين مصر والدول الأخرى المهتمة بإدارة القناة وصيانتها وترقيتها . وللائتمه بينها والحفاظة على مصالحها جميعا في القناة ولتحقيق هذا الهدف تصبح إدارة القناة وصيانتها وترقيتها وتوسيعها بحيث تزداد حركة المرور فيها لفائدة التجارة الدولية وفائدة مصر، تحت مسئولية لجنة تعارف باسم ولجنة قناة السويس وتمنح مصر عمل اللجنة جميع الحقوق والتسهيلات التي تافق مع واجباتها المفصلة هنا

وأعضاء اللجنة زيادة على مصر هم دول أخرى يختارون بطريقة يتفق عليها من بين الدول الموقعة على المعاهدة مع اعتبار مدى الانتفاع بالقناة ، ونوع التجارة والتوزيع الجغرافي ، ويجب أن يراعى التيقن في تكوين اللجنة من أنها ستضطلع بمسئولياتها بفرض تحقيق أقصى النتائج الممكنة في شئون الادارة دون غرض سياسي في مصلحة أى منتفع بالقناة أو ضده

وترفع اللجنة تقارير الى الأمم المتحدة في فترات معلومة .

ثم انتقل بكم الى الفقرة ( ب ) كغرض آخر من أغراض المعاهدة :

(ب) لجنة تحكيم لفض أى نزاع حول مكافأة مضر مكافأة منصفة أو دفع تعويض لشركة قناة السويس العالمية أو أية شئون أخرى تلبث من إدارة القناة .

(ج) المطالبات العالمية على التي وتخلل بالسلطة من جانب أية دولة مشتركة .

فى توقيعها أو أية أمة أخرى . مع تضمين المعاهدة نصوصا لمعالجة أى استخدام أو تهديد باستخدام القوة للتدخل فى الانتفاع بالثروة أو بإدارتها بما يعد تهديدا للسلام وإخلالا بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها .

(د) نصوص من أجل الاتصال بالأمم المتحدة ومن أجل المراجعة إذا اقتضت الحال .

ياسيدى الرئيس إذا أمكن الوصول إلى اتفاق من جانبنا جميعا كما آمل أو من معظمنا حول بيان كهذا اعتقدانه سيساهم كثيرا فى تحقيق تسوية سلمية لهذه المشكلة الخطيرة ، وفى اعتقادى أن مصر ينبغي لها أن تعلم وجهات النظر المختلفة بين الدول التى نمت اقتصادياتها وتجارها اعتمادا على القنصة كعمر مائى دولى استنادا إلى معاهدة سنة ١٨٨٨ ، والنظام الذى ظل سائدا حتى الآن .

وربما لاصل إلى اتفاق تام بيننا حول هذه النقطة ، على أننى أعتقد أنه من الأهمية بمكان الحصول على أقصى درجة ممكنة من الإجماع ، ولكن إذا كانت هناك آراء متباينة فالواجب يقتضى تقريرها وإرسالها إلى مصر ، والوثيقة التى لُرغت الآن من قرائتها والتى يتقدم بها الوفد الأمريكى تتضمن جهدا مخلصا فى ضوء الملاحظات التى أبديت فى هذا المؤتمر لسرد مقتضيات الموقف الضرورية ، ولأننى أعتقد أن أحدا منا يجب ألا يطلب لأسباب سياسية أكثر مما تقتضيه عوامل الحياة الاقتصادية القاسية ولا أعتقد أننا يجب أن نطلب أقل نتيجة لمجرد التخمين فالأمر الآن لا يمكن أن يكون موضع تخمين — أى أن نحس ماذا غسى مصر أن تفعل أو لا تفعل ، وليس المجال هنا مجال عدم الاعتراف بسيادة مصر ، وكل ما نقترحه هو أنه يجب على مصر أن تضع معاهدة وصحيح أن أية معاهدة تتضمن بعض النزول عن السيادة على أن تنفيذ معاهدة ما يمتدبر فى حد ذاته ممارسة لأعلى درجات السيادة ، والتى نقترحه هو إبلاغ مصر بلفظ وأدب بعض الحقائق ، ونطلب إلى مصر إذا كانت راغبة أو غير راغبة فى الدخول فى المفاوضات من أجل عقد معاهدة — أن تأخذ بعين الاعتبار تلك الحقائق ، فلو فعلت مصر ذلك مارست سيادتها فى موقف من المواقف ذات الأهمية الدولية البالغة .

ونحن حين نسلك هذا السبيل إلى إبلاغ مصر ما نشعر أنه بحق من مقتضيات الموقف — تكون قد أدينا واجبا يقع على عاتقنا بوصف أننا

أطراف في معاهدة سنة ١٨٨٨ ، لأن بعضنا بالفعل موقع عليها ، كما يقع على عاتق المنتفعين بالفلسفة من ذوى الأهمية مثلنا جميعا ، ونحن نفعل ذلك نكون قد أدبنا وإجينا ولا شيء أقل من ذلك ، وتأمل أن تستجيب مصر بروح المسؤولية المماثلة وبذلك تتيح إيجاد حل عادل تنوق إليه الدنيا بأسرها .

العودة السادسة المنعقدة في ٢١ من أغسطس

## بيان واقتراح المستر شو درى (باكستان)

لدى القليل من المقترحات أود أن أقدم بها نيابة عن الوفد الباكستاني ووفود أثيوبيا وإيران وتركيا ، وستوزع المقترحات التي رأيناها على الأعضاء فوراً .

وتأييداً لذلك أريد أن أضيف قليلاً من العبارات ، وقبل أن أعرض إلى وجهة نظر الوفد الباكستاني إذا المقترحات المقدمة إلى هذا المؤتمر من جانب وفدى الهند والولايات المتحدة أحب أن أسترعى أنظاركم إلى الأسس الإنسانية التي يجب أن نحظى باعتبارنا التام إذا قدر لنا النجاح في وجوب إعادة الثقة كي نوجد جواً من التعاون الحيوى بالنسبة لمهتنا .

لقد خرجت دول آسيا لتسوها من السيطرة الأجنبية التي ظلت خاضعة لها ردحا من الزمان ، ولا بد من القول في الثناء على حكمة الغرب السياسية بأنه قد أبدى تقريراً بليفاً لواقع أيماننا باعترافه بوجوب تحرير الأمم المستعمدة من الوجهة السياسية ، ومن الطبيعي أن توجد نهضة وطنية في بلاد الشرق الأوسط وآسيا ، وسنكون مقصرين في واجبنا إذا لم نعترف بهذه الحقيقة ، وإنى لا نأشد سياسة الدول الغربية الاعتراف بهذه الحقيقة ومساعدة قضية السلام ورفاهية بنى الإنسان باحترام عواطفه وأمانى الشعوب التي حققت استقلالها منذ حين قريب .

وفي خلال السنين الماضية بذلت جهود كثيرة لإزالة أسباب الخوف والريبة من جانب هذه الشعوب ، وبقي المزيد من الجهد لإيجاد الثقة بين هذه الأمم وخلق معنى الأمن والسيادة والكرامة ، لذا أرجو من المندوبين أن يذكروا هذه الأسس عند النظر في الاقتراحات التي قدمت ، والتي تقدم بها اليوم .

ينبغي لنا أن نبدأ بقبول المفاوضة كأساس للتبوية مع مصر ، ولا يخطر  
بالبال في أى حال من الأحوال فرض مشيئة هذا المؤتمر على الحكومة المصرية ،  
لقد قبلت حكومتى الاشتراك في هذا المؤتمر على هذا الأساس من الفهم  
والضمان ولقد أوضحت بأننا سوف نسهم في هذا المؤتمر فقط اذا كانت  
هذه إيجاد حل رسمى عن طريق المفاوضة ، وحين نصل إلى حل لا بد  
أن نكفل حقوق جميع الأطراف المعنية »

وقد سررنى أن أرى المستر دالاس يؤكد أنه من الضروري رفض أية فكرة  
ترمى الى فرض أية تسوية على مصر قسرا ، ويود الوفد الباكستانى أن  
يتضمن فى هذا الشأن وأن يقصر بأننا نعلق أهمية كبيرة على  
موافقة مصر على أية اقتراحات يقرها هذا المؤتمر .

لقد فحصنا بعناية كبيرة المقترحات المختلفة التى عرضت على هذا المؤتمر  
وانتهينا الى أن هناك اجماعا لا يستهان به حول المسائل الجوهرية ، ويبدو أن  
الخلاف الاساسى يتركز حول تشكيل وسلطة الهيئة التى سيساعد اليها بإدارة  
القناة بوصفها طريقا عالميا ، واذا قدر لمصالح الدول البحرية أن تتلائم مع  
وهذه الهيئة أثرت مسألة تحقيق ذلك . والاتفاق معقود بين الجميع على أن  
مصالح المنتفعين يجب أن تمثل فى الهيئة التى تنشأ فى إدارة القناة ،  
وأريد أن أورد هنا اقتراح منسوب للهند ، « النظر فى الملائمة بين مصالح  
المنتفعين الدولية والهيئة المصرية لقناة السويس دون الاخلال بملكية مصر  
وادارتها » ، وكذلك أود أن أورد شيئا من اقتراح المستر دالاس : « يجب أن  
تنشأ بمقتضى معاهدة أنظمة رسمية للتعاون بين مصر والدول الأخرى المعنية  
فى إدارة وصيانة وترقية القناة » .

وأرفع الى المؤتمر رأى بأنه لا توجد اختلافات جوهرية بين اقتراحات وفدى  
الولايات المتحدة والهند وبين المقترحات التى نتقدم بها :

فمقترحات المستر كريشنا مينون تدعو الى انشاء هيئة استشارية  
بالإضافة الى الملائمة بين مصالح المنتفعين الدولية والهيئة المصرية لقناة السويس ،  
ومن رأى الوفد الباكستانى أن ملائمة هذه المصالح داخل الهيئة المنشأة من  
أجل الإدارة ، تعتبر أفضل حل ، لأنها تكفل إعادة الثقة بين المنتفعين البحرين  
بالقناة ، ولأن كانت تحمل فى طياتها المساوىء الأساسية التى تراقق نظام  
الإدارة الثنائية ، فانشاء هيئة ثنائية لا بد من أن يفقد الأمور ويعطل أداة  
العمل »

ان رضا مصر هو حجر الزاوية في أية تسوية ، ويطيب لي أن اطلب من المؤتمر النظر في اقتراحات المستر دالاس كأساس للمفاوضة مع مصر هو تحقيق تعاون مصر وضمان سيادتها وحقوقها ومصالحها ، ويمكننا فقط تحقيق هدفنا بعد الحصول على قبول مصر الاقتراح ، ويقترح الوفد الباكستاني بالتضامن مع الوفود الاثيوبية والايراني والتركي ادخال التعديلات الاتية على مقترحات « . ستر دالاس التي إذا قبلت نالت رضانا جميعاً وسأشير الآن إلى التغييرات التي نود ادخالها .

فاذا تفضل حضرات الأعضاء ب تناول مشروع الولايات المتحدة بين أيديهم ذكرت لهم التغييرات التي اقترحها ، وتجلسون في الديباجة بعد الفقرة « مع الاعتراف بأن حلا يحسن السكوت عليه يجب من ناحية » إلى النهاية عند عبارة « معاهدة قناة السويس بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ » نريد اضافة الاتي : -

« بغرض صرف تعويض عادل منصف إلى شركة قناة السويس البحرية العالمية و ايجاد الانظمة الضرورية من أجل هذا التعويض بما في ذلك النص على التحكيم في حالة الخلاف في الرأي وفقاً للتسوية النهائية الاتي ذكرها تحت هذا الكلام »

المرجو من حضرات الأعضاء الاشارة إلى اقتراح المستر دالاس رقم ٢ الفقرة ( هـ ) وعنده الفقرة هي « بصرف إلى شركة قناة السويس العالمية المبالغ التي يتضح أنها تستحقها على سبيل التعويض العادل » ، فنحن نود استبعاد هذه العبارة من الفقرة المذكورة التي نرجو أن تكرر لانهظمة المستقبل وأن ندخل هذا الموضوع في الديباجة ، ونحن نفعل ذلك على افتراض أن حكومة مصر سبق لها أن أعلنت العدة لصرف التعويض الكامل ، كما أننا نقبل هذا كأساس للمضي قدماً ، وفي اعتقادنا أن هذا جانب هام من جوانب النزاع الذي يجب أن يرسى على المشكلات الادارية القادمة ومستقبل إدارة القناة ونشعر كذلك أن هذا الامر يجب ألا يختلط مع الاتفاقية التي نسعى إلى أن تشارك فيها جميع الدول بما فيها مصر من أجل مستقبل إدارة القناة والتي يجب أن تكون موضوع اتفاقية منفصلة مقابلة .

ومن الممكن بالطبع فيما يختص بمسألة صرف التعويض ربط الاثنين مما في ذلك كما يثير صرف التعويض إلى حاملي الأسهم الأجانب طالما أن الايرادات الاتية من الادارة في المستقبل ربما تستدعي الاموال الانتفاع بها .

لذا نقترح استبعاد الفقرة ٢ (أ) برمتها

ثم نتناول الفقرة ٢، القائلة :

« وهذا الجهاز . . . يجب أن يكفل : )

ونريد أن نقترح إدخال التغيرات الآتية : بعد عبارة ( هذا الجهاز )

تجب إضافة الالفاظ الآتية :-

« والتي يجب أن تنشأ مع احترام حقوق السيادة المصرية . »

ومن حيث أننا ندخلها كنص رئيسى فى بداية المفقرة يمكن إلغاء الفقرة ٢

( ج ) فى بيان المستر دالاس وهى : « احترام سيادة مصر »

لذلك تستبعد (ج) من بيان المستر دالاس ، ويصاد رقم الفقرة

( د ) برقم ( ج ) .

ثم أننا اقترحنا كذلك . . . لقد سبق أن ذكرت أن ( أ ) يجب أن تُلغى

لأننا كنا قد أجمعناها فى الديباجة .

ونقترح أيضاً أن تكون الفقرة ٢ - ولتحقيق هذه النتائج على أساس

دائم - تمتد به يجب أن تنشأ بمقتضى معاهدة . . . »

نريد إضافة « بمقتضى قيل . كلمة ( معاهدة ) »

ثم فى الفقرة نفسها أى المادة الأولى ، فى نهاية الفقرة نقترح إضافة

الآتية : « تحدد صفة اللجنة فى المعاهدة السالفة الذكر » والفرس من

إدخال هذين التفسيرين هو أن جميع الأنظمة المقترحة فى الفقرة ٣ تتحقق

بالموافقة مع مصر لعقد معاهدة تشترك فيها جميع الدول المعنية مع

مصر ، ولتؤكد هاتين النقطتين غطينا هذه التغيرات لأننا ، كما سبق لى أن

قررت ، نشعر أن الاتفاق مع مصر لازم لتنفيذ الأغراض التى يشتمل عليها

هذا البيان .

وهناك تغيير آخر يأتى نتيجة لما تقدم فى الفقرة ( ب ) التى تقول :

« لجنة تحكيم لغرض المنازعات من أن مكافأة مصر مكافأة عادلة أو تعويض

شركة قناة السويس تعويضاً عادلاً ، لأن المعاهدة ، كما ذكرنا ستكون

مقصورة على إدارة القناة فى المستقبل ، أما مسألة التعويض العادل وأى

تحكيم حول أى نزاع يحدث خاصاً بدفع تعويض فيجب الوصول إلى اتفاق

إليه باتفاقية أخرى ، تلك التغيرات التى نقترحها ، وفى اعتقادى أنها

إذا قبلت ستتيح للبيان كله الفرصة للقبول .

وفى الختام أطلب أن أؤكد أن هذا المؤتمر يجب أن يبذل غاية الجهد

للوصول الى اتفاق تام فى الآراء .



ومنسب، اساحة بالغة الى قضية السلام العالمى وتخفيف حدة التوتر اذا لم نشعر بضرورة الوصول الى اتفاق جوهري على المبادئ التى تتحكم فى المفاوضات القادمة مع حكومة مصر ، فذلك فى اعتقادى يخدم قضية السلام ، ويتيح الحل لهذا الموقف الخطير المعقد ، وبوصولنا الى اتفاق كهذا تكون قسب تفادينا الفرقة والتفور للذين لا بدلها من أن يحدثا مزيدا من الخلافات والتوتر فى العلاقات بين الدول ، فالمشكلة التى تجابه هذا المؤتمر تعنى جميع الدول على حد سواء فاذا أخفقنا فى تسويتها تسوية سلمية مرضية تعرضنا للنتائج السيئة على حين أننا إذا نجحنا نكون قد أرسينا الأساس للتسوية مشكلات أخرى فى مجالات أخرى على أساس من المساواة والعدل والسلام .

والآن وقد فرغت من خطابى ياسيدى الرئيس يسر الوفود الباكستانى والاثيوبى والايرانى والتركى المتضامنة بعضها مع بعض أن تعرف صدق اقتراحنا لدى الوفود الأخرى .

## بيان المستر أردلان (ايران)

بعد القلمة التى أدلى بها رئيس وزراء باكستان لم يبق لى شىء أضيفه اليها ، وكما ذكرت فى بيانى الذى القيته من قبل نرى أن تصريح وزير خارجية الولايات المتحدة مفيد وبأنيا كأساس للمفاوضة مع الحكومة المصرية ، وكل ما هنالك أننا أدخلنا تعديلات طفيفة استجبت جزاء خاصا بالادارة واعادته فى الديباجة ، ولم يحدث تغيير جوهري ، وكان اهتمامنا الوحيد منصبا إلى السعى حتى يتيسر أن تتفق آراء جميع الأعضاء حول هذه المسألة ، كما أن النقطة الأساسية التى تشغل أذهاننا هى أن نقاشنا ومفاوضاتنا مع مصر يجب أن تخضع لاحترام حقوق السيادة المصرية ، وفى اعتقادى أن ، جميع الوفود التى يتضمنها البيان والتعديلات قد عنيت بهذه النقطة الأساسية ، وأنا شخصيا لا أجلس بيا يمنع من قبولها وخاصة أن الاختلافات التى بيننا انما هى خاصة بلجنة قناة السويس ، وحتى فى هذا الحال قسب طلبنا الى الحكومة المصرية أن تمنح اللجنة جميع الحقوق والتسهيلات دون أن تخلى مصر نفسها عن حقوق سيادتها ، لذا أعتقد أنى لست بحاجة إلى أن أضيف شيئا ، والطلب الوحيد الذى أقدم به هو أن يقبل المؤتمر تعديلاتنا .

## بيان المستر برجى (تركييا)

أعتقد أن مهمتى قد تيسرت واختصرت كثيرا ، وذلك لأن مندوبى باكستان وإيران المحترمين قد قدما مقترحاتهما بما لا يدع زيادة المستزيد ، ومن رأى أن كلاهما كان مقنعا بشأن التعديلات التى تقدمنا بها خاصة باقتراح وزير خارجية الولايات المتحدة المستر دالاس .

وسألتزم القول بأن الواحد منافى هذا العالم يستطيع أن يجد ألف سبيل للتعبير عن شيء واحد بذاته ، ومهما يكن من امر فأننا لم نتقدم بمقترحاتنا حبا فى التنوع وإنما كان غرضنا بكل يسر أن نؤكد احترام سيادة مصر مع إتاحة الفرصة للبيان الذى تقدمنا به ليكون أساسا للمفاوضة والواقع أن التغييرات والتبديلات التى اقترحناها كانت تستهدف ذلك الغرض ولا شيء غير هذا ، وأهم تغيير نريد ادخاله إنما هو خاص باستبعاد مسألة التعويضات من صميم المعاهدة وإضافته للديباجة والسبب الذى دعانا إلى ذلك تناوله مندوب الباكستان بالشرح الوافى .

وأحب فقط أن أضيف فى الختام القول بأننا قد استطنا الاتفاق حول النص الذى تقدم به مندوب الولايات المتحدة مع التعديلات التى اقترحناها نستطيع الآن أدائها معتنا بوجه السرعة وفيما يتعلق بوجوب اختتام هذا المؤتمر بنجاح لا أراى فى حاجة إلى إضافة المزيد من القول لأننى سيق أن أكون أهمية ذلك فى البيان الذى ألقيته فى مستهل جلسات المؤتمر .

## بيان المستر اكليو (اثيريا)

بالحضور إلى هذا المؤتمر استجابت اثيريا إلى الدعوة التى بلغتنا جميعا ومست قلوبنا عن قرب ، وهى الرغبة فى إيجاد الوسائل بمشاوردة مصر لحل الأزمة القائمة حول قناة السويس واستبعاد فكرة اللجوء إلى استخدام القوة فى أى شكل من أشكالها . ويؤسفنا كثيرا أن مصر لم تشأ الحضور للاجتماع بنا ، وبحث الأمر معنا ، ومع ذلك فإن الفكرة القائمة عليها أعمالنا هنا ومباحثاتنا واستشارتنا باقية كما هى : وأعنى بها الوصول

الى اتفاق مع مصر ، عن طريق المشورة وعلى أساس يرمى قوانينها ومصالحها ومصالح المجموعة .

ونتيجة لتغيب مصر لواما علينا بل ان تقدم بمقترحات اليها أما كتابة أو شفوية في أثناء مناقشاتنا — أن تفعل ذلك بطريقة أقل ملاءمة سيكون من واجبتنا أن ننقل اليها كتابة الرأي السائد بين غالبية الدول المشتركة في هذا المؤتمر وغنى عن البيان أن هذه الفكرة يجب أن تدفع الى مصر كمحاولة ودية ومخلصة جدا بفرض ابداء المقترحات حول الطريقة التي يمكننا بها الوصول الى حل والتفادي من الالتجاء الى القوة

فاذا رغبتنا في تحقيق ذلك الهدف يجب علينا أن نسعى الى حل في غاية الوضوح حتى يمكننا قصر مجال المفاوضات والمشاورات بين مصر وبيننا ولذا يجب علينا أن نصوغ مقترحاتنا بالضبط كما لو كانت مصر ممثلة في الواقع وبمعنى آخر يجب علينا ألا نقترح أى شيء كتابة لا يمكننا أن نرفعه اليها شفاهما في أثناء مناقشاتنا معها ، ويجب أن تصاغ مقترحاتنا المكتوبة في هذا المعنى بالضبط ولو أن مصر ممثلة هنا لا يمكن أن نخبرنا بأن هذه المقترحات أو تلك لا تروقها ، ولذا ينبغي لنا أن نكفل لها الحقوق نفسها وفي غيابها فكل هي الأفكار التي كانت تشغل أذهان المندوبين الذين تقدموا بمقترحات اليها الآن .

وبعد قولى هذا اعتقد أن فكرة المؤتمر هذه قد وضحت في أثناء مناقشاتنا ، فكل واحد يحترم سيادة مصر وحريتها وليس فيما عرض علينا من وثائق أو مقترحات ما ينقض هذا المبدأ بأية حال ، بل على النقيض فانه زيادة على الضمانات التي أدخلت لهذا الغرض نحن نقبل الفكرة القائلة بأن الدولة الوحيدة التي تستمتع بإيرادات القناة ينبغي أن تكون مصر ، وفي اعتقادي أننا متفقون على هذه الفكرة ومتفقون على أنها ترضى حاجة مصر . ومن ناحية أخرى فانه لا ريب في أن القناة تؤثر على حقوق ومصالح المجموعة الدولية عن قرب ، فكل انسان يعترف بذلك حتى مصر ، وقد نصت معاهدة سنة ١٨٨٨ على أن يكون لها اشراف دولي .

وأود فقط أن استعرض بعض الآراء العامة وان كنت أحب ملاحظة أن تلك المعاهدة نصت فعلا على انشاء جهاز خاص ، واني لا أشير هنا إلى المساعدة نفسها . فالجهاز الذي أحده قانون الامتياز أنشأ الشركة العالمية ، وقد بنى هذا الجهاز على أساس التعاون الدولي ، وكما قيل في المقترحات التي رفعتها الولايات المتحدة الاميركية يقوم هذا الجهاز على أساس التعاون الدولي ، وهذا جد صحيح لان القناة تحيا فقط عن طريق التعاون الدولي

وعن طريق التجارة والايرادات التي تشترك في دفعها جميع دول العالم  
قريباً ، فإذا اختفى هذا الجهاز القائم على التعاون الدولي - أفلا ينبغي أن  
يجل محله جهاز آخر يضاف الى معاهدة سنة ١٨٨٨ ؟

وانهاء أجل الشركة مقدماً يدعونافي سنة ١٩٥٦ الى الاشارة الى ماكان  
لابد ان يحدث سنة ١٩٦٨ ، فمنح فقط قدمنا الامر عن وقته الى وقت  
قبيله .

لم تهتم معاهدة القسطنطينية فطأمن من أعظم الأمور خطراً في العالم  
الحديث وهو عصبية الأمم وميثاق الأمم المتحدة الذي بحث في البند / ١٠٣ .  
على تنفيذ الالتزامات الدولية الاخرى ولقد كان من الصعوبة بمكان انشاء  
اتصال مباشر بين أى جهاز قائم على أساس معاهدة سنة ١٨٨٨ وبين منظمة  
الأمم المتحدة ، ومن ناحية أخرى فان التاريخ في مدى الخمس وعشرون سنة  
الماضية يدل دلالة واضحة على الحاجة الى مثل هذا الاتصال .

وفي خطابي الأول قبل إطلاعي على أية مقترحات قررت أن أى جهاز يجب  
أن يرفعى حقوق مصر ومصالحها من ناحية ، ومن ناحية أخرى ينبغي للتأميم - وهنا  
أورد الفاظي - « أن ينفذ بحيث يكفل حقوق المجموعة الدولية الأساسية  
كغاية تامة عن طريق جهاز اما جهاز اشراف او جهاز تعاون في ادارتها ،  
وان أى حل يجب أن يكون متصلاً بمنظمة الأمم المتحدة .

وانني لأعلم أن هذا هو رأى هذا المؤتمر ، وبهذه المناسبة اعتقد أن  
هناك تشابهاً عظيماً بين وجهتي النظر الواردتين في المقترحات التي تقدمت  
بها الولايات المتحدة والهند ولذا آمل بذل المزيد من الجهد للتقريب بين وجهتي  
النظر هاتين .

أما فيما يختص بمقترحات الولايات المتحدة التي تبدو كما لو كانت قد  
حصيقت بشكل يدعو أكثر عدداً من الدول للاتفاق لذلك اعتقد أن هناك  
مجالاً للتحسن يجعل ضمان حقوق مصر آتية وأكمل بروح من التوفيق بين  
وجهات النظر وبمعنى يرضى الوفد الأمريكي المحترم وانني لسمعيد جداً  
أن أنضم الى وفود باكستان وايران وتركيا فيما تقترحه من تعديلات  
لمقترحات الولايات المتحدة التي أرجو ان تحظى بموافقة المؤتمر بوصف أنها  
ترعى حقوق مصر وتنشئ الضمانات الضرورية من أجل حقوق المجموعات  
الدولية باتباع النظم التي طلت نحظى بالتأييد منذ سنة ١٨٨٨ من جانب  
معاهدة القسطنطينية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

فذلك نظرية جد كاملة وجد مرتقى الوقت ذاته ، لانها بينما ترعى

مصالح مصر تدعها حرة في أن تقاوض وتتقدم بمقترحات مضادة ، ولهذا السبب لؤيد المقترحات التي أبداهاممثل الولايات المتحدة المحترم مع التعديلات المقترحة .

## بيان المستر دالاس (الولايات المتحدة)

لمل استطيع إعانة اجتماعنا هـلعلل التـقـدم بانتظام اذا حاولت في هذه الساعة الاجابة على السؤال الذي وجه إلى من جانب المندوبين الأربعة الذين تحدثوا ولا سيما من جانب مندوب باكستان المحترم ، وهذا السؤال هو :

هل يقبل وفد الولايات المتحدة التعديلات المتعلقة بالمقترحات الأمريكية التي تقدم بها مندوبو اثيوبيا وايران وباكستان وتركيا ، فلقد نظرت بدقة في هذه التعديلات وفي تفسيراتها .

واحد هذه التغييرات كما ذكر يتعلق بالتسوية مع شركة قناة السويس الذي تضمنته الفقرة ٢ من مقترحات الولايات المتحدة الواردة فيها بعض المبادئ الأساسية والمشار إليها الآن في الدعاية على أنها شيء يجب أن تشمل التسوية النهائية وان لم يكن أحد المبادئ الأساسية ، واعتقد أن هذا تمييز سليم لا غبار عليه ، ولكن المادة ٢ من مقترحات الولايات المتحدة عاجلت بوجه عام بعض المبادئ الأساسية والدائمة على حين أن مسألة تعويض شركة قناة السويس أمسروقت وليس مبدأ دائما ، لذا اعتقد أن محرري التعديل كانوا على حق حين اقترحوا استبعادها من الفقرة ٢ . ولست أفهم :

أ كانوا يستطيعون إخراجها بوصفها عاملا من عوامل التسوية النهائية ؟ ومهما يكن الأمر فقد ذكر بوضوح أنها سوف تكون أحد جوانب التسوية الثنائية ، وأظن أنها ستكون كذلك من شئون لجنة قناة السويس ، لأنها شرط سابق للتسوية برمتها أو أنها جزء من التسوية النهائية ، وذلك بسبب الاعتقاد بأن التعويض سوف يـدفع ، على الأقل بعض منه من إيرادات قناة السويس لأنه غير منظر فيما أعلن أن تعنى مصر بحمل ذلك التعويض دفعة واحدة من ماله الخاص .

والتفسيرات الأخرى قد قصد منها أساسا إيضاح المبادئ والروح الذي سعى وفد الولايات المتحدة إلى إظهاره في هذه الوثيقة ، أعني أنه من جميع الوجوه أمر يتفق مع سيادة مصر الكاملة ، ويعطيها إبرازا خاصا ، وأنه ليسرني جدا أن بعض الوفود الأخرى وخاصة تلك التي اقترحت هذا التعديل قد وجدت السبيل إلى الشعور بأن ذلك الرأي يمكن التعزيز عنه بشكك أنهم وأدق ، واعتقد بأنني لست بحاجة إلى القول بأن أي تحسين في الصياغة بهذا الشأن لا يحظى فقط بقبول وفد الولايات المتحدة ، وإنما بترحيبه أيضا. لهذا ياسيدى الرئيس وحضرات المندوبين الزملاء نحن على استعدادين نقرر أن وفد الولايات المتحدة يقبل مقترحات وفود أثيوبيا وإيران وباكستان وتركيا التي أذيعت علينا بمقتضى الوثيقة رقم ١٢ ، ولعمل مقترحاتنا المتحدة يمكن أن تعرف الآن بمقترحات الدول الخمس ، وآمل قبل نهاية المؤتمر أن تعرف بمقترحات الدول الاثنتين والعشرين .

### بيان المستر عبد الغنى (اندونيسيا)

منذ أيام قليلة فقط افتتح هذا المؤتمر الهام رئيس وزراء بريطانيا سير أنطوني ايدن بأمر أن تفضى مداورات جميع الأمم المشتركة فيه إلى إيجاد تسوية سلمية دائمة لمشكلة قناة السويس ، ذلك الممر المائي الذي ترافقه أزمات وطنية ودولية معا ، ولعل آكون مختلنا ياسيدى الرئيس على ذلك .

ولكن انطباعاتي الآن هي أننا نقرب من نهاية مؤتمرنا هذا ، وليس أجل المؤتمر القصير راجعا إلى دافع السرعة بفرض مجابهة العالم أجمع ينوخ من القرارات ربما لا تكون مقبولة لدى مصر التي لا تشترك معنا في هذا المؤتمر مع الأسف وكما قال المستر دالاس بحق :

« هناك أشياء ليست من اختصاص هذا المؤتمر فهو لا يستطيع أن يتخذ قرارات تلزم من لا يوافقون عليها ، وتنمو قدرتنا كلما أظهرنا الاتفاق فيما بيننا ولا شك في أننا نسعى إلى ذلك ، على أن العالمية مهما عظمت لا تستطيع أن تلزم العالمية مهما صغرنا . »

والآن يا سيدى الرئيس وقد تم ذكر الفرض بصيغة النفي فإن هذا المؤتمر قد حقق عملا ايجابيا عظيما ينبغي أن يستغل إلى أقصى الحدود للوصول إلى اتفاق مع مصر يرضى مصالح الشعب المصري صوما ويأخذ

فى الوقت نفسه بعين الاعتبار خطر هذا الممر المائى وأهميته للكثير من الامم صغيرها وكبيرها شرق قناة السويس وغربها ، ولقد دل الجانب الاول من المؤتمر حيث جرت المناقشات العامة على أننا توصلنا الى اتفاق فى الآراء يمكن من تحقيق تسوية مع الحكومة المصرية ، ومرة أخرى أورد هنا جانباً من بيان المستر دالاس المتصرف بالحكمة :

« اننا هنا فيما يبدو لى من أجل الوصول الى أعظم قدر ممكن من اتفاق الآراء حول أفضل السبل التى تتبع لقناة السويس تحقيق الغرض المقصود منها لترقية تبادل المنتجات فى حرية آمن بين دول العالم ، وأن تكون قبل كل شيء ، صلة اتصال بين آسيا وأوروبا ، ويجب ألا تقسم هذه الصلة ، وواجب العالم وانفسنا علينا أن نعدلى برأى سديد فى هذا الشأن » .

ياسينى الرئيس اذا قارنا بين الانفجار الذى حدث على اثر التأميم الذى ألقاه السيد جمال عبد الناصر فى ٢٦ يوليو والذى شطر العالم شطرين تقريباً : أحدهما يؤيد التأميم ، والآخر يعارض ، كما شطر الدول شطرين : أحدهما يؤيد استعمال القوة ، والآخر يعارضها - نرى أننا فى هذا المؤتمر قد استبدلنا برد الفعل ههنا المنبعث من الفريضة بالآخر يتسم بالحكمة والروية يخدم المصالح اليومية للملايين الشعوب كما قرر بحق المستر هنريش من غير أن يعنى بالشعب بالفرح عند السياسة ، وهذا أعظم عمل يحققه هذا المؤتمر ، وهو أننا جردنا مشكلة القناة مما يحيط بها من أسرار ، وأعدناها الى مستوى الحقيقة التى هى مسألة حياة وموت للشعب المصرى ، كما هى حياة وموت لجميع الامم المنتفعة بقناة السويس .

يا سيدى الرئيس لا يسعى هذا المؤتمر الى إيجاد حل سريع لمشكلة قناة السويس ، وإنما فقط يمهّد الطريق الى إيجاد تسوية ، ومن ناحية أخرى يجب أن نأخذ بعين الاعتبار تسوية لهذين العاملين :

مصالح الشعب المصرى الحقيقية طالما أن قناة السويس جزءاً لا يتجزأ من الاراضى المصرية ، وكون الخدمات التى يؤدها هذا الممر المائى للدول الأخرى ليست بأقل تعرضاً للتأثير عليها فى اقتصاد تلك الدول وحياتها اليومية من جانب القيود على حرية المرور فى قناة السويس .

ياسينى الرئيس بعد أن قررت كل هذا أرى أن المبادئ التى انبثقت من هذا المؤتمر بالحجج والبراهين دون أن تشوبها أهوال صادرة عن عاطفة أو هوى تعبيراً عن الرأى السائد هى :

أولا : أن التأميم من جانب الحكومة المصرية قد تم الاعتراف به كحق أو كأم واقع .

ثانيا : تأكد احترام سيادة مصر وكرامتها ، وثالثا : وليس أخرا بالطبع أن قناة السويس ممر مائي له أهميته الدولية الحيوية ، ولا نستطيع بعد هذا يا سيدي الرئيس أن نلنل بالمزيد من آرائنا لأن في ذلك اخرجنا للحكومة المصرية كما لو كان هذا المؤتمر يسعى لغرض شيء ما على الشعب المصري ، حتى ولو قبلت الحكومة المصرية رأينا النهائي فإن الطريق الى تسوية ربما اعترضته عوائق من العوامل النفسانية التي يمكن ولا شك تفاديها اذ اتخذت الخطة الكافية عند العرض .

ومهما يكن من أمر يا سيدي الرئيس ففي اعتقادنا بعد أيام قليلة من المداولات والاتصالات الشخصية والتصالح اننا توصلنا الى اتفاق على المبادئ وإن كان الأمر خلاف ذلك فيما يختص بالحكومة المصرية ، فهي بعيدة عن جو التصالح الذي يسود هذا المؤتمر ولا علم لها شخصا بشعور المشتركين فيه ، وهذه يا سيدي الرئيس إحدى العوامل المهمة جدا والتي ينبغي أن تنقل الى الحكومة المصرية ، وذلك أن المشتركين في هذا المؤتمر وممثل الدول صغيرها وكبيرها وكذلك الأمم التي تقع شرق قناة السويس وغربها وتسعى باخلاص لتحقيق تسوية عادلة للمسألة برمتها ، وليس هناك أي دافع ضد الحكومة المصرية أو ضد أية شخصية فيه يتصل بهذا القصد النبيل ، ويجب أن تصاغ أية تسوية عادلة وسلمية بين الحكومة المصرية وبين المنتفعين الدوليين بقناة السويس في قالب يرضى أية حكومة في مصر ، ويعتبر من جانب الرأي العام العالمي عادلا عند الجميع

وكما أوضح المستر كريشنا مينون من ديبوب الهند المحترم فإن الجانب الوطني والدولي في قناة السويس ليس مشكلة جديدة والتي لا شك فيه هو أن أية حكومة وطنية في مصر لن تقبل فرض أي نوع من التدويل ، ولكن ربما قبلت عن طواعية أن تشارك المنتفعين الدوليين في حقوقها ، لأن في ذلك منفعة لمصر وتنمية للتعاون الدولي ، وليس هذا يا سيدي الرئيس مجرد ظن ، فالتي تفعله مصر أو تمتنع عن فعله يتوقف على ما اذا كان أي حل من الحلول مستخدما لمصلحتنا الوطنية أولا فدعونا نضع ثقتنا التامة في ضرورة التفكير الواقعي في مصر لأنه مهما يكن من أمر فلن يجدى أي نظام دولي في المستقبل إلا لم تكن هناك ثقة تامة في الحكومة المصرية



والشعب المصرى ، وذلك لأن جميع القوى المادية تحت سيطرة مصر ، ولا فائدة من إيجاد اتفاق يقتضى من الجانبين السهر الشديد كل لحظة من لحظات النهار نتيجة للريبة المتبادلة من أن أحكام الاتفاق لن تراعى من أحد الجانبين أو كليهما .

ومن ناحية أخرى دعنى يا سيدى الرئيس أوضح لكم أنه ليس منتظرا من مصر أن تتخل عن مسئوليتها فى احترام الاهمية التى تعلقها على قناة السويس الدول المشتركة فيه بوصفها منتفعة بهذا البحر المائى .

يا سيدى الرئيس ، بغض النظر عن أن الحل الذى سيصل اليه هذا المؤتمر بشأن قناة السويس سيحسم مشكلة متفجرة لابد له من أن يتبع لنا مثلا فى كيفية مواجهة المشكلات الأخرى التى ربما قامت بين الدول التى كانت مستعمرة وبين الحكومات التى كانت تفرض سيطرتها عليها ، ويتبعى له ألا يشجع التأميم المطلق دون النظر الا للالتزامات الدولية ، كما لا ينبغي له أن يعيد الى الوجود الطريقة القديمة فى عادة فرض سيطرة دولة على أخرى ، فالعلاقة بين كثير من دول آسيا وخاصة الدول التى كانت مستعمرة منها وبين أمم الغرب التى لا تزال فى فترة الانتقال والكثير من الاتفاقيات والمساهمات تحتاج الى التنظيم ، والجانب الأكبر من اتصالات الماضى ينبغي لها أن تنقل الى مجال الاستقلال المشترك ، ويمكن لهذا أن يتم ببسر وسهولة اذا أظهر الجميع الحكمة والتسامح والفهم ازالة الموقف الدولى المعاصر ، وانى لعمل اتفاق تام مع مندوب فرنسا المحترم المسيو بينو فى أن جميع دول آسيا يجب ألا تنطوى على شعور بالانتقام فى نظرتها الى الغرب ، وقد قال المستر نهرو فى وقت من الاوقات :

« ان انفصال الهند كمستعمرة عن بريطانيا لتصبح صديقة على قدم المساواة قد تحقق من غير شعور بالمرارة » وهذا يبدو لى ياسيدى الرئيس أعظم فائدة للدولتين الهند وبريطانيا لترقية بلديهما لمصلحة شعبيهما .

يا سيدى الرئيس أن أمام المؤتمر مشروعين للنظر فيهما بعناية تامة أحدهما مشروع الوفد الهندى ، والاخر المشروع الأمريكى مضافا اليه التعديلات التى اقترحها مندوب باكستان المحترم ، وكما قلت من قبل أن الهدف النهائى الذى يسعى اليه المشتركون فى هذا المؤتمر هدف واحد

تقريبا هو الاعتراف بمصالح مصر الوطنية مع خدمة المنتفعين الدوليين لقناة السويس ، ولقد ذكرت من قبل في ملاحظاتي حول قواعد الاجراءات أن هناك دولا معينة وخاصة مصر التي تعتبر أهم دولة متعاقدة ، ولا يستطيع هذا المؤتمر أن يصل إلى تسوية نهائية من غير مصر ، وعلى هذا الأساس يا سيدى الرئيس يفضل الوفد الذى أشرف برصاصته أن تكون أية تصريحات أو توصيات مرنه بقدر الامكان دون اغفال الهدف النهائى وتسوية قناة السويس بالرغم من قبول المبادئ العريضة التى يشتمل عليها مشروع الولايات المتحدة بما فيه التعديلات التى تقترحها الباكستان وأثيوبيا وايران وتركيا ، والمآزق الذى يحدثه هذا المؤتمر علانية - وأنا أكرر لفظة علانية يا سيدى الرئيس - بالتقدم إلى مصر بتوصية لاشتراك غيرها فى سيادتها مما سيحدث رد فعل فى مصر ، وربما فى دول أخرى فى العالم مثل بلادى يمكن أن يعوق تحقيق تسوية نهائية .

يا سيدى الرئيس ، لن يتخلى الوفد الذى رأسه عن مسئوليته فى إيجاد اتفاق مع الحكومة المصرية يكفل بمقتضاه حرية مرور المنتفعين .

ونحن مدينون بهذا لشعبنا ، ويضطربنا الاتفاق مع مصر اتفاقا يرضى الجميع الى التقدير التام للعوامل النفسانية السائدة فى مصر الآن خلافا لروح التصالح التى يبديها هذا المؤتمر ، ولهذا يا سيدى الرئيس تؤيد اندونيسيا المقترحات الهندية التى صيغت وفقا للملاحظات التى افترضت بها خطابى فى مستهل هذا المؤتمر .

وبالرغم من أن المقترحات الهندية واضحة فى الاشارة الى أن مصر ينبغي أن تولى مصالح المنتفعين الدوليين اعتبارا دون الاخلال بملكية مصر وادارتها ، فانها لا تفسر علانية بأى شكل من الاشكال الى ما يمكن أن يفسر على أنه تضميق بسيادة مصر وسلطتها ، ونحن نعتقد يا سيدى الرئيس أن هذا العرض هو أفضل طريق يجعل من نجاح هذا المؤتمر حقيقة واقعة .

يا سيدى الرئيس ، والان نصل إلى مشكلة كيفية نقل نتائج هذا المؤتمر الى الحكومة المصرية والنتائج التى أشير اليها لا تشمل الفقرات المكتوبة فى التصريحات والتوصيات فحسب ، انما أيضا روح المؤتمر نفسه وعزم جميع المنتفعين بقناة السويس على إيجاد ضمانات عادلة لحرية المرور فى هذا الممر المائى ، واقترح يا سيدى الرئيس أن - يكون تشكيل اللجنة

واسعاً قدر المستطاع بحيث يشمل دولا غير مشتركة في هذا المؤتمر حتى لا تترك الحكومة المصرية في شك من اتفاق آراء المؤتمرين وآرائهم واعتقد أنه يجب أن تدعى كل من المملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى الاشتراك في تلك اللجنة بالإضافة إلى أية دولة أخرى .

وختاما يا سيدي الرئيس أأمل ضمان حرية المرور في قناة السويس ريثما يتم الوصول إلى تسوية نهائية. ذلك أن أي تقييد في هذا الشأن سيؤدي إلى ازدياد الموقف سوءا ويجعل الحل النهائي مستحيلا .

وأتمنى يا سيدي الرئيس ألا أكون قد أثقلت عليكم برجائي أن تصنعوا بياني التفاتكم ، وأعتبر أنه من واجبي للاسهام ولواسهاما متواضعا في السعي إلى إيجاد تسوية لهذا الأمر الحظير .

### بيان المستر لويد (المملكة المتحدة)

قبل أن أعموم مثل السويد للحديث أود فقط أن أقول :

« انني بالطبع أضع نفسي تحت تصرف هذا المؤتمر وإن كنت أقترح أنه ربما كان أكثر مناسبة لو لم نبحث هذا المساء مسألة نقل أية مقترحات بذاتها إلى الحكومة المصرية ، وانني أعتقد أن هذا بحث منفصل وأنه أكثر مناسبة في هذا الطور من أطوار المؤتمر أن نختصر على مسألة الآراء حول المبادئ التي يشتمل عليها الاقتراضان .

### بيان المستر من ريس (أستراليا)

يا سيدي الرئيس ، سأحاول باختصار ، وذلك أن أستراليا متفقة مع المقترحات والتعديلات على أنني أود أن اعترف إذا سمحتم لي بامتداني لممثل السويد المحترم لثناؤه على ما عرضته بالأمس .

كما أود من ناحيتي أن أهني ممثل باكستان المحترم على ما أبداه من سياسة حكيمة اليوم في معالجة هذا الأمر ، واعتقد أن كل ما قاله مهم جدا ويتعين علينا النظر فيه وهو كيف يمكننا الوصول إلى تسوية دائمة ليست عرضة للاختلال بها فتصبح موضوعا للنزاع وإنما تظل قائمة وقتا طويلا ، ومن وجهة النظر هذه أعتقد أنه آثار نقطة طيبة عندما اقترح أن المشكلة الموقوتة المتصلة بمعالجة شركة قناة السويس يجب بحثها على أنفراد

وإن الاتفاقية الأساسية المزمع الموصول إليها ينبغي أن تعالج سلامة القناة وتحسين القناة وصيانة القناة مدى سنين طويلة . ومرة أخرى أراى متفقاً معه على تأكيد القول بأننا لا يمكن أن ندع الاشراف والادارة فى أيدي متفرقة ، لأنها اذا وضعت فى أيدي متفرقة لا بد من أن يقوم النزاع ويتعرض أمن القناة وسلامتها وتسويتها للخطر من وقت لآخر .  
إننى متفق معه وعندى أن هذا هو جوهر المقترحات المعروضة عليكم .

يا سيدى الرئيس ، بعد قولى لهذا أعتقد أننى أضرب مثلاً لنفسى وربما للآخرين بقولى : أنه ليس فقط من الأمور الحسنة أن نصل إلى رأى الأغلبية حتى اذا أعدنا النظر أمكن أن ينقلب إلى رأى اجماع ؛ لأن ذلك سيكون يحق عرضاً قوياً للرأى العام العالمى ؛ ولأن تحقق ذلك بأسرع ما يمكن تكون قد وضعناه فى قالب من التسامح والفهم فيما أعتقد لأن سرعة اتخاذ القرار والوصول إليه بالاجماع سيكون رائعا ، ومينقل إلى مصر التى نبحث معها الأمر اهتمامنا بهذا الموضوع ، إننا لا نسعى إلى توجيه بلاغ نهائى إلى أحد ، وإنما واضحا بما لا يدع مجالا للشك أن هناك مصالح حيوية تتعلق ببقية العالم ونرى أن تأخذ بعين الاعتبار وفقا لسيادة مصر ، وكذلك يا سيدى الرئيس ، وباسم استراليا أقول : أننا نوافق .

### بيان المستر مارتينيو « ايطاليا »

لست بحاجة إلى أن أذكر هنا المناسبات القرية المهددة التى قبلت فيها هلاوى والبلاد الأخرى الممتلئة هنا الأعمال الدولية التى قيدت إلى حد ما ممارستها التامة لحقوق سيادتها ، وإلى لاعيد إلى الأذهان كذلك أن يمثل للشعب الإيطالى ذهبوا إلى حد تضمين دستور الجمهورية بندا خاصاً فى المادة ١١ - يسمح بمزيد من القيود ، على السيادة الوطنية من أجل ضمان التعاون الدول الوثيق المستمر .

ولهذا السبب يقبل الوفد الإيطالى المقترحات التى تقدم بها وزير خارجية أميركا التى بدأت باحترام سيادة مصر والاعتراف التام باستقلالها ، ووضعت الخطوط — الكثيرة لجهاز من أجل قناة السويس مبق على تعاون مصر الحر على قدم المساواة مع جميع الدول الأخرى المهمة أشد الاهتمام بسلامة إدارة هذا الممر المائى الدولى وكفايته فى جميع الظروف . والضمانات الاقتصادية والسياسية

والأدبية التي تحيط بهذا المشروع ينبغي أن تفيد منها مصر ، ذلك لأن ثروة تلك البلاد ورفاهيتها متصلتان إتصالاً وثيقاً جداً بتحسين القناة وترقيتها ، ولذا فإن الوفد الإيطالي يسأوره الأمل العظيم في استعداد مصر لقبول هذه المقترحات التي تتيح مجالا واسعا لفحص واعداد الكثير من المسائل الفنية والإدارية عند ما توضح الإدارة الإدارية بقناة السويس التي ستكون موضوعا لمعاهدة جديدة موضع التنفيذ .

وتستطيع مصر أن تشارك في ذلك الاعداد وسيكون اشترائها كما موضع تقدير عظيم لأن لها تجارب عدة في هذا المجال ، وتستطيع مصر أن تقدم بجميع المقترحات وتظهر لها بالقبول حتى تحصل التعاون بين الدول صاحبة السيادة وبين المنفعين بالقناة غاية في الانسجام وعلى أعظم قدر ممكن من البناء والذي يبدو في ضروريا ولازما أيضا هو أن قناة السويس — وهنا اعتقد أن المؤتمر قد أبدى رغبته الإجماعية في ذلك — ينبغي أن تكون وأن تظل دائما كما كانت دائما أداة مضمرة لتبادل المنفعة بين الغرب والشرق وأن تبقى في الوقت نفسه عاملا على التعاون الوثيق السلي بين الشعوب وخاصة بين أوروبا ومصر وبلاد الشرقين الأدنى والأوسط .

### بيان المستر ماكدونالد (نيوزيلاندا)

في يوم الجمعة الفائت قررت أن المسائل المعروضة عليها اشتملت على عنصرين أولهما المشكلة العملية الخاصة بضمان إدارة قناة السويس بحيث تتيح حركة المرور وكفايتها واستفراغها المالى ومنفعتها لمصر والعصر الآخر هو المشكلة التي أراها أكثر تعقيدا وهي المتعلقة بإعادة الثقة ، وقررت أيضا أن كلا العنصرين العمل والمعتقد مترجان — بعضهما ينبض ذلك أن طبيعة النظام العملى الذى نسعى الى التوصية به يعتمد كثيرا على الثقة الى نشعر بها لمصر .. وعلى أساس هذه المقترحات فحص الوفد النيوزيلاندى مشروع المقترحات التي تقدم بها أمس . المستر دالاس والمسترمينتون ، وقد امكانيات الأنظمة الرسمية التي أوضحها ، ومع احترام الآراء التي أبداهما مندوب الهند واعترافنا التام بأنه بذل كثير من

الجهد والعناية بدراسة الموقف . فنعتقد أن مقترحات المستردالاس ، التي هددت الآن وأصبحت تعرف بمقترحات الدول الخمس تطبق على الموقف المعروف أمامنا ، وبهذه المناسبة أود أن أعبر عن تقديرنا كما فعل الآخرون للجهود المتصلة التي بذلها وذر خارجية باكستان لتحقيق تسوية عن طريق المفاوضات لهذا الموضوع الخطير جدا .

ومنذ أن بدأت جلسة المؤتمر هذا المساء تسلطنا تمديلا من زعيم الوفد الاسباني ، وبعد دراسة عاجلة لهذا التعديل أشعر بأه لم يصل الى نتيجة مرضية لأنه لا يوفق مع الاهداف التي تشغل أذهاننا وأعني بها أننا يجب أن نسعى الى تحقيق نظام دولي للامتراف ، ولقد كان ذلك شعورى بالنسبة للتعديل كما وصلنا من زعيم الوفد الاسباني .

ولنعد الى مقترحات الدول الخمس ، اذا جاز لي أن أشير اليها بهذا الاسم من الآن فصاعدا ، فنحن على اتفاق تام على نوع السلطات التي يجب أن تتمتع بها لجنة قناة السويس المقترحة ، أى أنهما يجب أن تكون مسئولة عن ادارة قناة السويس وصيانتها ورفقها وتوسيعها لمضاعفة الحركة فيها لمصلحة التجارة العالمية ومصلحة مصر وعلى هذا الاساس تستطيع اللجنة المقترحة في اعتقادنا أن تختار اختيارات المقدرة العملي والثقة الدولية ، وستضمن حرية المرور لأنها تتمتع بالسلطات الضرورية ولكن لأن حرية المرور ستكون من مصلحة جميع الدول الممثلة في اللجنة المقترحة وهذا بالطبع ينطبق بنوع خاص على مصر كمعنى في اللجنة ، واعتقد أنها ستكون ذات كفاءة ولاشك في أنها ستتيح مركزا لولا من أجل الأعضاء السابقين في شركة قناة السويس على حين يبدو في الوقت الحاضر هذا الولا مزعوما وغير أكيد ، وأشير ياسيدى الرئيس أنه في أى نظام سواء كان تجاريا أو غير تجارى ، عظيما ، أو غير عظيم ينبغي أن يكون هناك ولاء وتضامن لتحقيق الكفاية .

هل ستكون اللجنة الدولية المقترحة مستقرة من الوجهة المالية ؟

د اعتقد أن كل الدلالات تشير الى أنها ستكون كذلك ومن المؤكد أنها لا تعرض كما هي الحال بالنسبة للسلطات المصرية لخطر الاغارة من وقت لآخر على أموالها من أجل أغراض مغربية عن ادارة القناة ومرة أخرى هل ستظل تضمن لمصر عارضة كريمة لتسويات ، والمزايا ؟

لقد سبق ذكر المنافع المالية التي ينتظر أن تعود على مصر والتي لا تحتاج إلى مزيد من التأكيد ، وواضح أيضاً أن المجال سيكون مقسماً لاشتراك مصر في إدارة القناة ، وذلك في نطاق المسؤولية التي ستأمرها لجنة قناة السويس .

ثم ماذا عن مسألة الثقة ؟ أعتقد أنه إذا وضعت هذه المقترحات موضع التنفيذ فإنها تعيد الثقة التامة عند المجموعة الدولية وبذلك تستطيع القناة أن تمضي في شأنها حرة خالصة من الأغراس الشخصية والمطامع الوطنية وتشجع هذه المقترحات الدول على إرسال سفنها في زيادة مضطردة عبر القناة بدل أن تفكر في إنشاء طرق أخرى ، وهذا ولا شك من مصلحة مصر كثيراً ، وقبول مصر لهذه المقترحات سيدعم قيمة السعي إلى إيجاد حل سلمي للمشكلات الدولية ورافقه أحياء الاعتقاد في حكمة مصر وحسن نياتها ومن يدري ؟ ربما تستطيع التسوية السليمة التي فصل إليها أن توجد جوا صالحا لحل المشكلات التي طال عليها العهد في منطقة الشرق الأوسط برمته .

( ومن ناحية أخرى أية ثقة يمكن أن تكون لمصر في هذه المقترحات ؟ أشعر أن مصر تستطيع أن تكون على ثقة من أن هذه المقترحات تمثل الشعور السائد لا في فريق محدود من الأمم وحسب ، وإنما بين الكثير من الدول الآتية من أطراف عدة من العالم ، الشعور بأن مرفقا عالميا عظيما مثل قناة السويس يجب أن يكون بمنزلة أعمال السياسة الوطنية وتستطيع مصر أن تكون على ثقة أيضاً من أن هذه المقترحات تتضمن لها دخلا سنويا غاية في الكرم يرداد إزداداً مضطرباً ولمصر أن تثق كذلك في أن هذا المؤتمر حين يرفع هذه المقترحات لا يفكر كما يزعم الرئيس عبد الناصر ، في فرض نوع من الاستعمار المشترك على مصر ذلك لأنه إذا كان هذا هو الهدف الحقيقي لهذه المشاورات فما كان الوفد النيوزيلندي أن ، يحضر إلى هنا .

لقد أطلعت على تقارير عما قاله الرئيس عبد الناصر من أن أي نظام دولي لقناة السويس لا يمكن أن يتفق مع سيادة مصر وكرامتها ، كما استمعت بعطف ولعنهم لكل ما قيل حول هذه المائدة غاصاً بالاحترام الواجب لسيادة مصر الوطنية ، على أنني واثق من أن مقترحات الدول الخمس تمشي تماماً مع السيادة المصرية ولست أملك سوى الشعور بأن بعض الجهات قد أخفقت في مواجهة بعض الحقائق ، وأعني بذلك أن الأصرار الصلب على السيادة القومية قد مضى

زمنه في عصرنا هذا حيث تعتمد الدول بعضها على بعض ، ويعتبر إساءة لاستعمال السيادة الوطنية لا ممارستها وسابقه إذا قبلتها الدول الأخرى يمكن أن تعرض مصر نفسها للخطر بسميها إلى استخدام وسائل في أرضها بطريقة يمكن أن تضر بصالح المجموعة الدولية والواقع أن هذا المؤتمر لا يطلب من مصر إلا أن تعبر تغييراً عملياً عما سبق لها أن وعدت بكفائه .

أن الأسلوب الرائع الذي إمتاز به خطاب المستر دالاس أمس — وهو الخطاب الموسوم برابحة الجأش والحكمة والعدل يسمثل رغبتنا جميعاً في الوصول إلى نظام مع مصر عن طريق المفاوضات وعلى قدم المساواة ولعل هذا المؤتمر بتشكيله الحالي لن يكون له دور ذو بال يلعبه في المفاوضات القادمة أكثر مما يفعل الآن ، ومهما يكن من أمر فإن المؤتمر يكون قد أدى واجب العالم عليه إذ أكد أهمية المشكلة بما لا يدع مجالاً للخطأ بتسجيل آرائه حول المقترحات المروضة أمامنا ، ولم يترك شكاً في أنه يعتبر ضرورة الوصول إلى حل عاجل غاية في الأهمية .

وتؤيد نيوزيلاندا بشدة المقترحات التي تقدم بها مندوب الولايات المتحدة المحترم مع التعديلات القيمة التي اقترحها وزير خارجية باكستان بالتضامن مع مندوبين ألبانيا وإيران وتركيا .

## بيان المستر لانج (النرويج)

أن الغرض الأساسي لهذا المؤتمر كما هو في الأصل إتاحة الفرصة للحكومات الممثلة هنا للتشاور فيما بينها ومع حكومة مصر حول الموقف الذي طرأ خاصة بقتاة السويس ومن دواعي أسف حكومتى الصديق أن الحكومة المصرية لم تجد من المناسب الأسهام في هذه المشاورات على الأقل في هذا الطور من أطوار المؤتمر ، على أننا نأمل في أن تكون المشاورات مع الحكومة المصرية هي الطور القادم ولكي تقيس مثل هذه المشاورات شعر المشتركين في هذا المؤتمر بأن بعض الآراء وجهات النظر الأساسية خلال مداولتنا هنا يجب أن تصاغ كتابة لنقلها إلى حكومة مصر حتى تكون أساساً للمناقشة .

( ولقد درسنا مقترحات الحكومة الهندية باهتمام عظيم جدا . وهي في اعتقادنا



توجد أساساً صالحاً وقيماً لالتقاء الآراء ، على أننا نشعر إلى أنها تذهب إلى حد خلق الثقة والضمان اللذين لإدارة القناة بكفاية وإنصاف وهو الغرض الذى نشترك فى السعى إليه .

وتدل الانطباعة الأولى على أن المقترحات التى تقدم بها الوفد الاسيائى منذ لحظات غير كافية فى هذا الشأن ، ويبدو أن مقترحات وزير خارجية الولايات المتحدة التى تقدم بها أمس مع التعديلات التى أدخلتها الدول الاربع وقبلها هو هذا المساء أكثر ملاءمة كأساس للتباحث مع حكومة مصر .

وفى نظرنا أن وضع المستر دالاس لبعض النقاط والمبادئ الجوهرية كشفت مباحثاتنا بمقتضاها عن درجة عظيمة من اتفاق الآراء ويبدو أن نظاما يتضمن هذه المبادئ يحقق حلا عادلا لمشكلتنا الحاضرة مع الاحترام والواجب ، لسيادة مصر ومصالحها المشروعة ويتيح نظاما كهذا شعورا بالضمان لا نغنى عنه للمتفعين بالقناة . والنظام المزمع انشاؤه ان يتضمن فى نظرنا أى عامل لا يمتنى بحال مع سيادة مصر وكرامتها وإنما سيكون نظاماً عملياً موسوماً بالكفاية والاعتماد عليه يؤسس عن طريق الماون بين مالك القناة وعماله ، فإذا لم نكن قد اقتنعنا بأن النظام الذى وضعت أمريكا عادل تماماً وبجزء لمصر والمتفعين بالقناة ولجميع الدول المعنية الاخرى لما أبدناه بالطبع ، على أن هذا هو — إيماننا الراسخ ، ولذا فإننا تؤيد المقترحات الأمريكية فى صيغتها البعدلة ، وإننا لعل ثقة من أن هذه المقترحات ستكون أساساً مفيداً للمباحثات التى تتمنى أن يشرع فيها مع الحكومة المصرية بفرض تحقيق حل سلمى لهذه المشكلة الصعبة التى نسى جميعاً إلى حسنها .

## بيان المستر هانسين (الدانيمرك)

عند ما تحدثت فى أثناء النقاش العام الذى دار يوم الجمعة صرحت — بتأييدى للفكرة الاساسية التى عرضها وزير خارجية الولايات المتحدة فى خطابها الاول وأن حكومتى لترضى عن الصيغة التى أفرغ المستر الاس فيها آراءه الآن

كذلك ارحب بالعديلات التي تقدم بها ممثل باكستان واثيوبياسا ويران  
وتركيا وقبلها المستردالاس .

ويتضمن اقتراح الولايات المتحدة حلا يحظى بالرضا التام من وجهه نظر ،  
المتفعين بالقناة ، هل اننا لانرى نزاعا جوهريا بين مصر صاحبة القناة ، والدول  
الاخري المتفعنة بالقناة ، وكما اوضح رئيس وزراء استراليا بشكل مقتع في بيانه  
الرائع بالامن ستحصل مصر على منافع من مقترحات الولايات المتحدة لاتقل  
شأنا عن المنافع التي تحصل عليها الدول الاخرى ، كلما ازدادت كفايه ادارة القناة  
وعظمت الحركة التي يمكنها استيعابها عظمت المنفعة التي تستحقها مصر . ولقد  
عبر البعض عن الشك في احتمال الظفر بموافقة مصر على هذه المقترحات ، فقدم  
الوفد الهندي بنفس يعتبر في نظره حدا اقصى لما يمكن أن تفعله مصر .

( لقد استمعت بانتباه عظيم الى الآراء التي عبر المستر كريشنا مينون  
وفحصت بقية مقترحاته ، وانى لاجل احترامنا عظيما لصحة - كما في هذا الشأن ،  
ولكني اعتقد ان من واجب هذا المؤتمر ان يسعى الى التقدم خطوة واحدة الى  
الامام نحو تحقيق مصالح المتفعين بالقناة ، ولا نرغب بأية حال في فرض حل  
بعينه على مصر . ونقد لاحظت مع الرضى ان المستردالاس عند ما قدم وثيقته  
الى المؤتمر اس صرح بأنها ليست بلاغا نهائيا . ونحن نريد ان نقل لمصر آرائنا  
في روح من التعاون المشترك ، وموقف مصر موقف فذ لأن هذا الممر المائي  
الدولي ذا الاهمية العظمى لاقتصاد العالم يمر عبر اراضيها وفي هذه مسئولية  
جسيمة على عاتق العالم ، ونحن نتقدم بعرض لمشاركة مصر في هذه المسئولية  
ليس فقط من اجل مصالحنا ولكن من اجل مصلحة مصر ايضا ، وأود مرة  
أخرى أن التمس من حكومة مصر قبول هذا العرض بالروح الذي نرجوه اليها .  
ياسيدى الرئيس ، تلك هى تعيياتي المختصرة باسم الحكومة الدانيمركية  
وانا على استعداد لتأييد مقترحات الولايات المتحدة في صيغتها المعدلة .

## بيان المسترفون برتانو (جمهورية المانيا الاتحادية)

سيدى الرئيس ، لقد رفيع الى هذا المجلس خمس مقترحات : احدهما تقدم به  
المستر كريشنا مينون زعيم الوفد الهندي ، والاخر تقدم به المستر فوستر - اس ،

رئيس الوفد الأمريكاني وبعد ان خُصنا بدقة هذين المقترحين ، واستمعنا الى الخطاب الى القيت في تأييدهما — أود أن اعبر عن سروري البالغ للاستلوه الذي جرت به مداولاتنا حتى الآن ، ويبدو لي من الاهمية بمكان ياسيدي الرئيس ، أن اتفقا على درجه عظيمه من الاجماع قد حدث حول الخطوط الاساسيه للتسوية التي نرغب جميعا في تحقيقها فاننا متفقون لحسن الحظ على ان الاعتراف بحقوق السيادة التي تتمتع بها الدولة المصرية يجب أن يكون شرطا لا غنى عنه لاية مفاوضات جديدة ، وهنا في هذه النقطة يتفق المقترحن اتفاقا تاما ، ولقد اكد اهمية هذه النقطة بمحاس عظيم زميلي ممثل سيلان منذ ثلاثة ايام ، والوفد الذي اشراف برياسته على استعداد لتأييد هذا الاجماع في الرأي — لان الالاتي يدرك جيدا أن فكرة سيادة لاتفهم فقط قسما عاطفيه عميقة الجذور ولكن بعض الحقائق تترتب على الاعتراف بحقوق السيادة التي يمارسها شعب حر وواضح ان المقترحين يؤكد ان الاعتراف بحقوق مصر في السيادة والحرية ويمضي المقترحن على افتراض ان المعاهدة المزمع عقدها يجب ان تنبثق من مفاوضات تجري بين دول متساوية فيما بينها عازمة على احترام مصالحها المشتركة والمحافظة عليها . وهناك مسألة مبدأ اخرى ايجب عنها بالاجماع في اثناء مناقشتنا ، تلك هي اعترافنا اجمعين بالحقوق الذي قررته معاهدة ١٨٨٨ خاصا بحرية المرور في القناة في كل الاوقات لسفن جميع الدول ولذا فان رغبتنا المشتركة تنمى مع التصريحات المتكررة التي ادلى بها الرئيس عبد الناصر رئيس جمهورية مصر ، وفوق ذلك فقد أدى الاعتراف بمصالحنا المشتركة الى تنمية الآراء التي تضمنتها معاهدة سنة ١٨٨٨ ، وهذا هو السبب في أن المقترحين يقومان على أساس أن صيانة القناة وتوسيعها وكذلك مسألة الوصول الى حل يجب أن تسوى باتفاق مشترك ولقد دعانا ذلك الى التوضيح بمبدأ آخر ايده جميع الخطباء أثناء اجتماعاتنا وكان له جداه في المقترحين ، وأعني به وجوب التعاون بين مصر والدول المعنية الأخرى التي ترغب في السماح لها بحرية المرور في القناة ، كما يتم كفالة المبدأ الذي ذكرته بأي شكل . وزيادة على ذلك اعتقد ياسيدي الرئيس أن جميع الخطباء قد أبدوا جميع مقترحات وزير خارجية السويد القائل بأن التسوية المطلوبة يجب أن تكون متصلة بأي شكل بالأمم المتحدة ، ولذا فان المقترحين يدعوان إلى وجوب رفع تقرير سنوي إلى الأمم المتحدة عن جميع المسائل المتعلقة

باستخدام القناة وإدارتها ، وينبغي الوفد الآباء في هذه اهلة انما على التنازل  
مع منظمة الأمم المتحدة فكرة طيبة ، وهو على استعداد لتأييدها .

ولقد كان عدم إشتراك الحكومة المصرية في مداوات هذا المؤتمر وهو أمر  
يؤسف له سيئاً في محل فحص المقترحين فحسب موضوعاً أمراً ضرورياً من الذي ، ولذا ،  
فلسنا نعلم وجهة نظر الحكومة المصرية في هذين المقترحين ، ولقد اتفقا في  
أثناء انعقاد هذا المؤتمر على الانتظار هذا القرار ، واتمنا سنحى اليه  
بالطريق المشروعة ، على أن هذا لا يجعلنا في حل من التزامنا بتحديد موقفنا  
أزاء هذين المقترحين ، ومن رأينا أنها يختلفان اختلافاً كبيراً في كون  
الاقتراح الذي تقدم به الوفد الأمريكى كامل إلى درجة عظيمة ، وليس من مهمة  
هذا المؤتمر بالطبع أن يدخل في نقاش حول التمهيلات هنا وفي هذا الوقت ،  
ذلك لأن محاولة الوصول الى الكمال ستؤدي الى اضرار وربما فرت من جانب  
الحكومة المصرية بأنها قرارات متوقعة مما يجب ان تتخذ على كل حل من طويق  
الامراض المشتركة ، وإذا لم أكن قد استعجلت فهم ذهيلي الشرم ورئيس الوفد  
الهندي فاني ارى انه قد امتنع في بيانه عن تحديد النقطة الثانية من اقتراحه تحديداً  
تاماً ولست راعياً في تجاهل السبب الذي دعاه الى اختيار نظرية مرتة كهذه  
ومع ذلك فاني اعتقد اننا نسعى هنا الى ايضاح جوهر مغزجاتنا على الانل فيما  
يختص بالمبادئ ، لهذا السبب فان الوفد الالماني يفضل المقترحات التي تقدم بها  
وفد الولايات المتحدة .

وفي الوقت نفسه اريد ان اضيف اني أزيد التعديلات التي اقترحتها  
زميلي المعزوم وزير خارجية باكستان والتي رفضها باسم وفده وباسم وفود تركيا  
واثيوبيا وايران ، والوفد الالماني مقتنع بأن مصر والدول المنتمية بالقناة يجب  
أن تتعاون تعاوناً وثيقاً من أجل مصالحها المشتركة اذا كان لها ان تصبح اساساً دائماً  
يعتمد عليه بأهدافها المشتركة ، ولذا يرى الوفد الالماني ان من العوالب تضمين  
نص في المعاهدة المقترحة مع مصر تستند بمقتضاء مسئولية إدارة القناة وصيانتها  
ورقيتها وأتوسعها الى هيئة مشتركة تتعاون فيها مصر والدول الاعضاء بقرض  
تنسيق مصالحها ودعمها والحفاظة عليها وأحب ان لاحظ بشيء من التوكيد  
أن جهازاً رسمياً كهذا سيتشئ فيها اعتقد مع الفكرة الاساسية المقترحات الوفد

الهندي ، وينبغي لتسوية هذه المشكلة ان تدخل في حسابنا حقائق هذا الموقف اذا قدر لها ان تلزم جانب الحكمة والتعقل واعتقد اننا يجب أن نمضي قدما على اعتبار أنه ليس هناك موقف مائل لمشكلة القناة ويدولى ان المصالح السياسية والاقتصادية التي تملكها صاحبة القناة بمصر الدولة ذات السيادة إذا فسرنا تلك المصالح تفسيراً صحيحاً تتفق مع مصالح المنتفعين بالقناة ، ولكن إذا أخرجت من حسابنا مسألة الملكية التي نحن متفقون عليها جميعاً فإنها تظهر لنا مطابقة لتلك المصالح نفسها ، وبخلاف ذلك فإن مقترحات الولايات المتحدة تعنى بحق الملكية هذا ، لأنها تدعو إلى دفع تعويض سنوى لمصر مبنى على الخدمات التي تؤديها .

وأحب ياسيدى الرئيس أنؤكد بوضوح وجهة نظر أخرى تضمنتها مقترحات الوفد الأمريكى ، وتلك هي إقامة لجنة تحكيم لتسوية أى منازعات يمكن أن تحدث من تعاون الدول المعنية أو فيما يتعلق بالفريق الثالث ، وهذه الفكرة تقضى التأييد التام من جانبنا ، لأنها تدل على سبيل يجب أن يفتح إلى الوصول إلى اتفاقات دولية .

وفي بيانى الأول سبق ياسيدى الرئيس أن عبرت عن رغبة حكومة ألمانيا الاتحادية في التفاوض بتطور كهذا ، وإذا سمحتم لى ياسيدى الرئيس فاني سأعيد ذلك هنا اليوم ولا شك عندى في أن المعاهدة التي نصبوا إليها أجمعين تنطوى على إدراك يجب أن يدخل في تفكيرنا السياسى ، ويمتزج به ، ويصبح تراثاً مشتركاً لنا جميعاً ، وأعنى بذلك أن تشابك المصالح بيننا لا ينبغي أن يزيد من شدة الخلاف بل يجب أن يضييقها . وتعتبر الفكرة القائلة بأن دولة واحدة تستطيع أن تحقق مصالحها المشروعة على حساب مصالح دول أخرى لها مصالح ليست بأقل حيوية عملاً من أعمال الماضى . ويجب أن تستبدل هذه الفكرة إدراك أن أية دولة يمكنها أن تستخدم مصلحتها الخاصة بوسائل أفضل وأدعى إلى النجاح كلما لامت بين هذه المصلحة ومصالح الآخرين الحيوية وبذلك يمكننا أن نحقق ونندعم وقائية أمننا المختلفة ليس على حساب الأمم الأخرى ولكن بتأييدها فقط . ويمر حكومة ألمانيا الاتحادية أن ترى الدول المجتمعة حول هذه المائدة تفحص هذه المقترحات من وجهة النظر هذه ، بل ووجه النظر هذه فحسب ، فإذا وافقت عليها الحكومة المصرية تكون قد برحنا هذا المؤتمر مؤمنين بأننا أدبنا خدمة حاسمة لتعاون السلمى بين الأمم الحرة وخلق نظام دول مستقر قائم على الثقة والرغبة في التعاون .

## بيانات الولايات المتحدة بعد المؤتمر ٢٥-٢٨ من أغسطس

بيان وزير الخارجية الأمريكي عند رجوعه من المؤتمر الذي ضم

٢٢ دولة في ٢٥ من أغسطس

لقد أجدت مؤتمر لندن عن قناة السويس طرقاتى إلى حل سلمى عادل للشكلاات الخطيرة التى أثارها إجراء الحكومة المصرية .

فقد اجتمعت هناك ٢٢ دولة للنظر فى : كيف يمكن لهذا الممر المائى الذى دول تدويلا أبدياً وفقاً لمعاهدة سنة ١٨٨٨ أن يستمر يحق فى خدمة المصالح الحيوية للدول التى أصبحت تعتمد على القناة ؟ ومن بين هذه الاثنى والعشرين دولة اتفقت ١٨ من أوروبا وآسيا وإفريقية تملك ٩٥ فى المائة من حمولة السفن التى تستخدم القناة على مبادئ إدارية لا يدهنها لاعادة القناة فى أوقات تخدم الأراض المقصودة منها .

ونحن نأمل أن تحترم الحكومة المصرية الآراء التى أبديت بحكمة وصلاية وأن تستجيب لها باسماها الذى لاغنى عنه فى إيجاد حل سلمى يمشى مع مبادئ الأمم المتحدة وأغراضها .

بيان وزير الخارجية دالاس فى مؤتمره الصحفى ٢٨ من أغسطس

س - ياسيدى الوزير ، فيما يخص بمسألة قناة السويس : هل تعتبرون بديلا مقبولا لمشروع لندن ، أو كتشجيع مقبول . ترك القناة تحت سيطرة مصر المادية مع ضمانات مصرية لطرية الملاحة للدول التى تستخدم القناة إما فرادى أو جماعات ؟  
ج - الواقع أن القناة ظلت تحت سيطرة مصر المادية زمنا قصيرا وخاصة منذ أن انسحب البريطانيون من قاعدة السويس ، والقناة فى الأراضى المصرية ، وهذه حقيقة لا نزاع فيها أما السؤاال الخاص بالترتيبات المتعلقة بالإدارة المرضية فليس من شأن الولايات المتحدة الاجابة عنه ، ذلك أن الولايات المتحدة لاتعتمد مطلقا على قناة السويس ، وصحيح أن السفن الأمريكية تستخدم القناة ، فاقصاء الولايات المتحدة لايتوقف على القناة أما اقصاد العديد من الدول الأخرى فيتوقف على القناة ، ولذا فعلى هذه الدول أن يكون لها رأى

حول الترتيبات التي يمكن أن تعيد الثقة بحيث تظل اقتصادياتها معتمدة على القناة وكما قلت : هذا أمر ليس من شأن الولايات المتحدة أن تهتم به ، وإنما من شأن الدول الكثيرة التي يبلغ عددها العشرين ، والتي يعتمد اقتصادها على القناة ولقد حصلنا على آراء غالبة تلك الدول في مؤتمر لندن ، وهذه الآراء بسبيل أنه ترفع إلى الرئيس عبد الناصر في مدى يوم أو يومين .

\* س - يا سيدي الوزير ، أعتقد أن رأيكم مهم جدا وخاصة بالنسبة للدور الذي قمتم به في لندن ، فهل يمكن أن تذكروا لنا رأيكم الخاص في أي الضمانات ستكون مرضية - الضمانات الجماعية هي أم الفردية .

ج - لا أظن أن هذا السؤال يمكن الإجابة عليه أو تستبقى الإجابة عليه إجابة مجردة ، فالواجب يقتضي تحليل هذه المشكلة إلى عناصرها ، فهناك مشكلات عملية خاصة بالإدارة ، منها مسألة المرشدين ، ومن يحق له أن يستأجر المرشدين ، ويستغني عن خدماتهم ، ومن يقر نوع حركة المرور في القناة ، ذلك جانب مهم من جوانب المسألة ، شبيه بالحالة في مطار مليء بالحركة حيث يتعين على الشخص - الذي يعمل من برج الرقابة وخاصة عندما يكون الجو رديئا - أن يكون منصفا في السماح للسفن بالدخول - ذلك موقف يتطلب مسؤولية عظيمة ، وعلى هذا القياس فمسألة نوع حركة المرور في القناة مسؤولية كبيرة أيضا ، ثم هناك مسألة أخرى وهي : على من تقع مسؤولية المحافظة على تعطير القناة بدقة بحيث لا تتجمع الرمال فيها وتملؤها وعندما نشرع في التفكير في هذه المسألة من حيث عناصرها الدقيقة أظن أن المشكلة تصبح قابلة للحل أو على الأقل هذا ما أرى فيه ، ولا أظن أنه من الضروري التفكير في المشكلة بلفظ هذه الشعارات من أمثال : القومية ضد الدولية ، أو القومية ضد الاستعمار - أو آسيا ضد أوروبا ، الخ .. ، وحينئذ تصبح المشكلة غير قابلة للحل ، ولكن عندما نشرع في التفكير في الأشياء التي يجب عملها لإقامة الثقة في أن القناة ستدار بحيدة وكفاية تصبح المسألة قابلة للحل ، ولا أقول أنها مستحيلة ، ولكن أنها ينبغي أن تحل

س . يا سيدي الوزير هل تعتقدون أن قرار الرئيس عبد الناصر باستقبال هذه اللجنة والاستماع إلى تقريرها من مؤتمر لندن يعتبر اسهاما في حل المشكلة .

جـ — أعتقد ذلك ، على أنه لم يكن من المؤكد عندما قرر المؤتمر أن الرئيس عبد الناصر لم يقابل الوفد الذي كلفه مؤتمر لندن التحدث إليه ، والآن فقد قبل الرئيس ذلك وأعلن أننا نتقدم باطراد إلى الأمام ، ومع أن النتيجة غير منظورة فإني أعتقد أن الخطوات التي اتخذها تدل على أن هناك رغبة أكيدة لدى الجانبين في الوصول إلى حل سلمي .

سـ — ياسيدى الوزير هل يمكن أن نخبرونا : أيمتطيع الرئيس عبد الناصر أن يجعل من حل هذه المشكلة حلاً عادلاً لا حرب فيه ؟

جـ — إن سؤالك يثير نقطة ، وادود أن اعلق عليها ، وهى أنه على حين كانت جميع الدول المشتركة في مؤتمر لندن ما عدا دولة واحدة تسمى بحق إلى إيجاد حل عادل سلمي — شئت من بينها روحياً التي كانت في أثناء المؤتمر كله تقوم بدعاية متطرفة بطريق الراديو باللغة العربية موجهة إلى مصر الغرض منها جعل الأمر غاية في العسر على الرئيس عبد الناصر بقبول حل عادل ، وكانت تلك الدعاية تحت الشعب المصرى على الاعتقاد بأن أى حل يأتى من مؤتمر لندن يعتبر استعماراً وتوسعاً امبراطورياً قائلة للشعب المصرى : إنه إذا قبل ذلك الحل . خضع مصر مرة أخرى للحكم الاستعمارى الذى كان قد أطاح به .

ذلك كان نوعاً رخيصاً من الدعاية اضطلمت به روسيا في أثناء انعقاد المؤتمر وفي صباح اليوم الذى كنت أنحنت فيه مع المستر شيلوف موضعاً له مشروعنا كانت الدعاية السوفيتية تهاجم المشروع الذى لم يكن قد قدم للمؤتمر وقتئذ ، ومع ذلك فقد هوجم بوصفه استعمارياً وتوسعياً ، وواضح أن الغرض المقصود من تلك الدعاية كان وضع العراقيل أمام الرئيس عبد الناصر ، حتى لا يقبل المشروع ولكنى أعتقد أن الرئيس عبد الناصر يتمتع بالنفوذ والسلطة اللذين يمكنانه من قبول أى مشروع عادل ، وأعتقد أن مشروع الثانى عشرة دولة يعتبر على العموم عادلاً ، وسيوضح ذلك عند ما يفصل تفصيلاً عملياً كما ذكرت في لإجابة على سؤال سابق ، ولذا فإني متفائل بالموقف .

سـ — ياسيدى الوزير ، هل تشعرون أن أزمة السويس كانت تحدث إذا لم تكن قد سحبتا عرضنا الخاص بتمويل السد العالى في أسوان ؟

جـ — نعم أشعر أنها كان لا بد لها من أن تحدث على كل حال .



فبينما أشار الرئيس عبد الناصر إلى أن توقيت الإجراء الذي اتخذته لتأميم شركة قناة السويس قد أوحى به مسألة السد العالي في أسوان فإنه قرر أيضا أنه كان يفكر في الأمر ويضع الخطط ختمل عامين ، وأنا واثق من أنه كان سيحدث ما حدث حتى كل حال ، بل إن الرئيس عبد الناصر لم يحاول تبرير عمله بسبب سحب الإعانة الخاصة بـ السد العالي ، ومنهما يكن من أمر فسبب كهذا بعد تأفها وأعتقد أن الخطوة التي خطاها الرئيس جمال عبد الناصر تعد جزءاً من برنامج التنمية نفوذ مصر أو كما يقول « مجد مصر » والزعف من نصر إلى نصر ، تلك هي الأسباب التي ظل يدركها عامين كما يقول .

س - يا سيدى الوزير إن صحافة مصر قالت عن الرئيس عبد الناصر : إنه صرح أمس في القاهرة بدعشته من التعقيب المنسوب إليكم بأن معاهدة التسططينية تخلع على قناة السويس صفة دولية ، فترجواكم أن نحدثونا عن معنى لفظة ( دولية ) الواردة بهذه المناسبة .

ج - لقد أنشئت قناة السويس بالطبع قبل أن تكون مصر دولة مستقلة عند ما كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ، وفي ذلك الوقت دولت بمقتضى معاهدة سنة ١٨٨٨ التى تنص على أن تكون ممرًا مائيا حرا مفتوحا في زمن السلم وزمن الحرب لسفن جميع السول العظمى في العالم ، وكانت المعاهدة مفتوحة لمن يريد الاشتراك فيها من جميع دول العالم ، ولم يدرك بخلدى أن هناك شكاً في كون قناة السويس ممرًا مائيا دوليا .

س - يا سيدى الوزير ، هناك بعض الشك في أن الرئيس السابق ترومان قد عرض فى بوتسدام لتحويل قناة بنما ، واعتقدنا نقرر فى مذكراته ذلك ، ولكن الذين حضروا معه وقتئذ نفوا أنه عرض شيئا كهذا : فهل تذكرون هذا العرض ؟

ج - أظن أننى أستطيع أن أقول : أنه بحسب السجلات التى فحصت بمنتهى الدقة ، والتى فحصتها بنفسى لم يحدث مثل هذا العرض .

س - يا سيدى الوزير هل نوقش جد إسرائيل فى الممرود بالسويس بأى شكل من الأشكال فى مؤتمر لندن ؟

ج - نعم ، لقد أثبتت تلك المسألة وقيل : أن مصر تتحدى قرار مجلس الأمن الذى اتخذ فى سنة ١٩٥٧ فيما اعتقد ، والذى أعيد تأكيده فى سنة

١٩٥٣ والقاضي بأن صفين إسرائيل يحق لها بحسب معاهدة سنة ١٨٨٨ أن تمر ، وأن مصر لا يحق لها أن تمنعها من المرور .  
س - يا سيدى ، الوزير لقد صرحت بعض السلطات المصرية بقلقها حول ما يعتبرونه مؤامرة من جانب فرنسا وبريطانيا بالضغط على مرشدتها لترك قناة السويس : فهل تعرف ، شيئاً عن هذه المؤامرة ؟ وهل تحس بأية مخاوف من أن المرشدين من أوروبا الغربية الذين يعملون فى القناة سيتركونها ؟

ج - الواقع أنه لا شك من وجود القلق وبعض الفوضى بين المرشدين ، ولا أدري الى أى مدى يرجع ذلك الى السياسة ؟ ولكن مجرد ظن مصر أن السبب يرجع الى السياسة يشير بالضبط الى المشكلة التى تواجهنا هناك ، ففى عمل حساس كهذا ينبغي ألا يحدث نتيجة للسياسة يدعى المرشدين أن يدعوا المرض «للدبلوماسية» ولعل هؤلاء المرشدين وإن كنت لا أعلم ، ولكن مصر على الأقل تظن ذلك - هؤلاء المرشدين الذين يقعون فريسة المرض فجأة ومن غير مقدمات - يفعلون ، ذلك لأن حكوماتهم أو الدوائر الوثنية الصلة بحكوماتهم تنصح لهم بأنه من الأفضل لهم ألا - يحضروا للعمل .

والذى نريد أن نفعله هو إقامة إدارة للقناة حيث يفصل بين هذه النقاط الحيوية الدقيقة مثل المرشدين وكفائتهم وتأديتهم لواجبهم ، ونوع حركة المرور النج . وبين السياسة التى تنتهجها أية حكومة بذاتها فإذا كان من السئ أن تكون بريطانيا وفرنسا مارست نفوذا سياسيا من هذا القبيل فى الماضى فليس من الحكمة أن ندع حكومة أخرى تمارسه فى المستقبل .

وكما قلت فى لندن : ينبغي أن يكون للفرض فصل إدارة هذه القناة فيما يتعلق بجوانبها الفنية عن سياسة أية دولة ، وإذا كانت القناة كما يزعمون كانت خاضعة لسياسة بريطانيا وفرنسا فى الماضى فلسنا نصح بذلك الخطأ بإعادة إخراجها فى قالب آخر ولذا يجب أن تكون القناة فى المستقبل طليقة من النفوذ السياسى لأية حكومة ، وحينئذ فقط تستطيع أن تخضع للفرض المقصود منها كسر مائى دولى عظيم يعتمد عليه .

س - يا سيدى الوزير ، ما هو الدور الذى تعتقدون أنه من واجب الأمم المتحدة القيام به فى هذا الشأن ؟

ج - فى اعتقادنا الذى تقصينا به من مشروع فى لندن أنه مهما يكن نوع الوكالة أو اللجنة التى تشطّل بهذه المسئوليات فإنها يجب أن تكون متصلة بالأمم المتحدة ، والواقع أننا لم نحاول فى وليمبتن التى قدمناها فى لندن أن نمثل فى تفصيلات ذلك الإتصال وإن يكن بعض المؤسسين قد

اقترحوا أن يختاروا الأعضاء بواسطة الأمم المتحدة ، وربما بواسطة مجلس الأمن أو ربما بواسطة الجمعية العامة على حين اقترح بعض آخر وجوب قصر ذلك الاتصال على رفع تقرير والحصول على مقترحات ، ولكن فكرة جعل إدارة هذا الأمر المائي الدولي العظيم يحظى بجانب من مسئولية الأمم المتحدة كانت قد ذكرت في الاقتراح الذي تقدمنا به ، وأكبر ظني أن أكبر جانب من هذه المسألة سيحظى بقبول الهنود والاندونيسيين والسيلانيين أيضا وهم الذين لم يتفقوا معنا على طول الخط في مشروعنا في جميع تفصيلاته وإن تكن حكوماتهم تعطف على الكثير من جوانب اقتراحاتنا .

س - يا سيدي الوزير ، بالإشارة إلى قولك الخاص بموقف روسيمبا ونشاطها نحو مشكلة السويس : هل تجدون دليلا منعودتكم على سعي الاتحاد السوفييتي إلى الحيلولة دون إيجاد تسوية ومحاولة القضاء على المفاوضات ؟

ج - لا أريد أن أوجه الاتهامات حول دوافع القوم الآخرين ولكن بمنأى مبدأ قانونيا يقول أن « الإنسان مفروض فيه أن يقصد النتائج الطبيعية التي تترتب على أعماله » . وأغلب الظن أننا بازاء موقف ينطبق عليه هذا المبدأ القانوني .

س - يا سيدي الوزير لنعد لحظة إلى السويس ، وإذا لم أكن قد أخذت هناك لم تستعمل في بيانك اليوم « تدويل » الإدارة فهل هناك أي تغيير في هذا الشأن على موقف الولايات المتحدة ؟

س - لست واثقا من أنني استعملت لفظة « تدويل » فإذا لم أكن قد استعملتها ، كان السبب هو أنني حاولت أنه أتبع النصح الذي أعطيته في البداية لمحاولة التفادي من هذه العبارات الرنانة التي تحدث حصائدات لا فائدة منها ، ولكني بالطبع قلت فيما أظن : أن القناة مدولة أساسا بمعاهدة سنة ١٨٨٨ .

والآن عندما تأتي مسألة « الواجبات الإدارية » كيف يمكننا أن نتيقن ، أن تلك الواجبات تؤدي بكفاية وبجيدة بعيدة عن النفوذ السياسي لا يمكن الحكومة ، فأننا نصل إلى نتيجة يسميها البعض الإدارة الدولية ويفضل بعض ألا يسموها كذلك ، وأظن أنه من الأفضل التفكير في هذا الأشياء بما نفعه في الواقع .

وفي مدينة نيويورك تقع الأمم المتحدة ، ولا أظن أن أحدا يزعم أنه بسبب ترتيباتنا مع الأمم المتحدة أن مدينة نيويورك قد دولت فلميس لنا صوت في المجلس الذي تتصلبه الأمم المتحدة والمواطنون الذين يعملون هناك ولست أظن أن في هذا اختلافا مسادا بينا وبين المسكرتير العام بعض المسئوليات

التي يضطلع بها هناك والتي تعتبرها متفقة تماما مع سيادة الولايات المتحدة الكاملة ومع كرامتها فنحن لا نتحدث عن هل « دولنا » أو تخلينا عن « سيادتنا » على جزء حيوى من مدينة نيويورك ؟

س - ياسيدى الوزير يظهر أن هناك سوء تفاهم حدث بين حكومة بنما وحكومتنا حول العمل الذى تؤديه معاهدة بنما ، فهل لكم أن تعجبوا على هذا الموقف ؟

ج - لا علم لى بأى سوء تفاهم على الاقل فى الدوائر الرسمية ولكن الكثير من التخريعات حول وجوه الشبه بين قناة السويس وقناة بنما والواقع أن الموقف مختلف تماما من وجهتين حيويتين :  
اولا : الجانب القانونى والقضائى للمشكلة : فقناة السويس مدولة وفقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ على حين تعتبر قناة بنما ممرًا مائيا فى منطقة حيث تملك الولايات المتحدة بمقتضى معاهدة الحقوق التى تملكها فيما لو كانت صاحبة السيادة فى الحقوق أو السلطة وليس هناك معاهدة دولية تتيح للدول الاخرى أية حقوق على الاطلاق فى قناة بنما سوى معاهدة مع المملكة المتحدة تنص على أن لها الحق فى الرسوم ذاتها ، من أجل سفنها مثلنا .  
أما الجانب الآخر من المسألة وهو مختلف جدا فيتعلق بالموقف العالمى .  
ففى حالة قناة السويس هناك دول كثيرة تعتمد حياتها على ادارة القناة بحرية وكفاية وجيدة ، وهذه الدول مضطربة أشد الاضطراب ، لأنها تخشى عدم وجود ذلك النوع من الادارة ، وأن طريق حياتها ربما يقطع وبحسب ادراكى فليست هناك دولة واحدة فى العالم تخشى أن يتعرض اقتصادها للخطر من اساءة استعمال حقوقنا فى قناة بنما .

## الاجتماع القاهرة بين الرئيس عبد الناصر ولجنة السويس

اعداد المدة لإجتماع القاهرة ١٤ - ٢٩ من أغسطس

### رسالة من رئيس وزراء استراليا منريس

الى الرئيس عبد الناصر ٢٤ من أغسطس

طلبت الى اللجنة المشكلة من ممثلى حكومات استراليا واثيوبيا وايران والسويد والولايات المتحدة الامريكية والتي أشرف برياستها ، ونيابة عن حكومات استراليا والدنمارك واثيوبيا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وايران وايطاليا واليابان وهولندا والبرتغال واسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية، أن أنقل رجاء اللجنة الاجتماع بسيادتكم ووضع آراء هذه الحكومات بشأن قناة السويس أمامكم وشرحها لكم .

وترجو للجنة من سيادتكم أن تفيدها بصفة عاجلة ما اذا كنتم توافقون على الاجتماع بها لهذا الغرض، واقترح أن يكون زمن الاجتماع ومكانه مسألة يتم تدبيرها بعد وصول اجابتكم على هذه الرسالة .

٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٦ .

### رسالة من الرئيس عبد الناصر الى رئيس وزراء استراليا منريس

٢٨ أغسطس

وصلتنى رسالتكم بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٦ التى أبلغتمونى فيها رجاء اللجنة المشكلة برياستكم والتى تضم ممثلى حكومات استراليا واثيوبيا وايران والسويد والولايات المتحدة الامريكية الاجتماع بى لوضع آراء الحكومات المذكورة الخاصة بقناة السويس أمامى وتفسيرها لى .

وأوافق على رغبة اللجنة فى هذا الاجتماع المقترح .

٢٨ أغسطس .

رسالة من رئيس وزراء استراليا منزيس الى السفير المصري في لندن

٢٨ أغسطس

يا صاحب السعادة

لقد اجتمعت لجنتي ونظرت في الرسالة الموجهة من رئيس جمهورية مصر بشأن اجتماعه باللجنة المذكورة فيما يختص بقناة السويس وأود أنه أشكر لسيادته قبول اقتراحنا بمقد مؤتمر معه في هذا الصدد .

أفسيما يتعلق بمكان الاجتماع فنحن نفضل بلدا لا يعتبر معنيا بهذا الأمر مثل جنيف ( وهذا منيخضع للتدابير التي ستتخذ مع السلطات السويسرية ) - ولذا فنحن نقترح جنيف ولكن لما كان الأمر عاجلا جدا جدا نادرنا بالقول بأنه اذا لم يكن في وسع الرئيس الاجتماع بشا في أى مكان غير مصر فنحن على استعداد للذهاب الى مصر .

أما فيما يتعلق بالزمن فينقترح أن نصل الى مكان الاجتماع الذي يشير به مساء يوم الجمعة راجين الشروع في المحادثات معه مباشرة بأسرع ما يمكن .

وساكون عظيم الامتنان اذا أمكنكم أن تنقلوا هذه الرسالة بالتليفون الى سيادة الرئيس مع الإشارة في نفس الوقت الى أن الاسكندرية قد تصلح مكانا للاجتماع وخاصة بالنسبة الى مزاياها الجوية في هذا الوقت من السنة فيما يعتقد البعض، على أننى لا أعلق أهمية حيوية على هذه النقطة . ذلك لأن رغبتى الصادقة متناقضة هذه اشئون مع سيادة الرئيس مناقشة كاملة صريحة راجين أن تساعد مناقشتنا على تخفيف حدة التوتر الدولي بأسرع ما يمكن .

وأكون شاكرا جدا اذا أبلغتموني نتيجة هذه المكاتبات بأسرع ما يمكن :-

المخلص

( ي - ج - ٠ منزيس )

الى صاحب السعادة المسيو سامى أبو

الفتح

سفير مصر

لندن

رسالة من السفير المصرى فى لندن الى رئيس وزراء استراليا منزيس

٢٩ أغسطس

٧٥ جنوب شارع اودل  
لندن و١٠

السفارة المصرية

٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٦

يا صاحب السعادة

بالإشارة الى كتاب سعادتك بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٦  
كلبنى الرئيس أن أبلغكم نيته فى الاجتماع باللجنة فى القاهرة يوم  
الاثنين ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦ .  
فاذا وافق اللجنة ذلك وأبدته بأسرع ما يمكن أكون شاكرا .  
كذلك أكون شاكرا اذا تسلمت تفصيلات قيام اللجنة ووصولها  
وكذلك أسماء الأشخاص المرافقين لها .

المخلص  
س . أبو الفتوح

و . ج . منزيس  
الوفد الاسترالى  
فندق سافوى  
لندن

رسالة من رئيس وزراء استراليا منزيس الى السفير المصرى فى لندن

٢٩ أغسطس

تحريرا فى لندن ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٦ .

يا صاحب السعادة

أكون شاكرا اذا تفضلتم ونقلتم الى سيادة الرئيس جزيل شكرى على  
رسائلته التى سلمتمونى اياها هذا المساء .  
وتوافق اللجنة الحماسية على اقتراح سيادته الاجتماع به فى القاهرة يوم  
الاثنين ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦ .  
وسيبلفكم سكرتير لجنتي بأسرع ما يمكن التفصيلات عن تشكيل اللجنة  
وكذلك البيانات الأخرى المطلوبة .

المخلص  
و . ج . منزيس

صاحب السعادة  
المسيو سامى أبو الفتوح  
سفير مصر  
لندن

## المذكرة التي ألقاها لجنة السويس في اجتماعها مع الرئيس عبد الناصر

٣ سبتمبر

### المقدمة

لقد كلفتنا ١٨ دولة تستخدم قناة السويس أكثر من غيرها بالتوجه الى الحكومة المصرية فنقدم اليها بالنيابة بعض المقترحات الخاصة بمستقبل ادارة القناة، ونشرح للحكومة المصرية طبيعة هذه الاقتراحات وأهدافها . ونص هذه المقترحات مرفق مع هذا .

ومعلوم أن الدول التي نتحدث باسمها تعتبر مصالحها الاقتصادية الحيوية مما يؤثر عليها مستقبل القناة تأثيرا عميقا ، وتؤمن هذه الدول ايمانا عميقا بأنه اذا قدر للقناة أن تصان وتتطور كسمرائي مفتوح لتنتفع به سفن جميع الدول وجب أن تفصل عن السياسة وأن توضع ادارتها على أساس يتيح لها تحقيق أقصى درجات الثقة والتعاون بين الدول .

ونود في نفس الوقت أن نصرح بأن الدول التي نسلها لم تعالج هذه المشكلة بأية روح عدائية ، ذلك أن العلاقات مع مصر لها تاريخ ودي طويل ، وأن كثيرا من الأمم التي نتحدث باسمها كانت خلال الحربين العالميتين على اتصال ودي ومجد مع مصر ولقد رحبنا جميعا بأحراز مصر سيادتها الكاملة واستقلالها التام ، ونود ألا يعتبر اى شيء فعله أو يقترحه الآن ماسا بكرامة مصر القومية أو سيادتها، وهاتان النقطتان قد وضحتا بجلادى كل ما دار في مناقشات مؤتمر لندن وما بدا فيه من اتجاه .

وفي اعتقادي الراسخ أن إبرام معاهدة على الأسس المبينة في مقترحاتنا ستكون في مصلحة مصر وجميع الدول والأفراد التي تستخدم القناة ، ولا ريب في أنها ستساعد على إعادة نوع من السلم الدولي الذي يحتاجه العالم الآن .

فإذا خيل الى أحد أن ما نقترحه يتعارض مع حقوق مصر في السيادة على القناة التي تجري في أرض مصرية ، فواجبنا منذ بدء مناقشاتنا أن نصرح بعدم اعتقادنا بأن معاهدة سنة ١٨٨٨ وأية معاهدة من النوع الذي نقترحه كملحق لمعاهدة سنة ١٨٨٨ تؤثر بأية حال على حقوق مصر في السيادة ، بل وجود هذه الحقوق والاعتراف بها بصفة دائمة يعدد الأساس الذي تقوم عليه مقترحاتنا وأن زغبتنا كما هي حاجتنا في إقامة جهاز خاص لادارة القناة وصيانتها وترقيتها ، تلك القناة التي تعترف بالسيادة المصرية في الوقت الذي تلزم فيه لزمن طويل في المستقبل



ليس فقط مصالح مصر الواضحة ولكن مصالح جميع المتفعين بهذا الممر  
وللأثر البالغ الخطوة .

ونحن على ثقة بأن مناقشاتنا ستضى ودية على هذه الأسس ، ولو  
يدا للبعض أن هناك اختلافا في المبادئ ، لا يمكن التوفيق معه فنحن  
لا نعتقد أن ذلك صحيحا ، وسيكون من سوء حظ العالم إذا كان الأمر  
كذلك ، ولأننا واثقين بأن المفاوضات لإبرام اتفاق يستند على مبدأ أساسى  
يحقق مصالح الجميع - حضرنا الى مصر ، وسعيانا الى عقد مؤتمر مع  
حكومة مصر ، وسنبذل غاية جهدنا بأسلوب يتفق مع العقل للظفر بتسوية  
سلمية على قواعد العدل للطرفين فنندم القناة مستقبلا بحيث نخرجها  
من الخلافات السياسية ، ونتيح لها فرصة خدمة الأغراض السلمية  
لملايين كثيرة من الشعوب ، فى جميع أنحاء العالم .

### الملحق

الحكومات المصدقة على هذا البيان بوصفها مشتركة فى مؤتمر لندن عن  
قناة السويس والمعنية بالموقف الخطير الخاص بقناة السويس .  
والساعية الى حل سلمى يتمشى مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها .

والمعترفة بأنه من ناحية احترام حقوق مصر فى السيادة وتقرير حقها  
فى تعويض عادل لم يصف عن استخدام القناة يجب أن تحل حلا كافيا ، ومن  
ناحية أخرى يجب المحافظة على قناة السويس بوصفها ممرأ مائيا دوليا  
طبقا لماهدة قناة السويس بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

وتمتد اللجنة لتحقيق أغراض هذا البيان ، بأن تعوضا عادلا منصفا  
يجب أن يصرف لشركة قناة السويس البحرية العالمية ، وأن التدابير اللازمة  
ستتخذ بهذا التعويض ، ويجب أن يكون هناك نص خاص بالتحكيم  
فى حالة الخلاف فى الرأى ، وستشملها التسوية النهائية التى يدور حولها  
التفكير فلما يلى :

تتشارك فى التعبيرات عن وجهات نظرها هذه :-

١ - تؤكد هذه الدول أنه ، وفقا لما هو مقرر فى ديباجة معاهدة سنة  
١٨٨٨ يجب اقامة جهاز يرمى الى كفالة حرية استخدام قناة السويس  
البحرية فى كل الاوقات لجميع الدول

٢ - وهذا الجهاز الذى يقام يجب أن يضمن مع الاحترام الواجب  
لحقوق السيادة المصرية ما يأتى :-

أ - ادارة القناة وصيانتها بكفاية مهد علينا ، بوصفها ممرأ مائيا  
دوليا حراً مفتوحاً مأمونا طبقاً لمبادئ معاهدة سنة ١٨٨٨ .

ب - فصل ادارة القناة عن النفوذ السياسى لاية امة .

ج - مكافاة مصر مقابل استخدام قناة السويس مكافاة عادلة منصفة  
تزداد كلما انسعت طاقة القناة لانتفاع بها أكثر .

د - رسوم القناة مخفضة وفقا للمقتضيات الاتفة الذكر ، ودون  
أرباح فيما عدا (ج) المذكورة فوق هذا الكلام .

٣ - ولكي تحقق هذه النتائج على أساس دائم يعتز به يجب أن يكون  
طبقا لمعاهدة تناقش مع مصر حول هذا الموضوعات : -

١ - ترتيبات رسمية للتعاون مع مصر والدول المعنية الاخرى فى ادارة  
القناة وصيانتها وترقيتها ، وتنسيق مصالحها المختلفة فى القناة والمحافظة  
عليها ، وتحقيقا لهذا الهدف نفع على عاتق لجنة قناة السويس مسئولية  
ادارة القناة وصيانتها وترقيتها وتوسيعها لتتيج حركة مرور السفن  
أن تزداد ، وخدمة لمصلحة التجارة العالمية ومصلحة مصر ، وتمنح مصر  
هذه اللجنة جميع الحقوق والتسهيلات التى تتفق مع أداء مهمتها كما هو  
مبين هنا ، وتحدد صفة اللجنة فى المعاهدة الاتفة الذكر .

وأعضاء اللجنة - بالإضافة إلى مصر - لهم أن يضموا اليهم دولا أخرى  
تختار بطريقة يتفق عليها وتكون من بين الدول المشتركة فى المعاهدة باعتبار  
الانتفاع ونوع التجارة والتوزيع الجغرافى ، وتكون اللجنة بحيث  
تضطلع بمسئولياتها من أجل تحقيق أفضل النتائج الادارية فقط من غير  
تحريض سياسى لمصلحة أو ضد أى منتفع بالقناة

وترفع اللجنة تقارير دورية الى الأمم المتحدة

ب - لجنة تحكيم لفض أية منازعات حول المكافاة العادلة التى تدفع  
لمصر أو أية شئون أخرى تنشأ عن ادارة القناة

ج - العقوبات الفعالة على أى اخلال بالمعاهدة من جانب أى طرف من  
أطرافها أو أية دولة أخرى مع التص على معالجة أى استخدام للقوة أو أى  
تهديد باستخدامها للتدخل فى الانتفاع بالقناة أو ادارتها لأن ذلك تهديد  
للسلام واخلاق باغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة

د - النص على الاتصال المناسب مع الأمم المتحدة وإعادة النظر كلمة  
دعا الامم

رسالة من رئيس وزراء استرالياالى الرئيس عبد الناصر ، ٧ سبتمبر

جرت مناقشات فى جو تسوده المجاملة والصراحة وتقدير المسئولية  
على أن تلك المناقشات كشفت عن اختلافات عميقة فى الاتجاه والمبدأ

مما يدل بوضوح على عدم جدوى استئناف النقاش ، ولذا ترى من المفيد أن تدون لجنتي في قالب موضوعي مختصر - أغراض مقترحات للدول الثمانية عشر وطبيعه الأسباب التي نسب عليها ، ويبدو أن هذا من المرجح فيه ، لأنه لما كانت محادثاتنا قلمجرت على انفسراد دون أن تدون ودون رسميات ، ولا أحد منا يرغب في حدوث أى سوء فهم مستقيلا من جانب الدول التي فوضتني أو من جانبكم حول ما تقدمنا به إلى حكومتكم من مقترحات - فقد أبيع لنا تقديم هذه المقترحات نيابة عن الثمانية عشر دولة الآتية الممتلة في مؤتمر لندن كما يلي ( وفقا لحروف الهجاء ) : استراليا والدنمارك واثيوبيا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وإيران وإيطاليا واليابان وهولندا ونيوزيلاندا والنرويج والباكستان والبرتغال وإسبانيا والسويد وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ( أدت إسبانيا تحفظا في مؤتمر لندن نقل اليكم )

ولا بد أنكم لاحظتم منذ البداية أن الدول الثمانية عشر لم تحاول الوصول إلى أى رأى مشترك حول صحة قانون مضر الخاص بالتأميم أو عدم صحته .. وذلك لأن مؤتمر لندن أحس بأن مناقشة هذه النقطة لن تجدى حيث لم تكن للمؤتمر سلطة اتخاذ أى قرار قضائي ، ولذا رأى من الأفضل عمليا ضياغة مقترحات بديهية تقترح أن التأميم قد وقع فعلا ويعينون وفقا لهذا النظم ويستطيعون أن يؤدوا أعمالهم بطريقة تمت إلى السياسة بضلة كما يفعل قضاء محكمة العدل الدولية اذا توفر سنن النية وسلامه المقصد

وكما أكدنا خلال محادثاتنا أنه اذا قدر للقناة السويس أن تكون مصر مائيا دوليا بحق كما تنص عليه معاهدة سنة ١٨٨٨ يجب أن تبقى القناة بعيدة عن السياسة : مصر أو أية دولة أخرى . ولقد أبلغتنا سيداتكم بخلاف وسراح اعتقادكم بـ : القناة لا يمكن أن تفصل عن سياسة مصر لأنها جزء من الأراضي المصرية والممتلكات المصرية وردا على ذلك أوضحنا أنه اذا قدر للقناة أن تبقى خاضعة خضوعا تاما لأغراض مصر السياسية والقانونية سنة ١٨٨٨ فان الدول الكثيرة التي تنفع بالقناة سيتعين عليها أدراك الحقيقة ؛ وهي أن نوع تجزئتها الخارجية ستكون في أى وقت خاضعة لقرارات مصر وحدها ، ونحن بالطبع على علم برأيكم القائل أن هذا وفقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ ولكن إذا حدث أن تضمنت هذه المعاهدة نصا الاعتبارات مكفولة بسمان حرية الملاحقة على أنه في الامكان حدوث تمييز لأغراض سياسية في حركة المرور وإرشاد السفن وهو ما لم تفعله لمعاهدة المذكورة ، وأنه لا مفر من اختلاف الرأى حول فرض رسوم القناة التي هي تحت سيطرة مصر

وحدها على أساس مقتضيات الميزانية المصرية مع امكان زيادتها الى النهاية القصوى التى يمكن لحركة المرور أن تحتملها وأن تطوير القناة مستقبلها قد يكون خاضعا لاعتبارات الميزانية وهو خطر يتعين على أية دولة ترغب فى تمويل هذا المشروع أن تتفاداه .

ولهذا السبب ، ومن أجل مصلحة مصر ومصالح المنتفعين اصررنا على وجوب اقامة الهيئة التى توجه ادارة القناة بحيث توحى بالثقة العالمية ، وتقديم الفرصة للحصول على الاموال المطلوبة نسبة للشعور بالضمان السائد من جانب من يطلب اليهم توفير تلك الأموال

وباختصار قد اقترحنا مع اعترافنا لثام سيادة مصر أن يعهد الى هيئة ( تشكل طبقا لمعاهدة دولية ) بإدارة القناة وصيانتها وتوسيعها . هذه الهيئة تضم أعضاء من الامم المختلفة بما فيها مصر بداهة ولها سلطات ومسئوليات مالية ضخمة ، وحيث أننا نعتقد بأن ممر مائيا دوليا مثل قناة السويس يجب ألا يصبح اداة سياسية لاية دولة أو مجموعة من الدول اقترحنا ألا يكون أعضاء هذه الهيئة مجرد مندوبين عن أية دولة أو ملزمين باتباع اوشارات سياسية . بل على العكس قلنا : أن الدول الموقعة على المعاهدة يجب أن تختارهم على أساس صفاتهم الشخصية ومقدرتهم واستقلال رأيهم وتجاربهم ، وصحيح أن المعاهدة التى نقتربها انما عبارة عن نظام بين الحكومات ، وأن تعيين أعضاء الهيئة ان الامر سيضطلع به الحكومات ، ولكننا نعتقد أن الافراد الذين فى المراكز الرئيسية هم من رعايا الدول الاخرى ، ومن رأى مصر نفسها أنه من المرغوب فيه وجوب استمرار الادارة فى أيدي موظفين مهرة ، ولا يمكن كفاءة مثل هذا الاستمرار فيما نعتقد ما لم تكن هناك ثقة متبادلة بين الذين يديرون القناة أى الحكومة المصرية والمنتفعين بالقناة .

لقد أحسننا بوجهة نظركم التى تتسكون بها فى صلابة ، والتى تقول بأنه لا محل لسلطة لها صفة دولية فى القناة ، لان اعتقاد سيادتكم هو أن مصر نفسها قادرة على توجيه مستقبل القناة وضمانه ، ولم تتحد خط معاهدة سنة ١٩٠٨ او التصريحات الصادرة طبقا لتلك المعاهدة حصول حرية القناة .

وردا على هذه النقطة رأينا أنه من الضروري أن نعرض عليكم بصراحة وبشكل موضوعى بعض الاعتبارات ذات الاهمية الحيوية من وجهة نظر اللذين عشرة دولة التى تمثلها ، والتى تملك فيما بينها أكثر من تسعين فى المائة من السفن التى تعبر القناة ، ولقد بلغت حركة المرور فى القناة نقطة يمكن وصفها بأنها النهاية القصوى وكما نحافظ على القناة حتى فى شكلها الحالى ينبغي لنا أن نتيج لها خدمات موظفين من ذوى المهارات العالمية والخبرة

الفنية فى الهندسة والنقل، والموظفون الحاليون قد وصلوا الى ما هم عليه الآن فى مدى طويل من الزمان . ولو أن هناك عددا متزايدا من الموظفين المصريين الا أن معظم الذين يحتلون المراكز الرئيسية هم من رعايا الدول الأخرى ، ومن رأى مصر نفسها أنهم المرغوب فيه وجوب استمرار الادارة فى أيدي موظفين مهرة ، ولاتمكن كفاية مثل هذا الاستمرار فيما نعتقد ما لم تكن هناك صفة متبادلة بين الذين يديرون القناة أى الحكومة المصرية وبين المنتفعين بالقناة .

على أن الامر لا ينتهى عند هنا الحد ، إذ من الواضح أن مصر يمكنها ان تحظى بنصيب وافر متزايد من الارباح نتيجة لازدياد حركة المرور فى القناة اذا استطاعت القناة أن تحتفظ بنفذة كبار المنتفعين بها ، ويمكن لعدد ناقلات البترول التى تعبر القناة أن يتضاعف ضعفى أو ثلاثة أضعاف فى مدى سنين قليلة اذا وجدت هذه النفذة ولكى تواجه حركة المرور هذا وجب علينا تطوير القناة، وستكون التكاليف باهظة اذا تمت توسعة القناة أو تعميقها أو بناء فروع لها أو شق قنوات تجاورها ، فإذا قدر لهسف التكاليف أن تتوفر من إيرادات القناة فى مدى الزمان من غير تخفيض محسوس فى دخل مصر من القناة ، أو فرض زيادة فى الرسوم وجب أن توفر من الاموال التى تحصل من زيادة حركة المرور ، وهذه الزيادة تأتى فقط اذا ظل المنتفعون يثقون فى القناة . ويجب أن لا يغرب عن البال أن الزيادة فى الرسوم ستكون عبئا ثقيلا على ملايين الشعوب فى العالم الذين يدفعون فى النهاية تكاليف البضائع التى تحملها السفن عبر القناة . فإذا لم تكن التوسعة ضرورية فذلك لأن المنتفعين قد اندمست قوتهم وأن الكثير منهم قد اهتدى إلى الطريق حيث يتفادى الاعتماد على القناة ، وإذا قانف المنفعة التى قد تظهر بها مصر مستقلة كثيرا .

ولقد قلنا مرارا أن اقامة مثل هذه الهيئة التى نقترحها سيوحى بالثقة بين الدول المنتفصة ، فى أن الاعترافات للسلطة المطلوبة يمكن توفيرها بحيث لا تتحمل مصر وحدها عبئها الشئون وكذلك أكدنا أنه طبقا لقراراتنا لن يكون هناك حملة اسهم من الأفراد ، والدولة الوحيدة التى ستصل على إيراد سنوى مضمون من القناة ستكون مصر .

وأوضحت لسيادتك مرارا وتكرارا أن اقامة هيئة لقناة الدروس من النوع الذى نقترحه يعتبر فى نظر مصر سيطرة أجنبية وامتيلا اجنبية . فاجبنا أن الحقيقة هى أن أى نظام لتأجير القناة لا يمكن أن يعتبر سيطرة أو استيلاء إذا قامت مصر بمطلق حريتها ، وأبكم تسون ان مفاوضاتنا كلها كانت ترمى الى الظفر بمثل هذا الاتفاق .

بقى أمران مهمان طرا أثناء مقترحاتنا يتعين علينا توكيدهما : -  
الاول : هو اقتراحنا وجوب انضمام صلة بين الأمم المتحدة وبين الهيئة

الجديدة بعد انشائها طبقا لمعاهدة دولية وقد حدث هذا فيما يتعلق بالبنك الدولي وفقا لاتفاق مع الامم المتحدة كان له اثر جعل البنك «وكالة ذات اختصاص» طبقا لميثاق الامم المتحدة ، يؤثر بالطبع على حرية البنك في ادارة اعماله ، والاتصال بين الهيئة التي نقترحها وبين الامم المتحدة بصورة مماثلة يستطيع في اعتقادنا أن يجلب الرضى في جميع أنحاء العالم ، راني يدعم الثقة والامن الدوليين اذا جاز .

كذلك اقترحنا انشاء لجنة تحكيم لفرض المنازعات حول التعويض المنصف مصدر من القناة ، وربما حدثت منازعات اخرى خلال السنين المقبلة تكون واحدة أو أكثر من الدول المؤسسة طرفا فيها ، فاذا لم يتيسر حل مثل هذه المسائل بالاتفاق وجب عرضها على لجنة تحكيم مستقلة تتمتع بالثقة الدولية ، ولم قصد مقترحنا الى ان لجنة التحكيم المذكورة ستكون سلطة التي تعالج المشكلات العادية التي تطرأ أثناء الادارة مثل المطالبات التي مد تنشأ خاصة باستخدام الافراد أو بالعقود مع صغار المتعهدين والعقود التي بجرم خاصة بمثل هذه المسائل العادية انما هي عقود يوقع عليها في سر في أغلب الاحيان ، وتكون خاصة للمحاكم المصرية ولن تكون للجنة التحكيم صفة الا في المنازعات ذات الصلة الدولية .

وفي مؤتمر لندن تم الاتفاق بين جميع الدول المشتركة فيه على أن أي اتفاق يبرم يجب أن يكون عادلا بالنسبة لمصر ، وأن يحترم سيادة مصر الإقليمية . حقرا كاملا ، وقد عرضنا الامر كله على سيادتكم بتلك الروح وتلك الرغبة ، لهذا السبب أوضحنا مرارا أننا — بينما تمثل الدول المنتفعة بالقناة — نهتم اهتماما بالغا وملحا بالظفيس بأقصى قدر ممكن من الثقة ومن ضمان حرية القناة ومستقبلها ضاملا ، وقد وردت في مقترحنا بعض الخوايا البارزة التي تعود على مصر ، والتي ناقشناها نقاشا طويلا ونجملها الآن فيما يلي —

أ - حيث أن ملكية مصر للقناة معترف بها فمن مصلحة مصر العظمى أن تضمن في صيانة القناة وتحسينها رجلا جيدة على مر السنين .

ب - ونظّم الهيئة الجديدة بالأعباء المالية التي تتضمنها هذه الصيانة والتحسين مستقبلا ، ولذا تخلى مصر عن حله المستولية .

ج - ومصر وحدها هي التي تحصل على الفائدة من القناة .

د - يتفق على تمويل حملة استثمار شركة قناة السويس تمويلًا عادلا حصصا .

هـ - تخفيف حدة التوتر الخطير الذي يسود العالم الآن على أساس

تقرض عنه الدول المنتفعة بالقناة ويتفق اتفاقا تاما مع كرامة مصر واستقلالها وملكيته ، وبذا يتم الاسهام فى تسوية سلمية للمشكلات الدولية .

وقد فهمت اللجنة انكم اتخذتم موقفا لا يمكنكم معه قبول المقترحات الاساسية التى وضعت أمامكم . وان شاكرا إذا تعاضتم سيادتكم بإبلاغ اللجنة بما إذا كان ما فهمه اللجنة صحيحا مع الأسف تكون اللجنة قد أدت المهمة الى عهدت بها لها الدول الثماني عشرة وهى عرض هذه المقترحات وتفسيرها وتحرى موقف الحكومة المصرية بشأنها ، وفى هذه الحال لن يكون هناك شئ أمام اللجنة سوى أن تطالب من سيادتكم استقبالها فى الوقت الذى يناسبكم لتتبع لها الا استثنائى فى الانصراف بعد اجراء آخر مشاورات معكم .

المخلص (د.ج. منريس)

سيادة الرئيس عبد الناصر  
رئيس جمهورية مصر

رسالة من رئيس وزراء استراليا (منريس) الى الرئيس عبد الناصر  
ينقل فيها الاقتراح الاسبانى ، ٧ سبتمبر

يا صاحب السيادة

فى مؤتمر لندن الخاص بقناة السويس تم الوفد الاسبانى برجاه هو : أنه فى حالة عجز لجنة السويس عن الوصول الى اتفاق مع سيادتكم حول مسألة اللجنة الدولية الخاصة بقناة السويس يجب على لجنة السويس المذكورة أن تقدم اليكم المقترحات الاسبانية فى المؤتمر .

ولذا فقد طلبت الى لجنة السويس أن ألقت أنظاركم الى المقترحات الاسبانية التى نرفق نصها مع هذا الكتاب .

المخلص

(د.ج. منريس)

المرفقات

المقترحات الاسبانية

صاحب السيادة

الرئيس جمال عبد الناصر

رئيس جمهورية مصر

(مرفقات)

يقترح الوفد الاسباني تعديل الفقرة ٢ الواردة في بيان الثماني عشرة دولة كما يلي

٣ • وتحقيقا لهذه النتائج على أساس يعتمد عليه يجب أن تنشأ طبقا لمعاهدة جديدة :-

أ - ترتيبات رسمية من التعاون بين مصر والدول المعنية الأخرى في إدارة القناة وصيانتها وترقيتها وتنسيقها والمحافظة على مصالحها المختلفة في القناة ، ولهذا الغرض يجب أن يكون هناك تمثيل كاف للمجموعة الدولية التي تستخدم القناة في اللجنة المصرية التي تديرها وتصورها وترقيها •

ب - وقد قصد بالقناة ، بطبيعتها ، خدمة جميع الأمم •

وفي ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ ، ووفقا للمادة ١٤ من فرمان الموقع عليه من خديوي مصر تقرر أن تكون القناة والموانئ التابعة لها مفتوحة على الدوام بوصفها ممرًا محايدًا لجميع السفن التجارية الآتية من بحر إلى آخر دون أي تمييز أو منع أو تفضيل خاص بالأشخاص أو الجنسيات • وهكذا ادخلت حرية المرور في القانون الذي يمنح الشركة امتيازها ولم يكن ثمة أي ضمان دولي غير صفة الشركة العالمية •

وفي خلال العشرين سنة الأولى تطور نظام الضمانات الدولية تطورًا تدريجيًا مع تطور الشركة نفسها ، وهذا النظام قدر له أن يحظى بالموافقة النهائية في معاهدة سنة ١٨٨٨ •

وفي تلك السنين الأولى كان قد تقرر أن تبقى حرية المرور عبر القناة وأن يوضع نظام معتدل يفرض الرسوم دون تمييز ، وكذلك كفالة أمن القناة وصيانتها من الأمور التي يجب على المجموعة الدولية أن تشرف عليها •

وفي سنة ١٨٧٣ قررت لجنة دولية المستويات التي تفرض الرسوم على أساسها وفي ذلك الوقت صرحت تركيا التي انتقلت حقوقها والتزاماتها الآن - بعدم أحداث أي تغيير في شروط المرور عبر القناة فيما يختص بالرسوم إلا بموافقة الباب العالي الذي لا يتخذ قرارًا إلا بعد الوصول إلى اتفاق مقدما مع الدول المعنية بالامر •

وفي سنة ١٨٨٥ اجتمعت لجنة دولية أخرى لتضع ، وفقا لأحكام تصريح لندن قانونًا تنفيذيًا : أن ينشأ نظام خاص يرمي إلى ضمان حرية استخدام قناة السويس البحرية في كل الأوقات لجميع الدول •

ومن التفاصيل المهمة التي لها دلالتها الخاصة أن اللجنة المذكورة وهي التي وضعت مشروع معاهدة القسطنطينية بتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ - اجتمعت بدعوى من حكومات البلاد الأوروبية الهامة •



وبالإضافة الى ذلك استكملت هذه المعاهدة النظام الذى وضعت بمقتضاه  
بحرية الملاحة فى هذه القناة طبقا لقرمان صاحب الجلالة الامبراطورية  
السلطان بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ ومؤيده للامتيازات التى منحها  
صاحب السمو الخديوى ، لقد قرأت هذه الفقرات من الديباجة الخاصة  
بمعاهدة سنة ١٨٨٨ ، التى تربط هذه الوثيقة بالشركة العالمية فى النهاية  
أصبح النظام الذى انشئ طبقا لقرمان سنة ١٨٦٦ واستكملته معاهدة سنة  
١٨٨٨ هو النظام الذى نتج من الامتياز الممنوح للشركة العالمية وأداة القناة  
بواسطة شركة قناة السويس كانت بحق - كما قال المستر ايدن فى ١٢  
سبتمبر - جزاء من النظام الذى يرمى الى ضمان حرية استخدام القناة بواسطة  
جميع الأمم المعنية وفقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ .

وإذا كان لا بد لنا من المضى فى تحليل النصوص وتفسير الحقائق فان  
الإنقاط التالية تبرز أماننا بوضوح - -

أنشأت الشركة العالمية للدول الأوروبية الكبرى التى تمثل جميع  
المنتفعين بالقناة فى النصف الثانى من القرن التاسع مؤتمر باريس الذى  
انعقد فى سنة ١٨٨٥ ، لاستكمال النظام الحالى بواسطة ضمانات دولية  
رسمية . وكانت تلك الدول فى الواقع هى التى تولت اداء الخدمات الدولية  
للمعاهدة باسم المنتفعين بالقناة وكل ما فعلته تركيا أنها منحت حق المرور  
فى جزء من أراضيها ولا تستطيع مصر وقد حلت محل تركيا أن تمارس اليوم  
سلطات بشأن مؤسسة دولية تؤدى خدمة عامة .

فماذا يبقى من حجة مصر ؟

ليست الشركة العالمية خاضعة للقانون المصرى فحسب ، ووجودها  
بوصفها مسئولة عن ادارة القناة يكون عنصرا مهما فى الضمانات التى أنشأتها  
معاهدة سنة ١٨٨٨ .

ولذا فان عمل مصر الذى أمعته الشركة العالمية غير قانونى ، اذ ليس  
فى وسع الحكومة المصرية تأميم مرفق دولى قصد به بداهة أن يظل كذلك الى  
الابد . وليس فى وسعها أيضا أن تستبدل هيئة حكومية مصرية تدير  
القناة من أجل المصالح القومية البحتة بالشركة العالمية وهل يمكن لاحد أن  
يحتج بأن الحكومة المصرية كانت تستطيع أن تؤم القناة فى سنة ١٨٨٨  
فورا بدون المعاهدة ؟ بالطبع لا . ولا يحق لها أن تفعل ذلك اليوم دون  
الاخلال بمعاهدة سنة ١٨٨٨ .

وليس هذه المسألة مسألة سيادة ، لأنه فى سيادة كل دولة مستقلة  
خاضعة لبعض القيود ، وخاصة بالقيود الناشئة : عن معاهدة تبرم  
بمطلق الحرية والاختيار .

ولا يكفي أن نقرر بحل حقوق مصر وحقوق المتفعين بالقناة . على حدة ، ولكي يكون لنا حلف في هذه القضية التي تناقشها يجب علينا أن نرجع بها إلى العلاقة السياسية ، التي يعد رئيس الدولة المصرية مسئولا عنها من أول الأمر .

في ٢٦ يوليو كان هم الكولونيل ناصر الاول - حسب تصريحاته - هو الانتقام لسحب العرض الذي كانت قد تقدمت به حكومة الولايات المتحدة . منه بضعة شهور مضت لتمويل إنشاء السد العالي في أسوان .  
وواضح أن تأميم شركة قناة السويس بالنسبة لرئيس الدولة المصرية عبارة عن اجراء للانتقام ولا شك أن هذا الهدف يخالف أهداف معاهدة سنة ١٨٨٨ ولا يرتبط بأي علاقة بحرية المرور عبر القناة .

وبالإضافة إلى ذلك نجد في خطاب الرئيس المصري الذي القاه في ستة وعشرين من يوليو دعوة إلى العنف وإثارة الكراهية ضد الجانب ، وليس هذا كله إلا تبريرا للقرار الذي اتخذ بتأميم شركة القناة السويس ، فقد قال الرئيس ناصر في ذلك الخطاب : سنستعيد جميع حقوقنا ، فإن كل هذه الاموال الخاصة بالشركة ملك لنا ، ومصر صاحبة القناة .

وقد صرح الرئيس المصري في عدة مناسبات أنه قد اتخذ قراره ، لرفع مستوى المعيشة بين مواطنيه وترقية الاقتصاد القومي .

ولو أن ذلك كان الغرض الوحيد للرئيس جمال لاستطاع بيسر أن يحصل على اتفاق دولي ، لأن فرنسا لم تنزع مصر حقها في الظفر بتعويض عن منع امتياز في جزء من أراضيها يتيح لها أن تستشير رأس المال الضروري لترقية الاقتصاد المصري .

على أن الاساليب التي اتبعتها رئيس جمهورية مصر ، وكذلك التهديدات التي تضمنها قانون التسيام أعطت فكرة مخالفة عن نواياها .

فلم تقصر الحكومة المصرية في إنذار شركة قناة السويس فحسب بل أنه مكاتب الشركة وأجهزتها قد احتلها الجيش المصري والبوليس المصري بالقوة .

كما أخرجت أوصلة الشركة بموجب قانون التأميم بأن يظل موظفو الشركة في أعمالهم تحت أوامر السلطات الجديدة .

وأعمال كهذه لا بد لها من أن تثير الحكومتين الفرنسية والبريطانية ، ولذلك اتخذت الاجراءات العسكرية المعروفة .

وإذا كنا نعمل بقصد عدواني ، لمصيرنا هكذا منذ ستة وعشرين مي

يوليو ولما سعينا مرارا للتفاوض أو الالتجاء الى مجلس الامن • والذين يظنون أن الاحتياطات التي اتخذناها لم يكن لها ما يبرها عليهم أن ينظروا اليها • وفقا للتطورات الأخيرة • وذلك • أنه في مدى الاسابيع القليلة الماضية تغيرت لهجة الرئيس ناصرحي أصبحت خطبته الأخيرة لا يمكن مقارنتها بخطابة الذي القاه في ٢٦ من يوليو •

وبالاضافة الى ذلك ظلت سفن عديدة تعبر قناة السويس دون أن تدفع رسوم المرور للسلطات المصرية •

واخيرا وبالرغم من أحكام المادة ٥ من قانون التأميم استطاع مرشدو القناة وموظفوها ترك مصر دون أن يتعرضوا للعقوبات أو سو. المعاملة •

ويؤسفنا اننا لانستطيع الامتناع عن الربط بين هذه الترخيصات التي أتاحتها رئيس الدولة المصرية وبين المخاوف التي يكون قد احس بها خاصة بالتحركات الفرنسية البريطانية المضادة • على أننا اضطررنا الى استبعاد مشكلة قناة السويس عن مجال العاطفة والعنف حيث وصفا الرئيس ناصرحي بالقوة وفعله

وفي خلال المؤتمرات الدولية الأخيرة اجلت الحكومة الفرنسية الاسباب التي قد تؤدي الى حل لمشكلة القناة •

ولم يحدث أن شك أحد في سيادة مصر على أراضيها وعلى منطقة القناة بنوع خاص • فقد تم الاعتراف بها طبقا لقرمان ١٩٥٦ • على أننا نعتقد بأن احكام التزامات المعاهدة يعتبر من مقتضيات العصر ولم تفكر الحكومات الفرنسية حق الشعب المصري في الحصول على نصيب عادل من الفوائد التي تعود من استخدام القناة بواسطة : سفن الدول الاجنبية •

ومن ناحية أخرى لاتزال الحكومة الفرنسية تعتقد أن الواجب يقتضي بتنظيم المرور عبر القناة بواسطة هيئة دولية • وهي تضع حدا باصلا واضحا في هذا الشأن بين التنظيم والاشراف • وهذا يحق للمتمتعين بالقناة أن يتقنوا أن ترتيبات حركة المرور • وتحديد الرسوم وتعيين المرشدين وأعمال الصيانة أو ترقية القناة مستنفذ دائما مع مراعاة مصالح المتبعين المشروعة •

فإذا طرأت اعتبارات وطنية خالصة في أي لحظة تزعزع من حركة المرور اضطرب تدفق التجارة بين أوروبا وآسيا •

وبهذه المناسبة نحضرننا سائفة ندعو الى القلق الم ترفض الحكومة المصرية تنفيذ توصية مجلس الامن الخاصة باستخدام السفن الاسرائيلية لقناة السويس •

ولقد كتب أحد الاداريين التابعين للسلطات المصرية التي أُنشئت في

٢٦ من يوليو قائلا : أن مصر تستطيع أن تطلق القناة في وجه السفن التابعة لاية دولة في حرب مع مصر ، وأن تتخذ تدابير أقل شدة مثل تفتيش السفن التابعة لدولة معادية والسفن المحايدة التي تعاون العدو أو تنجز معه تموين هذه السفن وشحنها وتمضي في القبول بأن الحكومة المصرية • تنظم المرور في القناة بالطريقة التي تراها • فتصريحات كهذه تبرر مخاوفنا • وهذا هو السبب في أننا قررنا التزام المبادئ الخاصة بالإدارة الدولية طالما أن مبدأ الاشراف الدولي لا يفي بمقتضيات الموقف • والذي يحدث في إدارة القناة اليومية هو التمييز والتعطيل والصعوبات التي ترى معاهدة سنة ١٨٧٨ إلى تقاديبها •

وعلى أساس الآراء التي أجمعها الآن ظلت الحكومة الفرنسية أكثر من شهورين تسعى الى وسائل لايجاد حل سلمي للمشكلة التي أوجدها الرئيس ناصر بقراره المعروف •

وبعد أن رفعت الى الحكومة المصرية في ٣٠ من يوليو مذكرة احتجاج على الطريقة الاستبدادية التي اتخذت بها التدابير دعت الحكومة الفرنسية الى مؤتمر يضم ٢٢ دولة تمثل ٩٥ ٪ من التجارة التي تعبر القناة • وقد وجهت الدعوة الى ذلك المؤتمر للاشتراك مع الحكومتين البريطانية والأمريكية ، وكان الغرض منه البحث عن امكان استنباط نظام دولي يكفل تنفيذ المبادئ الواردة في معاهدة سنة ١٨٨٨ دون الاخلال بمصالح مصر ، وفي مدى ستة أيام استطاعت ثمانى عشرة من هذه الحكومات الاشتراك في المؤتمر المذكور •

## البلاغ المشترك الصادر من لجنة السويس

والحكومة المصرية ، ٩ سبتمبر

البلاغ المتفق عليه

انتهت المباحثات التي جبرت بين الرئيس ناصر واللجنة التي تكونت من ممثلي استراليا وأثيوبيا وإيران والسويد والولايات المتحدة الأمريكية تحت رئاسة المستر روبرت ج • منزيس رئيس وزراء استراليا والتي جددت في القاهرة بين ٣ و ٩ سبتمبر •

وقد عرضت اللجنة مقترحات ثمانى عشرة من الدول المشتركة في مؤتمر لندن الخاص بقناة السويس وشرحها وتسلمت بدورها حكومة مصر آراء في شأنها •

وقد أنهيت المناقشات بطريقة صريحة خالية من الرسميات ، وستبرح اللجنة القاهرة ، وتقدم تقريرها عن نتائج المناقشات الى الامم التي عهدت اليها بتقديم مقترحاتها •

## تقرير لجنة السويس ، ٩ سبتمبر

تقرير لجنة السويس عن المهمة التي عهدت بها اليها ثمانى عشرة دولة من الدول التي شهدت المؤتمر الخاص بقناة السويس : -

١ - أن حكومات استراليا والدنمارك وأثيوبيا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وإيران وإيطاليا واليابان وهولندا ونيوزيلندا والفرويج والباكستان والبرنمال وأسبانيا والسويد وتركيا والمملكة

المتحدة الأمريكية - قد عهدت في الثالث والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٥٦ - الى ممثل حكومات استراليا وأثيوبيا وإيران والسويد والولايات المتحدة الأمريكية برئاسة رئيس وزراء استراليا المستر منزيس بالتوجه ، نيابة عنها ، الى حكومة مصر وعرض اراء الحكومات المذكورة الخاصة بقناة السويس عليها ، وشرح أغراضها وأهدافها والمتحرى عما اذا كانت مصر على استعداد لقبول التفاوض من أجل إبرام معاهدة على أساس تلك الآراء وتتضمن هذه الآراء وثيقة (ملحق ١) الصادرة من مؤتمر لندن الخاص بقناة السويس .

٢ - وقد عينت حكومات استراليا وأثيوبيا وإيران والسويد والولايات المتحدة الأمريكية لهذا الغرض المندوبين الآتية اسماؤهم ، ليشكلوا لجنة تعرف بلجنة السويس :-

استراليا - رايت اونرايل ر.ج -منزيس رئيس الوزراء .  
أثيوبيا - صاحب السعادة اتواكليلو هايت - وولده وزير الخارجية .  
إيران - صاحب السعادة الدكتور ج . ج . اردلان وزير الخارجية .  
الولايات المتحدة - أورايل جون فوستر دالاس وزير الخارجية  
الأمريكية أعقبه انرايل لوى ز . هندرسون ، السفير بوزارة الخارجية  
الأمريكية .

٣ - وافضت اللجنة الى رئيس جمهورية مصر ، عن طريق السفير المصرى فى لندن ، فى الرابع والعشرين من أغسطس سنة ١٩٥٦ رجاءه الاجتماع برئيس الجمهورية وشرح اراء الثمانى عشرة دولة المذكورة للرئيس كما وردت فى البيان ، فأعدت اللجنة لاجتماع لجنة السويس برئاسة الجمهورية فى القاهرة يوم الاثنين الثالث من سبتمبر سنة ١٩٥٦ ، وعلى ذلك سافر أعضاء اللجنة الى القاهرة .

٤ - وافادت اللجنة من الزمن الذى مضى بين تعيينها فى الثالث والعشرين من أغسطس وبين سفرها الى القاهرة فى الثانى من سبتمبر للحصول على معلومات عن الجوانب العملية فى إدارة القناة ، كما فحصت اللجنة بالتفصيل معنى مقترحات الثمانى عشرة دولة وأهملتها ،

فاجتمعت كل يوم للمناقشة في لندن والقاهرة ، حيث عقدت ١٦ جلسة .

٥ - وفي أول اجتماع للجنة ، مع رئيس الجمهورية ظهر الثالث من سبتمبر أعدت العدة للمناقشات التي تلت ذلك ، وفي هذا الاجتماع ترك رئيس اللجنة جمع رئيس الجمهورية مقترحات الحكومات الثماني عشرة الى جانب مذكرة تفسيرية توضح الغرض من رحلة اللجنة ، وتؤكد الروح التي تواجد بها مهمتها (ملحق ٧) ، وكأبت الاجتماعات مع رئيس الجمهورية تتم عادة في الساعة السابعة مساء وشهدها رئيس الجمهورية ، يرافقه صاحب السعادة الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية وقائد الجناح على صبرى مدير مكتب الرئيس ، وكذلك أعضاء اللجنة الخماسية .

وجرت للمناقشات في أمسيات الثالث والرابع والخامس من سبتمبر وتناول أعضاء اللجنة العشاء على مأثبة رئيس الجمهورية في الخامس من سبتمبر ثم اجتمعت اللجنة برئاسة رئيس الجمهورية في التاسع من سبتمبر ، واستمرت الجلسات في الغالب ساعة ونصف الساعة تقريبا ، وأديرت في جو غير رسمي ، وكان النقاش صريحا ومن غير محاضر جلسات ، ولم تزود الصحف بآية معلومات أو إرشادات أثناء المحادثات ، وإلى جانب ذلك عقد بعض الاعضاء با فيهم رئيس اللجنة مناقشات على انفراد مع رئيس الجمهورية .

٦ - وخلال اجتماعات الثالث والرابع والخامس من سبتمبر ناقشت ياسهاف بطيعة المقترحات للحكومات الثماني عشرة (وراء الحكومة المنزلية حول تلك المقترحات ، على أنه قد وضح بجلال غمضا نهاية الاجتماع الخامس من سبتمبر أنه رئيس الجمهورية لم يكن على استعداد لقبول المبادئ الأساسية للمقترحات التي قدمتها اللجنة ، فقد أصر على وجوب اوضح اداة القنطرة تحت سلطة مصر مباشرة ، وكانت هناك بعض الفقرات الفرعية وردت في المقترحات لتبين الم بعد من القبروري مناقشتها حتى النهاية . بعد الاخفاق في الوصول الى اتفاق حول المبادئ الرئيسية ، ولذلك قررت اللجنة أن ترفع الى رئيس الجمهورية كتابة ، وفي خضدود المختصر الوافق التفسيرات واملية الجمهورية عند تقديم المقترحات وتواجه النقاط التي أثارها رئيس الجمهورية ، وقد سلمت تلك التفسيرات باملية الى رئيس الجمهورية في السابع من سبتمبر في كتاب موقع عليه من رئيس اللجنة استأجيت ان في الكتاب المذكور يحوي ملخصا وافيا عن مبرر مناقشات اللجنة رفيدة ورد بنصه الكامل في ملحق التفسيرات من ملحق ٨ ، وسنداء راء رئيس الجمهورية ولا حظ من الاطلاع على ملحق الكتاب ان اقتراما قد عرض على الرئيس ناصر طلب اليه في أن يؤيد اللجنة عدم امكان قبول المقترحات الاساسية التي وضعت أمامه نيابة عن الحكومات الثماني عشرة .

وفي الوقت ذاته بحث رئيس اللجنة بكتات آخر إلى رئيس الجمهورية أرفق به نسخة من المقترحات التي تقدمت بها إسبانيا في مؤتمر لندن. وفي الملحق ٨ نسخة من هذا الكتاب مرفقة مع مستطلحاته.

فاجاب رئيس الجمهورية مؤيدا القول بأنه لا يسعه قبول هذه المقترحات ، وعند تسلم خطاب رئيس الجمهورية انتهت مهمة اللجنة ، ذلك لأنها قدمت لحكومة مصر وشرحت لها مقترحات الدول الثماني عشرة، وتاكدت من أن المقترحات المذكورة غير مقبولة لدى الحكومة المصرية كأساس للدخول في مفاوضة لا يرام معاهدة ، ولذا باشرت اللجنة مصر صباح اليوم العاشر من سبتمبر بعد أن زارت رئيس الجمهورية مساء التاسع من سبتمبر مستاذنة في السفر.

ويتعين علينا أن نضيف إلى ما تقدم أننا اضطلعنا بمهمة تقديم وتفسير مقترحات لندن في تعاون تام مع رئيس الجمهورية ، على أننا فيجبنا يتعلق بجوهر المقترحات المذكورة ، لقينا مقاومة صلبة ضد أي انحراف على ادارة القناة وتطويرها من جانب أحد غير حكومة مصر نفسها ، وبالرغم من الجهود الطيبة التي بذلناها في صين ، بالغ وجدنا أنفسنا وجها لوجه على الدول أيام تغييرات متباعدة الاستعمار المشترك ، والسيطرة و.الاستيلاء ، وغير ذلك مما دل على الميل إلى مقابلة المنطق بالمنطق ونتيجة لذلك رفضت مقترحات الدول الثماني عشرة الجمهورية وفيها ياتى ما يلي :

أعضاء اللجنة : الأعضاء : الأعضاء : رئيس اللجنة :  
أعضاء : الأعضاء : الأعضاء :  
أعضاء : الأعضاء : الأعضاء :  
أعضاء : الأعضاء : الأعضاء :  
أعضاء : الأعضاء : الأعضاء :  
أعضاء : الأعضاء : الأعضاء :

الولايات المتحدة الأمريكية : الأعضاء : لوي : هندرسون  
٩ هيتشكوك : الأعضاء : الأعضاء :  
ثم أضاف رئيس اللجنة إلى ما تقدم قوله :-

هناك حقيقة جديرة بالاعتبار خاصة بمناقشاتنا سواء داخل اللجنة أو مع حكومة مصر ، تلك هي : أن ممثلي الدول الخمس الملتحقين إلى جسد قارات مختلفة استطاعوا أن يتفقوا في استخدام واكتشاف في الأجزاء ، وأنهم لمدين بالشكر لزملائي الذين أحروا هذه النتيجة بعد جهود من ظروفهم وألحظوا أن هناك قوة إلى أعيننا انضمت على الجانب الجاهل والاعتناء بها لتصل إلى الهدف ، وذلك بفضل من الله ، حتى النهاية طلبنا من جسدنا لمختصاتنا بعد ثلاثة أشهر من العمل في الأمانة العامة وعلينا أن نذكر أن

فمن اجتماع القاهرة إلى مؤتمر الدول الخمس (التي) ، (١٩٤٦)

## من اجتماع القاهرة الى مؤتمر السويس الثانى

التطورات الموقوتة ، ١٠ - ١٧ سبتمبر

بيان وزير خارجية أمريكا دالاس ١٠ سبتمبر

لقد أصبت بخيبة أمل بالغة لرفض الرئيس ناصر رئيس جمهورية مصر المقترحات التى تقدمت بها ثمانى عشرة دولة تمثل الأمم الموقعة على معاهدة سنة ١٨٨٨ ، والمنفعة أكثر من غيرها بالقناة ، التى تعتمد اقتصادياتها كثيرا على القناة ، فلقد عرضت هذه الدول التى تنتمى الى أوروبا وروسيا وأفريقيا وأستراليا وأمريكا مقترحات ترمى الى التوفيق بين وجهات النظر المتباينة ، والغرض منها إيجاد تعاون مثمر بين مصر والدول التى لها حقوق طبقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ ، فهذا التعاون ولا شئ سواه هو الذى سيجتنب لمصر السويس المائى خدمة الغرض المقصود منه كما يتضح<sup>(١)</sup>

ونحن كلنا مدينون بالشكر للجنة الخماسية التى قلمت مقترحات الدول الثمانى عشرة وقامت بشرحها فى القاهرة بأسلوب هادئ مقدر، ونخص بالشناء رئيس اللجنة منزيس رئيس وزراء استراليا الناطق بلسان تلك الدول الساعية الى حل سلمى بنا .

وبالرغم من أن التطورات الاخيرة مخيبة للامال الا أن المنتفعين بالقناة طبقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ لهم حقوق مفروض فيها، حسب الديتاجة الواردة فى المعاهدة المذكورة ، ، ضمان حرية استخدام قناة السويس الوحرية فى كل الاوقات ولجميع الدول .

وهذه الحقوق باقية ، ويجب السعى اليها على الدوام وفقا لروح ميثاق الأمم بالتمتد . الذى يعتبر من أغراضه الاساسية إيجاد ظروف يمكن بها المحافظة على العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات والمصادر الأخرى للقانون الدولى .

## البلاغ الصادر عن المحادثات البريطانية الفرنسية

التي جرت فى لندن ، ١١ سبتمبر

تفاوض رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها مع رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها فى رقم ١٠ داوننج سترى مساء العاشر من سبتمبر ، ثم مرة أخرى فى صباح ١١ من سبتمبر

وكان الغرض العام من هذا الاجتماع النظر فى الموقف الذى طرأ نتيجة لرفض الرئيس المصرى ناصر الموافقة على مفاوضات أساسها المقترحات الصادرة من الدول الثمانى عشرة الخاصة بتنظيم قناة السويس مستقبلا ولقد اتفقا على التمسك بالصبر والاتحاد معاً أبدية اللجنة الخماسية .



برئاسة رئيس وزراء استراليا في شرحها بالمقترحات المذكورة للرئيس ناصر .

وذكر الوزراء ان حكومتيهما قد عملتا منذ البداية طبقا لاجراض الامم المتحدة ومبادئها .

وكان الصدى السريع في نفوسهم من الاجراء الذي اتخذه الرئيس ناصر من جانب واحد هو الا شراكة مع حكومة الولايات المتحدة في عقد اجتماع تدعى اليه الامم المعنية بالقناة بمافيها مصر لمناقشة هذا التهديد الظاهر لمصالح عدد كبير من سكان العالم .

وبالرغم من ان مصر رفضت الحضور مع الاسف ، الا ان المؤتمر قد نجح في وضع خطة صادقت عليها الدول التي تمثل اكثر من تسعين في المائة من مصالح المنتفعين بالقناة ، وكانت الخطة المذكورة جد عادلة بالنسبة لجميع المعنيين بالامر الى جانب انها تحترم سيادة مصر ومصالحها احتراماً تاماً . واتفق الوزراء فيما بينهم ان يرفض الرئيس ناصر التفاوض على الاساس المذكور قد أحدث موقعا جاسطيرا وناقض الوزراء للتدابير الواجب اتخاذها مستقبلا ، وتوصل الى اتفاق تام بشأنها .

ومن دواعي سرور الوزراء أنهم لاحظوا ان الاحداث الاخيرة قد دلت بوضوح على عزم فرنسا وبريطانيا على المحافظة على حكم القانون في الشئون الدولية .

ومرح الوزراء بعزمهم على تنمية التعاون بينهم ، ليقاوموا بالوسائل التي تتفق مع مقتضيات الاخوال - أي اساس استبدادي بالحقوق التي اوجدتها الاتفاقات الدولية ، وكذلك أي اجراء لا يتمشى مع العدل واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات ومصادر القانون الدولي الاخرى .

## بيان الرئيس ايزنهاور في مؤتمره الصحفي ١١ سبتمبر

س - ( جون ل . ستيل ، تايم مجازين ) : ياسيدى الرئيس ، يخيل لي اننا نلجأ الى المناقشات حول السويس قد وصلت الى صخرة تحطمت عليها ، فهل تفضلون باقادتنا عما اذا كانت هذه البلاد مستعدة لابتداء اتجاه آخر ، واذا كان الامر كذلك فما هو هذا الاتجاه ؟

الرئيس - انكم تعلمون ان بلادنا قد كرست جهودها منذ البداية لايجاد حل سلمي لمشكلة السويس ، وبفضل مساعي وزير الخارجية دالاس ايجزت مقترحات الدول الثماني عشرة وانفصلت الى الرئيس ناصر الذي رفضها شكلا وموضوعا ليس لحيية أمل وزير الخارجية دالاس فقط بل لحيية أمل اننا كذلك بالطبع ، واعتقد ايضا ان جميع العالم انهم بهذا

إلفنان قد أصيب بيباسي ، لان الخططة المذكورة كانت تشمل أراء السماي عشرة أمة حول الطريقة التي يمكن بها مراعاة سيادة مصر والدفاع عنها في الوقت الذي يستطیع الاقراء ممارسة الحقوق التي كفلتها معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ .

وبهذه المناسبة فقد أدت اللجنة الخماسية عملا فائقا ، ونحن مدينون لهذه اللجنة بالشكر وخاصة رئيس الوزراء منريس الذي كان مثالا للباقة والضبر والدبلوماسية . والآن قد وصلنا الى نقطة يبدو لنا منها أن الرئيس ناصر بسبيل التسليم بمقترحات على أن مقترحاته حسنة علمي حتى هذه اللحظة ليس فيها سوى دعونا نعقد مؤتمرا ، وليس هناك نقطة جوهرية يمكن أن يقوم عليها مؤتمر ، فلم يرد ذكر تفصيلات عن الزمان أو المكان أو أي شيء آخر أعلمه . ومع ذلك فإن أية مقترحات يتقدم بها الرئيس جمال ستفحصها حكومة هذه البلاد يجب ، وفي أثناء ذلك فنحن على اتصال وثيق مع جميع أو عدد من الحكومات لأجراء مشاورات دبلوماسية حول الخطوة التالية للواجب اتخاذها .

س . ( روث بس : متجوهرى ) : ياسيدى الرئيس لنفرض إن بريطانيا وفرنسيا التفتتا الى القوة مستقبلا فهل تؤيد هذا هذه البلاد في ذلك ؟ الرئيس . — الواقع يامس متجوهرى أننى لا أدري على وجه التحديد ماذا تعنين بلفظة « تؤيدها » .

فأنت تعلمين أن هذه البلاد إن تدخل حربا قطعا دعت مثل مركزى الحال ، وما لم تدع والتكتجرس الى الانعقاد وإعلان مثل هذه الحرب ، ويستثنى من ذلك الاعتماد المتأجى الذى لا مبرر له على هذه الأمة ، حيث يقتضى الدفاع عن النفس الاستجابة السريعة في الوقت الذي يدعى الكتجرس فيه إلى الانعقاد . ولذا فأننا لن ندخل حربا بالطبع إلا تحت هذه الظروف .

فلذا حدث نوع من التدوان من جانب مصر على الانفتاح السلمى بالقناة . بعد استفتاء جميع الزسائل السلبية ، يمكنك القول بأننا ستعرف بأن بريطانيا وفرنسا ليس أمامها طريق سوى الاستمرار في استخدام القناة حتى ولو تعين عليهما أن يكون أغثف من مجرد الإبحار عبر القناة .

والآن لعل اتصال بالأمم الأخرى حول جميع التدابير التي يمكن اتخاذها ومع ذلك فهناك أشياء كثيرة يمكن أن تقع بحيث أعتقد أنه من الأفضل القول بأننا نجري مشاورات مع الجميع .

س . ( جيمون سكينى ) : ياسيدى الرئيس في الثامن

منه سطر أثناء مناقشتكم مشكلة السويس أخبرتمونا أنكم لا تعتقدون في ذلك الوقت  
أنهم المرغوب فيه عرض الأمر على الأمم المتحدة ، لبطء إجراءاتها .

ولأن وقد انتهت محادثات القاهرة دون الوصول إلى اتفاق ما هو رأيكم في  
إمكان عرض هذه المسألة على الأمم في هذه الوقت ؟

الرئيس - أفضل أن أقول . أنني واثق من عرض المسألة على الأمم المتحدة  
قبل اتخاذ أية خطوة يمكن أن تسببها أكثر إيجابية ومادية ، ولا أدري ما إذا  
كان الوقت الحاضر مناسباً .

والشيء الوحيد الذي أستطيع أن أقوله هو إعادة بيان ثانية ، وهو أننا  
نتشاور مع جميع أصدقائنا في كل أنحاء العالم حول هذه المسألة لمعرفة أفضل  
خطوة نخطوها بعد الآن .

من - ( ريتشارد ل . ويلسون )  
هل تنظر حكومة الولايات المتحدة في التعاون مع الحكومات الأخرى في تطبيق  
العقوبات الاقتصادية على مصر ؟

الرئيس - في كل وقت تحدث فيه صعوبات مثل هذه تحرك الأشياء أو توقف  
أو يسجل بها ، وأظن أنك تستطيع أن تسمى هذه الأشياء عقوبات اقتصادية .  
ولم يوضع أمامي قط برنامج للعقوبات الاقتصادية ، بل ولم يرض على حتى  
هذه اللحظة قط .

س - ( إيرل . ه . قوسي ، واشنطن ستار )  
المهندسين والمهندسين غير المصريين تركوا العمل يوم السبت كما قالوا وتطلعت  
بذلك حركة المرور في القناة . أو أوقفت ، قبل تظنون أن بريطانيا وفرنسا  
ستجد مبرراً لاستخدام القوة لإغاية الإدارة التي يرضى عنها الموظفون  
غير المصريين ؟

الرئيس - لا علم لي بالإدارة وكل ما تقرره معاهدة سنة ١٨٨٨ هو أن هاتين  
الدولتين قد كفلت لهما المعاهدة حرية استخدام القناة . والآن إذا كانتا قد كفلت  
لها المعاهدة بحرية الاستخدام فاتها توفر الوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق  
التعاون مع مصر ، وأظن أنهما تجد أن مبرراً لاتخاذ خطوات للتفاوض مع  
الرئيس ناصر من أجل حرية استخدام القناة . على أنني لا أظن أن ذلك يعني  
أنه يفيق معنا في ذلك الخطوة استعمال القوة ، وإنما أظن أننا أقمنا الأمم المتحدة

لنقضي على العنوان ، وأنا شخصيا لا أكون طرفا في أى عدوان إذا أمكن  
تفاديه أو معرقته قبل وقوعه .

س — ( تشالرمز . روبرتس

ياسيدى الرئيس : فيما يختص بمسألة السويس . . . رئيس الوزراء

الرئيس — لا أفهم ما تقول يا ماستر روبرتس

س — ( روبرتس ) : فيما يختص بمسألة السويس

الرئيس — نعم

س — ( روبرتس ) : — رئيس الوزراء ايدن والرئيس موليه — قالوا

في بيانهما اليوم أن - حكومتيهما على اتفاق تام ، على حقوقهما ، حول الاجراءات  
الواجب اتخاذها في هذه الحال فيما بعد .

فهل في حديثك عن التعاون مع الحكومات الأخرى يعنى أننا طرف في أية  
اتفاقات بين بريطانيا وفرنسا حول هذه النقطة

الرئيس — لا أن حديثي لا يعنى شيئا لم أقله ؛ وإنما قلت أننا نتشاور  
لمعرفة الخطوة التي يحسن بنا أن نخطوها .

س — ( طومسون . سكروث

ياسيدى الرئيس ، لنفرض أن الموقف في السويس تدهور في أية نقطة  
تقررون استدعاء الكونجرس إلى الانعقاد ؟

الرئيس — لن أحاول الاجابة على هذا السؤال .

## بيان وزير الخارجية دالاس في مؤتمره الصحفي

١٣ سبتمبر

وزير الخارجية دالاس : إني آسف لحضوري متأخرا دقيقة أو دقيقتين ،  
ولكنني ظننت أنه قد يكون من المفيد إذا أبطلت في الوصول إلى منارينا  
تمكنون من تسلب نسخة من البيان الذي أعدته لإلقائه عليكم ( يشرح في تلاوة  
البيان الصحفي رقم ٤٨٥ ) .

إن الولايات المتحدة - كما أوضحنا بجملاء - تسعى إلى إيجاد حل سلمى عادل  
لمعضلة السويس ، ومن أجل ذلك تعاوننا من أعماق قلوبنا في مؤتمر لندن الذي

تاشتراك في إثنان وعشرون دولة ، وهناك في لندن اشتركت ثمانى عشر دولة بما فيها الولايات المتحدة تمثل أكثر من ٩٠ في المائة من أصحاب السفن التي تعبر القناة - في التعبير عن أفكار ترمى إلى توفير الأساس الذي يتفق مع النقل - فيما ظننا ، لتدير إدارة القناة وفقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ ، وقد عرضت تلك الآراء على حكومة مصر وفشرت لها بواسطة لجنة خماسية برئاسة مستر روبرت مزييس رئيس وزراء استراليا ، ولم يسع حكومة مصر قبول التفاوض على الأسس التي اقترحتها العالمية الساحقة من المتفعين بالقناة ، وفي هذه الظروف كان لابد من النظر في الخطوات التالية الواجب اتخاذها لتحقيق تسوية عادلة وسليمة معا .

وقد أورد رئيس وزراء بريطانيا إيدن في خطابه أمس فكرة إنشاء جمعية المتفعين بقناة السويس ، وقبل أن يلقي خطابه المذكور كانت الولايات المتحدة قد أعلنته أنه إذا اقترحت المملكة المتحدة إقامة جمعية للمتفعين وحدها أو بالاشتراك مع دول بحيث تنظم تلك الجمعية بواسطة الدول الثمان عشرة المؤيدة لمقترحات لندن ، أو بواسطة بعضها وغيرها ، فإن الولايات المتحدة سوف تشترك في مثل هذه الجمعية ، ونحن نفترض أن هيئة كهذه ستعمل بالوكالة عن المتفعين ، وتمارس نيابة عنهم الحقوق التي كفلتها لهم معاهدة سنة ١٨٨٨ ، كما تسعى إلى تروح من التعاون مع مصر يحقق النتائج التي ضمنها المعاهدة المذكورة . واشتركت الدول الثماني عشرة عند اجتماعها في لندن في اتخاذ خطة مشتركة لمعالجة المشكلة وهي تشعر أن من مصلحتها تفسيخ جهودها .

وهناك بعض اشياء واضحة جلية فيما اعتقد :

- ١ - للدول المنتفعة حقوق بمقتضى معاهدة سنة ١٨٨٨
- ١ - وهذه الحقوق لا يمكن إلغاؤها من جانب مصر وحدها
- ٣ - ومن الطبيعي ان يسمى المتفعون الى العمل متعاونين حينما تعرض حقوقهم التي يملكونها للخطر .

ولذا فانا نعتقد انه من الحكمة وجوب استمرار التعاون بين المتفعين بالقناة ، ... ولا نعتقد ان في الامكان المحافظة على حقوقهم اذا كانت كل دولة ستعمل منفردة ، كما اننا نعتقد ان التعاون مع مصر في هذه الظروف يمكن تحقيقه اذا قلّم المتفعون صفوفهم لحسب ، ليتسنى لهم التعامل مع مصر مشتركين ، وليتسنى لمصر ان تعامل مع الجميع

واذكر اني قلت في مؤتمر صحفي عقد هنا منذ اسبوعين او ثلاثة : ان الصعوبة العظمى في هذا الموقف ليست في ان المشكلات نفسها غير قابلة للحل ، بل لان المشكلات أصبحت غير قابلة للحل في غمار التعبيرات الضخمة من امثال «السيادة» و «الكرامة» و «المجد» و «الشرق ضد الغرب» . . . الخ ، وتصبح المشكلات قابلة للحل اذا جلبناها الى عناصرها الاصلية مثل من هم الذين سيعملون مرشدين ؟ واين سيكونون ؟ وهل هم مرشدون اكفاء ؟ وهل يحق لنا ان نختار المرشدين باقتضا اذا كانوا اكفاء ؟ او من حق مصر ان تفرض على سقننا مرشدين نختارهم هي ؟ وما هو نوع حركة المرور ؟

والآن نعود الى محادثاتنا في القاهرة ، أى محادثات اللجنة التي مثلنا فيها المستر هندرسون بمحاضرة والتي ترجمها بكفاية مزيى رئيس وزراء استراليا ، على ان أعضاء اللجنة لم يسمعون ان يعضوا المشكلة على تلك الاسس ، ولكن ربما — وهذا ما تأمل — اذا اخذنا مشكلات الإدارة من ايدي الدبلوماسيين والسياسيين ووضعناها بحيث تتعامل شركات الملاحة مع قوم عمليين من جانب مصر — امكن لهذه المشكلات ان تقبل الحل .

س — ياسيدى الوزير : اذا قاومت مصر هذه الخطة قبل هناك طرق بليمة اخرى تفكر فيها ؟

ج — إذا لم نستطع وضع برنامج على مستوى عملي من أجل تمرير السفن في القناة بشروط مقبولة ، وإذا كان لابد من استخدام القوة المادية لمنع المرور أصبح واضحاً فيما يخص بالولايات المتحدة أن الحل هو أن تبحث بسفنها حول رأس الرجاء الصالح ، وهذا بالطبع يقتضى تكاليف وصعوبات ، وبعض التأخير كما أننا درسنا المشكلة برمتها بعناية بالغة ، ونعتقد أنها قابلة للحل .

س — يا سيدي الرئيس : هل صدق الرئيس ايزنهاور على خطابك الذي تولفته علينا منذ لحظات ؟ وهل تفاوضت معه بشأنه هذا الصباح ؟

ج — نعم ، وقد صادق عليه .

س — ياسيدى الوزير : إذا كان لامتدوحة لنا عن إرسال سفننا حول رأس الرجاء الصالح ، لأن المصريين رفضوا أن يتعاونوا ، فهل نأمل في أن يفعل كبار المتعقبن المثل بدلاً من اللجوء الى القوة ؟

جـ - طالما قلنا بناء على أوثق المصادر : أن من رأيه — إذا كانت القوة لها ما يبررها — أنه لا يمكن استخدامها إلا على أنها آخر ما يلجأ إليه ، ولهذا فإذا كانت هناك طرق غير استخدام القوة وجب الكشف عنها واستفادها ، وليس من هنا السعى إلى مقاطعة القناة مقاطعة يشترك فيها الجميع وأظن أنه ليس في مثل هذه الأحوال يمين على كل دولة أن تقرر لنفسها ما يحلو لسفنها أن تفعل .

وأعود فأكرر أننا لا نشعر بأن الموقف الاقتصادى الذى سيخضع عن إرسال السفن حول رأس الرجاء الصالح سبب كارثة ، أو يؤثر على الحل ، فقد ظل مدير التعبئة الدفاعية يفكر فى الأمر بمتهى الدقة بالاشتراك مع وزير الداخلية .

وهناك بعض ناقلات البترول فى أحواضها الآن تتبع الإدارة البحرية والأماطيل الاحتياطية لنقل البحرى العسكرى وهى بسبيل إخراجها من أحواضها ، وقد اتخذ قرار بذلك ، وهناك خطط تعتقد أنها ستفقد العالم الغربى من أية كارثة اقتصادية إذا منعت مصر — لا قدر الله — المرور من قناة السويس بالقوة .

س - ياسيدى الوزير : هل يمكنكم أن تمدوا بتفضيلات عما يتحدثون عنه الآن ، اذ يبدو لنا انكم درستم المسألة بعناية ، وعن الازمات الأخرى التى يمكن أن تحدث حول تسليم الزيت فقد قيل إننا توصلنا إلى نوع من الاتفاق المبدئى .

مع حلفائنا بالمساعدة فى تسليم الزيت ، ونقول الاخبار الواردة من باريس أن المستر موليه أبلغ حكومته هذا الصباح أننا قد ذهبنا الى مدى بعيد بحيث خفضنا مشتريات الزيت بالدولارات الاميركية ، وإذا كان قد حدث ذلك — فماذا نقول لنا فى هذا الشأن ؟

جـ - لقد حدث تبادل فى الآراء حول ما عسى أن يحدث فى حالة الأزمة التى أشير إليها ، ونحن نأمل ألا تحدث ، لأنها إذا حدثت فعلا فانها ستكون ضربة خطيرة لكثير من الدول ، وليست هذه الدول هى التى تعتمد على الزيت ، بل أن خاملات البترول اذا لم تمر فى القناة وتساعد فى تقفات صيانة القناة سيقع عبء ثقيل جدا على أنواع أخرى من السفن التى تحتاج القناة ، وهذا العبء سيقع فى الغالب على دول آسيا أكثر مما يقع على دول أوروبا .

والآن فيما يختص بتنفيذ ذلك جرت أبحاث على مستوى عملي بين رجالنا الذين لهم المام بمسألة الزيت هذه ، وبتغيير طريق الملاحة الذي يقتضيه الامر ، وقد ظلوا على اتصال برجال الدول الاخرى الذين لهم قصب الامام ، والآن من الواضح أنكم اذا قفلتم بعض كميات من الزيت من منطقة الاسترليني إلى منطقة الدولار ذلك يزيد العبء على تداول الدولار عند بعض الدول التي عندها عجز في الدولارات ، وفي هذه الحال يمكن تيسير قرض من بنك الامنياد والتصدير ، وليست هناك أية التزامات خاصة أعطيت في هذا الشأن ، ولكن قد أشير الى أن بنك الاستيراد والتصدير مسئول طبقا لقوانينه عن المساعدة في تمويل الصادرات من الولايات المتحدة فاذا كانت هناك صادرات زيت من الولايات المتحدة لا يمكن تمويلها بواسطة المشتري أصبح التمويل أمرا ينظر فيه مديرو بنك الاستيراد والتصدير كجزء من مهام البنك في تمويل الصادرات من الولايات المتحدة .

س - يا سيدي الوزير : اذا كان لا مندوحة لمصر كما قلت من استخدام القوة المادية لمنع مرور سفن جميعية المنتفعين عبر القناة فهل تعتبرون ذلك اخلايا بتمهيدات مصر الواردة في المعاهدة ، وعملا عدوانيا ؟

ج - أود أن أقول هذا : من رأينا أنه اذا سمعت الحكومة المصرية الى المساس بهيئة المنتفعين هذه ، أو رفضت اتخاذ التدابير المطلوبة لضمان تنفيذ معاهدة سنة ١٨٨٨ . فان ذلك يعتبر خرقا للمعاهدة المذكورة من جانب مصر ، وفي هذه الحال يحق للموقعين على المعاهدة المذكورة أو المنتفعين بها ، فيما نعتقد ، أن يتخذوا الخطوات للمحافظة على حقوقهم عن طريق الامم المتحدة ، أو أى عمل آخر يتفق مع الظروف .

س - ماذا تعنى « بأى عمل يتفق مع الظروف » ؟

ج - اذا ذكرت لى الظروف فأننى سأحاول أن أذكر لك العمل الذى يتفق معها .

س - نعم ، دعنى أقفل يا سيدي الوزير ، اذا منعوا المرور وأحاطم الامر الى الامم المتحدة .



ج - نعم

س - هل تعتبرون الدولة - التي توقعت - سفنها - ويحق لها - بمقتضى نصوص الدفاع عن النفس الواردة في ميثاق الأمم المتحدة - في حالة دفاع عن النفس ضد الاخلال بالمعاهدة ؟

ج - يمكننى القول بأنه اذا هوجمت سفينة أثناء مرورها بسلامة نية حق لها استخدام تلك السبل ، على أتنى لا أدري ما اذا كان في هذا القول اجابة على سؤالك أم لا ، لأن أغلبية السفن التى تمر عزلاء من السلاح

س - يا سيدي الوزير : هل يمكنكم أن تشرحوا لنا كيف يمكن لهذه الجمعية أن تشرع في عملها ؟ فمثلا هل هناك خطة ترمى الى أن تعد هذه الجمعية قافلة من السفن مع مرشديها ثم تذهب الى القناة وترجو من الكولونيل ناصر السماح لها بالمرور )

ج - الواقع أتنى أعتقد أنه سيكون هناك اتصال كما قلت ليس مع رئيس الحكومة المصرية ، لأن الغرض هنا هو اخراج مشكلات الادارة من سيطرة السياسيين ورؤساء الحكومات والدبلوماسيين ، ومحاولة وضعها في القاع ، فالحكومة المصرية لها رجال اداريون هناك يهتمون بإدارة هذه القناة ، وائى أقتض أنه سيكون للجمعية شخص يمثلها له المام بالشئون البحرية وبالقناة وبارسال السفن وغيرها . وقد يقول وكيل المنتفعين في حديثه مع الاداريين المصريين : « الآن لدينا سفينة با فلان وليس لديك مرشد كفاء تضعه فوق هذه السفينة ، ولكن لدينا نحن مرشد مدرب ظل يعمل في شركة قناة السويس هنا طوال الخمس عشرة سنة الماضية ، ويمرنا أن نضعه على السفينة ، ونرجو في هذه الحال أن قبله كمرشد كفاء يستطيع أن يعبر القناة بالسفينة » وآمل في هذه الظروف أن يقول رجال الادارة المصريون : « بالطبع لن نتخلي عن حقوقنا ، ولعلنا نزع أن لنا حقوقا مشروعة في استئجار جميع المرشدين والاستثناء عنهم ، ولكن دعنا نترك جانباً مسألة الحقوق

المشروعة والمحافظة عليها ، فامض في سبيلك عبر القناة » . اتنا نأمل أن يحدث ذلك .

س - يا سيدى الوزير لقد قيل : ان مشروع جمعية المنتفعين نشأ هنا في واشنطن ، فهل هذا صحيح )

- أستطيع أن أقول : انه قد حدث تفكير عميق حول هذا المشروع هنا في واشنطن ولكن ليس من جانب وزارة الخارجية الاميركية . فحسب ، وقد حدثت اتصالات عملية في هذا الشأن في الأيام القليلة الماضية مع الحكومتين البريطانية والفرنسية عن طريق سفيريهما .

س - يا سيدى الوزير : لقد قلت : انك لا تؤيد مقاطعة القناة مقاطعة منظمة ولكن في الوقت ذاته هناك هذه البرامج والخطط التي تعتبر بالفعل مقاطعة للقناة ، فهل يمكنكم توضيح ذلك ؟ ان هذا الأمر يربكنى .

ج - ليس في الامتناع عن استخدام القوة للمرور عبر القناة مقاطعة للقناة - حسب علمى - فاذا تلخّطت مصر بالقوة فانا لا أسمى تقادى استعمال العنف لشق طريقك مقاطعة، فنحن لا نؤى شق طريقنا بالعنف، وربما كنا محقين في فعل ذلك ، ولكننا لا نريد أن نفعله فيما يخص بانولايات المتحدة ، واذا فرض أن قبولنا بالعنف وكان في استطاعتنا التغلب عليه باطلاق النار فحسب فلن نشترك في مثل اطلاق النار هذا، واذاً فنحن ننوى ارمال سفننا حول رأس الرجاء الصالح وليس في ذلك ما نطبع مقاطعة للقناة .

س - يا سيدى الوزير : هل اشتراكنا في جمعية المنتفعين يتوقف على اسهام أعضاء آخرين فضلاً عن بريطانيا وفرنسا في هذه الجمعية ؟

ج - لا ، بل اتنا أوضحنا موقفنا بجلاء ، فما أظن ، في البيان الذى أصدرته وزارة الخارجية أمس ، وأعدته فيما قلت اليوم ، ونحن نعتقد أن هذا المشروع يجب أن يتطور على يد الدول الثماني عشرة الى جانب غيرها اذا أمكن ، ويجب أن لا يبدأ كاقترح ثلاثى ، فاذا قدر ولم تشترك دول أخرى مضيئنا ثلاثتنا في اتمام العمل ، ولكن في وسعنى

أن أخبركم أننى واثق من أن هناك أكثر من الثلاث دول على استعداد  
للإسهام فى المشروع  
س - يا سيدى الوزير ...

ج - أرجو أن تسمحوا لى بإضافة كلمة هنا : اذا نظرتم الى الدول  
التي تستخدم القناة بالفعل وجدتم أن عددا قليلا منها يلعب دورا  
رئيسيا فى هذا الشأن ، ففى استطاعتكم أن تحصوا عددها على أصابع  
ايدى الواحدة - باستثناء الابهام - تلك هي الدول التي تملك مواطنوها  
ثلاثى حركة المرور عبر القناة ، ثم يستطيعون أن تحصوا على أصابع  
اليدين الواحدة بما فيها الابهام أى خمسة عدد الدول التي تملك قرابة  
٧٥ فى المائة من حمولة السفن التي تمر فى القناة ، بحيث نجد فى الواقع  
أن المصالح منحصرة فى عدد قليل عندما نتحدث عن المتفعين .

والآن فأمل أن يشترك فى المشروع دول أخرى غير المتفعين ، وعندما  
تتوخى الجهد فى معالجة هذه المشكلة نجد أن هناك عددا قليلا نسبيا  
من الدول لها مصلحة يتهدها خطر عظيم فى الموقف ، وأقول : خطر  
عظيم فى الموقف بالنسبة للسفن ، على أنه من الطبيعى أن الكثير من  
الدول يتهدها مصالحها خطر عظيم فى الموقف بالنسبة لاقتصادها .  
س - هل يمكنك ذكر الدول الخمس يا سيدى ؟

ج - كنت أظن إننى أحمل ورقة صغيرة مكتوبة عليها ، ولكنها  
ليست معى الآن ، وعلى ما أذكر - وهذا عرضة للتصحيح - هي :  
المملكة المتحدة والولايات المتحدة والنرويج وفرنسا وإيطاليا .

س - أود أن أسأل يا سيدى - عن قولك بأن تسعى الى اخراج  
هذا الامر من محيط الدبلوماسية ومن محيط السياسيين ، فهل تذكر لنا  
أسماء الشركات وممثلى تلك الدول فى هذه البلاد الذين أسهموا فى  
المحادثات التي أفضت الى الاتفاق حول جمعية المتفعين والذين  
أوجدوها (

ج - لقد فكر فى الخطة وأخرجها الى حيز الوجود دبلوماسيون ،  
بل ساسة ، ومستنفذ الخطة على أيدي موظفين إداريين ، فيما أرجو

س - من هم الأفراد الذين ناقشت معهم هذا المشروع ، فقد ذكرت لنا أنك بحثت الأمر مع قوم خارج وزارة الخارجية في هذه البلاد ، فمن هم هؤلاء ؟

ج - عفوا ، لم أذكر أتى ناقشت هذا المشروع مع أشخاص خارج وزارة الخارجية غير الدبلوماسيين البريطانيين والفرنسيين .

س - قلت لنا : أنك تستطيع أن تحصي على أصابع يدك الواحدة - باستثناء الابهام - القوم الذين وضعوا جميع الخطط ، كما قلت : أنك أجريت مباحثات مع الذين يملكون أغلبية حركة المرور ، ثم ناقشت مع أناس في هذه البلاد ، فمن هؤلاء ؟

ج - لا ، لقد ألحقت بهذه الاحصائيات ليس عن طريق النقاش مع أصحاب السفن والمشتغلين بها ، وإنما عن طريق الاطلاع على الكتب الصادرة المتضمنة لاحصائيات عن المرور في القناة .

س - هل أجريت مناقشات مع كبار رجال الأعمال الذين يهمهم الأمر ؟

ج - لم تدر مناقشات من أى نوع بينى وبين ما تسميهم « كبار » رجال الأعمال حول هذا المشروع ، وإنما حدثت مباحثات برعاية مدير التمتعة الدفاعية حول ما عسى أن تقوم به - إذا أقلت القناة - لإمداد أوروبا الغربية بالزيت الذى يعتبر حيويا بالنسبة لها ، وقد تضمن ذلك محادثات أظن أنها ما زالت دائرة في نيويورك مع ممثلى بعض الشركات.

س - يا سيدى الوزير : ان التعبير الذى استعمل هو : المتفعون بالقناة «والآن اذا كان المصريون قد منعوا السفن الاسرائيلية من المرور في القناة مدى الثمانية أعوام الماضية ، فهل في وسع هذه الجمعية بأية حال كمالة مرور السفن الاسرائيلية في القناة ) أو اعادتها على المرور فيها طبقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ ؟

ج - أخشى ألا تستطيع جمعية المتفعين أن « تكفل » أى شيء لأى أحد ، وليس في وسعنا كمالة أى شيء حتى لسفنها نفسها ، ولكن لا يمكننا تجاهل الحقيقة في تقدير الموقف برمته ، ذلك أن مجلس الامن

التابع للأمم المتحدة قد سبق له أن انتهى الى قرار بأن مصر قد خرقت معاهدة سنة ١٨٨٨ بالنسبة لمرور السفن والبضائع الاسرائيلية ، وكان ذلك القرار في سنة ١٩٥١

س - يا سيدى الوزير : لقد أشار سير أنطونى ايدن أمس الى أن بريطانيا لن قبل أى مساس بحق جمعية المتفعين فى ائقاذ السفن عبر القناة ، بينما أبلغتنا اليوم أنه اذا استعمل المصريون العنف لمنع السفن من المرور فان سفن الولايات المتحدة ستذهب حول رأس الرجاء الصالح بدلا من السعى الى شق طريقها بالقوة ، فهل يضعنا ذلك فى موقف المعارضة لبريطانيا فى هذا الشأن ؟

ج - أعتقد أن على كل دولة أن تقرر لنفسها الاجراء الذى تتخذه للدفاع عن حقوقها ، والظفر بها اذا أمكن طبقا لمعاهدة فيما نظن ، ولست أذكر على وجه التحديد تصريح سير أنطونى ايدن حول هذه النقطة ، ولعلك أنت الذى تذكر ، ومهما يكن من الأمر فلا أظن أنه أعطى عهدا أو التزاما بشق طريقهم عنوة عبر القناة .

س - يا سيدى الوزير: هل تسلمت أوهل تسلم الرئيس أية رسائل من الروس بشأن قناة السويس ؟  
ج - لا ، لم يجلث

س - يا سيدى الوزير : لقد عهدت شركة قناة السويس الى مرشديها بترك العمل فى نهاية هذا الاسبوع ، وسيتمسب ذلك فى قفل القناة - أو على الأقل فى تعطيل الجانب الأعظم من حركة المرور التى تحتاز القناة ، مما سيكون له أثر خطير عليها ، فهل اتخذت أية خطوات للاحتفاظ بالمرشدين فى مراكزهم ريثما تعرف نتائج مشروع اتفاقية المتفعين ؟

ج - ليست هناك « خطوات » - كما ذكر - يمكن اتخاذها للاحتفاظ بهم فى مراكزهم ، فهم قوم أحرار كانوا يعملون فى شركة صفها المصريون ، ولا أظن أن أحدا يستطيع أن يكرههم على البقاء فى مراكزهم .

وفي اعتقادي أنه من المرغوب فيه أن يستمر هؤلاء المرشدون في عملهم للاستعانة بهم في ملاحاة القناة ، ثم هل في الامكان أن يلتحقوا بخدمة جمعية المتفعين اذا نظمت وقت أن تنظم ، وواضح أنها لن تنظم في يوم وليلة .

س - يا سيدى الوزير : ذكرت في حديثك عن الهيئة « اذا نظمت وقت أن تنظم » فهل لديك ريب في أنها مستنظم ، وهل أبلغتك إيطاليا والنرويج عن نيتها في الاشتراك ؟

ج - لا أريد أن أعقب على حكومات بذاتها غير حكومتى ، وكان الواجب يقتضينى ألا أستعمل عبارة « اذا وقت » التى تزج بنا في مأزق قانونى ، بل ينبغى أن أقول : « وقت اذ تنظم »

س - يا سيدى الوزير : هل لديك أية فكرة عن الزمن الذى يستغرقه تنظيم هذه الهيئة : ومتى تستطيع الهيئة بالتقريب انقاذ أولى سفنها الى القناة راجية السماح لها بالمرور بتوجيه من مرشدها الخاص بها ؟

ج - أرجو أن تكون الخطوات التى تتبع لتنظيم هذه الهيئة قد قطعت شوطا بعيدا في الأسبوع القادم ، وليس في وسعى الاجابة على السؤال فيما يختص بايجاد موظفين يضطلعون بشئون الادارة ، ولقد تحدثت هنا عن أملى في أن تتمكن من النظر بأناس من المشتغلين بالسفن وشركات الملاحة ، وربما من احدى الدول التى لا ينطبق عليها القول أنها دولة عظمى ، ولا أستطيع الاجابة عن السرعة التى يمكن أن يحدث بها هذا ، لأن الامر يقتضى وقتا لتوفير مثل هؤلاء القوم ووضعهم في العمل الجديد الذى سيقومون به ، على أنني أرجو أن يكون الجانب القانونى والدبلوماسى بالنسبة لتنظيم هذه الهيئة قد قطع مرحلة كبيرة قبيل الأسبوع القادم .

س - يا سيدى الوزير : هل يمكنك أن تعطينا فكرة واضحة عما اذا كانت سياستنا حول السويس ، وتنفيذ هذه السياسة أشق منها في أى وقت آخر بالنسبة الى أن هذا العام تجرى فيه انتخابات الرئاسة .

وأن الحكومة - كما لا أحتاج أن أقول - تبغى تأكيد سياسة السلام التي تتبعها ؟

ج - لا أعلن أن تأكيد سياسة السلام شيء يعتبر تغييرا جديدا في مذهب هذه الحكومة ، وذلك بأننا فيما أعتمد بدأنا تؤكد سياسة السلام منذ أربع سنوات مضت ، وظللنا ننفذه على الدوام ، وأستطيع أن أقول ذلك بكل اخلاص وشرف ، ولست أشعر بأقل دافع سياسى اختلط تشكيرنا مهما كان شأنه في هذا الأمر ، ولو كانت هذه المشكلة قد حدثت منذ سنة أو سنتين أو ثلاث سنين لكننا اتخذنا الاجراء قصه بدقة .

س - يا سيدى الوزير ، ألا ترون أن تصريح الولايات المتحدة مقدما بأنها لن تستعمل العنف يضاف اليه تأييد روسيا الموفيتية لمصر بما تقوم به من دعاية ، يدع جميع أوراق اللعب الرابعة في يدى الرئيس ناصر ؟

ج - ما الأوراق الرابعة ؟ دعونا ننظر الى الموقف من وجهة النظر الادبية : اننى لا أشعر أن تقدير كافيا أصلح للتعبير عن الحقيقة ، وهى أن الدول العظمى مع مالها من مصلحة حيوية تتعرض للخطر ، وتملكها قوة مادية وعسكرية فائقة نسبيا - قد تحلت بدرجة عظيمة جدا من ضبط النفس ، وأعلن أنه حتى اذا لم يحكم الراى العام المعاصر لا بد أن يحكم التاريخ أن التحلى بضبط النفس المذكور وان يكن من صفات الأمم العظمى التى تمارسه فى الوقت الذى ترك جانباً الالتزامات المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة - يزيد من شأن الأمم العظمى من وجهة النظر الأدبية .

والآن لننظر الى الموقف من الناحية الاقتصادية : لا أعلن أن أحدا من الناس يمكنه أن يزعم بأن موقف مصر الاقتصادى اليوم أقوى منه قبل أن تضطلع بتأميم شركة قناة السويس

ولا ادرى على وجه التحديد ما هذه الأوراق الرابعة المزعومة التى تشير اليها الا أن تكون شيئا ، وهى أن الأمم العظمى كانت وستظل

وفية لالتزاماتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة .  
س - يا سيدي الوزير ، تقول الصحافة البريطانية اليوم أن بريطانيا  
تهكر في ارمبال قافلة مسلحة لتعبير القناة اذا منع الكولونيل ناصر مفرن  
جمعية المنتفعين من المرور ، فهل تؤيد الولايات المتحدة بريطانيا في مثل  
هذه المغامرة ؟

ج - لا أدري ماذا تعنى بلفظة « تؤيد » فقد قلت : ان الولايات  
المتحدة نفسها لا تتوى محاولة شق طريقها بالعنف عبر القناة ، ولكن  
اذا كانت تهصد بكلمة « التأيد » دخول الولايات المتحدة في حرب  
فأنتى أعتقد أن هذا السؤال قد أجاب عليه الرئيس أيزنهاور في مؤتمره .  
الصغى هذا الاسبوع وكانت اجابته وافية .

يسان وزير الخارجية دالاس ، ١٧ سبتمبر

كنا نتحدث الرئيس أيزنهاور وأنا عن مسألة السويس قبل سفرى  
اليوم الى لندن ، فقد دعت المملكة المتحدة الى اجتماع آخر يحضره  
مندوبو الثمانى عشرة حكومة التى أيدت الآراء التى رفعتها الى حكومة  
مصر اللجنة الخماسية برئاسة رئيس وزراء استراليا منزيس  
دعونى أوضح بعض النقاط :

١ - تكرر الولايات المتحدة جهودها للسعى بالوسائل السلمية الى  
كفالة الغرض الدولى المقصود من قناة السويس فى معاهدة سنة ١٨٨٨  
٢ - على أننا لسنا على استعداد لقبول أو محاولة اقناع الأمم  
الأخرى بقبول أى نظام ادارى للقناة يحقق فى احترام الحقوق الممنوحة  
لمستخدمى القناة طبقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨

٣ - لسنا نحاول تنظيم أية مقاطعة للقناة ، ومع ذلك فلا يسعنا  
أن نغض أعيننا عن الحقيقة ، وهى أن الأحوال قد تتغير بحيث يصبح  
المرور فى القناة عملى ، أو يقل كثيرا ، ويجب دائما أن تكون هناك  
وسائل لضمان نقل المواد التموينية الحيوية وخاصة الزيت الى غربى  
أوربا، ولذا فإننا نضع الخطط لاتخاذ الاحتياطات التى تتفق مع الحكمة  
على أننا ما زلنا نرجو فى اعداد تدابير ادارية مرضية مع مصر ، وفى



لندن منتظر الى التطورات التي حدثت منذ ارفض مؤتمر السويس  
في ٢٣ أغسطس وأرجو أن توصل الى اتجاه مشترك للمستقبل  
مؤتمر السويس الثاني المنعقد في لندن ، ١٩ - ٢١ سبتمبر

بيان وزير الخارجية دالاس ، ١٩ من سبتمبر

لقد أُنشئ الأمل اجتماعنا هنا في الشهر الماضي في امكان تسوية  
مشكلة قناة السويس فقد تم الاتفاق بين ثمانى عشرة دولة منا ، وكنا  
نمثل دولا من أوروبا وآسيا وافريقية وامستاليا وأمريكا ، وتشكل  
سفنتا أكثر من ٩٠ فى المائة من جميع السفن التي تستخدم قناة السويس  
وكان بيننا أمم دلت تجارتها على انها تعتمد على القناة كل كحسب  
أهميتها ، وان توصلنا الى اتفاق بالرغم من اختلاف الآراء ليس بالشئ  
اليسير ، فقد كان ذلك ممكنا فقط لان روح التصالح كانت تسود  
اجتماعاتنا ، ولان حكومة مصر قد واجهتنا بموقف خطير .

والذى تم اتفقا عليه هو وضع برنامج لضمان ادارة قناة السويس  
وصيانتها وترقيتها بصفة دائمة وكفاية يعتمد عليها ، وذلك طبق  
معاهدة سنة ١٨٨٨ وكان ذلك البرنامج يبتهدف احترام سيادة مصر .  
على ان حكومة مصر ، كما ابلغتنا لجتتنا الخماسية قد رفضت النظر  
في مقترحاتنا كاساس للمفاوضة ، ومع ذلك فلم تقدم بمقترحات  
مضادة .

وقد احدث موقف مصر مشكلة جديدة عميرة

وتذرعا بضبط النفس الذى ينص عليه ميثاق الامم المتحدة فاننا  
ندأوم على السعى بالوسائل السلمية الى ايجاد حل لهذه المشكلة  
انعميرة بان هناك بعض المسائل الواضحة فيما اظن : -

١ - تتيح معاهدة سنة ١٨٨٨ لسفنتا الحق فى كل الاوقات فى المرور  
عبر قناة السويس البحرية بوصفها ممرأ مائيا حرا مفتوحا

٢ - تعرضت تلك الحقوق للخطر من جراء اجراء الحكومة المصرية  
بنع شركة قناة السويس العالمية من ممارسة شئونها المتفقة عليها بعد

أب اغتصبت مصر نفسها تلك الشؤون  
صحيح أنه بالرغم من أن الحكومة المصرية قد انتهت من جانب واحد  
الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس العالمية ، وهو جزء من الجهاز  
الذي أنشأته معاهدة سنة ١٨٨٨ ، فإن الحكومة المذكورة تقرر بانها  
سوف تلتزم بنصوص المعاهدة نفسها ، وتكفل ادارة عادلة ومنصفة ،

على أن المحك الحقيقي في المسألة هو : هل قبل حكومة مصر اتاحة  
التسهيلات المطلوبة للدول الواقعة على معاهدة سنة ١٨٨٨ والمتنفعة  
بها بحيث تكفل لهم ممارسة حقوقهم ؟ فإذا اصرت حكومة مصر على  
أن يبقى قباطنة السفن في موقف المتوصل الذي لا يستطيع المرور عبر  
القناة الا في الظروف التي قد تفرضها حكومة مصر من وقت لآخر لم  
يكن هناك ضمان لحرية المرور في أمان ، كما نصت على ذلك معاهدة  
سنة ١٨٨٨

اننى لا اعلم ان حكومة مصر قد احتجت بانها تستطيع دائما  
باستخدام العنف اعاقه حركة المرور في قناة السويس ، وان المرور اذا  
يجب ان يتوقف على حسن نية مصر وسلامة قصدها ، على أن هناك  
عقوبات كثيرة توقع عند حرية المرور بالقوة السافرة ، وادارة قناة  
السويس مسألة معقدة ودقيقة جدا ، فهي تتيح امكان اعطاء الافضلية  
لبعض منها ، وعدم الكفاية يمكن ان يحدث خطرا جسيما ومن أجل  
ذلك واطار كهذه يستطيع المتنفعون بل ينبغي لهم فيما اعتقد ان  
يدافعوا عن انفسهم في أثناء ممارستهم حقوقهم وفقا لمعاهدة سنة  
١٨٨٨ ، ومعلوم أن المصالح الاقتصادية لكثير من الدول والشعوب  
تعرض للخطر ، وليس هناك عقوبات كافية ضد الاخطار التي اصفها .

٣ - والنقطة الثالثة التي اريد توضيحها هي : -

« عندما يهدد الخطر الحقوق الحيوية يصبح لزاما على اصحابها  
أن يتحدوا لمواجهة الخطر المشترك »

وقد اندرنا حكومة مصر بالا تتخذ معا في شبه هيئة ، ومن الطبيعي  
انها تفضل ان يكون المتنفعون بالقناة مختلفين على انفسهم وغير

منتظمين ، وانى لأذكر ان الحكومة المصرية في مذكرتها بتاريخ ١٠ من  
سبتمبر سنة ١٩٥٦ الى السكرتير العام للأمم المتحدة والى حكومات  
كثيرة سعت الى ايجاد هيئة مفاوضات تستطيع ان تمكس ما اسسته  
« وجهات النظر المختلفة » ولكن من حق اولئك الذين يتعرضون  
للخطر ان يلتئموا معا وتنسق وجهات نظرهم .

والان ما الشيء الذى نسمى اليه ؟ اتنا لانسمى الى شيء معاد لمصر  
ا- ضد مصر •  
وهأنذا أجمل لكم المقترحات الخاصة بهيئة المنتظمين كما تهتمها  
حكومة الولايات المتحدة •

١ - هذا الشيء يعنى اولا وقبل كل شيء اتنا ينبغي لنا ان نفضل  
تعاون كما تفعل حاليا ، ليس من اجل اتاحة الفرصة لاي احد منا او  
لاكثر من واحد منا لفرض مشيئتنا على زملائنا ، لان الاساس الوحيد  
الذى يقوم عليه التعاون هو العزم المشترك على تحقيق هذا التعاون  
بحرية واختيار ، كذلك ليس من همتنا قهر مصر على الطاعة ، وكل ما فى  
الامر هو أن مقتضيات الموقف تجعل التعاون المستمر مفيد لنا ولاولئك  
الذين يعتمدون على القناة ، ثم ان تعاوننا كهذا يعتبر فى مصلحة مصر  
متى سعت فى رغبة مشيدة الى الوصول الى حل مع كبار المعنيين  
بالامر ، كما ان فى مصلحة السلام العالمى ان وقف متكاتفين .

٢ - سنظل متعاونين لرضى - فيما اظن - عن يائتنا المشترك  
الصادر فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٥٦ كاساس للمفاوضة من اجل تسوية  
دائمة .

٣ - سنجد من المفيد توفير عدد قليل من الموظفين على استعداد  
لمعاونة سفننا والسفن التى تخدم دولنا على الملاحة عبر القناة ، ولسنا  
فى حاجة الى اغفال امكان الظفر بقدر من التعاون مع سلطات القناة  
المصريين على اساس مبدئى عملى مستمد من الامر الواقع ولو لم تكن  
مصر ميالة فى الوقت الحاضر الى قبول ترتيبات دائمة تجمع فى شكل  
معاهدة

وهؤلاء الموظفون يمكن ان يتبعوا وكالة ادارية لها المام بشئون السفن يستطيعون ان يعملوا كما يراد منهم نيابة عن سفن الدول الاعضاء ، وان يحتفظوا بالمرشدين المدربين ويسهلوا الانتماع بهم ، وأن يتيحوا لسفن الأعضاء من الدول تدبير اشتراكها المنظم في نوع حركة المرور عبر القناة ، ويمكنهم المساعدة على تنسيق طرق الملاحة في القناة او حولها اذا دعا الامر الى الطواف حول القناة ، ويمكن أن يمهّد اليهم بالعمل كوكلاء عن أصحاب السفن وتخصّيل ودفع المبالغ المناسبة الخاصة بصيانة القناة والمرور فيها والمتعلقة بتأدية واجباتهم

٤ - وسيكون من المفيد إذا توفر لتعاوننا وجود لجنة صغيرة مدبرة تشارك من بيننا تستطيع ان تدعنا على اتصال بالتطورات وتدعونا الى الاجتماع معا كلما جد جديد من الاحداث ، وتعين الوكيل الاداري وتحدد سلطاته ومبادئه التي تحكم اعماله نيابة عن الهيئة

وفي اعتقادي انه لا مفر للمعنيين بتحركات المسافرين والبضائع بين الشرق والغرب وباتاج الزيت والسلع الاخرى لمثل هذه التحركات من أن يفكروا الآن في ايجاد بديل طويل الاجل لقناة السويس ، فمثلا تجرى مباحثات كثيرة الآن حول ناقلات البترول الكبرى التي يمكنها الذهاب حول رأس الرجاء الصالح بشكل أكثر توفيراً في النفقات من الناقلات الأصغر حجماً التي تمر بالقناة ، كما أن هناك مشاورات حول ايجاد خطوط انابيب جديدة ، واملى ان اللجنة المدبرة التابعة لجمعية المنتفعين ستكون على اتصال دائم مع كل هذه المشروعات وتضرب الأعضاء بأية تطورات خطيرة تؤثر تأثيراً مادياً على حياتنا الاقتصادية

٥ - وسيكون من المفيد ، في اعتقادي ، لو ان الهيئة اعتمدت لنفسها رصيذاً عملياً متواضعاً يدفعه الأعضاء أول الأمر يوفر من المبالغ المتحصلة فيما بعد من سفن الدول الأعضاء من أجل الخدمات التي تقدم

٦ - ولا تتضمن عضوية الهيئة ، كما نراها ، الاضطلاع بأية

التزامات من جانب اية دولة من الدول الاعضاء ، ولكن المرجو ان يتطوع اعضاء الهيئة باتخاذ اجراء بشأن سفنهم ودفع رسوم القنسة مما يسهل عمل الهيئة وينمي هيئتها وسلطانها وقدرتها على امداء الخدمة ، وأود أن اؤكد أن الاجراء المذكور اجراء اختياري بحث تتخذه كل من الحكومات الاعضاء اذا ترائى لها ذلك

تلك هي الهيئة ، في خطوطها العريضة ، التي تنظمها ، على ان مدى الانتفاع بها عمليا سيتوقف بالطبع كثيرا ، ولا اقول تماما على وجهة نظر مصر ولكن أستعدادنا للتعاون مع مصر على اساس عملي يعين مرة اخرى على الدلالة على رغبتنا في الاتراء اية خطوة تتفق مع الحكمة دون ان نحاولها في السعى الى حل للمشكلة الخطيرة التي نواجهها ، بل تواجه العالم بأسره :

وهذا الاستعداد من جانبنا للتعاون مع مصر على اساس عملي يستند على الأمر الواقع يمكن ان يوحى أيضا بحل مبدئي لحل الأمم المتحدة ترى من المفيد التوصل من أجله على حين يستمر السعي الى حل دائم ، وأنى لأعلم أن التفكير يدور بين الكثير منا بحيث انه اذا لم تستطع الاحداث المهمة في مشكلة السويس ايجاد حل بالوسائل التي يختارونها بأنفسهم وجبت الافادة من وساطة الأمم المتحدة

وتؤمن الولايات المتحدة بان اجراء يقوم على الاسس المقترحة سيساعد على زيادة فرص الوصول الى حل سلمى اثنائى

بيان ارتجله وزير الخارجية دالاس ، ١٩ من سبتمبر

سيدى الرئيس ، اقدر كثيرا الاعتبار الودئ الذى حظى به يانى الذى القيته صباح اليوم وأذيع على جميع الوفود ، واستطيع أن أحكم من ملاحظاتهم ان البيان قد غفر يدراسهم وعنايتهم .

لقد القيت بعض الأسئلة حول أهمية احرازنا قدما سريعا وفقا للعمل المنظم ، ونسبة الى ما قلته ياسيدى الرئيس سحاول الاجابة عنى بعض هذه الملاحظات الليلة مع الاعتراف باتى اننا اتحدث باسم الولايات المتحدة ، وان الآخرين ربما كانت لديهم آراء متباينة ، على

أنه ليست هناك صلاية في موقف الولايات المتحدة

لعل أستطيع أولاً وقبل كل شيء أن أعقب على الملاحظات التي أبدتها بعض الوفود حول علاقة مشكلتنا بالاجراء الذى يمكن ان تتخذه الامم المتحدة ، واعتقد ياسيدى الرئيس اننا نعترف جميعا أن هذا النزاع من النوع الذى قد يعرض فى أى مرحلة من مراحل على الامم المتحدة ، وعلى أعضاء الامم المتحدة واجب السعى قبل كل شيء الى حله بالوسائل التى يختارونها ، وهو واجب تكفلنا به ولا نزال نتكفل به ، وأظن ، كما اقترحت فى ملاحظاتي صباح اليوم - أن مشروع خلق هيئة تعاونية أطول أجلا من المؤتمرات الخاصة التى نعقدتها فى فترات متباعدة - يمكن ان يسهل الاجراءات الانشائية فى الامم المتحدة اذا بدا من الضروري اتخاذها ، لان الوسائل التى تختارها باقصدنا قد تتحقق

ومعلوم ان الامم المتحدة ليست ذات سلطات شاملة ، بل أن سلطاتها محدودة ، وفى مؤتمرها الأخير تقدمت الأمم الثماني عشرة الممثلة هنا لاون بمقترحات الى مصر من أجل حل جديد دائم لمشكلة السويس . وكذلك اقترحنا على مصر ابرام معاهدة جديدة ، ولكن مهما كان مقترحاتنا جديدة باعتبار فان الامم المتحدة لاسلطة لها فى أن تكرر اية أمة على ابرام معاهدة جديدة

ولعل ذلك بحسب قوائى لميثاق الامم المتحدة - يتجاوز نطاق صلاحيات مجلس الامن ، وهو يستطيع بالتزام المعاهدات الحالية ، وان تطالب من الاطراف المتعاقدة بنى التدابير المبدئية ، على اننى لا أعتقد ان مجلس الامن ، وأقل منه بكثير الجمعية العمومية ، له من السلطة ما يتيح له القصر على ما كنا نأمل ان يتحقق بالاتفاق الاختيارى فى اجتماعنا الأخير ، واعنى به عقد معاهدة جديدة تحدد ثمانية حقوق الاطراف وتحصن هذه المشكلة الى الابد

ولذا وان كانت مقترحاتنا منلمية فى مؤتمرها الأخير فانها لم تكن من النوع الذى يمتشى مع اجراءات الأمم المتحدة وسلطاتها سواء أكان

مجلس الامن أم الجمعية العمومية ، ذلك بان الامم المتحدة تستطيع على أية حال أن تقدم بتوصيات فقط ، وأعتقد يا سيدى الرئيس أننا اذا دعمنا هيتنا هنا فان ذلك يسهل كثيرا جدا الاجراء الذى يتخذ من جانب الامم المتحدة اذا كان لابد من الالتجاء اليها للوصول الى حل بعد اخفاق وسائلنا .

وهذا صحيح من ناحيتين : أولهما أنه بدعم موقفنا تيسر مهمة أطراف النزاع ، وصحيح أن كل أمة فى العالم تهتم بإيجاد حل لمشكلة قناة السويس ، ولكن خطر تلك المهمة يجعلها غير قابلة للحل اذا وجهت بذلك الاسلوب .

واذا اردتم أن تحسروا المشكلة فى نطاق عملى قابل للحل وجب أن تنزلوا بها الى نسبة تتفق مع الحكمة ، ذلك لأن الدول الثماني عشرة التى تمثل الامم المعنية بالقناة حقا تستطيع مع مصر ان تحقق حلا اذا قبلته مصر وقلناه نحن رضى عنه العالم كله ، فنحن أكثر من ٩٠٪ من المنتفعين بالقناة ، وكذلك تمثل دولا ذات توزيع جغرافى واسع ، كما تمثل أنواعا مختلفة من التجارة ، ونمثل فرقا اذا تباطئ وتكاثف اتاح للامم المتحدة شيئا لتعالج ضد مصر : فاذا اختلفنا وهرقنا الى كل متباعدة فاقنى لا أرى كيف يمكن الامم المتحدة ان تحل المشكلة .

ثانيا : المقترحات التى تقدم بها هنا من أجل حل عملى مبدئى هى بالضبط من النوع الذى تستطيع الامم المتحدة ان تفعل شيئا بشأه ، وبساورنى الشك كثيرا حول سلطة الامم المتحدة :امستطيع الزام دولة ابة دولة ذات سيادة قبول معاهدة دائمة تحدد حقوقها والتزاماتها مستقبلا ؟ ولعل الامر كذلك ، ولكنه بالطبع عرضة للشك ، وانا لست أجده فى نطاق ميثاق الامم المتحدة كما قرأته .

والذى تستطيع الامم المتحدة أن تفعله هو أن تقترح وسائل عملية لحل المشكلة حلا مبدئيا لا يتضمن صلات جديدة طبقا لمعاهدة لا تكرر أية دولة على ان تنزل عن أية حقوق او تتخلى عنها والذى تقترحه هنا هو إيجاد أداة لنوع من الحل المبدئى تثبت به الأمم المتحدة على

حين لم تنشئ بالمقترحات التي تبينها في أثناء اجتماعتنا في أغسطس .  
ولسنا تطلع الى الامم المتحدة فقط كوسيلة لاختذ هذه المشكلة  
من يدنا حتى لانضطر الى شغل اذهانتنا بها ، فاذا كان ذلك كل ما نهتم  
به واذا كنا نبغى وضع المسؤولية عن كاهلنا وتحويل المشكلة في شكل  
غير قابل للحل الى الامم المتحدة فلسنا بحاجة الى القيام باى عمل  
تحضيرى اذا كان هذا هو غرضنا .

ولا أظن أن ذلك من هم أية حكومة مثلة هنا واعتقد أنه حينما  
تفكر في اخذ هذه المشكلة الى الامم المتحدة فانتا تفعل ذلك ليس  
كوسيلة للتخلص من المشكلة أو ايداعها التراب وانما كوسيلة لأن ننظر  
لها بحل حقيقى ، فاذا كان الغرض هو توافر اداة تتيح حلا واقعيا  
بوساطة الأمم المتحدة فان الشيء الذى يتعين علينا فعله هو أولا وقبل  
كل شيء دعم مركزنا ليكون لكم هيئة مساومة تواجه مصر وتبدى  
استعدادا من جانبنا على الأقل لقبول حل مبدئى يحسم هذه المشكلة  
دون أن يضطر اى احد منا الى النزول عن حقنا .

أنا أتمسك بمقترحاتنا الصادرة في أغسطس بوصفها حلا عادلا  
منصفا ، على أن لمصر آراء مضادة ، ونحن مبالون ، كحل مبدئى ، الى  
تنفيذ ذلك على أساس من الامر الواقع ، ذلك ان هذا النوع من  
الحل يعتبر من اختصاص مجلس الامن بحسب ميثاق الامم المتحدة ،  
وخاصة تحت المادة ٣٦ المتعلقة بمعالجة المشكلات الواقعة ، والمادة  
٤٠ التى تعالج مسألة التدابير المبدئية .

والآن أثبتت هذه النقطة وهى : هل هناك أية فائدة من المضي في هذه  
المقترحات الخاصة بهيئة المتعمين لان الرئيس ناصر قال مقدما -  
بحسب ما ذكرت الصحف - انه لن يقبلها ؟ واطن أن الاجابة عن هذا  
السؤال قد شملت اقوالى التى سبق لى ان ادليت بها ، وذلك انه  
حتى اذا رفضت المقترحات بوساطة حكومة مصر فانتا بسبيل وضع  
المشكلة في شكل خاص يتيح للامم المتحدة التصرف فيها ، ولقد  
علمتى التجارب ، تجاربى على الاقل - الايتطرق الياس الى نفسى لان



أحدا من الناس يسبح وسط تقارير الصحف على بعد ٢٠٠٠ ميل يقول « لا » ، فشيء أن تقول « لا » على بعد ٢٠٠٠ ميل ، وشيء آخر « لا » على بعد قدمين ، كما انه شيء ان تقول « لا » ردا على مسألة تقرأ عنها في الصحف ، وشيء أن تقول « لا » ردا على اقتراح عملي . منطقي يوضع توا على عتبة بابك ، ولا أظن أننا مطلوب منا أن نعتبر ما يقال مع انه يدل على انه تلقائيا في ذاته مضیعة للوقت - محاولة في إيجاد فرصة لحل مبدئي .

لنضرب مثلا بمشكلة حقيقية : لنفرض ان سفينة من السفن تبغى المرور في القناة ، ولنفرض أنه ليس هناك مرشدون آخرون ، ولنفرض أن هيئتنا تقدمت ، وقالت : اننا نستطيع أن نضع على ظهر هذه السفينة مرشدا ذا كفاية يقوم بهذا العمل طوال الخمس عشرة سنة الماضية ، ويمكننا أن ننفذ هذه السفينة عبر القناة ، وهو لا يتوجه بالحديث الى حكومة مصر وانما الى الموظف المصرى المحلى الذى فى المنطقة ، الا تظن ان ذلك الموظف سيقول : « الواقع اننى أظن أن الواجب يقتضيك الاستعانة بمرشديننا ، ولكن ليس لدينا من المرشدين من هو ذو كفاية وميسور ، ولذا فامض الى الامام وضع هذا الشخص على ظهر السفينة ودع السفينة تمر ، وأنا لا أستبعد امكان حدوث ذلك ، ليس مقدما بالطبع قائلا أن ذلك غير ممكن عمليا .

ولكن ياسيدى الرئيس دعنا نفترض أن ذلك غير ممكن عمليا فهل معنى ذلك أن الهيئة عديمة الجدوى ؟ لقد سبق لى أن أشرت الى امكان استعمالها فى اجراء الامم المتحدة على أن لها أهمية أعظم من ذلك بكثير ، قال مندوب النرويج المحترم : من المحتمل اننا سنواجه هنا فى الاشهر القادمة وربما فى مدى أبعد من ذلك مشكلات حقيقية ناشئة من الموقف فى القناة الآن .

ولعل موقعنا سينشأ حيث قد تضطر كثير من السفن التى تحمل الراكين والبضائع الجافة والزيت هائمة من الشرق أو الغرب للمرور فى القناة الى تغيير طرقها ، وهناك خطر من وقوع حوادث فى القناة

أعظم منه في أى وقت مضى . ومما يؤيد ذلك الزيادة في فئات التأمين ، وقد يكون هناك قصص في عدد المرشدين وربما لا يميل بعضنا الى الاستعانة بمرشدين من دول ليست صديقة لنا تماما وعرف عنها انها تضطلع بأعمال التخريب ، وربما لا نميل الى وجود هؤلاء المرشدين على ظهر سفننا ، الواقع اننى لا أدري .

ان الرئيس ناصر قد سمح حتى هذه اللحظة للسفن بالمرور بالرغم من أن أكثرها لا تدفع شيئا مقابل ذلك ، ولا أدري الى أى مدى سيسمح بذلك ؟

اننا نوجه هذا الموقف الملىء بالمتاعب الكثيرة جدا ، تلك المتاعب ذات الطابع الخطير للغاية ، وهى ليست متاعب بالنسبة لامتى لاننا نستطيع المضى من غير القناة ، فلمنا نعتد على القناة بدرجة ما ، ولكن دولا أخرى يهمنها أمورها كثيرا تعتمد اعتمادا حيويا على القناة - دول آسيا ودول من أوروبا - واعتقد أننا يجب علينا جميعا أن نقتل متحدين حتى نستطيع أن نتعاون في معالجة مشكلات من هذا النوع اذا قدر لها أن تقع وحتى لا يفاجئنا طارئ من الطوارئ على حين غرة مما لا يتفق مع الحنكة السياسية .

وحتى اذا لم يكن من ذلك الامكان يوصف انه مشروع ادارى مبدئى - وحتى هذا الاحتمال لا أغفله - فان ما تفكر في عمله وما نرجو في أننا سنفعله يعتبر مهما أعظم الأهمية سواء من ناحية الاجراء الذى تتخذه الامم المتحدة مستقبلا أو من ناحية ايجاد فرصة بيننا للتعاون قد تكون ضرورية اذا حدث طارئ من الطوارئ الكثيرة التى تعوق تدفق حركة المرور في قناة السويس .

والآن لقد تقدم مندوب اليابان المحترم بأسئلة توجهها الى فيما أظن لأنها نشأت في ذهنه نتيجة لما قلته صباح اليوم ، وانى ليسرنى أن يتاح لى الوقت للإجابة عنها ، والذي اقله الان عرضة للتصحيح ، على أن سؤاله الاول هو : هل سيكون اعضاء الهيئة من بين الدول أو من بين شركات الملاحة ؟ والى الإجابة عن ذلك فيما ارى هى أن اعضاء هذه الهيئة

من الدول ، وستتاح خدمات الهيئة الخاصة بالتسهيلات المحلية لسفن  
بعضها من التي تطلب الافادة من هذه التسهيلات .

ثانيا : هل سينفذ مشروع الهيئة بالاتفاق مع مصر ؟ نرجو ذلك وان  
الاتفاقية التي نسمى اليها من أجل أغراض هذا المشروع ليست اتفاقية  
رسمية ، أى ليست معاهدة ، وكل ما تتطلبه هو تعاون ادارى من الامر  
الواقع على المستوى المحلى ، ولذا فهو يتطلب الاتفاق مع مصر ،  
ولكن اننى اوضحت بجلء انه ليس لدى الولايات المتحدة اية فكرة  
فى محاولة فرض أى شىء من تسهيلات هذه الهيئة على مصر بالقوة ،  
ونوع التعاون الذى تحتاج اليه يختلف تماما من النوع الذى سيعينا  
اليه طبقا لاحكام مقترحاتنا الصادرة فى أغسطس .

ثالثا : هل سيعهد الى هذه الهيئة فقط بإدارة الممر المائى ؟ او هل  
سيعترف بالوكالات المصرية لإدارة معدات القناة على البر ؟

أود أن أقول : أنه ليس فى ذهنى أية فكرة مهما كان شأنها عن أن  
هذه الوكالة ستسعى الى أن تحل محل السلطات المصرية فى إدارة  
معدات القناة على البر - كنقط الاشارة مادامت قناطر السحب . الخ

اما عن الجانب من السؤال القائل : وهو هل سيعهد لينا وحدنا  
بإدارة الممر المائى ؟ فالى أعلن أننى أجبت عن ذلك عندما قلت أننى  
أقبل اقتراح المستر لانج برمتة حينما عالجت أهمية بعض الأشياء غير  
الإدارة ، فمثلا ماذا عسى أن يحدث اذا توقفت إدارة القناة ؟

رابعا : ما أقل درجة من التعاون الذى ترجوه الهيئة من السلطات  
المصرية ؟ الواقع أن أقل درجات التعاون هى الضرورية فعلا لاتاحة الفرصة  
لنا للمحافظة على استمرار حركة المرور والسعى الى أن توفر للسفن  
اتابعة للأعضاء المرشدين الذين يختارون بمحض الرغبة ممن يعتمد  
عليهم ، ولیموا هناك من أجل أغراض التخريب أو أغراض لا تتصل  
بإدارة القناة ، وكذلك سنسعى للحصول من مصر على التعاون المطلوب  
حتى نكون على ثقة من أن سفننا تظهر بمكانها العادل فى نوع الحركة

التي تجتاز القناة ، فلا تحتجز بشكل غير لائق ، وبطريقة تدل على التمييز .

خامسا : كيف يمكن التوفيق بين استخدام مرشدى الهيئة واستخدام المرشدين الخاضعين للقانون المصرى اذا كان الأخير الزاميا ؟ من الواضح أن مصر اذا أصرت على أن يكون استخدام المرشدين الذين تختارهم وتعهدهم بالعمل الزاميا - فانى ارى أنه سيكون لدى مرشدى الهيئة ما يقومون به من عمل ، واذن فهذا الجزء من المشروع لا بد فاشل

سادسا : هل تمنع سفن الدول الاعضاء من الاتفاف بمرشدى مصر ؟ فيما يختص بالولايات المتحدة ليس لنا سلطة تمتد الى تلك المنطقة على السفن الامريكية ، ولا نستطيع أن نخضعها لنظام او قانون او قرار يجعل من المستحيل عليها الاتفاف بمرشدى مصر ، وأظن أن كثيرا من الدول الاخرى فى الوضع نفسه ، ومهمة هذه الهيئة فى نظرنا هى المساعدة ، لا الوقوف عقبة فى الطريق ، ولا أظن أن فى وسعنا اذا أردنا أن نحرّم على السفن المسجلة فى أمريكا استخدام مرشدين من مصر ، ونحن نأمل أن تتجح الهيئة حتى لا تضطر هذه السفن لذلك

هذه اجابات سريعة ، ولما كانت الأسئلة فى محلها رأيت من المفيد أن أرد عليها بصفة مبدئية بأسرع ما يمكن .

وفى الختام أود أن أشير الى بعض الخطوط العريضة الناضجة التى ترى فيها الولايات المتحدة فائدة للاجتماع ، فهذا الاجتماع أهم بكثير من مسألة اجتياز سفينة أو سفينتين للقناة أو عدم اجتيازها ، أو حتى مسألة تعطيل القناة ، فنحن نعالج جانبا غاية فى الخطر من حياة ما بعد الحرب ، ويتوقف على ما فعله فيما اعتقد كوننا نستطيع ان نشيد علما بسوده السلام .

ومشكلتنا ليست باقل من ذلك خطرا ، والان : لماذا اقول قولى هذا ؟ اننى أقول هذا لاننا جميعا نبغى علما لا تستخدم فيه القوة ،

وهذا صحيح ، ولكن هذا أحد وجهي العملة النقدية فاذا أردتم عالمًا لا تستخدم فيه القوة وجب عليكم ايضا أن يكون عالمكم مما فيه حل عادل لمشكلات من هذا الطراز ، ولا يهمني كم من الالفاظ قد وردت في ميثاق الأمم المتحدة حول عدم استخدام القوة ، ومع ذلك اذا لم يتيسر السبيل الى الوصول الى تسويات - بدل القوة - لبعض هذه المشكلات فلا مفر للعالم من أن يقع مرة اخرى فريسة القوضى والاضطراب

وأحب أن أوضح يا حضرات الزملاء أن ميثاق الأمم المتحدة لا ينص فقط على « وجوب استقرار السلام » فما الذى ينص عليه اذن ؟ تقول اولى مواد ميثاق الأمم المتحدة : أن هدف الأمم المتحدة هو تحقيق التسويات « بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي » فاذا نسينا هذا الجزء الأخير فلا بد للجزء الأول من أن يهمل .

وعلينا أن ندرك عند ما يتعين معالجة مشكلات من هذا الطراز - اننا لسنا فى الواقع ندعم قضية السلام اخر الامر ولا حتى السلام من اجل من يريدون منا بعيدين عن هذه المشكلة بالذات اذا لم نشعر أن علينا مسؤولية السعى الى ايجاد حل «طبقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي » كما نحن مسئولون عن محاولة منع استعمال القوة ، فاذا وضعنا اهتمامنا فى أحد جانبي هذه المسألة ونسينا الجانب الآخر اخفقت مساعيها الى جانب اخفاق الامال التى تتمثل فى ميثاق الأمم المتحدة .

والان تواجهنا هنا مشكلة تتعرض فيها امم عظيمة لخطر جسيم ولا يستطيع أحد فيما أظن أن ينكر هذه الحقيقة وهو خطب كان فى وسعها ان تعالجه فوراً اذا التجأت الى الوسائل التى كانت مشروعة قبل صدور ميثاق الأمم المتحدة ، وعندئذ لم تكن لتجلس حول هذه المائدة هنا كما لم يكن ليجلس احد من الناس حيث هو الآن ، ولكن تلك الأيام قد خلت بحسب ما تأمل ، ولقد نذرع

البعض بضغط النفس في مواجهتهم خطرا جسيما . ولكنك لا تستطيع أن تنتظر استمرار ذلك الى الأبد مالم نجمع قوانا ونسعى الى تحقيق تسوية ليست سليمة فحسب ، بل وتفق مع مبادئ العدالة والقانون الدولي »

ولعل بعضنا يشعر - وان كنت لا أظن أن أحدا من الموجودين هنا يشعر - وإنما تشعر بعض الأمم غير المعنية بهذه المشكلة عناية مباشرة - بأن الجانب الوحيد منها الذى يهمهم هو مشكلة السلام ، وإذا تيقنت فقط من أنه لن يحدث استخدام للقوة امكنك أن تنسى بقية جوانب المشكلة ، ذلك فقط نصف المشكلة ، وانت لا تستطيع ان تحل المشكلة بانصاف الحلول التى تتصل بالسلام ، ولا تعلق الأهمية الكاملة على ما نعتقد بأنه حل يمشى مع مبادئ العدالة والقانون الدولي .

والآن وقد اتفقنا حول ما تؤمن بأنه مبادئ العدالة والقانون الدولي فى شأن هذه المسألة ، وقصارى قولنا ينمكس على البيان الذى اتفقنا عليه فى شهر أغسطس، ونحن هنا لأتينا نحن الدول الثماني عشرة التى ليست معنية بهذا الموقف فقط بل متفقة على مبادئ القانون الدولي والعدالة بوصفها منطبقة على هذا الموقف ، وفى اعتقادى أنه يتعين علينا وعلى كل واحدة من الأمم التى يهمها الأمر أن نقف متحدين ، ونسعى لنقض هذا النزاع لا من أجل السلام فقط ، ولكن من أجل تحقيق حل سلمى طبقا لمبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق ، واعتقد أننا اذا لم نفعل ذلك واذا تفرقنا ظانين أن المشكلة قد سويت لأن خطر الحرب قد قل عن ذى قبل - أسأنا انى أهمنا :

فلنتحدث معا فى هذه القضية ولنمض فى العمل لا من أجل « السلام » فحسب بل من أجل السلام « وفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي »

بيان وزير الخارجية دالاس ، ٢١ من سبتمبر

يا سيدى الرئيس : بما أن مشروع جمعية المتفعين قد بسط هنا فهو لايتطلب أية التزامات قانونية على الأعضاء بحيث يقتضى حكومتى تهديبه الى مجلس الشيوخ أو الكونجرس لاتخاذ اجراء بشأنه ، فهو هيئة ترمى الى اتاحة الفرصة لمواطنينا لممارسة حقوق نعتقد أنهم يملكونها ولتسوية الصعوبات الحالية، وليكون بوجه عام أداة للسلام والنظام فى هذا الشأن .

وفى هذه الظروف تشعر حكومتى بأنها فى موقف يمكنها من العمل فوراً فى هذا الصدد ، وسأترك معك يا سيدى الرئيس قبل أن أبارح لندن الليلة بياناً باسم حكومتى أبلغك فيه مشاركتنا فى التصريح ، ونيتنا فى اتباعه باخلاص نصاً وروحاً وسعيها الى دعم الأغراض الواردة فيه .

والى اذ أختتم حديثى يا سيدى الرئيس أود أن أشارك الآخرين بالذين عبروا لك عن تهديرهم للطريقة التى وجهت هذا المؤتمر ونحكومتك للمجاملات والتسهيلات التى أتاحتها لنا .

وأعتقد أن هذا المؤتمر كانت له أهمية عظيمة فى ايجاد السلام بالطريقة التى ذكرتها فيما سلف ، الى العمل على الوضئول الى حل لهذه المشكلات وفقاً لمبادئ العدالة والقانون الدولى ، وأملئ أن تقف متحدين مستقبلاً ، وذلك لأننى أعتقد أن خطر الحرب يزداد كلما ازداد التفرق على حين تزداد فرص السلام كلما حافظنا على وحدتنا .

وانئ لأدرك أننا نواجه مشكلات متفرقة ، وتختلف الظروف بالنسبة لبعضنا ، ولكنئ أظن أن الجميع يستطيعون أن يشعروا أنه كلما حافظنا على وحدتنا أمكننا الاسهام اليوم فى نوع المساعئ الودية التى قد يدعو اليها أى أحد منا مستقبلاً لتخرجنا من الحال التى ربما وجدنا أنفسنا فيها .

واعتقد يا سيدى الرئيس أننا قد خدمنا غرضاً جديداً ، وتعترف  
حكومتى المضى فى هذا السبيل .

### تصرح بأعداد العدة لانشاء

جمعية المتفعين بقناة السويس ، ٢١ من سبتمبر

١ - تتكون عضوية المتفعين بقناة السويس من الأمم التى شاركت  
فى مؤتمر لندن الثانى والتى تسهم فى التصريح الحالى ومن أية دول  
أخرى تملك بالنصوص التى تضعها الجمعية فيما يلى وتضمن لها  
وترضى بها

٢ - سيكون لجمعية المتفعين بقناة السويس الأغراض الآتية :

١ - تيسير أية خطوات يمكن أن تفضى الى حل نهائى أو مبدئى  
لمشكلة قناة السويس ، وتعين الأعضاء على ممارسة  
حقوقهم بوصفهم منتفعين بقناة السويس وفقاً لمعاهدة سنة  
١٨٨٨ والاحترام الواجب لحقوق مصر .

٢ - ترقى المرور فى القناة بأمان وانتظام وكماية واقتصاد  
بوساطة سفن أية دولة من الدول الأعضاء ترغب فى الافادة  
من تسهيلات جمعية المتفعين بقناة السويس وتسعى الى  
التعاون مع السلطات المصرية ذات الاختصاص لهذا الغرض  
٣ - تسهيل مرور سفن الأمم من غير الأعضاء التى ترغب  
استخدامها .

٤ - تسلم وتحتجز وتنفق الإيرادات التى تحصل عليها من  
الرسوم والمبالغ الأخرى التى قد يدفعها أى أحد من  
المتفعين دون الاخلال بالحقوق الحالية ريثما تتحقق تسوية نهائية .

٥ - تنظر أية تطورات مهمة تؤثر على الاتفاقات بالقناة أو عدم



الاتفاق به وترفع تقريرا بذلك الى الأعضاء .  
٦ - تساعد على معالجة أية مشكلات فعلية تنشأ عن اخفاق  
قناة السويس في خدمة غرضها المعهود والمقصود منها ،  
وتدرس فوراً الوسائل التي قد تتبع لتقليل الاعتماد على  
القناة .

٧ - تسهيل تنفيذ أى حل مبدئى لمشكلة السويس قد تختاره  
الأمم المتحدة .

٣ - ولكيما تتحقق الأغراض السالفة الذكر آتفا :

١ - يتشاور الأعضاء فيما بينهم في مجلس يمثل فيه كل عضو  
٢ - ينشئ المجلس هيئة تنفيذية يهدها بالسلطات التي  
يراهها مناسبة

٣ - يعين مدير يعد الترتيبات اللازمة مع أصحاب السفن  
يعمل بإرشاد المجلس عن طريق الهيئة التنفيذية

٤ - يمكن أن يوضع حد للعضوية باعطاء انذار مدته ٦٠ يوما

بيان أصدره مؤتمر لندن الخاص ببقاء السويس

٢١ من سبتمبر

اجتمع في لندن من ١٩ - ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ ممثلو  
الحكومات الثمانية عشرة المشتركة في المقترحات التي رفعت الى  
الحكومة المصرية بوساطة اللجنة الخماسية برئاسة رئيس وزراء  
استراليا « رابت أونورايل روبرت منزيس » كأساس للمفاوضة من  
أجل تسوية لمشكلة قناة السويس ، وكان الغرض من الاجتماع  
النظر في الموقف في ضوء تقرير اللجنة المذكورة والتطورات الأخرى  
منذ مؤتمر لندن الأول

٢ - لاحظوا ، مع الأسف ، أن الحكومة المصرية لم تقبل المقترحات  
المذكورة ، كما لم تقدم بمقترحات مضادة الى اللجنة الخماسية

٣ - من رأى المؤتمر أن هذه المقترحات لا تزال تعتبر أساسا طيبا  
لحل سلمى لمشكلة السويس آخذا بعين الاعتبار مصالح الأمم المنتفعة

بالقناة وكذا مصالح مصر ، وتتوى الحكومات الثمانى عشرة المضى فى مساعيها للظفر بثل هذه التسوية ، وقد وضعت أمام المؤتمر فى ١٠ من سبتمبر المقترحات التى تقدمت بها الحكومة المصرية ، ولكن رنى أنها غير محكمة ، ولا تصلح أساسا للمناقشة .

٤ - ثم وضع تصريح يعد العدة لانشاء جمعية للمنتفعين بقناة السويس والحق نصه بهذا الكلام ، وتستهدف الجمعية المذكورة أن تيسر اتخاذ أية خطوات قد تقضى الى حل نهائى أو مبدئى لمشكلة قناة السويس ، وتدعم التعاون بين الحكومات التى ترضى عن الجمعية المذكورة فيما يتعلق باستخدام القناة ، ولهذا الغرض سنسعى الى التعاون مع السلطات المصرية صاحبة الاختصاص ريثما تحل المسائل التى خطرنا أعظم ، ومستعاج المشكلات التى قد تطرأ اذا حدث أن قلت حركة المرور فى القناة أو توقفت ، وستقام الجمعية بوصفها هيئة عاملة مستقلة فى وقت قريب بعد أن يكون أعضاء هذا المؤتمر قد أتيحت لهم فرصة التشاور فى شأنها مع حكوماتهم المختلفة

٥ - لاحظ المؤتمر أن حكومتى المملكة المتحدة وفرنسا قد أبلغتا الموقف فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٦ لمجلس الامن التابع للأمم المتحدة ، وأن حكومة مصر أيضا قد بعثت بكتاب الى مجلس الامن فى ١٧ من سبتمبر ، ويرى المؤتمر أن الالتجاء الى الامم المتحدة يجب أن يتم فى أى وقت يرى فيه أن ذلك يسهل الوصول الى تسوية

٦ - انتهى ممثلو الحكومات الثمانى عشرة الى أن تعاونهم فى المؤتمر كان مثمرا ذا قيمة وستستمر الحكومات الثمانى عشرة فى التشاور فيما بينها للاحتفاظ باتجاه مشترك لمواجهة المشكلات التى قد تنشأ عن مسألة السويس مستقبلا

٧ - يرى المؤتمر أن الطريق الذى رسم فى هذا البيان خليق أن يحقق بالوسائل السليمة حلا يتفق مع مبادئ العدالة والقانون الدولى طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

بيان وزير الخارجية دالاس عند عودته من مؤتمر  
الويس ، ٢٢ من سبتمبر

سجل مؤتمر السويس الثاني في لندن انتصارات محسوسة ، فقد  
اجتمعت ثمانية الأمم الثماني عشرة التي كانت قد تقدمت بمقترحات  
لمصر بعد أن رفضت تلك المقترحات وقد أكدوا عدالة مقترحاتهم  
السابقة وكذا عزمهم على التعاون .

ويعتبر اجتماع هذه الدول الثماني عشرة على مستوى وزراء  
الخارجية أمرا ذا شأن ، ذلك أنها تعترف بخطر الموقف ، وتؤكد عزمها  
على التفرغ لإيجاد حل عادل سلمى

ويرمى تعاون هذه الدول الثماني عشرة الوصول الى حل دائم  
لمشكلة السويس ، لأن هذه الدول تمثل أكثر من ٩٠ في المائة من  
حركة مرور القناة ، وتعتمد كثيرا على القناة من الناحية الاقتصادية  
وقد اتفقت الدول المذكورة على أن المقترحات المصرية بتاريخ ١٠  
من سبتمبر الخاصة بهيئة مفاوضات غير التي قصدت اليها الدول  
المذكورة ، جاءت غامضة ، واذن فلا أهمية لها .

وتنظر الدول المذكورة بعين الرضا الى الالتجاء الى الأمم المتحدة،  
وكانت النتيجة المحسوسة التي أسفر عنها المؤتمر هي مشروع جمعية  
المتنفعين التي ستتكو في الأول من أكتوبر تقريبا بعد أن يكون  
المدوبون الذين اشتركوا في مؤتمر لندن قد أتاحت لهم الفرصة لرفع  
هذه المقترحات الى حكوماتهم ، وقد أعد المؤتمر الطريق للدور الذي  
ستلعبه جمعية المتنفعين مستقبلا ، وكما تم الاتفاق الآن لن تساعد  
جمعية المتنفعين سفن الدول الأعضاء على المرور عبر القناة فحسب ،  
بل ستعين الأمم المتحدة على اعداد العدة للوصول الى حل مبدئي ،  
بالنسبة لبعض الدول الأعضاء اذا أقفلت القناة وستدرس امكان  
ايجاد بديل للقناة يقلل الاعتماد عليها .

وقد ساد المؤتمر روح طيبة بين الزملاء ، وذلك أن المؤتمر لم ينظر  
بحقد الى الماضي بل نظر برجاء الى المستقبل، وترك الباب مفتوحا على

مصراعيه لتحقيق حل عادل فقط اذا قبلت مصر أن تسلك هذا السبيل  
البيانات التي أقيمت في اجتماع مجلس الامن السبعائة بعد  
الخامسة والثلاثين المنعقد في مقر الأمم المتحدة يوم الجمعة ٥ من  
أكتوبر سنة ١٩٥٦ الساعة ٣ بعد الظهر وقد شهد الاجتماع :

الرئيس : مستر بينو عن فرنسا

مستر ووكر عن استراليا

مستر سبلك عن بلجيكا

مستر تسيانج عن الصين

مستر تانيز - بورتونو

مستر باكو

مستر بليود

مستر شيلوف عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

مستر لويد عن المملكة المتحدة البريطانية العظمى وشمال ايرلندا

مستر دالاس عن الولايات المتحدة الامريكية

مستر بوفيك

عن يوغوسلافيا

وتضمن جدول الأعمال الذي أجز

مناقشة الموقف الذي نشأ عن الاجراء الذي اتخذته الحكومة المصرية  
من جانب واحد لوضع حد لنظام الادارة الدولية لقناة السويس الذي  
كانت قد أيدته وتضمنته نصوص معاهدة قناة السويس لسنة ١٨٨٨

خطاب المستر لويد ممثل المملكة المتحدة :

ثم ألقى المستر لويد ممثل المملكة المتحدة الخطاب التالي فقال :  
ان الموقف الذي نرجو من مجلس الامن أن ينظر فيه اليوم ناشئ عن  
اجراء الحكومة المصرية المتخذ في ٢٦ من يولية سنة ١٩٥٦ في شأن  
قناة السويس ، ففى ذلك التاريخ أصدرت حكومة مصر - لأسباب  
قررتها وسأشير اليها فيما بعد - قانون تأميم شركة قناة السويس  
العالمية ، ونقل جميع أرصدها وحقوقها والتزاماتها الى الدولة المصرية  
ولقد لفتت الحكومتان الفرنسية والبريطانية نظر رئيس مجلس

الامن الى الموقف الذى أحدثه هذا الاجراء ، وذلك فى كتاب بتاريخ ١٢ من سبتمبر ، والآن نحن فى مجلس الامن حيث نرفع مشروع قرار سأسعى الى التوصية عليه خلال خطابى هذا .

والمشكلة التى تواجهنا تتعلق بحقوق الدول المنتفعة بقناة السويس وإلى أى مدى تذهب هذه الحقوق ، وما طبيعتها ، وكيف يمكن كفالتها مستقبلا )

لا ريب فى أن القناة جزء من مصر من الناحية الجغرافية ، وتخضع لسيادة مصر ، على أن ذلك لا يعنى انعدام الحقوق الدولية ، ولا يتيح لمصر الحق فى تحطيم الحقوق الدولية القائمة ، ولكى نعرف ماهية هذه الحقوق الدولية يتعين علينا أن ننظر بعين الاعتبار الى تاريخ المسألة.

يرجع تاريخ الخطط التى كانت ترمى الى وصل البحر الابيض المتوسط بالبحر الاحمر بواسطة ممر مائى صالح للملاحة الى عهد طويلة جدا مضت منذ آلاف السنين ، وفى العهود الحديثة ظلت المشروعات التى وضعت لذلك الغرض تناقش من القرن السابع عشر وما بعده ولم تكن تلك المشروعات مصرية فى الأصل ، ان فكرة وصل البحر الاحمر بالابيض فكرة قديمة مصرية وقد فكر فيها قدماء المصريين ووصل البحرين بواسطة النيل فى عهد سيزوستريس فيما أعتقد ، وحينما منح خديو مصر آخر الأمر امتيازات لانشاء ادارة مثل ذلك الممر المائى فى المدة ما بين ١٨٥٥ و ١٨٦٦ وقد أعطيت تلك الامتيازات الى رجل فرنسى هو فرديناند دى ليمبس ، على أن يؤسس المسيو دى لينبس شركة لادارة القناة تسمى شركة قناة السويس العالمية ، وانى لأنبه الأذهان الى أهمية لفظة « عالمية » فى هذا الاسم ، وكذلك الامتيازات الممنوحة من جانب الخديو .

وأُسست هذه اللجنة ، شركة قناة السويس العالمية ، على أساس دولى فى الظاهر فيما يختص : بملكيتها الحقيقية ، وتوفير رأس المال ، وكبار موظفيها ، وادارتها ، وتنظيمها ، وعملت طبقا لقوانين وامتيازات منحتها أوصادقت عليها الحكومة المصرية ، تستهدف تحقيق ادارة القناة

ادارة محابدة غير ميامية ، على أساس لا تميز فيه لمصلحة سفن جميع الأمم ، دون النظر الى العلم الذى يخفق فوقها .

وكانت هناك اهداف لم يكن ممكنا النظر بها بالطريقة نفسها اذا دبرت القناة على اساس قومى خالص ، ولكن هذه الاهداف امكن تحقيقها عن طريق ادارة القناة بواسطة شركات كانت مملوكة ومنظمة بالاسلوب الذى ملكت به ، ونظمت شركة قناة السويس العالمية وانا الفت النظر الى هذه الحقيقة ، لان من الجدير بالملاحظة ان فكرة التدويل بالمعنى الصحيح ، كما اشتهرت بيننا اليوم ، كانت بدعة فى القرن التاسع عشر ، وكانت فكرة وجود مؤسسة تديرها هيئة دولية مكونة من دول اعضاء شيئا غير مألوف فى رأى القرن التاسع عشر ، على ان الهدف نفسه قد تحقق بوسائل اخرى ، مثل ادارتها بواسطة شركة لهاصفة دولية كشركة قناة السويس العالمية ، ولقد كان ذلك سبيل القرن التاسع عشر اذ قامت بما ينبغى علينا القيام به بوسيلة نظام دولى تشترك فيه الحكومات .

اما الفكرة القائمة وراء شركة قناة السويس وادارتها للقناة فتفسح عنه بعض العبارات الواردة فى معاهد قناة السويس لسنة ١٨٨٨ التى ستحدث عنها بعد قليل ، على ان قناة السويس ، وان تكن تجرى فى ارض مصرية ، لم ينظر اليها منذ أول الامر على أنها من شؤون مصر الخالصة ، بل بالعكس كان تنظيمها وادارتها فى الغالب ، ان لم يكن تماما ، على اساس دولى ، وما لم نذكر هذا ونراه فى وضعه التاريخى وتقدر ان هذه هى الحقيقة - التى لها اعظم الاهمية وقد عقلت عليها جميع الهيئات المنتفعة بالقناة ، لانها اتاحت لها ضمان ادارة القناة بكفاية نادرة - استحالة علينا رؤية الاجراء المصرى ، وما صحبه من ازمات فى صورته الحقيقية .

والان اتجه الى معاهدة سنة ١٨٨٨ ، فهذه المعاهدة تتضمن عددا من الاحكام تتيح بعضها وتضمن حقوق المرور فى القناة على اساس من الحرية الكاملة والمساواة التامة لسفن جميع الامم دون تمييز ، كما تضمنت احكاما تحافظ على مركز مصر ، وانى لالت نظر الى الحقيقة

وهي ان المعاهدة المذكورة تؤكد على الدوام فكرة حرية المرور ،  
والعبارات التي ترد كثيرا هي : « حرية الاستخدام » ( المواد الاولى ،  
والثامنة ، والحادية عشرة ، والثانية عشر ) و « حرية المرور » ( المادتين  
الرابعة ، والثامنة ) و « حرية الملاحة » ( المادة الرابعة ) و « الحرية »  
الامان التام . . الملاحة » ( المادة الثامنة ) و « حرية ومفتوحة » المادة  
الاولى ؟ وذلك ان لغة كهذه تشير الى وجود نظام يحقق ويكفل ممارسة  
هذه الحقوق وتطبيقها تطبيقا فعالا في الواقع ، وهذا حقا ما نجده لان  
المعاهد لم تكن ادارة فحسب ، بل لم تكن من الوجهة العملية الضمان  
الوحيد للمرور في القناة دون تمييز ، وانما سبقت هذه المعاهدة ، فيما  
نعلم ، امتيازات مختلفة منحها الحكومة المصرية للشركة الى جانب  
الاتفاقات المعقودة بينهما ، وطبقا لهذه الاتفاقات كانت الشركة ملزمة ،  
اذا اتبع المنتفعون لوائحها ، بالسماح بالمرور دون تمييز لاي نوع ،  
كما كانت مضطرة ، لذلك الغرض ، الى صيانة القناة ، في حال ادارة  
ضية .

بل ليس هذا كل شيء ، فالواجب يقتضى العلم باداة دولية اخرى  
ثابتة هي التصريح الذى اصدرته الحكومة التركية بوصفها صاحبة  
السيادة حينئذ - وعلى ذلك يعد ملزما لمصر - مرفق بتقرير اللجنة  
الدولية الخاصة بعمولة السفن ورسوم قناة السويس التى اجتمعت في  
القسطنطينية عام ١٨٧٣ ، وطبقا لهذا التصريح تمهلت الحكومة التركية  
بعدم احداث « أية تعديلات في شروط المرور عبر القناة » فيما يتصل  
بالرسوم المفروضة على الملاحة وارشاد السفن واجر سحبها وارسلاتها  
« الا بموافقة الباب العالى » الذى لن يتخذ اى قرار « دون الوصول  
الى تفاهم مقدما مع الدول المعنية بالامر » ، وقد كان هذا اعترافا  
صريحا وتوكيدا ، ورد في اداة دولية ، بالنسبة الى مصلحة الدول  
المنتفعة ليس فقط بشأن المرور بل وفيما يختص بشروط ادارة القناة

واذن فقد شكلت معاهدة ، قناة السويس لعام ١٨٨٨ استكمال اكثر  
من انشاء جهاز كامل ، في مجموعه ، حقوق المرور في القناة ، وهى لم

تبتدع هذه الحقوق بقدر ما اكدتها ووضعتها على اساس محدد لمعاهدة دولية ، وينعكس هذا الموقف بجلء على المعاهدة نفسها ، واني لا انتظر أن يكون أعضاء مجلس الامن قد سبقت لهم دراسة تلك المعاهدة ، على اننى اود ان اذكركم بما ورد فى الديباجة من الفاظ تقرر بصراحة ان الدول قصدت الى اقامة « جهاز ثابت يكفل فى كل الاوقات لجميع الأمم حرية استخدام قناة السويس البحرية ، وبذا تستكمل النظام التى وضعت تحته ملاحه هذه القناة طبقا لفرمان صاحب الجلالة السلطان بتاريخ الثانى والعشرين من فبراير سنة ١٨٦٦ المصادق على امتيازات صاحب السمو الخديوى » .

ويؤكد الفرمان المشار اليه اتفاق الامتياز الخطير المبرم بين الشركة وبين خديوى مصر اسماعيل باشا بالتاريخ نفسه ، الثانى والعشرين من فبراير سنة ١٨٦٦ ، وهذا الاتفاق بدوره ، وفقا لمادته السابعة عشر ، يؤكد الامتيازين الاصلين الممنوحين للشركة المتضمنين كذلك قانونها بتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٨٥٥ و ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ على التوالي .

ولا اظن ان هناك ما هو اوضح من الالفاظ الواردة فى الديباجة المذكورة ، وكبداً قانونى متفق عليه ، اذا ابرمت وثيقة قانونية من أجل « استكمال النظام » الذى انشئ طبقا لوثيقة سابقة وجب ان تكون هذه الوثيقة اساسا للوثيقة المبرمة بعد ، ويتضح منها ان النظام المذكورة سيظل قائما ، وعلى أية حال طوال الفترة التى انشئ ذلك النظام لها ، وقد اكدت هذا الموقف المادة الرابعة من المعاهدة التى كملت استمرار المعاهدة حتى بعد انتهاء أجل امتياز الشركة ، وتعترف هذه المادة « دوام لحكام معاهدة قناة السويس العالمية » كما افترضت ، وكما نص فى الديباجة ان الادارة بواسطة الشركة تظل مستمرة طوال المدة المنصوص عليها فى امتيازات الشركة .

واعتقد ايضا انه من المنع العلم بان هذه الامتيازات وان تكن قد نصت على وجوب انتهاء ادارة القناة بواسطة الشركة بعد ٩٩ سنة اذا



لم يتم الاتفاق على شيء خلاف ذلك ، الا ان كل الدلالات كانت تشير الى امكان الوصول الى مثل ذلك الاتفاق - فقد ورد ذلك في المادة ١٦ من امتياز سنة ١٨٥٦ من اتفاق سنة ١٨٦٦ - كما ورد نص على ماسوف يحدث في تلك الحال ، بل ان احدى هذه المواد تنبأت بإمكان تجديد الامتياز لفترات متتابعة كل منها ٩٩ سنة .

وهكذا نجد تبعا لنظام المعاهدة والامتيازات والتصریح التركي الصادر سنة ١٨٧٣ الذى اشرت اليه فيما مضى ، ان مصالح الدول المنتفعة قد كهلت ليس فقط بالنسبة للمرور عبر القناة بل وبالنسبة لادارتها ايضا ، ذلك ان المرور فى القناة منفصلا عن الادارة لم يكن ليحدث وان حقوق المرور كانت تصبح عديدة الجدوى مالم تتم صيانة القناة وتدار بشكل ينجح المرور في ظروف يسودها الامن والنظام ، ولقد كان ذلك هو السبب انجوهى في ان معاهدة سنة ١٨٨٨ افترضت دوام الادارة على يد الشركة طوال مد الامتياز .

وبمعنى اخر تكون المعاهدة وامتيازات الشركة معا نظاما مترابطا وقد تكفلت احكام المعاهدة المختلفة بصيانة مركز مصر واعترفت بحقيقة هى ان القناة جزء من الاراضى المصرية خاضع لسيادة مصر اما مركز المنتفعين فقد صااته المعاهدة من جانب وطريقة تكوين الشركة بحيث تمكن من رعاية مصالح المنتفعين من الجانب الاخر .

وتكون الادارة بوساطة هذه الشركة طوال اجل امتيازها جانبا من صلب المعاهدة كما ورد في البداية .

وقد كان ثمة تعادل فى النظام كحل حقوق مصر وحقوق المنتفعين ، ولكن الحكومة المصرية بإجراءاتها الذى اتخذته فى مصر ٢٦ من يولييه حطمت ذلك التعادل ، ولم تخرج من النظام الادارة على يد شركة قناة السويس العالمية ، وبذا ازلت احد الضمانات التى كهلتها المعاهدة للمنتفعين ، وهذا يتعارض مع اساس المعاهدة ولا تستطيع الحكومة المصرية ان تتطلب من الدول المنتفعة الاعتراف بنتائج اجراءاتها ، أو قبول سلطات مصرية خالصة تدير القناة أو تدفع رسوم المرور لتلك السلطات .

ورأيانا ان الموقف القانوني يتلخص فيما يلي : ينص نظام المعاهدة على ان الشركة كانت السلطات المعترف بها التي تدير القناة طوال فترة امتيازاتها ، ولا شيء يضطر الدول المنتفعة الى قبول سلطات مصرية تقوم بإدارة القناة بدلا من الشركة

ويتبع ذلك حق الدول المنتفعة ، طبقا للوثائق الدولية الثابتة في اقامة جمعيتهم الخاصة بهم للمحافظة على حقوقهم الخاصة بالمرور ، وهذا ما فعلوه كما يتبع ذلك ايضا حقهم في دعوة مصر الى اعادة الضمانات انى عطلتها بتأييمها الشركة ، واذا لم يكن في الامكان استعادة الشركة فلا اقل من ان تحل محلها سلطة ذات صفة دولية تخدم الاغراض نفسها وهذا هو الاساس القانوني للمقترحات التي نطلب من مجلس الامن التصديق عليها والتوصية بها للحكومة المصرية كاساس عادل منصف للمفاوضة .

ذلك هو الجانب القانوني للسألة ، ومعلوم أن الجوانب القانونية لأية مسألة تبدو جافة حين نحاول تفسيرها ، ومع ذلك فلقد بذلت قصارى جهدي لتوضيح الموقف وان كان من الوجهة القانونية جليا من غير شك ، على أن سمخاؤنا بالنسبة الى المستقبل قد ازدادت كثيرا نتيجة للاسلوب التي اتبعته الحكومة المصرية ، ذلك أن الكولونيل ناصر أيد معاهدة سنة ١٨٨٨ حينما وقع على الاتفاقية المصرية البريطانية بتاريخ ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ، تكبها قرر الكولونيل ناصر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ أنه قد تبقى من أجل امتياز شركة القناة أربعة عشرة سنة قائلا أن العلاقات القائمة بين الشركة والحكومة المصرية علاقات طيبة وأن الحكومة المصرية تثق كل الثقة في اتجاه الشركة ، وأنها لا تشكو من ادارة الشركة ، والآن اما أنه كان غير صادق حينما قال ذلك أو إن هجومه على الشركة بعدئذ لم يكن يستند على أساس ، وفي ١٠ من يونية سنة ١٩٥٦ اعترفت الحكومة المصرية الحالية مرة أخرى بمشروعية الامتياز ، وصاقت على اتفاقية كان مفروضا على الشركة العالمية أن تدخر في مصر بمقتضاها بمبالغ ضخمة من المال يبلغ

عشرة ملايين من الجنيهات - قبل نهاية عام ١٩٥٦ ، وثلاثة ملايين أخرى قبل نهاية عام ١٩٥٧ ، ومليونين قبل سنة ١٩٥٨ ، ثم تزداد هذه المدفوعات بعد ذلك كل سنة حتى نهاية سنة ١٩٦٣ ، وقد اعترف الاتفاق بأن الامتياز يسرى مفعوله حتى سنة ١٩٦٨ ، وقد أبرم ذلك الاتفاق في ١٠ من يولية سنة ١٩٥٦ ، ومع ذلك فلم تمض ستة أسابيع؛ أى في ٢٦ يولية سنة ١٩٥٦ حتى ألغى الامتياز بطريقة ايجازية ، وبسبب هذه التصرفات قرر أن الضمانات التى تكفل حقوق المتعنين وفقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ يجب أن تكون شيئا أكثر من الوعود الشفوية أو انوعود الكتابية .

لا اعتراض لنا على حق مصر فى التأمين ، ذلك أن أغلب الدول قد أمتت المؤسسات فى بلادها ، على أن شركة القناة ليست مؤسسة عادية ، ولو أنها مسجلة فى مصر الا أنها فى جوهرها واسمها شركة دولية تستمتع بامتيازات قائمة على معاهدة دولية ولا نزال على المبدأ الذى يقوم عليه حق التأمين ، على أن ذلك غير ثابت فى المسألة المعروضة على مجلس الأمن ، وهأنا أنقل الى النقطة التى يعتبر عندها التأمين مطلقا لمقتضيات العصر ، وبعد إلغاء الامتياز - وأن يكن مشروعا - مما لا يشجع على الثقة ، ذلك أن الاجراء الذى اتخذ لم يكن محايدا ، وانما وجه الى مؤسسة أجنبية ، وثمة كثير من النقاط المشابهة يمكن اشارتها ومناقشتها ، على أن المشكلة فى حقيقة الأمر هى قدسية المعاهدات واحترام الالتزامات الدولية .

وليس ما يزعمنا هو الاستخفاف بمعاهدة من المعاهدات أو الاخلال باتفاق أبرم منذ ستة أسابيع سابقة ، بل ان الأسباب التى ذكرها رئيس جمهورية مصر مزعومة للثقة مستقبلا ، وللاعتماد على عهود حكومته فقد قرر الرئيس المصرى فى خطاب ساخط أنه اتخذ اجراءه بسبب رفض حكومة الولايات المتحدة لعانة مصر فى بناء السد العالى بأسوان، وصرح بأن عمله ضد الشركة كان على سبيل الاتقام واصفا اياه بأنه نصر ، قائلا : انه ينوى احراز نصر بعد نصر ، ثم أشار الى أن ايرادات

القناة مستخدم في بناء السد العالي ، وبعبارة أخرى كان يشير الى أن اجراء الذى اتخذ بشأن القناة كان لأسباب سياسية ، وإن إيرادات القناة ستوجه مستقبلا لمصلحة دولة واحدة هي مصر ، ولم يكن ذلك كل شيء ، بل إن القرار قد اتخذ دون انذار ودون مشاورات مع أية حكومات أخرى عربية كانت أو غير عربية ، أو مع شركة القناة نفسها ، ولقد كانت تلك مرحلة من انقلاب اشترك فيه الجنود في احتلال مقر الشركة ، وأبلغ موظفو الشركة طبقا لقانون التأمين أنهم سيكونون عرضة للسجن إذا لم يستمروا في أداء أعمالهم .

لقد أحصيت كل هذا لسبب واحد ، هو أنى اعتقد بأنه من الثابت جدا حين النظر الى الضمانات الدولية يجب البحث عن سلوك الحكومة في المستقبل ، واحترامها لالتزاماتها القانونية ، وأقول في صراحة أن حكومة المملكة المتحدة لا تستشعر ، بعد الذى حدث ، أن توسعها المجازفة مستقبلا ، ويجب أن تكون ضمانات المتفعين صريحة ومحددة ، وأن توضح طرق التحرى عن الاخلال بتلك الضمانات ، وأن تعرف النتائج فيما إذا لم توف تلك الضمانات .

ولابد لى من القول بأن الحكومة المصرية لاتلومن الا نفسها لعدم ثقتنا بها ، وإذا كانت الحكومة المصرية وحدها هي المعنية بهذا الشأن ، وإذا كان الأمر مشكلة داخلية فإن عدم الثقة لا يصبح جزءا على ذلك ، ولكن هذا الأمر يخص دولا أخرى كثيرة الى جانب مصر .

والأمر الثانى موضوع الإزمة هو المستقبل الاقتصادى لدول كثيرة في شرقى السويس أو غربيها على السواء ، وليست المشكلة هنا بين المملكة المتحدة وفرنسا وبين مصر ، ولا بين الشرق والغرب ، ولا بين أوروبا وآسيا ، ولا بين مايسمى بالدول الاستعمارية وغيرها ، بل إن نوع التجارة ، ونوع التنمية الاقتصادية في كثير من الدول قد وضعت في شكلها الحالي بالنسبة لوجود قناة السويس ، وبالنسبة الى أن التجار والحكومات في كثير من البلدان استطاعوا الاعتماد في ثقة على حرية استخدامها ، فإذا قدر لحكومة ما سلطة الاشراف على القناة

بمفردها فان ثقة تلك الدول في المحافظة على تجارتها واقتصادياتها ستتزعزع مع الأسف ، فلو أن سفنا تحمل شحنات من السلع في طريقها الى بلد من بلدان العالم الآخر أوقفت في الطريق بناء على رغبة رئيس جمهورية مصر ، وكأن لا مندوحة من طرق أبواب المحاكم الدولية لتمكين مثل هذه السفن من المرور لانعدمت الثقة في مستقبل هذه القناة كممر مائي دولي ، ومعلوم أن من الممكن استنباط وسائل أخرى لنموصلات بدلا من القناة كانشاء المزيد من خطوط أنابيب البترول وبناء ناقلات زيت ضخمة تسلك طرقا غير القناة ، كما يمكن تغيير نوع التجارة ، كل ذلك ممكن بل لعله ضروري الا أنه باهظ التكاليف ، وربما اقتضى من القوم كثيرا من المشقة ، ولنضرب لذلك مثلا مايعانيه أصحاب المتاجر في بورسعيد وعدن وسيلان من خسارة فادحة بسبب انقطاع بواخر الركاب الكبرى الذاهبة من الشرق الى الغرب عن المرور في القناة .

وعلى الدول المنتجة للزيت في الشرق الأوسط أن تنظر بقلق شديد الى نتيجة اضطراب خط سير سفنها التي تنقل الزيت الى غرب أوروبا عبر القناة ، فإذا لم يكن بد لهذا الزيت من الطواف به حول رأس الرجاء الصالح نقصت الكمية التي يمكن قلعها ، وأصبح لا مندوحة لدول غرب أوروبا من التطلع الى أمريكا في النصف الغربي من الكرة الأرضية ، ومن أن ينخفض الانتاج في الشرق الأوسط ، وثمة اعتبارات اقتصادية خطيرة بجانب الاعتبارات الأخرى الأشد خطرا ، ذلك أن احترام حكم القانون ، واحترام الالتزامات الدولية في خطر تهتز له قواعد المجتمع الدولي الذي نسعى بجهد الى اقامته ، ويتمين علينا أن لا ننسى أن مصر قد أخطأت حيال مسألة القناة حين استخفت بقرار مجلس الأمن الصادر سنة ١٩٥١ الخاص بمرور السفن الاسرائيلية .

ماذا عسى أن يحدث لو طبق هذا المثال في مكان غير مصر ؟ أعتقد أن حكومة سويسرا يحق لها أن تؤمم بنك التسديد الدولي وهو مؤسسة مستقلة له صفته الدولية طبقا للقانون السويسري ، ويستطيع المرء أن

يضرب أمثالا كثيرة حيث يمكن لهذا المبدأ أن يحدث نتائج غير عادية.  
فهل يدهشنا أن يقال ان اجراء الحكومة المصرية الذى اتخذته في  
٢٦ يولية شمل الكثير من البلدان بنزع وسخط ؟  
لقد حاولت تحديد الموقف القانونى والاشارة الى بعض المآزق التى  
أحدثها اجراء الحكومة المصرية

على أننا وان كنا نعتبر استيلاء الكولونيل ناصر على أرصدة شركة  
الثقانة في مصر عملا غير مشروع وعملا من أعمال العنف الا أنه منذ  
البداية كان هنما هو السعى الى اقامة مبادئ أساسية وطرق عملية  
تكفل المحافظة مستقبلا على الجوانب الدولية من نظام قناة السويس ،  
ونحن على استعداد لقصر جهودنا على ايجاد ضمانات للدول المنتفعة  
تحل محل الضمانات التى حطمتها الكولونيل ناصر باجرائه الذى اتخذه  
في ٢٦ من يوليو .

وبهذه الروح وجهت حكومة المملكة المتحدة الدعوة في ٢ من  
أغسطس الى كبار الدول المعنية بما فيها مصر بالطبع لبحث المسألة  
في مؤتمر بعقد بلندن ، وذلك بعد التشاور مع حكومتى فرنسا  
والولايات المتحدة ، وكانت دعوتنا قاصرة على أربع وعشرين دولة ذلك  
أنه لم يكن عملا مرغوبا فيه دعوة جميع الأمم الى هذا المؤتمر سواء  
كانت تهمها قناة السويس أو لاتهمها .

ولقد ساورنا أسف شديد لرفض الحكومة المصرية شهود المؤتمر ،  
على أنها بعثت بممثل لها بقى في لندن طوال فترة المؤتمر ، وان لم  
يحاول الاتصال بالمؤتمرين ، وفى اعتقادى أنه اذا شهد المؤتمر مندوبا  
عن مصر تخدوه رغبتنا نفسها التى كانت لنا فى الوصول الى حل يكفل  
حقوق الجانبين لأمكن تسوية المسألة برمتها فى تلك المرحلة لمصلحة  
جميع المعنيين بالأمر ، وربما لمصلحة الشعب المصرى نفسه بنوع خاص .

وينبغى ألا يغرب عن الأذهان أن حكومة المملكة المتحدة والحكومات  
المتعاونة معها قد اعترفت منذ البداية بأن أى حل عادل دائم يجب أن  
يحترم بدقة سيادة مصر ، وقد صرح البيان الذى أصدرته حكومات

فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وقت توجيه الدعوة الى مؤتمر لندن الأول بأن الحكومات الثلاث :  
« لاتناوىء مصر فى حقها لامتلاك وممارسة جميع السلطات التى لدولة مستقلة ذات سيادة »

ودلت مقترحات المستر دالاس التى تقدم بها باسم وفد الولايات المتحدة الى المؤتمر فى ٢٠ من أغسطس على احترام مماثل لحقوق مصر ومصالحها ، كما أن التعديلات التى اقترحها فى اليوم التالى مندوبو أثيوبيا وايران وباكستان وتركيا استهدفت بصراحة تأكيد هذا الاهتمام بسيادة مصر ، ولا اعتقد ان أية دولة من تلك الدول الأربع يصح اتهامها بمالأة مايدعى بالامتعمار أو الرغبة فى الاخلال بسيادة الأمم الصغيرة .

وكانت تلك المقترحات التى أسهمت فيها ثمانى عشرة دولة تمثل فى الحقيقة أغلبية مصالح المستعمرين بالقناة أى ٩٠٪ من حركة المرور التى تعبر القناة .

ولست بحاجة الى أن أصف للمجلس كيف أن فرقا مكونا من خمسة من السياسيين المتوازنين اختيروا من ضمن قارات مختلفة بزعامة رئيس وزراء استراليا قدم المقترحات المذكورة الى الحكومة المصرية ، وقد قصد بمقترحات الدول الثمانى عشرة أن تكون أساسا لحل سلمى مع اتفاقه وأعراض الأمم المتحدة ومبادئها ، واحترام حقوق مصروسيادتها، وعلى حد قول معاهدة سنة ١٨٨٨ « ينشئء جهازا خاصا يكفل حرية استخدام القناة فى كل الأوقات ولجميع الأمم » .

وينبغى لجهاز كهذا ، كما جاء ذكره فى المقترحات ، أن يضمن أربعة أشياء :

أولا : ادارة القناة وترقيتها بكفاية وبصورة يعتمد عليها بوصفها ممرا مائيا حرا مفتوحا منا ، وثانيا : فصل ادارة القناة عن الشؤون السياسية لأية دولة وهو ، فى اعتقادى ، أمر غاية فى الأهمية ، وثالثا : خفض تعويض مالى لمصر يكون عادلا ويزايد وفقا لتوسعة القناة

واستخدامها بواسطة أكبر عدد من السفن ، ورابعا : جعل رسوم القناة منخفضة ومتشعبة مع هذه الأحكام ، وسيكون من المفيد حقا أن أعلم إذا كان حضرات الزملاء لهم اعتراض على شيء من هذه المقترحات .

ولتحقيق هذه النتائج على قاعدة دائمة ، وشكل يعتد به أوصت الدول الثماني عشرة بوجوب التفاوض مع مصر لإبرام معاهدة تكفل إقامة لجنة باسم لجنة قناة السويس تكون مسؤولة عن إدارة القناة وصيانتها وترقيتها ، وتشمل اللجنة مصر الى جانب دول أخرى تختار مع الاعتبار الواجب لاستخدام القناة ونوع التجارة والتوزيع الجغرافي ، وعلى اللجنة أن ترفع تقارير دورية الى الأمم المتحدة ، وستكون ثمة لجنة تحكيم لتسوية المنازعات ، ومستوقع عقوبات فعالة على الاخلال بالمعاهدة تعتبر استخدام العنف أو التهديد به للمساس بإدارة القناة . تهديدا للسلام ، وخرقا لأهم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وسيجد أعضاء مجلس الأمن أن هذه المقترحات تشير اشارة مناسبة الى الأمم المتحدة ، فقد كانت هي مقترحات الأمم الثمان عشرة التي لم تقدم كيلاغ نهائي بل أساسا للمناقشة ، وتحدثت المذكرة التفسيرية المقدمة من اللجنة الخامسة عن « المفاوضة لإبرام معاهدة على الأسس المقترحة » ، ومرة أخرى صرحت بجلاء عن الرغبة في تهادى أى اخلال بالسيادة المصرية ، وقد تضمنت المذكرة التفسيرية مانصه :

« اذا حدث أن ظن أحد أن ماقترحه يتعارض وحقوق السيادة المصرية بالنسبة الى القناة التي تجرى في أرض مصر فوجب علينا من البداية التصريح بأننا لانتقد بأن معاهدة سنة ١٨٨٨ ولا أية معاهدة أخرى من النوع الذي قترحه كملحق لمعاهدة سنة ١٨٨٧ تمس حقوق سيادة مصر بأية حال ، بل ان وجود هذه الحقوق والاعتراف بها على الدوام هما اللذان يكونان أساس مقترحاتنا ، وكل مانرجوه هو اقامة جهاز محدد لإدارة القناة وصيانتها وترقيتها يكفل الاعتراف بالسيادة المصرية ، في حين أنه وضع لمستقبل طويل لا يخدم فقط مصالح مصر بل ومصالح جميع المتفعين بهذا الأمر المائى البالغ الأهمية » .



وقد أشار رئيس اللجنة الخماسية الى هذه النقطة في كتابه الذي بعث به الى الرئيس ناصر بتاريخ ٧ سبتمبر ، قائلا : « ليس ثمة في مقترحاتنا أى انكار لسيادة مصر الاقليمية » ، وأوضح أن جوهر مقترحات الدول الثمان عشرة هو ما يأتى :

ان موقف مصر بوصفها صاحبة الملك معترف به تماما ، وينبغى لها أن تبنى طبقا لاتفاق دولى فى التعاقد مع أى مستأجر بحيث يصبح مستقبل القناة مرضيا لأصحاب الملك - أى مصر - ولكثير من الدول التى تستخدمها

كما قال المستر منزيس ان يقال بحق أنه عندما يمنح صاحب الملك ايجاره لايمس ذلك ملكيته ، لأن الواقع أن أية ايجاره أو ما يشبهها تعتبر تقييدا وتوكيدا للملكية .

وأكثر من ذلك ، وان اختلف بعض الشئ عن النظام المادى لصاحب الملك والمستأجر تقديم اقتراح يقضى بأن تمثل مصر تمثيلا كاملا فى جميع الهيئات التى كملت الضمانات وادارات هذا المبر المائى الدولى وقامت بترقيته :

وهذه المقترحات تعتبر فى نظرنا عادلة ومنصفة للجانبين ، وقد وضعت وقتئذ وما زالت قائمة حتى الآن بوضعها ، مجملا لنوع الحل الذى يجب تحقيقه فيما تمتد ، وقد اقترحت اللجنة الخماسية اجراء مفاوضة على هذا الاساس قائلة : أنه سيكون ثمة مجال لاعادة النظر ، وانى لأعيد هذا التوكيد الآن .

وثمة جانب آخر لحل عادل دائم أود أن ألفت اليه الأنظار وهو : أى نظام للقناة يمكن ان يتيح لمصر أعظم الفوائد المادية ؟ والمشكلة الاقتصادية الكبرى فى مصر هى أن سكانها يتكاثرون بسرعة مما يصعب معه على دخلها القومى أن يجارى نمو عدد السكان ، فضلا عن أن يتيح مستوى رفيعا للحياة .

وطبقا للنظام الذى وضعه الرئيس ناصر ستعجنى مصر بعض الايرادات من القناة ، فقد صرح فى أكثر من مناسبة أن مبالغا ضخمة ستذهب الى

الخزينة المصرية ، ولكن في الواقع اذا قدر لشركة قناة السويس العالمية أن تحصل على تمويزات مجزية كما وعد بذلك ، واذا كان لا بد من الاحتفاظ ببعتمادات من أجل ترقية القناة وادارتها بكفاية لا يتبقى الا اليسير جدا للاغراض الأخرى ، بل ربما كان مابقى أقل مما كانت تظفر به الخزانة المصرية في العهد الماضي ، اذا أخذنا بعين الاعتبار مسألة الضرائب ، والدفع غير المباشر .

والسألة الرئيسية في المستقبل هي إتاحة المال الكافي لتوسعة القناة نفسها وتطويرها ، والشئ الوحيد الذي يبعث على الثقة هو إيجاد نظام فيه ضمانات كافية تفرى باستثمار رأس المال الدولي على نطاق واسع يوفر للشعب المصرى في السنين المقبلة دخلا نرجو ان يتمتع به ، وعلينا أن لانخطئ هنا فقد اقتضت الضرورة في الماضي معونة دولية على نطاق واسع لانشاء القناة أول الأمر ، ويستضى الآن أيضا لتوسعتها التوسعة الكافية وأمل مصر معقود على هذه التوسعة لتحسين مستوى معيشتها ، ولن يأتى هذا المال من غير إعادة الثقة ثانية .

ومعلوم أن الحكومة المصرية رفضت قبول مقترحات الدول الثمان عشرة كأساس للمناقشة كما أنها رفضت حضور مؤتمر لندن .

ولذا فان جهودنا للتفاوض مع الحكومة المصرية فشلت حتى الآن ، ولا أعتقد أننا ملومون على ذلك ، فقد رفضت مقترحات الدول الثمانية عشر رفضا ايجابيا من جانب الرئيس ناصر ، وكان المستر منزيس حذرا ، فترك الباب مفتوحا للزبد من الاقتراحات ، ومع ذلك لم يتقدم الرئيس ناصر بأية مقترحات ، ردا على اللجنة الخماسية بالرغم من أنها أمضت أسبوعا في نقاش معه ، وان تكون الحكومة المصرية قد أصدرت في مدى أربع وعشرين ساعة من سفر اللجنة المذكورة بيانا بتاريخ ١٠ سبتمبر ، وعندما اجتمع المنتفعون الثماني عشر في لندن للمرة الثانية اتفقوا على دراسة ذلك البيان الا أنهم سرعان ما وجدوا أنه لا يصلح أساسا للمناقشة

والذى حدث في مؤتمر لندن الثانى هو أن مستخدمى قناة السويس

يجب أن يؤلفوا من بينهم جمعية لحماية مصالحهم بل ومصالح جميع الأمم التي تخدمها من أعضاء الجمعية ، ولم تكن هذه الجمعية مثيرة ولا رغبة في الخصومة ، لأن الحكومة المصرية ظلت تترقب دائما بصلاحيات معاهدة سنة ١٨٨٨ التي تنبث منها حقوق المنتفعين ، ولقد غنى مؤتمر لندن بتوكيد ضرورة التعاون مع مصر لتوفير تلك الحقوق بشكل فقال :

ولسنا نعلم حتى الآن كيف سيتصرف أولو الأمر المصريون في القناة ، وصحيح أن بيانات صدرت قبل انشاء جمعية المنتفعين ، وقصد به اعدام التعاون ، على أننا نعتقد بأن الحكومة المصرية لن تقص بالتعاون عند ما تأمل الأمر ، وترى الغرض الحقيقي المقصود بالجمعية ، ولعل موقف مصر في هذا الشأن بل وفي غيره سيتأثر بالنتائج التي يصل اليها مجلس الأمن .

ولنا أمل كبير في الدور الذي قد تلعبه الأمم المتحدة في عهد قناة السويس الجديد ، ذلك أن قصدنا على الدوام هو وجوب ايجاد حلقة اتصال بين الأمم المتحدة وبين أى نظام دولى يقام من أجل القناة ، ولقد فكرت حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة ، منذ بداية هذا النزاع الذى نشب نتيجة لاجراء ٢٦ من يوليو ، في عرض الأمر على مجلس الأمن في احدى مراحله ، وأوضح مؤتمر لندن الثانى الاعتماد السائد بين الدول الثماني عشرة بوجوب رفع الأمر الى مجلس الأمن في مرحلة مبكرة بعد أن استنفدنا الوسائل السلمية لكفالة حقوقنا المشروعة طبقا لميثاق الأمم المتحدة وهذا ما أتيناه الآن لنفعله .

وأعود فأكرر أن الموقف الذى نرجو مجلس الأمن أن ينظر فيه جد خطير ، ذلك أنه يهدد حياة عدد لا يحصى من الأمم ، ويعرض قوتها للخطر ، وليس الأمر خصومة بين مصر وبين فريق من الدول التى تملك السفن التى تعبر القناة وإنما هو أمر حيوى بالنسبة لشعوب جميع العالم فى آسيا وأفريقية وفى أوروبا ، وليس فى وسع أية أمة أن تبقى على الحياد فى الوقت الذى تخضع فيه أعظم المرات المائة الدولية

لسيطرة حكومة واحدة مخالفة لأحكام معاهدة طال عليها العهد .  
وثمة اعتبارات جوهرية تتصل بمشروع القرار البريطاني الفرنسي  
« س سنة ١٩٦٦ » المروض الآن على مجلس الأمن وليس في نيتي أن  
أسرد هذا القرار. فقرة فقرة ، لأن كل شيء يتضمنه سبق أن ورد فيما  
أدليت به من بيانات على أنني أود أن ألقت النظر لمجلس الأمن الى أنه  
يقع في ثلاثة أجزاء رئيسية فهو يبدأ بخمس فقرات تحمل الأسباب التي  
تدعون الى عدم قبول اجراء مصر الذي اتخذته بشأن القناة وتقضي أن  
تتقدم بطلب من أجل تصحيح هذا الاجراء .

ثم يمضي مشروع القرار في اجمال الخطوات التي اتخذت لوضع  
مقترحات مقبولة لدى الدول التي تستخدم القناة كأساس للتفاوض  
مع مصر ، وكذلك الخطوات التي اتخذت للسعي الى الظفر بموافقة  
مصر على المفاوضة على ذلك الأساس ، ثم هناك فقرة تشير الى اقامة  
جمعية المتفعين بقناة السويس التي افتتحت رسميا يوم الثلاثاء الماضي  
وأخيرا ألغيت خمس فقرات نعتقد أن على مجلس الأمن أن يتخذ  
قرارا بشأنها :

أولا - تأكيد مبدأ حرية الملاحة طبقا لمعاهدة قناة السويس .

ثانيا : تأكيد وجوب المحافظة على الحقوق والضمانات التي حظي بها  
جميع المتفعين بالقناة وفقا للنظام الذي نصت عليه المعاهدة المذكورة  
- وأعني به ادارة القناة بواسطة هيئة مستقلة لها صفة دولية .

ثالثا - التصديق على المقترحات التي سبق لي أن وصفتها والمقدمة  
من الدول الثماني عشرة ، وهي التي ترمي الى تحقيق حل للمشكلة  
بتفق مع العدالة .

رابعا - التقدم الى الحكومة المصرية بتوصية للمفاوضة على أساس  
هذه المقترحات ، والتعاون على تحقيق نظام فعال لادارة القناة .

خامسا - وأخيرا : التقدم بتوصية الى حكومة مصر ، ريثما يتم ذلك  
بالتعاون مع جمعية المتفعين لقناة السويس .

ولست بحاجة الى أن أذكر حضرات الأعضاء هنا بأنه من واجب

مجلس الأمن المحافظة على السلام ، وعلى سيادة القانون لأن في ذلك الضمان الوحيد لتنسيق العلاقات بين الأمم .

ويتعين على هذا المجلس ان يعمل وفقا لمبادئ واهداف الامم المتحدة وبهذه المناسبة اود ان اشير الى خطاب المستر دالاس الذى القاه في مؤتمر لندن الثانى ، وتضمن مبدأ غاية فى الاهمية فى مجال العلاقات الدولية ، كما كان ذلك الخطاب جديرا بالوقوف عنده كثيرا لانه يتعمق فى معالجة المشكلة التى تواجه مجلس الامن فى هذا النزاع ، واعتقد ان مداولاتنا ستتيح الفرصة نلامم المتحدة لتحقيق العدالة ، وتصحيح موقف يتهدد الحياة الاقتصادية وربما الحياة السياسية لكثير من الامم ، ونحن من جانبنا على ثقة من ان مجلس الامن لن يخفق فى اداء واجبه . ومن انه سيساعد على الوصول الى نتيجة سلمية لهذا الموقف الخطير بتحقيقه للعدالة والمحافظة على قدسية الالتزامات الدولية .

وحينما يتبنى مجلس الامن مشروع القرار الذى تقدم به لن يتيح للقانون ان يسود فى العالم فحسب ، بل سيفتح الطريق للتزيد من الجهود لحل هذا الموقف الخطير .

وأهم ما نطلبه هو اقامة اساس عادل للمفاوضات ، واذن فنحن نطلب من مجلس الامن ان يضع مثل هذا الاساس ، ولقد اوضحنا اساس مقترحات الدول الثمان عشرة الذى نعتقد انه يصل بالمفاوضات الى اتفاق حول النظام الدولى لادارة قناة السويس ، وهو الادارة المنصوص عليها بمعاهدة سنة ١٨٨٨ .

لقد فكرت طوال اليومين الماضيين فى افضل الطرق التى تتبعها لتنظيم مداولاتنا بهذا الشأن ولعل من المناسب ان اذكر رأى زملائى فى هذه المرحلة .

يدولى ان الوقت قد آن لهذا المجلس لان ينتقل الى دورة خاصة بعد ان اتاحت الفرصة لمن ارادوا التعبير عن وجهات نظرهم فى دورة علنية ان يفعلوا ذلك وامل ان يكون فى وسعنا الوصول الى تلك النقطة يوم الثلاثاء القادم لان ذلك يتيح لنا الفرصة للنظر فى الخطوات التالية فى جو اقل رسمية .

لقد اتى بعضنا من بلاد بعيدة كما ان لدينا واجبات اخرى تنتظرنا ،  
وليس في وسعنا ان نضيع وقتنا سدى ، كما ان المشكلة التي نسعى الى  
حلها لا تحتل التأخير ، ولقد اتينا من المملكة المتحدة الى هنا عازمين  
عزما صادقا على محاولة ايجاد تسوية سلمية عاجلة

والان وبعد ما تقدم أود ان اجمل الموقف الذى وقفه حكومة المملكة  
المتحدة حيال هذه المسألة ، كما واعتقد ان فى استطاعتنا تلخيصه فى  
كلمتين مختصرتين : -

الاولى : هى اننا عازمون على المحافظة على حقوقنا فى حرية الملاحة.  
عبر هذا الممر المائى الدولى ونحن لانعمل فى هذا الشأن فقط من أجل  
انفسنا بل ومن أجل جميع الذين يعتمدون على هذه القناة  
والثانية : هى اننا نسعى الى حل سلمى عن طريق المفاوضات وقد  
قررنا الاساس الذى تجرى عليه المفاوضات ، والذى نعتقد انه عادل  
بالنسبة الى المتفعين والى مصر على السواء

### بيان الرئيس « مترجم عن الفرنسية »

سأتحدث الان بصفتى ممثلا لفرنسا :

ان حكومة الجمهورية الفرنسية بالاشتراك مع حكومة صاحبة  
الجلالة المملكة المتحدة قد احوالت الى مجلس الامن الموقف الذى نشأ  
نتيجة للاجراء الذى اتخذته الحكومة المصرية من جانب واحد لوضع  
حد لنظام الادارة الدولية لقناة السويس الذى تم وضعه واستكماله طبقا  
لمعاهدة قناة السويس عام ١٨٨٨

وهذا الموقف كما هو فى نظر الحكومتين يعتبر شيئا خطيرا يمكن  
ان يهدد السلام والامن الدولى اذا أتيح له أن يستمر .

وفى ١٢ من من سبتمبر الماضى عرض مندوب المملكة المتحدة وفرنسا  
هذا الموقف امام رئيس مجلس الامن ، وفى ٢٣ من سبتمبر احواله الى  
مجلس الامن طبقا للمادة ٣٥ الفقرة الاولى من الميثاق  
ولعل من المناسب اعادة الحقائق التى يقوم عليها نداؤنا :

لقد اصدرت مصر قانونا امتت بمقتضاه شركة قناة السويس العالمية وتطبيقا لهذا القانون استولت الحكومة المصرية عنوة على القناة نفسها وعلى الاجهزة المتصلة بها ، وجميع ممتلكات الشركة الموجودة في مصر وسلمت ادارتها الى هيئة مسئولة امام الحكومة المصرية وحدها

ولارب في ان الحكومة المصرية تعتقد ان شركة القناة شركة مصرية تخضع لقوانين مصر الداخلية ، وهذا هو السبب في انها استعملت الحق الذي تملكه لتأميم المؤسسات الواقعة في اراضيها كما تفعل أية دولة أخرى .

وترى الحكومة الفرنسية ان عناصر هذا الجدل غير صحيحة ، فليس صحيحا ان شركة قناة السويس لعالمية خاضعة للقانون المصري وحده

فهذه الشركة « العالمية » تعتبر جزءا مهما من النظام الذي اعترفت به معاهدة القسطنطينية بتاريخ ٢٩ من اكتوبر سنة ١٨٨٨ كأمر لا منلوحه عنه للاحتفاظ بالعهد الدولي لقناة السويس

لذا فمن الواضح ان الحكومة المصرية وان يكن لها الحق في تأميم المؤسسات المصرية وهو شيء لا تنازعها فيه - لا يحق لها في نظرنا تأميم شركة قناة السويس العالمية ، ولا شك في ان قانون التأميم المصري الصادر في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ يخالف معاهدة سنة ١٨٨٨ التي وقعت عليها تركيا ويعتبر توقيعها ملزما لمصر

ان لشركة قناة السويس انعالمية وبالرغم من انها خاضعة للقانون المصري في بعض النواحي وانها قد انشئت بمقتضى قوانين صادرة من السلطات التنفيذية التركية أو المصرية ، وللمحاكم المصرية صلاحية النظر في بعض قضاياها ، الا انها في بعض النواحي الاخرى خاضعة للقانون الفرنسي والقانون الدولي .

ولذا فقد انشئت كشركة مساهمة مشتركة تحت القانون الفرنسي ، ومقرها الرئيسي باريس ، وللمحاكم الفرنسية وحدها السلطات فيما يختص بالدعاوى بين حملة الاسهم وبين الشركة وتعتبر الشركة العالمية شركة دولية بفضل رأس مالها الذي يتكون

من تأمينات أصدرت في ثمانى عواصم اوروبية طبعت بخمس لغات ،  
وبفضل لجنة مديريها التى تشتمل على مندوبين من اجناس مختلفة ،  
وفوق كل ذلك بفضل اهدافها وهى : ادارة مرفق عام له قيمته بالنسبة  
للعالم كله ، ولم تطبق الحكومة المصرية قانون الشركات الخاص بها  
على هذه الشركة بل كانت تفاوضها حتى يونيه سنة ١٩٥٦ •

وضع اساس لتسوية تضمن احترام حقوق المنتفعين وحقوق مصرما  
وفى ١٢ من سبتمبر اتخذت الحكومتان الفرنسية والبريطانية  
الخطوات لاىلاغ مجلس الامن الموقف ، وتشاورنا معا حول اتجاههما  
القادم بعد ان استنفذنا جميع الوسائل السلمية •

وبناء على اقتراح حكومة الولايات المتحدة اشارتا على الحكومات  
الثمانى عشرة التى كانت قد اجتمعت فى لندن فى شهر اغسطس باقامة  
جمعية تستهدف مساعدة اعضائها فى ممارسة حقوقهم المنصوص عليها  
فى معاهدة سنة ١٨٨٨ •

وبالرغم من أن الجمعية المذكورة يصعب وصفها بأنها تمثل تهديدا  
لمصر ، نظرا لما لاعضاؤها من الحق فى الاعتفاع بخدماتها او الامتناع عن  
بها ، وقبول او رفض التزاماتها الا ان الحكومة المصرية صرحت فى  
بيان شديد اللهجة بأنها تعتبر انشاء جمعية المنتفعين تهديدا بالحرب ،  
وترى ان الذين يقبلون الانضمام اليها دعاة حرب

وهكذا ظل موقف الحكومة المصرية من المقترحات المختلفة التى  
وضعت امامها فى الاسابيع الاخيرة - موقفا سلبيا مما يؤيد المخاوف  
التي أحس بها المنتفعون منذ ٢٦ من يولييه •

والان أتحدث عن جانب آخر من جوانب المشكلة ليس أقل خطرا  
من سواه ، ففى خلال مؤتمر لندن الثانى صرح المستر فومستر دالاس  
بأن المسألة أبعد أثرا مما كانت سفينة أو أكثر تستطيع ان تمر عبر  
القناة أو لا تستطيع أن تمر عبر القناة أو لا تستطيع أو مما اذا تعطلت  
القناة ، ثم أضاف ان ما فعلناه سيقرر الى حد كبير ما اذا كنا سنبنى  
عالمنا يسوده السلام ، وبذلك اثار مشكلة الثقة ، ومن العدالة ان



تقول : ان افعال الرئيس ناصر واساليه قد اساءت الى الثقة الدولية التي بدونها لا يمكن المحافظة على مصالح الشعب المصرى الحقيقية وماذا عسى ان يحدث فى الشهور او السنين القادمة اذا لم تعط الضمانات الى شركات الملاحة التى ترسل منتجاتها عبر القناة ؟ ان ما يحدث هو ان القناة ستتعل وستمعرض الاقتصاد المصرى آخر الامر للخسارة بسبب انخفاض اليرادات المتحصلة من ادارة القناة

ولا شك فى ان الامم التى ظفرت باستقلالها أخيرا بحاجة الى الثقة الدولية وإلى المعونة الخارجية لتتيح لها رفع مستوى المعيشة فيها ، مثلها مثل أية دولة أخرى ، وفى الوقت الذى تبحث فيه مشروعات المعونة الاجنبية فى كل مكان ، ويقام نظام دولى يتفق مع حقائق العصر الحاضر نرى ان الجو الذى تجده اجراءات الرئيس ناصر لا يساعد على نجاح هذه الجهود ، وأود أن ألفت نظر المجلس الى اتجاه ينبغي لنا ألا نغض أعيننا عن اخطائه ، ذلك هو الخلط بين مقاومة الاستعمار والاخلال بالالتزامات ، فاذا كان الاستغلال معناه حق الدولة الناشئة فى التخلّى من جانب واجد عن التزاماتها التى تعاقدت عليها أصبحت القوضى والاضطرابات عنوان العلاقات الدولية ، ولا أعتقد أن هذا هو هدف الامم المتحدة

والذى يقرأ كتابات الرئيس ناصر ويستمع الى خطبه لا يسهه الامر يشعر بالانزعاج ، أليس تأميم قناة السويس المرحلة الاولى فى سياسة يصح أن نقود العالم الى كارثة ؟

ونحن نعرض على مجلس الامن مخاوفنا ، ونشعر انه من واجب الامم المتحدة اعادة الثقة الدولية لجميع الشعوب ، وخاصة الشعوب التى تدعى بالمختلفة ، وكذلك من واجب الامم المتحدة أن تقرر بصرامة إن خرق التعهدات الدولية لا يعتبر دليلاً على استقلال أمة من الامم

ونحن نلّزاء مشكلة لا تجدى معها انصاف الحلول ، ولن قيل نسوية لانها تحفظ السلام فى الوقت الحاضر فحسب ، ومعلوم أن ميثاق الامم المتحدة يعترف بأنه لن يكون ثمة سلام بالمعنى الصحيح

دون محافظة على العدالة والقانون الدولي ، وبذلك يعترف هذا الميثاق بأنه قد تنشأ ظروف يكون فيها الضعف أخطر من الحزم ، ونحن راغبون في تسوية سلمية ، وإن كنا لا قبل أى حل يضرب صفحا عن الامر الواقعى ويعترف بحق رئيس الدولة فى تخطى بلاده عن التعهدات الدولية التى اشتركت فيها بمطلق حريتها  
والمسألة خطيرة ولذلك فإن مستقبل الأمم المتحدة ومستقبل السلام يتوقفان على الطريقة التى تعالج بها

### بيان المستر شيجيمتسو ( اليابان )

ياسيدى الرئيس ، منذ اجتماع أمس تسلم هذا المؤتمر مقترحات مختلفة الغرض منها مواجهة مقتضيات الموقف السائد الآن ، ولقد فحص الوفد اليابانى هذه المقترحات تحدوه رغبة أكيدة فى زيادة الفرصة لايجاد تسوية سريعة للنزاع القائم حاليا بين مصر والدول الغربية

ولقد استحقت المقترحات التى تقدم بها زعيم الوفد الهندى انتباهنا البالغ ، وذلك انها راعت آمال الشعب المصرى القومية التى تعطف عليها اليابان عطفًا عميقا

لقد ذكر المستر مينون وجهة نظره فى عبارات بليغة منذرا المؤتمر بأن مصر ستعارض بصلابة اقامة أى جهاز دولى يحاول الفاء تأميم قناة السويس ، وفى هذا القول ما يدعو الى التأمل ، ومن ناحية أخرى فان المقترحات التى تقدم بها وزير خارجية الولايات المتحدة المحترم وعدلت الآن وأصبحت تعترف باسم « مقترحات الدول الخمس » ترى اقامة لجنة دولية لادارة القناة ، ولقد قال المستر دالاس ان ذلك يعتبر حدا أدنى لضمان المرور فى القناة مروراً يعتمد عليه ، على انه أضاف فى الوقت نفسه قائلاً فى منتهى الحكمة انه اذا اختلفت الاراء وجب نقل هذا الاختلاف فى الرأى الى الحكومة المصرية ، ونحن نرحب بهذا الاتجاه أعظم ترحيب

ياسيدى الرئيس ، لىنا نعلم بعد ماذا عسى أن يكون لهذه المقترحات من رد فعل عندما تعرض على الحكومة المصرية ، وكل ما نستطيع أن نرجوه فى هذه الفترة هو أن تساعد هذه الآراء المختلفة على إيجاد تسوية سلمية للنزاع عن طريق المفاوضات فيما بعد وبالنسبة لليابان ، فإنها أمة بحرية تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة فيما وراء البحار ، ولذا فنحن نشعر باهتمام بالغ بالمحافظة على حرية المرور فى القناة ، ويسرنا أن نفدها مكفولة بشكل مقبول عند الحكومة المصرية

ولذا لما كان اهتمامنا منصبا على حرية المرور وسلامته فنحن على استعداد لتأييد مقترحات الدول الخمس ، ولعله من المفيد أن يكون استخدام مقترحات أخرى بالإضافة الى المقترحات المذكورة كأساس اضافى للمفاوضات ، وهذا هو رأينا الاساسى أوضحناه باختصار ياسيدى ، ومهما يكن من أمر فإن رغبة حكومتى هى الافادة من مقترحات الدول الخمس بحيث تخدم قضية المفاوضات السلمية بين الاطراف المعنية ، وزيادة على ذلك نعتقد أن الباب يجب أن يظل مفتوحا لرفع الامر الى الامم المتحدة فى المستقبل

### بيان المستر لانتز ( هولندا )

ياسيدى الرئيس ، نزولا على رأيكم سأقصر ملاحظاتى على المشروع الذى رفعه الوفد الأمريكى والوفود الأخرى ، ولن أتحدث عن الاجراءات التى يجب أن تتبع خاصة بتقديم نتائج هذا المؤتمر الى الحكومة المصرية

فى خطابى الاول ذكرت آراء حكومتى بوجه عام فيما يتعلق بالخطوط الواجب التزامها لتحقيق حل لأزمة قناة السويس ، وتمشيا مع وجهة النظر هذه أصرح الان بموافقة الحكومة الهولندية على المقترحات التى تقدم بها وفد الولايات المتحدة وتم تعديلها من جانب وفود باكستان وأثيوبيا وإيران وتركيا

ولقد أسعدنا أن نرى هذه الدرجة العظيمة من اتساق الآراء بين المشتركين في هذا المؤتمر ، وأود بالتضامن مع رئيس وزراء استراليا أن أقدم بالتهنئة الى ممثل باكستان المحترم على بيانه المعتدل المستفيض وفي اعتقادنا انه من القال الحسن الاتساق على هذا الاتجاه المشترك الكبير من الدول المجتمعة حول هذه لمائدة ، تلك الدول التي في جميع أنحاء العالم ، وسيكون لهذا المثل المثر أثره في التعاون في المستقبل بين آسيا والغرب

ونحن ندرك ياسيدى الرئيس ان ما فعله هنا انما هو خطوة أولى ، ولكننا نعتقد أيضا اننا بمجرد سلوكنا الطريق الصحيح سنشعر بمزيد من الثقة في احتمال الوصول الى هدفنا النهائي الذى هو التسوية العادلة للملائمة بين مصالح مصر المشروعة وبين ضرورة جعل القناة حمرا مائيا دوليا حرا طليقا

ولقد أشرت في خطابى الاول ياسيدى الرئيس ، الى أن الموقف الناجم عن تأميم القناة قد أحدث صعوبات خاصة بإدارة حركة المرور في قناة السويس ، ويجب اتخاذ الإخلال بالتسهيلات الضرورية من أجل استخدام القناة استخداما حرا ، ولما كان الإسراع في اجراء المفاوضات أمرا بالغ الاهمية أحب أن أؤكد هذا الجانب من الموقف كما فعلت الوفود الأخرى

وختاماً ياسيدى الرئيس يقبل الوفد الهولندى المقترحات التى تقدم بها وفد الولايات المتحدة فى صيغتها المعدلة كما هى معروضة علينا الان

### بيان المستر كونها ( البرتغال )

فى هذا الطور الذى نجتازه والذى حدث فى جو من الاعتدال والوقار ، وهو ما أرحب به أعتقد انه لم تعد بنا حاجة الى القاء خطاب مطولة ، ولذا فسيكون بيانى مختصرا بقدر الامكان ومن كل ما قيل تبين لنا الصورة التالية ، فمن الضروري ايجاد حل يرفع الى مصر للموافقة عليه فى نطاق المفاوضات التى يستتو ذلك

حيث يمكننا الملاءمة بين مبدأين أساسيين هما احترام سيادة مصر وحقوقها ومصالحها المشروعة من ناحية - وهنا كما فعل غيري أحب أن أؤكد أهمية المحافظة على المبدأ الأول - ومن ناحية أخرى أرى ضرورة تحديد جهاز قادر على كفالة مصالح العالم والمحافظة عليها ، تلك المصالح المرتبطة بحرية المرور في قناة السويس كمر مائي ليس فقط بالطريق الذي يجب أن يظل مفتوحا في كل الاوقات للملاحة الحرة ، بل يجب أن يدار ويتطور في أفضل الظروف الممكنة في ضوء مصالح العالم المذكورة دون تهوية نفوذ أو أية اعتبارات سياسية وطنية من جانب دولة بفردها .

ان أماننا بمض المقترحات المحسوسة ، ومطلوب منا الملاءمة بين هذه المبادئ الاساسية ، وعندى أنه لكى تقدر أهميتها ونختار منها ما يجب أن نذكر الشكل الذى قد تتخذه في ضوء أحد هذه المبادئ ، أما المبدأ الآخر وهو المتعلق بإيجاد جهاز يكفل مصالح العالم أفضل من غيره في حرية الملاحة عبر قناة السويس فيعتبر ذا طبيعة قابلة للتوسع ، وسيحقق المشروع الجديد هذا الهدف أحسن من سواه .

والمبدأ الأول - وهو احترام حقوق مصر ومصالحها المشروعة - لا يمكن الاعتداء عليه كما لا يمكن الاعتداء على المبدأ الآخر الا أنه ذو طبيعة ومجال مختلفين ، وكل ما هناك أنه مبدأ مشروع ويضع حدا لتوسع المبدأ الآخر ، وبمجرد أن نعر على نظرية لا تفضل بالاحترام الواجب لسيادة مصر ومصالحها المشروعة يصبح من الواضح بمكان وجوب اختيارنا الحل الذى سيخدم المبدأ التوسعى الخاص بمصالح العالم في حرية الملاحة وترقية قناة السويس ، وفي هذا الضوء اعتقد أن من واجبتنا تقدير المقترحات المعروضة على المؤتمر

ولهذا فالسؤال الاول الذى سيواجهنا هو : هل تنطبق هذه المقترحات على سيادة مصر وحقوقها المشروعة ؟ لا تدعونا ننسى أن المسألة ليست مسألة فرض حل على مصر ، وانما مسألة رفع مقترح إليها ، تكون له القوة الادبية اذا ما راققه تأييد العالم واتفق مع تلك

المصالح ، وقبوله سيكون مدعاة الى قبول مصر كدولة عظيمة حقاً  
ولقد وضح أن انشاء جهاز دولي يعنى بإدارة مرفق ذى شأن عالمي  
واسع النطاق مثل قناة السويس لا يعتبر في حد نفسه مخالفاً لسيادة  
دولة تقبل مثل هذا الجهاز من أجل التعاون الدولي ، وبهذه المناسبة  
أحب أن أذكركم بما قاله المستر سلوين لويد بمنتهى الحكمة عند ما  
أورد أمثلة من التاريخ الحديث ، ولذا أشعر بأنني في أمان حين أختتم  
حديثي قائلاً : ان المقترحات المعروضة أمامنا كلها تتفق مع المبادئ  
التي يقوم عليها احترام سيادة مصر وحقوقها .

على أن المشكلة التي تنبعث توا في الطور التالي هي المقترحات التي  
تقدم بها ممثل الولايات المتحدة وتم تعديلها من جانب ممثلي أيويوا  
وايران وباكستان وتركيا ، وهذه - كما يجب أن نذكر - أكثر مدعاة  
للانطباق على المبدأ الثاني أى مبدأ السعي الى اقناع مصر بايجاد حل  
يخدم مصالح العالم أفضل من غيره في الملاحة وترقية قناة السويس ،  
وليس من الضروري أن نوضح السبب في أن الجهاز الذي اقترحه  
المستر دالاس أكثر مرونة وكفاية لضمان ادارة القناة وصيانتها وترقيتها  
في ضوء مصالح جميع الامم البحرية وحاجاتها ، على أنني سأسمح  
لنفسى بالمضى قدما أكثر بعض الشيء ، فليست المقترحات الامريكية  
أفضل من غيرها في خدمة الغرض الذي سعى اليه فحسب بل ان  
ان الاقتراح الآخر الذي تم تقديمه حتى الآن لا يكفي بحق خدمة  
ذلك الغرض حتى لدرجة أقل كفاية ، والذي ينبغي لنا أن نسعى الى  
تحقيقه هو جهاز نهائي بذاته وحل متزن من أجل المصالح المذكورة  
يمنع في حد ذاته امكان حدوث أزمة جديدة في المستقبل

على أنني أشعر بأن المقترحات الأخرى انما هي علاج موقوت  
لا تتفادى من امكان وقوع مصادفات وطنية تؤثر على الموقف في قناة  
السويس ، وحينئذ سيكون من الضروري اذا دعا الامر عقد مؤتمرات  
أخرى للاتجاء الى اجراءات من جانب منظمات أخرى وهذا حل  
رديء لا يبر .

ويتعين علينا أن تتفادى هذه المتاعب قبل حدوثها ، وهذا ضرورى للسعى لمجانبة حدوث مواقف عسيرة جديدة والصل الوحيد الذى يمكن أن يحقق هذه النتيجة المرغوب فيها بالنسبة لمصر كما هى بالنسبة للدول الأخرى المعنية هو اتفاق دولى حر حول جهاز مثل ذلك الذى يسميه المستر دالاس الآن بمقترحات الدول الخمس .

وقبل أن أختم حديثى أريد أن أؤكد وأشترك فى التمنيات الطيبة التى عبر عنها مندوب استراليا ، ومن المرغوب فيه جدا أن نهرغ من أعمالنا بأسرع ما يمكن .

### بيان المستر منزيس ( استراليا )

يؤمننى جدا أن أحتجز أعضاء الوفود وقتا أطول مما ينبغى ، ولكنى أعتقد أنكم ستسمحون لى بالافتئات على صبركم بعض الدقائق فى هذا الوقت الذى لا تزال بعض النقاط حاضرة فى أذهاننا ، لأذكر شيئا أظن أنه من الأهمية بكان ، وهذا الشيء ينبعث من كون ممثل الاتحاد السوفيتى المحترم قد رأى من المناسب ذكر بعض الملاحظات التأديبية فى موضوع الاستعمار والمناورات من جانب الدول المستعمرة السابقة

وأحب أن أقترح وعلى كل أحد يقف موقفنا هذا العسير جدا أن يرى مثل هذه الملاحظات غير مجدية ، وواجبا جميعا فيما أعتقد أن نكون على حذر فنتجنب قول أى شيء يجعل المفاوضات أمرا أكثر عسرا .

فقد بدأ من وزير خارجية الولايات المتحدة منذ أول لحظة نعمة طيبة وخلق حسن فى هذا الشأن ، وحث الأعضاء على أن يقصروا تفكيرهم على هذه المهمة ، فليس الأمر أمر فرض نظام استعمارى على مصر ، وإنما هو تقديم بعض المقترحات التى تتصف بالحكمة والعقل الى مصر نرجو أن قبلها ، وفى اعتقادى أنه يجب أن نذكر كلنا ذلك خالوالموقف دقيق فى الاصل ، ولا ينبغى أن نزيده اشتعالا بأية دعاية توجه الى مصر الغرض منها عرقلة قبول مصر للمقترحات التى يتقدم بها هذا المؤتمر ، وعندى أنه من المستحيل الاعتقاد بأن ست عشرة أو سبع

عشرة أمة ممثلة حول هذه المائدة من بينها أهم كثيرة كانت في وقت ما مستعمرات ، وأصبحت الآن تتمتع بالسيادة التامة في الحكم الذاتي ، يمكن أن تتهم بالدخول في مؤامرة ضد سيادة مصر وحقوقها . والذي نسمى اليه في هذا الشأن انما هو مقترحات عادلة تنصف الجانين ، وتنصف الجميع ترفع الى مصر في ظروف تمكن من ايجاد تسوية سليمة معقولة .

انني آسف لاحتجازكم هذه المدة يا سيدي ، على أنني أحث على أنه يجب عدم عرقلة المهمة التي ادركننا جميعا خلال الايام القليلة الماضية وبأقشنانها بتثقل بأمل تسويتها دون أن تفرض أية قرارات على الأقليات ، أو على أي أحد ، ومن أجل ذلك ، سعينا محاولين جعل الآراء التي تؤيد المقترحات مقبولة لدى مصر ، وفي مصلحة مصر نفسها .

الدورة السابعة المكتملة ، ٢٢ من سبتمبر

بيان المستر لويد ( المملكة المتحدة )

زملائي الأعضاء لقد شعرت كرئيس لهذا المؤتمر ، أن من مقتضيات الأدب ان أوجل اسهامي في مناقشاتنا ريشا يتمكن الجميع من القاء خطاباتهم ، وهذا هو السبب في أنني لم أتدخل في مناقشة المقترحات المعروضة على المؤتمر الا اليوم ، ولم يكن الداعي الى ذلك هو الشك أو الريبة في موقف حكومة المملكة المتحدة .

لقد اشار المستر شيبيلوف في خطابه أمني الى ما وصفه بالعمل الايجابي الذي حققه المؤتمر ، وقال : ان الحديث عن الاستعدادات العسكرية والعقوبات الإقتصادية قد خفت صوته نسبة لانعقاد هذا المؤتمر ، وقد أوضحت موقف الحكومة البريطانية بجلء في خطابي الأخير في هذا الشأن ، وليس عندي ما أضيفه أو أخترله ، والناحية الأخرى التي حقق فيها هذا المؤتمر نتيجة ايجابية كما يقول المستر فييبيلوف هي أننا أسقطنا التهمة القائلة بأن عمل الحكومة المصرية الخاص



بتأميم شركة القناة كان غير مشروع ، ولا أفهم شخصيا كيف استطاع أن يصل الى ذلك الرأي بالنسبة الى ما قيل ، كما تعتقد حكومتى أن عمل الحكومة المصرية فى هذه الحالة بالذات انما هو خرق للقانون الدولى ، لانه عمل استبدادى ومخالف للمخلق الدولى ولاغراض الشركة وواجباتها ولتنوع الامتياز وأجله المعلوم ، ويؤيد هذا الرأي فيما أعتقد اللغة التى صيغت فيها الفقرة الهامة فى ديباجة معاهدة قناة السويس بتاريخ سنة ١٨٨٨ ، ولقد أقصحت بعض المندوبين حول هذه المائدة عن الرأي نفسه ، لقد أوردت الأسباب التى لدينا فى آخر مرة تحدثت فيها ، ولا أنوى ان أشق عليكم بالأسباب فى إعادة ذكر هذه الأسباب الآن . على أن الشئ الذى قوله دائما ، وأعتقد انه ظلي يمثل روح هذا الاجتماع ، هو أننا يجب أن ننظر الى المستقبل لا الى الماضى ، ولقد شعرنا أن هدف هذا المؤتمر هو اصلاح الموقف الذى نشأ عن عمل نعتقد أنه غير مشروع ونحن نود أن نكون واقعيين وأن نواجه المستقبل .

لقد ضمن المؤتمر شيليلوف بيانه الذى يصف فيه عمل هذا المؤتمر بأنه عمل ايجابى - القول بأن القناة لا تزال ماضية فى اداء مهمتها ، وأن التأميم لم يعرقل حركة المرور فيها ، ولعله يسمح لى أن أقول انه من المؤسف أن يهاجم شركة قناة السويس والحكومتين الفرنسية والبريطانية قائلا انها تحاولان عرقلة ادارة القناة ، وحقته فى ذلك كما يبدو لى هى أن الحكومة المصرية لا يحق لها فقط أن تؤمم ممتلكات الشركة ، وتؤمم موظفيها ، ولكن هؤلاء الرجال ليسوا سلعا ، وانما لهم حرية الاختيار أو ينبنى أن يسمح لهم بأن تكون لهم حق حرية الاختيار ، وقد دعمتهم الشركة الى ان يختاروا بين الولاء للالتزامات لمستخدميهم الشرعيين ، أو الالتحاق بخدمة السلطات المصرية الجديدة .

وفى الوقت نفسه عبرت الشركة عن رغبتها بنصيحة من الحكومتين الفرنسية والبريطانية فى أن يظل موظفوها مهبا تكن نزواتهم فى هذا الشأن - يعملون فى مراكزهم انتظارا لنتيجة هذا المؤتمر ، وأعتقد

أن هذا الموقف معقول والى أى وقت سيبقى هؤلاء الموظفون في مراكزهم بعد انتهاء هذا المؤتمر ؟ هذا شيء آخر ، وليس في هذا تهديد لمصر ، بل هو بيان واضح لحقيقة واضحة ، فالواجب يقتضى أن يتاح للاحرار أن يضتاروا بحرية ، ومصر وحدها هى التى تهددهم ، وفى خلال الأيام القليلة الماضية دعت السلطات المصرية موظفى الشركة ، وان يكن غير معروف من هم هؤلاء الموظفون بالضبط - الى التصريح بولائهم للإدارة المصرية الجديدة ولو لم تكن بينهم وبينها الالتزامات

فاذا اعترفوا بولاء آخر أو تخلفوا عن العمل فى نهاية أجازاتهم - كانوا عرضة للعقوبات المنصوص عليها فى قانون التأمين ، التى تشمل السجن أو الفصل ، وليس فى هذا ما يشجع على خلق الثقة بين الموظفين .

وقال المستر شيبيلوف ان القناة تعمل بشكل مرضى ، والواقع اننا نعلم أن عدد القوافل اليومية قد قصص من أربع الى ثلاث ، والاجراء الذى اتخذهته الحكومة المصرية كما علمت منذ ساعات خاصا باصدار الأوامر الى أربعة من كبار المهندسين بالقيام فى إجازة لا يشجع على الاستمرار فى العمل بكفاية ، وهذا كما تعلمون يحضر السادة هو حقيقة هذا الموقف ، والمشكلة الحقيقية وسط كل الخطب والنظريات والتصرّيات ... الخ

لا لا ، لست اوافق المستر شيبيلوف على ما قال ، ومع ذلك ولأسباب مختلفة أعتقد أن هذا المؤتمر كان مفيدا وفاجعا ، ومنذ البداية كانت رغبة حكومة المملكة المتحدة المضى فى طريق دولى نحو إيجاد حل سلمى ، وأكرر أسفى على أن مصر لم تبعث بمندوب يمثلها فى هذا المؤتمر ، ولا أظن انه كان سيتمتع من أن يتأثر بجو مناقشاتنا ، وأقترح اذا وافقتم فى المرحلة القادمة ارسال نسخة من محضر مناقشاتنا الى الحكومة المصرية ، فذلك الجو الذى ساد هذا المؤتمر كان جو احترام لعواطف مصر ، ولقد عبر أغلب الأعضاء عن أسفهم للطريقة التى اختار الرئيس جمال أن يعمل بها ، ومع ذلك فقد كان هناك عزم

واضح مشترك على الوصول الى تسوية معقولة ، واني لأتحدى كل من حضر اجتماعنا أن يعارضوا هذا البيان .

فماذا نتج عن اجتماعنا ؟ أولا وقبل كل شيء : تم الاتفاق على أهمية القناة الدولية ، واقتنع المندوبون بأهمية حرية المرور في القناة وإدارتها بكفاية بالنسبة لهم ولدولهم .

وليس هذا نزاعا بين الشرق والغرب ، فلست بمستطيع توكيد ذلك أكثر مما ينبغي وأرجو ألا يفلح هذا النوع من صراخ البيخاوات في تضليل الرأي العام العالمي ، ومن النقاط التي نحن متفقون عليها والتي ظلت حاضرة في أذهاننا خلال هذا النقاش من أن مستوى المعيشة بين ملايين لا تحصى من الشعوب شرق السويس وغربها يعتمدون الى حد كبير على هذا الممر المائي الدولي ، تلك هي النقطة الأولى .

وثانيا : لقد تم الاتفاق بيننا على وجوب الملاءمة بين مصالح المتفعين وبين مصر في ادارة القناة ، وهناك غالبية ساحقة في الآراء تؤيد اقامة جهاز دولي ، وتتضمن معاهدة سنة ١٨٨٨ الانتقاص من سيادة مصر ، وفي سنة ١٩٥٤ أبدت الحكومة المصرية الحاضرة هذا الانتقاص من سيادتها ، ولذا - مع أنني أفهم النداء العاطفي المنبعث من تقرير السيادة غير المشروط بشرط - كان هناك اتفاق يشترك فيه المندوبون حول هذه المائدة على وجوب اظهار شيء من ضبط النفس .

والنقطة الثالثة التي انبثت بوضوح من المناقشات هي أن هناك اقترحين يريان الى حل هذه المشكلة ، وأحدهما هو إعادة تأييد معاهدة سنة ١٨٨٨ وانشاء هيئة استشارية من المتفعين ، وهذا فيما نعتقد لا يتيح الضمان المطلوب لأن أية هيئة استشارية لا تكون لها سلطات فعالة ، ولن تستطيع ان تفعل شيئا غير اسداء النصح أو الاحتجاج ، وستكون القناة تحت سيطرة حكومة واحدة ، وهذا الاقتراح فيما أعتقد غير مقبول من جانب جميع المندوبين تقريبا حول هذه الفائدة .

وجيب أن يكون للاقتراح الآخر ادارة يمهدها اليها بمسئولية ادارة

القناة ونحن نعتقد أن هيئة كهذه تعتبر جزءا لازما لأية تسوية لأسباب ثلاثة :

أولا : لأن هيئة كهذه مشكلة بالطريقة التي تتوقمها تستطيع أن تحظى بثقة الفنانين المشتغلين في القناة ، وثانيا : يعتبر انشاء هيئة كهذه مما يساعد ادارة القناة على الانفصال عن السياسة الداخلية والوطنية ، وثالثا : اذا وجدت مثل هذه الهيئة أمكن تنمية الثقة بين أولئك الذين يتعين عليهم دفع رأس المال المطلوب لترقية القناة وتوسيعها .

ذلك هو موقفنا ، اتنا نسعى الى الاتحاق ، ونسعى الى ايجاد حل سلمي ، وبالاشتراك مع جميع المندوبين الآخرين الذين ايدوا بيان الولايات المتحدة أوافق على التعديلات المقترحة من جانب الباكستان في ضوء الأيضاح الذي أدلى به المستر دالاس حول جميع النقاط وخاصة حول موضوع التعويض للشركة ، ويبدو لنا أن بيان الدول الخمس - كما أصبح يعرف الآن بهذا الاسم - يصلح أساسا طيبا لحل سلمي أيده الكثرة الساحقة في هذا المؤتمر ، ونحن نرحب به ترحيبا خارا ، وكما أوضح المستر منزيس في خطابه الذي القاه يوم السبت الماضي هناك مزايا لمصر في الأنظمة المقترحة على أساس غير هذا الأساس لمصلحة مصر أو لمصلحة جميع الدول الأخرى التي تعتمد على القناة .

وكنتيجة لهذا المؤتمر عبر فريق من الرأي العام الدولي عن وجهة نظره ، ونحن نرجو أن تعطى القاهرة نتائج مباحثاتنا الاعتبار الذي تستحقه ، ومهما يكن فانه ينبغي ألا ننسى أن الحكومات التي تلتزم ببيان الولايات المتحدة وتؤيده تملك ٨٠ أو ٩٠ في المائة من حمولة السفن التي تمر في القناة ، وتشمل دولا تعتمد تجارتها اعتمادا حيويا بالغا على القناة ، ولذا فنصيحتي اليكم هي أن نمرع بانهاء مناقشتنا في المقترحين المعروضين أمامنا الآن ، ثم نمضي على عجل في تقرير الخطوة التالية

### بيان المستر بينو ( فرنسا )

من الواضح أن الوفد الفرنسي سيؤيد الاقتراح الذي قدمه المستر دالاس وتم تعديله من جانب زملائنا منوبى باكستان وإيران وأثيوبيا وتركيا .

فهذا النص يتفق مع رغبتنا في خلق جهاز دولي فعال يضمن حرية المرور في قناة السويس ، وأود مرة أخرى أن أعيد الى الاذهان ، باصرار على هذه النقطة دون غيرها أننا نرغب في جعل صفة لهذا المؤتمر هي يحق له .

وحتى اذا لم ترغب فرنسا في التقليل من شأن الدفاع عن المصالح الدولية المشتركة على حساب مصالحها الخاصة - نرى مع ذلك انه من الضروري كماله الدفاع المشروع عن مصالح الشركة العالمية ، وفي هذا الشأن سرنا ما قام به المستر دالاس من تفسير للنص الذي تقدم به خاصا بموضوع التعويض الذى يدفع للشركة ، وقد اخذنا علما بالعبارة التى تقول : ان التعويض سيدفع بعضه من ايرادات القناة فى المستقبل .

كما أننا اخذنا علما ببيان المستر شوردى حيث قال : ان ايرادات الادارة فى المستقبل ربما استخدمت في دفع التعويض الى حاملى الاسهم الاجانب ، لقد اخذنا علما بهذين البيانين وبما قاله رئيس المؤتمر منذ حين ، فنحن نشعر بأنه أجاب عن السؤال الذى أثرته في آخر القسم الأول من اجتماعنا ظهر امس ، على اننى وقد أدت هذا التخفظ مازلنا نعتقد بأن المشكلة العظمى هي اقامة تلك السلطة الدولية التى يتعين علينا وضع أسسها خلال اجتماعات هذا المؤتمر .

واذا كانت هناك نقطة يجب توكيدها بنوع خاص بعد البيان الذى ألقاه المندوب السوفيتى أمس فهذه النقطة هي عدم امكان الخلط بين فكرتى الاستعمار والتعاون الدولي .

ولا ينبغي للتقدم الذي أحرزه العالم الحديث ان يؤدي الى بعض هذه الوطنيات المتطرفة التي أساءت كثيرا الى السلام خلال القرن الماضي ومستهل القرن العشرين ، فإذا كانت جميع التسويات الدولية لابد لها من أن تخضع لاعتبارات الكرامة والعزة القومية دلت على أننا غير قادرين على ملائمة أنفسنا مع مقتضيات عصر الذرة .

وسبواجننا في الغد خطر مشكلات في مثل أهمية السويس مما لن يتطلب تعاوننا دوليا حقيقيا فقط ، ولكن التضحية بسيادتنا ايضا ، فإذا أكدت الدول العظمى الآن أن هذه التضحيات معناها الرجوع الى عهد الاستعمار فسوف تخلق كثيرا على مستقبل العالم وإذا كان الاستقلال أمرا ضروريا فإن التعاون الدولي يعتبر حقيقة ، إذا أننا لانشعر بضرورة انسمى الى تحقيق مزاي هذا التعاون بدل الدعاية ضد مصالحنا .

والمهمة العظمى في المستقبل هي أن نساوى بين احوال المعيشة في بلاد العالم المختلفة ، ولن نحقق هذه المهمة بالبغضاء والريبة ، ولكن بتنامي خلاقات الماضي والسعى بشجاعة الى ايجاد أسس صالحة للمستقبل ، وأغلب الظن أن غالبية الدول الممثلة حول هذه المائدة قد أدركت ذلك .

بيان المستر مارتن ارتاخو ( اسبانيا )

يوافق الوفد الاسباني على انه يجب رفع مقترحات الولايات المتحدة الى مصر كأساس للنقل ، ويرجو الوفد الاسباني - في حالة عدم الوصول الى اتفاق مع مصر حول نظرية انشاء لجنة دولية من أجل قناة السويس - أن تجري المفاوضات على أساس المقترحات الاسبانية ، اي على أساس المشاركة الدولية مع الهيئة المصرية لادارة القناة .

بيان اقتراح المستر ماكدونالد ( نيوزيلاندا )

لقد ظل هذا المؤتمر يعمل مدة من الزمن ، واني لاشعر بان التقدم الذي أحرزه في نواح كثيرة كان مرضيا ، واننا قد وصلنا الى مرحلة

يمكننا فيها أن ندلى ببعض الأدلة على هذا التقدم  
وامتنعنى كثيرا الروح الطيبة التي سادت كلمات الأعضاء خلال  
مناقشاتنا ، ذلك ان هذه الكلمات كانت غاية في الاعتدال وضبط  
النفس والدلالة على الاحترام العظيم لموقف شعب مصر .

ونحن حين ننظر الى المشكلة في قالبها « البسيط » جدا ، واعنى به  
اختلاف الرأى بين الدول المنتفعة بالقناة وبين الحكومة المصرية في  
أراضيها القناة والتي لها السيادة عليها - نجد أنه من الضروري  
الاجتماع حول مائدة لوضع حد للخلاف ، ولقد اتخذنا الخطوات  
التمهيدية هنا في هذا الشأن

ولقد شغل ذهني بعض الشيء معرفة الخطوة التالية التي يتعين  
علينا أن نخطوها ، واعتقد أن الموقف قد آن للتقدم بمقترحات لأن  
الواجب يقتضى اتخاذ الخطوة التالية ، فنحن لانسمح لانفسنا بأن نترك  
هذا المؤتمر ينفذ دون الوصول الى نتيجة ، لاننا اذا فعلنا ذلك وجدنا  
الخلاف بين الدول المنتفعة وبين الحكومة المصرية قائما وذلك أمر خطير  
لذا ياسيدى الرئيس ، ومن غير اطالة في الحديث أرغب في اتخاذ  
قرار ، ولكنى لا ادري أهذا هو التعبير الصحيح ؟ لان المفهوم بيننا  
فيما أظن هو أنه لن يحدث تصويت هنا - ومع ذلك اريد ان اقترح  
شيئا ربما تم قبوله على انه قرار اذا امكن بذل المسعى حتى نحصل على  
غالبية آراء الأعضاء حول هذه المائدة ، واغلب الظن انه اذا كانت مثل  
هذه الآراء مرضية أمكن اعتبارها قرارا ، والذي اريد اقتراحه هو أن  
نختار وفدا من بين الحكومات التي تؤيد مقترحات الدول الخمس  
ونطلب اليه مقابلة الحكومة المصرية ليضع أمامها هذه المقترحات ،  
ويشرح لها أغراضها وأهدافها ، ويحصرى هل مستوافق مصر على  
المفاوضة لعقد معاهدة على أساس هذه المقترحات او لا ؟

ولذا صرحت مصر باستعدادها للدخول في مفاوضات كهذه أمكن  
اتخاذ المزيد من التدابير بالمشاورة مع مصر للمضي في المفاوضات .  
وفي اعتقادى ياسيدى الرئيس أن هذا الاقتراح عادل جدا ، وذلك

أنه يحترم موقف مصر احتراماً تاماً ويتقدم إليها بوصف أن مصر على قدم المساواة مع الدول العظمى وهو أمر اعتبره ضرورياً ، وأشعر بأن المحاولة التي تقوم بها محاولة شرفية ، وهي السعى إلى فض الخلافات التي بين الأمم المستفعدة بالقناة وبين الحكومة المصرية ، وإننى لا أقدم بهذا الاقتراح وإن كنت أتردد في التقدم به كمشروع قرار بالنسبة إلى المناقشات التي جرت قبل هذا حول تلك النقطة .

#### بيان المستر دالاس ( الولايات المتحدة )

أود أن أؤكد الاقتراح الذى عرضه منذ لحظات مندوب نيوزيلاندا المحترم ، ولكنى فى الوقت نفسه أريد أن أوضح شيئاً أثق أنه مفهوم ضمناً من اقتراحه ، وذلك هو وجوب اعطاء ملخص فى أثناء شرح قرار الدول الخمس لكل مباحث حتى يمكننا نقل روح المؤتمر وخاصة أى بيان مثل البيان الذى ألقاه مندوب إسبانيا المحترم ، وظنى أن منجلاً كاملاً يجب أن ينقل كجزء من هذا الشرح .

الدورة الثامنة المكتملة ، ٢٣ من أغسطس

#### بيان المستر لويد ( المملكة المتحدة )

لقد جرى بيننا نقاش حول الاجراءات أمس ، وإننى لا أظن أن الاتفاق قد تم فى هذا المؤتمر على أن القرارات لا يمكن أن تتخذ من جانب الاغلبية بيننا هنا بحيث تصبح ملزمة للأقلية ، فهذا فيما أظن شيئاً مفهوماً بيننا منذ البداية ، وأظن كذلك أن الشعور السائد فى المؤتمر هو أن نترك الأمر لمبادئ الحكومات المشتركة لتقرر التقدم إلى الحكومة المصرية ؟ وكيف تتقدم ؟ ومهما يكن من أمر فأنى اقترح بوصفى رئيساً بأن ينقل إلى الحكومة المصرية مخضر كامل لاجراءاتنا بما فى ذلك وثائق المؤتمر ، وكذلك بالطبع البيانات التى ناقشناها



### بيان المستر ماكدونالد (نيوزيلاندا)

اتنى واثق ياسيدي الرئيس اتنى أستطيع أن أعينكم في الموقف الذي طرأ فيما يتعلق بالمقترح الذي تقدمت به أمس امكننى التيقن من الحكومات التي يمكن أن نرجوها ، وهي على استعداد للعمل وقبلاً لذلك المقترح ، وبالنسبة الى هذه التطورات أحب أن أستبدل باقتراحي الذي عرضته أمس البيان التالي : -

لقد فوزتني حكومات استراليا والدنمارك وأثيوبيا وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية وايران وايطاليا واليابان وهولندا ونيوزيلاندا والنرويج وباكستان والبرتغال والسويد وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية أن أقرر أن هذه الدول قد طلبت من ممثلى حكومات استراليا وأثيوبيا وايران والسويد والولايات المتحدة الامريكية أن تقدم برئاسة المستر منزيس رئيس وزراء استراليا الى مصر نيابة عنها ، وتعرض البيان المسجل كوثيقة من وثائق المؤتمر رقم ١٢ أمام الحكومة المصرية ، وتشرح أغراضه وأهدافه ، وتتحرى استوافق على المفاوضة لعقد معاهدة على أساس ذلك ؟ فإذا صرحت مصر باستعدادها بالدخول في مفاوضات كهذه تتخذ تدابير أخرى بالمشاورة مع مصر للمضى في المفاوضات .

أما موقف أسبانيا فقد علمت ياسيدي الرئيس انه كما عرضه وفلها أمس في وثيقة المؤتمر رقم ١٨ واثنى لوائقي من أن هذا ما يعين المؤتمر .

### بيان المستر لانج (النرويج)

يبدو لنا بعد البيان الذي ألقاه مندوب الهند منذ لحظات اننا نقتررب من الاتفاق حول كيفية اختتام أعمالنا ، فلقد اجتمعنا هنا بأمل انسمى الى تحقيق اتفاق تام في الآراء حول المشكلة المعروضة امام هذا المؤتمر ، علي أن الاسبوع الذي أمضيناه في نقاش غاية في

الاعتدال والصبر قد دل على اننا أخفقنا في الوصول الى ذلك الاتفاق التام في الآراء ، وقد استقر الرأي حول بيانين أو وثيقتين مع بعض الاضافات الطفيفة ، ولقد قلت انت نفسك ياسيدى الرئيس إنك تنوى ان بالنيابة عن المؤتمر الى حكومة مصر المحاضر الكاملة للمؤتمر بما فيها وثائق المؤتمر ، أى البيان والوثيقة التى نالت تأييد ١٧ دولة ، ومع شئ من التحفظ تأييد الدولة الثامنة عشرة ، وكذلك الوثيقة التى نالت تأييد الدول الاربع ، وهذه هى النتيجة الوحيدة التى يمكن أن نصل اليها كمؤتمرين فيما يبدو لى ، وكل الذى يحدث بعد ذلك يجب أن يترك للحكومات المتفرقة ، ولقد استمعنا اليوم الى القول فى هذا المؤتمر بأن ١٧ من الحكومات المثلة هنا قد قررت اتخاذ بعض الخطوات ، وأعنى بها ارسال وفد لشرح وجهة نظرها للحكومة المصرية ، وللسعى ، على اساس المبادئ التى اتفقت عليها للتحرى عن استعداد الحكومة المصرية الدخول فى المفاوضات ، أو عدم استعدادها ويبدو لى اننا لا يمكننا المضي أكثر من هذا ، ولذا فانى اقترح بكل احرام اختتام أعمالنا بهذه الصورة .

#### بيان المستر مينوز ( الهند )

يود الوفد الهندى أن يعبر عن تقديره للدعوة التى وجهت اليه من جانب حكومة المملكة المتحدة ، وكذلك عن تقديره لكرم الضيافة الذى لقيه من هذه البلاد ، كما أود أن أضيف الى ذلك اعجابنا بانطريقة التى أدركنا بها هذا المؤتمر ، وكنتيجه لذلك أمكننا أن ندير أعمالنا مع اختلافنا فى رأى - حيث كان لايد لنا ان نختلف - لازلنا محتفظين بروح الود بيننا ، ولقد بلغنا الآن مرحلة نستطيع بعدها أن نختم هذا المؤتمر آملين أن روح التسامح والتصالح التى أظهرناها هنا ستظل ترافق الجهود التى سنبذلها فيما بعد ، واننا لنشعر بالامتنان البالغ نحوكم ياسيدى الرئيس وأرجو أن يتضمن المحضر ذلك .

### بيان المستر شودرى ( باكستان )

ياسيدى الرئيس ، أريد أن يشارككم الوفد الباكستانى فى التعبير عن الشكر والامتنان اللذين عبرتم عنهما بشأن الموظفين الذين عملوا بجد واخلاص فى أثناء انعقاد هذا المؤتمر ، كما أئنى أحب أن أعبر عن تقديرنا للطريقة التى أدرتم بها مناقشات هذا المؤتمر حتى استطعتم أن تختتموه بروح الوفاق التى تسوده الآن .

### المقترحات الرئيسية التى رفعت الى المؤتمر

#### الاقتراح الهذى ٢٠ من أغسطس

لما كنا نقدر أنه حتم علينا إيجاد حل سلمى عاجل للموقف الخاص بقناة السويس وفقا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة ، ولما كنا نقدر ضرورة فتح باب المفاوضات من غير إبطاء على أسس من :-

١ - الاعتراف بحقوق السيادة المصرية

٢ - الاعتراف بقناة السويس كجزء لا يتجزأ عن مصر ، وكمر مائى له أهميته الدولية

٣ - حرية الملاحة دون اضطراب لجميع الدول وفقا لمعاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨

٤ - أن تكون الرسوم والضرائب عادلة ومنصفة ، وتسهيلات القناة مسورة لجميع الدول دون تمييز .

٥ - أن تصان القناة فى كل الاوقات بجال جيدة للمقتضيات الفنية الحديثة المتصلة بالملاحة .

٦ - أن تحظى مصالح المنتفعين بالقناة بالتقدير الذى تستحقه يعاد الى الاذهان أن معاهدة ١٨٨٨ تنص كغرض لها على إقامة كجهاز خاص يرمى الى ضمان حرية استخدام قناة السويس البحرية فى كل الاوقات لجميع الدول

ويلاحظ أن مصر قد صرحت في ٣١ من يوليو سنة ١٩٥٦ بأنها عازمة على الوفاء بجميع التزاماتها الدولية ، وكذلك معاهدة سنة ١٨٨٨ والضمانات الخاصة بها التي أعطيت في الاتفاقية المصرية البريطانية لسنة ١٩٥٤

تتقدم بالمقترحات التالية لاعتقادنا انها ستتيح الاساس للمفاوضات من أجل تسوية سلمية •

المقترحات : -

حرية الملاحة والرسوم والصيانة والكفالة :

أعادة النظر في معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ بحيث تعيد تأكيد مبادئها ، وتدخل التعديلات التي تعتبر ضرورية اليوم وخاصة تضمين نصوص خاصة بفرض رسوم ومصروفات عادلة ومنصفة ، وصيانة القناة كما ورد في عهدها

المؤتمر :

النظر في جميع الخطوات بما فيها مؤتمر من ممثلي الدول الموقعة على معاهدة ١٨٨٨ وجميع الدول المنتفعة بالقناة من أجل (١) المذكورة أعلاه

مصالح المنتفعين الدوليين :

مراعاة الملائمة بين مصالح المنتفعين الدوليين وبين الهيئة المصرية لقناة السويس ، دون الاخلال بملكية مصر وإدارتها •  
هيئة استشارية لمصالح المنتفعين تكون على أساس المصالح والتشيل الجغرافي يعهد اليها بالاستشارة والنصح والاتصال •

الامم المتحدة :

أن ترفع الحكومة المصرية الى الامم المتحدة التقرير المسنوى من الهيئة المصرية لقناة السويس •

## أقتراح الولايات المتحدة ٢٠ من أغسطس

وثيقة رفعت من جانب وفد الولايات المتحدة

الحكومات التي توافق على هذا البيان بوصفها مشتركة في مؤتمر لندن عن قناة السويس •

ومعنية بالموقف الخطير المتصل بغناة السويس والمساعدة الى حل سلمى وفقا لغراض ومبادئ الأمم المتحدة والمعترفة بان حلا وافيا يجب من جهة ان يحترم حقوق السيادة المصرية بما فيها حق التعويض العادل المنصف عن استخدام القناة ، ومن جهة أخرى يحافظ على قناة السويس كمر مائي وفقا لمعاهدة قناة السويس بتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٨

تشارك في التعبير عن وجهات نظرها هذه : -

١ - تؤكد - كما ورد في ديباجة معاهدة سنة ١٨٨٨ ضرورة إقامة « جهاز خاص يرمي الى ضمان حرية استخدام قناة السويس في كل الاوقات لجميع الدول

٢ - يكفل هذا الجهاز : -

- ١ - ادارة قناة السويس وصيانتها وترقيتها بكفاية وطريقة يعتمد عليها كمر مائي دولي حر مفتوح وفقا لمبادئ معاهدة سنة ١٨٨٨
- ب - فصل ادارة القناة عن النفوذ السياسى لأية دولة •
- ج - احترام سيادة مصر •
- د - تعويض مصر عن استخدام قناة السويس تعويضا عادلا منصفاً يزداد مع ازدياد طاقتها ونمو استخدامها •
- هـ - أن تصرف الى شركة قناة السويس العالمية المبالغ التي يمكن أن تستحقها على سبيل التعويض العادل •

و. تكون رسوم القناة منخفضة وفقا للمقتضيات السالفة الذكر ،  
وفيا عدا (د) المذكورة اها - لارباح هنا

٣ - ولتحقيق هذه النتائج على اساس دائم عليه يعتمد عليه يجب ان  
تؤسس بمقتضى معاهدة

١ - ترتيبات رسمية للتعاون بين مصر والدول المعنية الأخرى في  
ادارة القناة وصيانتها وترقيتها وتنسيق مصالحها المختلفة في القناة  
والمحافظة عليها وتحقيقا لهذا الهدف يعهد الى لجنة قناة السويس  
بمسئولية ادارتها وصيانتها وترقيتها وتوسيعها بحيث تزداد حركة  
المرور فيها لمصلحة التجارة العالمية ومصلحة مصر ، وتمنح مصر هذه  
اللجنة جميع الحقوق والتسهيلات التي تتفق مع واجباتها كما هو مبين هنا  
وأعضاء اللجنة - بالإضافة الى مصر - سيكونون الدول الاخرى  
التي تختار بطريقة يتفق عليها من بين الدول الموقعة على المعاهدة ، مع  
مراعاة الانتفاع ونوع التجارة والتوزيع الجغرافي ، وتشكل اللجنة  
بحيث تضمن تأدية مسؤولياتها بغرض تحقيق افضل النتائج الادارية  
الممكنة دون تحريض سياسى فى مصلحة أى متفع بالقناة أو ضده

ويتعين على اللجنة رفع تقارير دورية الى الامم المتحدة

ب - لجنة تحكيم لتسوية أى نزاع حول مكافأة مصر كمكافأة  
مجزية أو التفاوض العادل لشركة قناة السويس العالمية ، أو أية شئون  
أخرى ناشئة عن ادارة القناة .

ج - العقوبات الفعالة من أجل أى اخلال بالمعاهدة من جانب أى  
فريق مشترك أو أية دولة أخرى مضافا الى ذلك نصوص لمعالجة أى  
استخدام للقوة أو التهديد بها للتدخل فى الانتفاع بالقناة أو ادارتها  
كتهديد للسلام وخرق لأغراض ميثاق الامم المتحدة ومبادئه .

د - نصوص من أجل الاتصال المطلوب مع الامم المتحدة واعادة  
النظر اذا اقتضى الامر .

مقترحات الدول الخمس ، ٢١ من أغسطس  
( وثيقة رفعت من جانب وفد الولايات المتحدة كما تم تعديلها من  
جانب وفود أثيوبيا وايران وباكستان وتركيا )

الحكومات التي توافق على هذا البيان ، بوصفها مشتركة في مؤتمر  
لندن لقناة السويس : والمعنية بالموقف الخطير المتصل بقناة السويس :  
والساعية الى حل سلمى وفقا لاغراض الامم المتحدة ومبادئها ،  
والمعترفة بان حلا وافيا يجب ، من جهة أن يحترم حقوق السيادة  
المصرية التي تشمل حقها في تعويض عادل منصف عن الانتفاع بقناة  
السويس ، ومن جهة أخرى تحافظ على القناة كمر مائي دولي وفقا  
لمعاهدة قناة السويس ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٨

ولا اعتقادنا أن تعويضا عادلا منصفا سيصرف الى شركة قناة السويس  
البحرية العالمية وفقا لاغراض هذا البيان ، وأن الترتيبات الضرورية  
لهذا التعويض بما فيها نص خاص بالتحكيم في حالة الاختلاف في الرأي  
ستشمله التسوية النهائية المذكورة فيما يلي :-

تشارك في التعبير عن وجهات نظرها هذه :-

١ - تؤكد - كما ورد في ديباجة معاهدة سنة ١٨٨٨ ، وجوب انشاء  
» جهاز خاص يرمى الى ضمان حرية استخدام قناة السويس البحرية  
في كل الاوقات ولجميع الدول .

٢ - وهذا الجهاز سينشأ مع مراعاة حقوق السيادة المصرية يجب  
أن يكفل :

أ - ادارة القناة وصيانتها وترقيتها بكفاية يعتد بها كمر مائلا دولي  
حر مفتوح وفقا لمبادئ معاهدة سنة ١٨٨٨

ب - فصل ادارة القناة عن النفوذ السياسى لأية دولة .

ج - مكافأة مصر عن الانتفاع بقناة السويس مكافأة عادلة منصفة  
تزداد مع توسعة طاقتها وازدياد الانتفاع بها

د - رسوم القناة ومصرفاتها منخفضة وفقا للمقتضيات الآتية

الذكر ، وفيما عدا (ج) الواردة فيما سبق ، لاتدفع فوائد هنا .  
٣ - وتحقيقا لهذه النتائج على أساس دائم يعتد به يجب أن يقام بمقتضى معاهدة وبمفاوضة مصر

١ - ترتيبات رسمية للتعاون بين مصر والامم المعنية الاخرى في إدارة القناة وصيانتها وترقيتها وتنسيق مصالحها المختلفة والمحافظة عليها في القناة ، وتنفيذا لهذا الهدف تعهد الى لجنة قناة السويس مسئولية إدارة القناة وصيانتها وترقيتها وتوسيعها لمصلحة التجارة العالمية ومصلحة مصر ، وتمنح مصر هذه اللجنة جميع الحقوق والتسهيلات التي تتفق مع واجباتها كما هو مبين هنا ، وتحدد صفة اللجنة في المعاهدة المشار اليها اتقا

وأعضاء اللجنة ، بالإضافة الى مصر ، سيكونون دولا اخرى يختارون بطريقة يتفق عليها بين الدول الاطراف في المعاهدة مع مراعاة الائتفاع ونوع التجارة والتوزيع الجغرافي ، وتشكل اللجنة بطريقة تحقق أفضل النتائج الادارية الممكنة دون تعرض سياسى في مصلحة أى منتفع بالقناة أو ضدها

وترفع اللجنة تقارير دورية الى الامم المتحدة

ب - لجنة تحكيم لتسوية أية منازعات حول مكافأة مصر كمكافأة عادلة ، أو حول الشؤون الاخرى الناشئة عن إدارة القناة  
ج - العقوبات الفعالة عن أى خرق للمعاهدة من جانب أى طرف من الاطراف المشتركة في توقيعها بما في ذلك الاحكام الخاصة بمعالجة أى استخدام للقوة أو التهديد باستخدامها للتدخل في الائتفاع بالقناة أو في ادارتها تهديدا للسلام والاخلال باغراض ميثاق الامم المتحدة ومبادئه

د - أحكام من أجل الاتصال المطلوب بالامم المتحدة ، ومن أجل إعادة النظر اذا اقتضت الحال



### المقترحات الاسبانية ٢١ من أغسطس

التعديل المقترح من جانب الوفد الاسباني للمقترحات التي أذاعها الوفد الأمريكي .

يتقدم الوفد الاسباني بتعديل الفقرة ١ من النقطة ٣ من الوثيقة المرفوعة الى المؤتمر من جانب وفد الولايات المتحدة ، كما يلي :

٣ - لتحقيق هذه النتائج على أساس دائم يعتمد عليه يجب أن يقام بمقتضى معاهدة :

أ - ترتيبات رسمية للتعاون بين مصر والدول المعنية في ادارة القناة وصيانتها وترقيتها ولتنسيق مصالحها المختلفة في القناة والمحافظة عليها ، ومن أجل هذا الهدف يجب أن تمثل مجموعة الدول التي تستخدم القناة تمثيلا كافيا في اللجنة المصرية التي تدير القناة وتصونها وتنهض بها

لندن ، ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٦

### البيان المرفوع من جانب نيوزيلاندا ٢٣ أغسطس

على لسان وفدنا

لقد فوضتني حكومات أستراليا والدانمارك وأثيوبيا وفرنسبا وجمهورية المانيا الاتحادية وإيران وإيطاليا واليابان وهولندا ونيوزيلاندا والنرويج وباكستان والبرتغال والسويد وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية أن أقرر أنها طلبت من ممثلي حكومات أستراليا وأثيوبيا وإيران والسويد والولايات المتحدة الأمريكية أن تتوجه بالنيابة عن نفسها برئاسة المؤتمر منريس رئيس وزراء أستراليا الى الحكومة المصرية لتضع أمام تلك الحكومة البيان المسجل كوثيقة من وثائق المؤتمر رقم ١٢ ، وشرح أغراضه وأهدافه ، وأن تتحرى أنوافق مصر على الدخول في المفاوضات من أجل عقد معاهدة على أساس هذه الوثيقة ؟

فاذا أبدت مصر استعدادها للدخول في مفاوضات كهذه أتخذت

ترتيبات أخرى بمشاورة مصر للمضى في المفاوضات .  
أما موقف أسبانيا فهو فيما فهمت كما أورده وفدها أمس في وثيقة  
المؤتمر رقم ١٨

بيان المستر ييلود ( يرو ) .

الاثنين ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦ الساعة ٣٠ر٣٠ مساء

( مترجم من اللغة الاسبانية )

منذ أنشئت الامم المتحدة - حيث كان لي شرف تمثيل بلادي في  
الجمعية العمومية ومجلس الامن - لم نتجابهنا مشكلة أعظم خطرا من  
المشكلة التي نسعى الى حلها اليوم ، وربما كانت ثمة مشكلات أكثر  
« دراماتيكية » أستطعنا أن نجد لها حلا من أول وهلة أما مشكلة  
قناة السويس فأكثر تعقيدا أو تحظى بأعظم قدر من اهتمام العالم من  
بين جميع المشكلات الحديثة :

وينبغي لي أن أكرر ثنائى للدول العظمى على قرارها احالة هذه المشكلة  
الى الامم المتحدة ، ولو كان ثمة من الامور ما يجب على الامم المتحدة ان  
تفعل شيئا بشأنه وتنسحب الى حله فهو هذا الامر المعروض أمامنا الان  
والذى يتصل بسلام العالم أجمع ورفاهيته . وقد أحالت الدول المعنية  
بالامر هذه المشكلة الى الامم المتحدة طبقا للمادة ٣٥ من الميثاق .  
وهي المادة التى تشير الى وجوب معالجة المشكلة على انها موقف  
وليس نزاعا .

وفي حالة حدوث أى موقف أو نزاع يمكن أن يعرض سلام العالم  
الى الخطر يستطيع المجلس ان يضطلع به ذاتيا لصلاحيته بحكم مركزه  
وفي هذه المناسبة أوجدت صلاحيات المجلس عن طريق الطلب الذى  
تقدم به أحد أطراف النزاع ، ويشير الطلب المقدم من بريطانيا وفرنسا  
الى القضية بوصفها موقفا وليس نزاعا ، فثمة فوارق بين هذين النوعين  
من الالتماس وطبقا للمادة ٣٦ من الميثاق يستطيع مجلس الامن عند  
مواجهة موقف من المواقف أن يوصى باتخاذ الاجراءات الخاصة بطرق

التسوية ، ولكن إذا قدمت الاطراف المعنية القضية على انها نزاع يكون للمجلس سلطات أوسع بمقتضى المادة ٣٧ من الميثاق ، وتضمن الاجراءات المشار اليها الصلح والوساطة والحل القانوني ، اذا كانت المشكلة ذات مابع قانوني أو طريقة للتسوية تحقق الانسجام بين الاطراف المتنازعة ، وفي الحق تعتبر المشكلة المعروضة أمامنا هي معاهدة سنة ١٨٨٨ ، ولذلك يتعين علينا أن ندرس معنى هذه المعاهدة ودلالاتها على الحياد المطلق فقد قررت هذه المعاهدة حياد القناة ودوليتها أو بمباراة أخرى لا تكون مثارا لخلاف ، وقررت هذه الاتفاقية حرية المرور عبر القناة لجميع البشرية ، قضى تلك المعاهدة التزم خديوى مصر أمام جميع العالم بكفالة حرية الملاحة فى القناة فى المادة ١٥ من فرمان الصادر فى سنة ١٩٥٦ على أن معاهدة سنة ١٨٨٨ أحتوت أكثر من مجرد تقرير لحقوق الموقعين عليها والتزاماتهم ، لقد قررت مبادئ منها مبدأ احترام سيادة مصر لان كل عبارة واردة فى معاهدة سنة ١٨٨٨ تعترف بسيادة مصر وسيادة سلطان تركيا ، أو بطريق غير مباشر لسيادة مصر التى كانت فى ذلك الوقت من أملاك تركيا ثم بعد أن أستقلت مصر ظلت معاهدة سنة ١٨٨٨ تفسر دائما بنفس الطريقة متضمنة احترام سيادة مصر .

عنى أن المعاهدة المذكورة قررت الى جانب الاعتراف بسيادة مصر - التعاون الدولى فى اوسع صورته لانه لم يكن فى وسعها الا تفعل ذلك فى أى مرحلة من مراحل التطور القانونى وقت ابرامها ، وقد ورد هذا التعاون الدولى فى مختلف المواد الخاصة بالمعاهدة المذكورة ، وليس فى نيتى أن أتلو عليكم هذه المواد حتى لا أطيل فى بيانى أكثر مما ينبغى ، على أننى أستطيع أن أشير الى هذه النقطة بإيجاز ، فبملا المادة ٨ قول « يعهد الى مندوبى الدول الموقعة على المعاهدة المذكورة بالتنبيه على الموجودين فى مصر بمراقبة تنفيذ المعاهدة .. » وتمتد اجتماعات المندوبين المذكورين برئاسة مندوب خاص تعينه حكومة السلطنة العثمانية ، ويمكن لمندوب الخديوى أيضا أن يشترك فى الاجتماع ، وأن يتولى رئاسته فى غياب المندوب العثمانى ، ويطلب المندوبون بنوع خاص ،

إيقاف أى عمل أو فض أى تجمع على أحد شاطئى القناة يكون الغرض منه المساس بحرية الملاحة وأمنها الكامل » ثم هناك مواد أخرى تشير الى أمن مصر . وجميع هذه المواد قصد بها تنسيق هذين المبدأين : المبدأ المقدس الخاص بالسيادة ومبدأ التعاون الدولى .

ذلك أمر مفهوم ، لان معاهدة سنة ١٨٨٨ كانت نتيجة جهود متعددة الجوانب بذلت من أجل مصلحة بنى الانسان ، وفى وسعنا أن نوضح ذلك كما يقول الكاتب أندريه ميخفريد بروح العصر ، وفى جو من التفاؤل والاحترام للقانون ، واليقظة البالغة التى سادت فى القرن التاسع عشر قبل تلك الموجة من العنف والبغضاء والتخريف التى اكتسحتنا وزجت بنا فى غمار حربين عالميتين كبيرتين ، وهذا الانسجام تضمنه ايضا بيان من الحكومة التركية بحث حوالة السفن الدولية ورسوم قناة السويس وقد جاء فى ذلك التصريح ما يلى « لاتحدث تغيرات فى شروط المرور عبر القناة الا بموافقة الباب العالى » الذى لا يستطيع أن يتخذ أى قرار « دون التفاهم سلفا مع الدول المعنية بالامر » .

ولكن بجانب المحافظة على هذا التوازن البديع بين مبدأ السيادة التى يجب احترامها من جميع الوجوه - وبين مبدأ التعاون تضمنت معاهدة سنة ١٨٨٨ كذلك فى المادة ٨ بداية ما يسمى بالهيئة التنفيذية، وهذه الهيئة لا تعطل عمل السيادة الخاص بحق الدولة فى اراضيها .

وفى ضوء هذا الموقف القانونى بعيننا ان ننظر فيما يعرض علينا من جبل وأرجو أن اقرر من البداية بأنى سأقصر حديثى على بيان القضية دون ان الزم الوفد الذى ارأسه بأى شئ وساحاول اعطاء صورة موضوعية كاملة للموقف المعروض امامنا

تتضمن معاهدة سنة ١٨٨٨ فى المادة التى اوردتها ايجاد هيئة تنفيذية للتعاون والتنفيذ والتطبيق،والذى حدث فى الواقع هو ان الهيئة التنفيذية أو الادارية المذكورة كانت شركة قناة السويس التى سبق وجودها ابرام المعاهدة ولقد منح خديوى مصر الشركة امتيازاً بموجب المادة ١٤ من القرمات على الشركة وصف العالمية أو العامة اذا اردتهم وهذه كانت قد انشئت

من مؤسسات خاصة الا انها كانت مسئولة عن تنفيذ مشروع القناة من الناحية الفنية كما كانت مسئولة عن تشغيلها دوليا دون المساس بسيادة مصر .

والآن وقد تغير نظام ادارة القناة بعد أن دولت الشركة يسود الاعتقاد بأن هذا التغير سيؤثر على الادارة وعلى الالتزامات والحقوق المنصوص عليها في المعاهدة نفسها تلك هي النقطة القانونية . الى أى مدى تضمن الاتفاقية الامتياز .

تلك مشكلة خطيرة جدا ، وليس في نيتي أن أعبر عن وجهة نظري عنها في هذه المرحلة . على انها مشكلة قانونية بالغة الاهمية لانها تتضمن تفسير معاهدة كما تتضمن اتخاذ إجراء يعتبر خرقا لتلك المعاهدة وبمعنى آخر . تعتبر هذه المسألة عنوانا لمشكلة قانونية ورد ذكرها في دستور محكمة العدل الدولية .

والنقطة الاخرى هي أنه طبقا لدساتير معظم الدول تعتبر المصالح الاقتصادية عرضة لنزع ملكيتها قانونا مع دفع تعويض عادل منصف . وقد كان من الممكن تأميم شركة القناة ونزع ملكيتها بواسطة الحكومة المصرية ، لانها شركة مصرية لها شخصية قانونية مصرية تعمل في أراضي مصر وتؤثر على مصالح الحكومة المصرية ، تلك هي وجهة نظر مصر التي عبر عنها بوضوح ، يشابه الوضوح الذي عبر به عن وجهة النظر الفرنسية البريطانية .

اولا : لا ينكر احد مسألة سيادة مصر ، فهذه نقطة مهمة والذي يقال هو أن التأميم يمكن تطبيقه على مصالح الشركة الاقتصادية مع دفع التعويض لها ، ولكن الواقع هو أن بجانب مصالح الشركة الاقتصادية ، الادارة التي تكفل حقا من حقوق بني الانبياء ، فهل من الممكن التفرقة بين ماهو اقتصادي وما هو فني ؟ وهل من الممكن ان تحدث هذه التفرقة بمنح حق نزع الملكية فيما يتعلق بمصلحة اقتصادية في الوقت الذي نحافظ فيه على الحق المتصل بالادارة الفنية ؟ تلك مشكلة قانونية مهمة . على أن ثمة مشكلة قانونية اخرى وهي : -

إذا سلمنا بحق التأميم ونزع الملكية وهو يتفق مع السيادة وجب علينا أن نعرف كيف يمارس هذا الحق - والجواب هو : أن هذا الحق ينبغي أن يمارس بحيث لا يلحق اقل ضرر بالاطراف الاخرى المعنية ، ويجب ألا يتضمن أى خطر لبنى الانسان .

والان وقد عرضنا المشكلة من وجهات النظر هذه ، ماذا عسى أن تفعل بالإشارة ، الى مبدأ الميثاق ( هل يمكننا ان نعمل بوصفنا احدى المحاكم ؟

فالموقف الحالى يتضمن اعتبارات اقتصادية وسياسية ويشير مشكلة السلام والحرب لأن المسألة ليست مسألة بعض المسائل القانونية ذات الأهمية العظيمة فحسب واذا أتيح الوقت الكافى أمكن اصدار حكم أدبى يؤثر على مجرى الحوادث ولكن عندما تواجهنا مشكلة خطيرة ، ونزاع له جوانبه السياسية والنفسانية كما أدركنا جيدا هذا الصباح وعندما تصبح آثار هذه المشكلة ذلك الموقف المحزن الذى ظللنا نعيش فيه منذ سنة ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ فى هذا العالم التمس المنقسم على نفسه بالرغم من جميع التعويضات التى بذلها الجميع عن رضى ، وبالرغم من الجهود المشتركة، التى بذلت فى حربين - وعندما ندرك جيدا أن الوقت يعمل فى صفنا، اذ هنالك مثل سائر فى جميع اللغات معناه أن الوقت أعظم شاف للجراح، ولكن فى هذه القضية بدلا من أن يشفى الزمن الجراح زاد من خطر الموقف برمته ، ففى هذه الظروف كلما مضت ساعة كلما ساءت المشكلة وحملت كل دقيقة معها مأساة ، ذلك أن اقتصاد أوروبا فى خطر واقتصاد آسيا فى خطر ومستقبل مصر تلك الدولة الجديدة بالاحترام أكثر من أى دولة أخرى والعزلة عندنا جميعا ذات التاريخ الذى يرجع الى آلاف السنين والتى ينبغي ان ترتفع الى مستوى تاريخها ، لأن حضارة مصر القديمة لم تنقل الفنون وخسب الى الثقافة اليونانية بل والعدالة أيضا كل أولئك يتهددهم الخطر ، ليس فى وسعنا أن نجد حلا قانونيا لمشكلة من هذا النوع أو تسويتها باصدار تصريح أدبى ؟ ألا يستطيع مجلس الامن بكل ماله من سلطات أن يجد بعض

الاجراءات أو بعض طرق التسوية وبعض الصلاحيات ؟ وبالرغم من أن الاجراءات المتاحة للمجلس تعتبر اجراءات رسمية ، وأن طرق التسوية تعتمد على الظروف - يمكن مع ذلك أن يوصى بها للأطراف المتنازعة . على أن طرق التسوية لا تمثل الحل الحقيقي اذا وجدت المبادئ الكفيلة بفلاج الموقف في الميثاق

اثنى واثق أن هذه الثقة ظلت موضوع جدل متعدد النواحي . على أن أساتذة القانون الدولي وطلابه ممن يستمعون الى الآن يدركون أنه حيث تسرى أحكام القانون الدولي توجد ثمة منطقة قفوذ دولية ، وليس هناك احد في امريكا التي اسست على قواعد من الحرية والسيادة يتضمنك بمبدأ السيادة أكثر منى ، ومع ذلك فلم يدر بخلدى أو اعتقادى أن السيادة تخرج من حكم القانون الدولي . ولقد مر على وقت من الأوقات كنت أبحث فيه لنهضى عن تفسير للسيادة على أنها حرية الدولة فى نطاق حكم القانون الدولي ، تلك هى قائلينا اننى تميزنا عن الشعوب الأخرى ، ذلك أن العدالة فوق الدولة .

يا حضرات السادة يتضمن ميثاق الأمم المتحدة ، هذه المبادئ الثلاث : امكان اجراءات مفاوضات عاجلة تجرى فوراً دون ابطاء ، وفى جو من حسن النية ، وقلوب مفتوحة حيث يضع المتفاوضون جميع أوراقهم على المائدة بكل اخلاص وفقاً لمسؤوليتنا التى نشعر بها نحو الانسانية فى أوقات كهذه ، لذلك عندما اقترح ممثل المملكة المتحدة وجوب عقد اجتماعات سرية وايده مندوب الولايات المتحدة احسست برضى وأود ان أويد بحرارة ذلك الاقتراح ، ليس لائى اعراض الدبلوماسية المكشوفة ، وانما لأن ثمة ظروفًا يجب أن تكون فيها الدبلوماسية متسمة بالحزم ، ولا أقول بالسرية ، وكما قال ممثل الولايات المتحدة وزير خارجيتها : نستطيع بالحزم أن ننظر بحرية أكثر فى التعبير عن آرائنا والتوفيق بين وجهات نظرنا .

وأكثر من ذلك كنت دائماً أويد فكرة الاتصال بين وزراء الخارجية حتى لو تم اتصالهم خارج مجلس الامن ، لأن اتصالاً كهذا قد يفضي

الى مفاوضات قائمة على مبادئ الميثاق القائل بأن أعضاء الأمم المتحدة ينبغي لهم أن يعملوا وفقا للمبادئ التي أوردتها من قبل ، أعنى وفقا للعدالة وللقانون الدولي ، ويمكن للمفاوضات ان تأخذ اشكالا مختلفة وانى لافضل ان تجرى تحت رعاية الأمم المتحدة ، واعتقد ان الأمم المتحدة يحق لها أن تمثل فى هذه المشكلة البالغة الخطر ، وأن توجه وترشد .

واسمحوا لى أن أقول بكل احترام لوزراء الخارجية المجتمعين هنا « أن هذه الدار دارنا ، ودار جميع الأمم حيث يتحقق أعلام ٧٦ دولة فى هذه المدينة التى تفتح أبوابها للمواطنين من جميع أنحاء العالم » . وأعتقد أن الأمم المتحدة تتعرض للامتحان على أننى أعتقد كذلك بأنها مستجتاز هذا الامتحان ، وستحقق حلا عادلا يتفق مع القانون الدولي ويكفل السلام ، كما أعتقد أنه اذ تمثل قناة السويس وحدة البشرية ووحدة العالم الاقتصادية سيصبح قرار الجمعية العامة والمفاوضات التى تجرى ، فى ظل هذه الجمعية عنوانا على السلام والتعاون الدولي .

المستر عبده ( ايران )

يوم الاثنين ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ الساعة ٣ر٣٠ مساء

لقد اشتركنا فى مؤتمرى لندن رجاء الاسهام فى ايجاد تسوية مرضية بهذه المشكلة ولكن للأسف لم ينجح هذان المؤتمران فى تسوية المسألة

وقد كان من دواعى الرضى بالنسبة لنا أن نرى مسألة السويس تعرض أمام مجلس الأمن ، ذلك أننا نعتقد دائما أن ثمة أسبابا لافر منها تدعو الى الانتفاع بالامم المتحدة فى فض المشكلات التى تقع فى حدود اختصاصها وأن الواجب تشجيع الالتجاء الى مجلس الأمن لمعالجة المسائل التى تعكر صفو السلام العالمى .

ونشعر أن من واجب مجلس الأمن دراسة هذه المسألة لا من ناحية الرسمية فقد وعدنا ببذل الجهود الصادقة لاجاد جميع السبل التى



قد تؤدي بنا الى حل ترضى عنه جميع الأطراف المعنية .  
فأولا : تعترف حكومتى بحق الشعوب فى تأمين مواردها الطبيعية  
الخاصة بها ، ولذا فقيما يختص بالمبادئ والمسائل القانونية التى  
تتضمنها المشكلة لا يستطيع الوفد الايرانى أن يناوئ حق مصر -  
كدولة ذات سيادة - فى تأمين شركة قناة السويس العالمية .  
وثانيا : اننا اذ نعترف بحق مصر فى تأمين شركة قناة السويس العالمية  
نشعر بأن حقوق المنته حين بالقناة كما تضمنتها معاهدة القسطنطينية  
لسنة ١٨٨٨ يجب ألا تهمل .

ومن حق المنتفعين بالقناة أن يتطلعوا الى انشاء جهاز يقوم على  
معاهدة دولية تنفذ المبادئ التى تضمنتها معاهدة سنة ١٨٨٨ .  
ولذلك فنحن نشعر بوجود اقامة نظام يتماشى مع سيادة مصر  
وحقوقها ويكفل فى الوقت نفسه مصالح المنتفعين التى لا ينكرها أحد  
وثالثا : لما كان ثمة صلة لاشك فيها بين حقوق مصر من ناحية وبين  
حقوق المنتفعين بالقناة من ناحية أخرى نرى أن البحث عن حل هذه  
المشكلة يجب أن يسير عن طريق التعاون الدولى  
اننا مقتنعون بإمكان الوصول الى تسوية لهذه المشكلة عن طريق  
المفاوضات والاتصال المباشر بين الاطراف المعنية :

ان الايضاحات التى أدلى بها وزير خارجية مصر اليوم خاصة  
بالمقترحات التى تقدمت بها الحكومة المصرية فى ١٠ من سبتمبر سنة  
١٩٥٦ قد ضيقت شقة الخلاف مما يدعو الى الأمل فى حل المشكلة  
داخل هذا المجلس وهذا مما يزيد من هيئة هيئة الامم المتحدة

( المستر ووكر ( استراليا )

الاثنين ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٦ الساعة ٣:٣٠ مساء

ليس فى نيتى اليوم أن أتعرض ثانية للجانب التاريخى من هذه  
المسألة أو كيف بنيت القناة ، أو النظام الذى أديرت وفقا له ، أو  
الضمانات المعترف بها دوليا والخاصة بحرية المرور فيها ، لأن كل هذه  
الأشياء قد سبق تقريرها ، كما أنه ليس ضروريا فى هذه المرحلة من

الولمناقشات استعراض الأحداث التي وقعت منذ ٢٦ من يوليو . على أن  
ينبغي اعتقادنا أن اجراء الحكومة المصرية في القضاء على امتيازات شركة  
بدأ السويس دون استشارة أو اتفاق وقبل انقضاء الاثنتي عشرة سنة  
الباقية من أجل هذه الامتيازات يعتبر خرقا للقانون الدولي لأنه يقلب  
النظام الدولي للقناة رأسا على عقب ، واذا تجاهلنا هذا الاجراء أو  
اغترناه . أصبحنا بذلك نشجع على المزيد من أعمال القوضى .

لقد انتقل الموقف الذي أحدثه اجراء الرئيس ناصر الى الامم المتحدة  
فينبغي إذن أن ينظر فيه على ضوء مبادئ الامم المتحدة ، ولا يستطيع  
أحد أن يجادل في أن استيلاء الحكومة المصرية على شركة قناة السويس  
والطريقة التي تم بها الاستلاء والدفاع الذي أبداه الرئيس ناصر ، كل  
ذلك لا يتماشى مع ميثاق الامم المتحدة ولا مع الالتزامات التي ترضى  
عنها كل دولة من الدول الاعضاء ، ذلك لأن الدول الاعضاء تصرح في  
ديباجة الميثاق بزمها على اشتراطات يمكن بمقتضاها المحافظة على  
العدالة واحترام التعهدات الناشئة عن الاتفاقات وغيرها من مصادر  
القانون الدولي « وكذلك اظهار التسامح والتضامن على العيش في سلام  
كما يفعل الجيران الطيبون » . على أن تاريخ مصر فيما يتصل بالقناة  
لم يكن حسنا لأن مجلس الامن قد سبق له في سنة ١٩٥١ ان سجل  
رأيه في التمييز الذي أظهرته مصر ضد السفن المختلفة التي كانت تحمل  
سلعا من اسرائيل واليه .

ومهما قيل عن مشروعية اجراء مصر فلن يستطيع أحد أن يصفه بأنه  
يتفق مع حسن الجوار الواجب اظهاره نحو الكثير من الدول في جميع  
أنحاء العالم ممن تعتمد حياتهم وآمالهم على التأكد من أن القناة مستظل  
تؤدي واجبها بوصفها ممرًا مائيا دوليا تمر فيه سفنها وتجارها دون أن  
تعرض للاعاقة أو التمييز ، اذ كما قال رئيس وزراء أستراليا في البرلمان  
بكامبرا في ٢٥ من سبتمبر :

« ان الامر المهم الذي لا يمكن اغفاله في هذه المشكلة المؤسفة  
هو انه اذا لم يوضع حد لعمل مصر الذي قامت به ، واذا لم تسكف

صفة القناة الدولية أصبحت ثروات الكثير من الدول في خطر ،

ورغم أن قناة السويس تجرى في مصر إلا أنها ظلت بطرقتي جد مباشر جزءا من الحياة القومية لكثير من البلدان، فليست قناة السويس مجرد مصادفة جغرافية ، وإنما يعتبر ابداعها من الاعمال العظمى التي قام بها الانسان وأتاحت المنفعة للبشرية جمعاء .

إننا لنعلم جميعا الخطر العظيم الذي تحظى به القناة بالنسبة للدول التجارية الاوربية ، وواضح أن الاستراليون معنيون - بصفة خاصة - بما يطرأ من تعطيل في ادارة القناة وبالأثر الذي ينتج من ذلك بالنسبة للمملكة المتحدة ، على أنني بوصفي أحد المنسويين القليلين الذين يمثلون بلدان شرق السويس اراني مهتما بما تعنيه السويس بالنسبة لشعوب تلك الأقطار البعيدة ، فقد تعلمنا في المدارس أن القناة تعتبر إحدى الخطوات الاولى العظيمة التي خطاها الانسان للتغلب على المسافات الطويلة ، ولقد كانت القناة أقصر طريق طبيعي الى أوروبا قبل تطور السفر جوا ، ويسر بالقناة ألوف من الاستراليين كل عام ، كما تعتبر القناة الطريق الى الحياة الجديدة التي سعى لها المليون مهاجر الذين حضروا الى أستراليا .

وقد لاحظت ان بعض ولاية الامور المصريين اتخذوا شركة قناة السويس على عدم فرض رسوم على المنافرين ، وهو امر له أهمية بالنسبة للهيئات الدولية المعنية بالهجرة .

إننا لنسمع قليلا هذه الأيام عن الأهمية الاستراتيجية للقناة ، ذلك لأن أحوال العالم قد تغيرت . على أن الكثير من تجارنا لا يزال ينقل عبر هذا الطريق المباشر الى أوروبا اذ بلغت السلع الاسترالية على الأقل خمسة في المائة من مجموع السلع التي تمر بالقناة ، ولما كنا لا ننقل زيتا عبر القناة ، ومعلوم بأن الزيت يكون جزءا لا يستهان به من السلع التي تجتاز القناة أدركنا أن لأستراليا جزءا كبيرا من مجموع السلع التي تمر في القناة ، ولذا فإن أمر القناة يهم الاستراليين بحيث

أن رجل الشارع في بلادنا يعنى عناية خاصة بأى اقتراح يرمى الى  
الطمع في صفة القناة الدولية .

والذى ينطبق على استراليا ينطبق بدرجات متفاوتة على جميع  
بلدان الشرق الأقصى وثمة دول في آسيا وإفريقية يتعرض اقتصادياتها  
للاضطراب اذا لم تتوفر لتجارتها حرية استخدام القناة .  
وليست القناة كما قلت لحدى الخطوات التى خطاها الانسان  
للتغلب على المسافات البعيدة فحسب ، وانما هى احدى الخطوات  
انعظمى نحو ايجاد التعاون الدولى لمنفعة البشرية كلها .

ومعلوم بالطبع أن الحكومات ينبغى لها أن تسعى جهد طاقتها الى  
تحسين مستوياتها الوطنية وزيادة رفاهية بلادها ، ولكن في ظروف  
هذا العصر لا تستطيع الا القلة من الدول تحقيق قدر من التطور  
ترضى عنه بما أتيح لها من موارد خاصة ، ولا ريب أن الدولة التى  
هى بحاجة الى معونة دولية تخطو الى الوراء بتخطيطها جهازا دوليا ،  
ذا منفعة لمصر والعالم معا .

لقد امتعنى ماقاله كل من الدكتور فوزى والمستر شيبيلوف صباح  
اليوم خاصا بالصفة القانونية لشركة قناة السويس وفقا للقانون  
المصرى ، فقد قال الدكتور فوزى أن الحقيقة هى أن :

شركة قناة السويس كانت في وقت من الأوقات مسئولة عن ادارة  
القناة طبقا للامتيازات التى منحتها اياها الحكومة المصرية ، ولكن ذلك  
لا يعنى أن هذه الشركة التى هى شركة مصرية ، يجب أن تحتفظ  
بادارة القناة طوال فترة الامتياز .

ولعل الدكتور فوزى يجد الوقت المناسب ليوضح لنا ما اذا كان  
هذا يعنى أن أية شركة ذات امتياز حكومى لمدى معلوم يمكن طبقا  
للقانون المصرى أن تصبح وقد وضع حد لأجل امتيازها وقتما تشاء  
الحكومة ؟

تشير ملاحظاتي الى عملية التأمين - بنوع عام أو بمعنى آخر -  
الى الفرق بين المؤسسات العامة والخاصة. على أن الرئيس ناصر عندما

يتحدث عن التأميم كما فعل في الأسابيع الأخيرة يعنى فيما يبدو لنا ، شيئاً آخر ، انه يعنى تحويل مؤسسة كافت دولية فيما سبق الى السيطرة الوطنية الخاصة ، وأقصد بذلك تلك المؤسسة الدولية التى ما كان لها أن تخرج الى حيز الوجود اذا لم تمول وتنى بوساطة الكثير من الدول بالتعاون مع مصر لتوفر خدمة للعالم .

ومن مهامنا الرئيسية هنا فى الوكالات ذات الاختصاص التابعة للأمم المتحدة النهوض بالبلدان المتخلفة والاعانة على تطويرها لتتيح لتلك البلدان الامل فى تحقيق مستوى للحياة معقول ولعل هذا الوقت من أسبب الاوقات للتصريح بأن دواعى السيادة القومية لدى الدول الناشئة المتخلفة تحول دون اسهامها فى التعاون الدولى .

لقد سبق للحكومة الاسترالية أن اشتركت بنصيب فعال فى الجهود الدولية الرامية الى تحقيق حل سلمى عن طريق المفاوضات ، فحضر كل من رئيس وزراء استراليا ووزير خارجيتها مؤتمر لندن الاول فى أغسطس الماضى ، وأيدت الحكومة الاسترالية مقترحات الدول الثمانى عشرة التى صدرت عن ذلك المؤتمر ، وقد دعى المستر منزيس ليتزعم اللجنة الخماسية التى امرت بالسفر الى القاهرة لشرح ، المقترحات المذكورة لحكومة مصر ، وأحب أن أعبر عن تهديرى للمندوبين الموجودين حول هذه المائدة ، فقد فوهوا بالخدمة التى قام بها المستر منزيس .

وكما ذكر بالتفصيل فى هذا المجلس من قبل فقد رفضت حكومة مصر التفاوض على اساس تلك المقترحات التى قدمت الى الرئيس ناصر بوساطة اللجنة الخماسية وبهذه المناسبة اريد أن أؤكد أن اللجنة المذكورة لم تقدم بلاغا نهائيا للحكومة المصرية وانما سعت الى جمع ممثلى مصر والمندوبين للتفاوض معا على أساس مقترحات الدول الثمانى عشرة وجوهر هذه المقترحات هو : أولا : فصل ادارة القناة عن النفوذ السياحى لدولة واحدة بذاتها ، وثانيا : وجوب انشاء هيئة مسئولة عن ادارة القناة وصياتها وترقيتها وفقا ، لمعاهدة دولية تكون مصر طرفا فيها .

لقد بنيت المناقشات التي جرت في الاسابيع القليلة الماضية موضوع  
انتزاع في هذه المشكلة فتعين على مجلس الامن أن يعمل بسرعة ،  
وترحب الحكومة الاسترالية باقتراح الحكومتين البريطانية والفرنسية  
في هذا الشغب كما عبرا عنه في البيانين اللذين قاهما المستر لويدي  
والمستر بينو يوم الجمعة الماضية \*

لذلك أؤيد اقتراح المستر سلوين لويدي بانتقال المجلس الى عقد  
دورة سرية بعد الاستماع الى ملاحظات الاعضاء حول الموقف وحينئذ  
يمكن النظر في الخطوات الواجب اتخاذها بالاشتراك مع مندوب  
مصر \*

ويعتقد الوفد الاسترالي ان مشروع القرار المشترك المقدم من  
المملكة المتحدة وفرنسا يصلح اساسا لعمل المجلس ويعتبر الوفد  
الاسترالي احكام هذا المشروع عادلة ومعقولة ولذا يصوت في صالحه

نويتز بورتونديو

(كوبا)

مترجم عن اللغة الاسبانية

الاثنين ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦ الساعة ٣:٣٠ مساء

تنظر حكومة كوبا الى مشكلة قناة السويس الخطيرة في ضوء  
تقاليد بلادنا فنذ ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٢ عندما اصبحت كوبا ذات  
سيادة بعد ثلاث حروب لم تكن متكافئة سالت فيها الدماء الغزيرة من  
أجل الاستقلال ، واستمرت خمسة عشر عاما ظللنا نمرشد في أعمالنا  
براعة احكام القانون الدولي بدقة ، واحترام المعاهدات احترامامطلقا  
وفي الوقت نفسه سبتنا بوسيلة المفاوضة لتسوية خلافاتنا مع الحكومات  
الاخرى وأعرينا عن وضعنا بالافعال لا بالاقوال وحدها .  
وعندما اصبحت كوبا دولة مستقلة اول الامر تضمن دستورنا ملحقا

يعرف بتعديل بلات أو « المعاهدة الدائمة » وهو الملحق الذي قيد سيادتنا القومية ولم يحدث في أى وقت من الاوقات ان فشلنا في اتباع احكام هذه المعاهدة ، بالرغم من اننا نعتبرها مجحفة بحقنا . وظللنا ثلاثين عاما نقاوض من أجل انهاء المعاهدة - المذكورة ، حتى نجحنا آخر الامر ، وانهت المعاهدة عن طريق المفاوضات المباشرة بين حكومتنا وحكومة الولايات المتحدة .

وعندما كان يناقش ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو كان الوفد الكويتي الوفد الوحيد الذي أتى من امريكا اللاتينية باستثناء الوفد الكولومبي ، وصوت في حق الفيتو ، لاننا شعرنا ولا نزال نشعر بأن حق الفيتو يجعل من مجلس الامن أداة معطلة كما ان هذا الحق لايتفق مع مبدأ المساواة القانونية بين الدول المنصوص عليها في المادة الاولى من الميثاق . على اننا قبلنا وجهة نظر الاغلبية ، وتمن ثم اقر مجلس الشيوخ الكويتي ميثاق الأمم المتحدة ، ولم تكن الاحداث التي تلت ذلك الا مما يريد موقفنا تبريرا تاما .

وعندما نوقش تقسيم فلسطين كانت كوبا الدولة اللاتينية الوحيدة التي صوتت ضد المشروع على حين صوتت الدول العظمى في مصلحته أو امتنعت عن التصويت أما نحن فقد اعتبرنا المشروع خاطئا من وجهتي النظر السياسية والقانونية ، ولكن بناء على هاليدنا الديمقراطية الماثالة باحترام مشيئة الاغلبية قبلنا وجود دولة اسرائيل كحقيقة واقعة ، وها نحن نحفظ بعلاقات ودية معها ومع جميع الدول العربية وفي الاجتماع الاخير الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة وقفنا بجانب الاغلبية الصغيرة اثناء مناقشة قبول دول اعضاء جدد ذلك : أننا اعترضنا على قبول الدول التي لم تحظ بالحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة فعملنا وفقا لمبادئ الميثاق الصريحة ، وللدادة الاستشارية التي ابتدها محكمة العدل الدولي ، وقد كنا نعتقد ومازلنا نعتقد اننا كنا على حق من الناحيتين الادبية والقانونية ، ومع ذلك فقد كنا على الدوام نحترم المبدأ القائل بسيادة ومشيئة الاغلبية .

وقد ظلت سياسة كوبا كما هي على الدوام ، ذلك اننا لم نرفض

قط الاعتراف بالتعهدات الناشئة عن معاهدة ، ولم نخل بأى مبدأ من مبادئ القانون الدولي .

وعندما غزت إيطاليا بلاد اثيوبيا فى أيام عصبة الأمم مخالفة لمبادئ القانون والعدالة رفعت كوبا صوتها عاليا بالاحتجاج ، ودعت الى اتخاذ التدابير اللازمة لوقف العدوان حتى لا يصبح حقيقة واقعة ، كما كانت كوبا اول دولة تحتج فى مؤتمر دولي ( وهو مؤتمر الدول الامريكية المنعقد فى ليما سنة ١٩٣٨ حيث مثلت بلادى ) وذلك الاضطهاد النازى لاسباب عنصرية وفى الحرب الماضية اغرقت الغواصات الالمانية اسطولنا التجارى برمته نتيجة لموقف جزيرونا الجغرافى .

ويمنحنا هذا السرد التاريخى الحق فى الاسهام فى هذه المناقشة .  
لا نستطيع القول بأننا نشعر ان القوة الوحيدة التى يمكن أن نعتمد عليها الدول الصغيرة الضعيفة من الناحية العسكرية : هى قوة القانون .  
وليس ثمة خطأ اعظم فى رأينا من المشروع فى سياسة تجاهل التعهدات الدولية ، اذ ندعو بذلك الى استخدام القوة التى تنقصنا .

ومن واجبتنا الادلاء بأرائنا فى صراحة حول مشكلة السويس ،  
فثمة فى موقف الحكومة المصرية بعض النقاط التى تحتاج الى ابضاح ،  
وهنا يجب على ان أذكر أن علاقاتنا مع الحكومة لمصرية علاقات ودية فأولا : لاشك فى أن امتيازنا مشروعا قد انقضى قبل انتهاء اجله بوضع سنين ، ويبدو من البيانات التى تصدرها حكومة القاهرة ان دفع التعويض الى حيلة الاسهم من ايرادات القناة نفسها يعتبر اجراء غير صحيح .

كما ان معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ تنص فى عبارات واضحة على وجوب الاحتفاظ بالقناة حرة مفتوحة على الدوام لكل سفينة دون تمييز ، ومع ذلك فقد حرمت الحكومة المصرية السفن الاسرائيلية من حرية المرور ، فأصدر مجلس الامن قرارا باستنكار ذلك الموقف ومع ذلك لم تحترم حكومة القاهرة ذلك القرار .

صحيح ان حكومة القاهرة قررت أنها تمنع مرور السفن الاسرائيلية



او التي تحصل سلعا لاسرائيل لانها في حالة حرب مع اسرائيل ، ولكن لايفكر أحد أن هذه الخجة تؤدي مهمتها اذا قلب الدول الاعضاء القرارات الصادرة في مصلحتها ، وتجاهلت القرارات الصادرة ضدها . وقد اطلعت الحكومة الكويتية على مشروع القرار الذي رفعتة المملكة المتحدة وفرنسا ، ونعتقد انه يصلح اساسا لمفاوضات سلمية ، فقد وردت فيه بعض المبادئ التي يمكن ان تساعد على التفاهم الذي تنشده جميعا ، فان هذا المشروع يستحق تأييدنا .

اننا نحترم سيادة الشعب المصري كل الاحترام ومع ذلك ندافع على الدوام عن مبدأ حرية الملاحة اللازمة في هذا العصر الحديث ، ويبدو لنا أن هذين المبدئين يمكن الجمع بينهما بطريقة تكفل حق المرور في القناة دون أن يترك امر تقريره الى مشيئة دولة واحدة ودون المساس بسيادة الدولة المقيمة اكثر من سواها ، ونحن نأمل في أن تتعاون جميع الاطراف المهتمة بالامر اهتماما مباشرا في محاولة حل مشكلة بالغة الخطر كهذه لها اثرها على جميع شعوب العالم .

ممبر مسجلك

( بلجيكا )

حيث ان فرنسا والمملكة المتحدة قد اختاروا الامم المتحدة كحكم في مشكلة قناة السويس وجب علينا ان نبذل الجهد لاجراز النجاح ، لان الفشل يعتبر شيئا خطيرا ، ذلك لانه يضيف الى أزمة السويس أزمة في حياة الامم المتحدة . ولن يظفر السلم العالمي بشيء اذا حدث ذلك ، ولذا ينبغي لنا أن نقوم بواجبنا بوصفنا دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة بكل حزم وبكل مايسعنا لتحقيق الهدف المنشود .

ومنها يكن الموقف القانوني في هذا الامر فلا أستطيع أن أوافق على الاجراء الذي اتبعته الحكومة لمصرية في تأمين شركة لقناة ، بل انني مقتنع بأن الطريقة المفاجئة التي تولدت بها هذه العملية هي اصل متاعبا الحقيقة .

وقد كثر الحديث عن التعايش السلمى ، وانا من جانبى أؤيد هذا المبدأ لانتى أعتقد أن من الضرورى بذل جهد الطاقة للعيش فى سلام حتى مع الدول التى تختلف نظمها السياسية عن النظم التى يعتقد المرء صلاحيتها وعدالتها على أن التعايش السلمى لا يمكن تحقيقه ما لم نراع بعض القواعد والاسس ، وأولى هذه القواعد هى : مهما تكن الظروف لا نستطيع دولة من الدول أن تتخذ القانون فى مصلحتها وحدها مدعية أنها تمارس حقا من حقوقها غير عابثة بما يترتب على ذلك من اقتتات على حقوق غيرها ، وزاعمة بأنها تحمى مصالحها دون اغتبار لمصالح غيرها •

وحتى لو كانت الحكومة المصرية تملك حق التأمين فان الطريقة التى اتبعتها ليس لها ما يبررها •

اننى ادرك تماما ان الحكومة المصرية أعربت عن نيتها وأن كل شئ يمكن بل يجب أن يسوى بالطرق السلمية ، وانا من جانبى أشارك مصر هذا الشعور ولكن - ألم يكن من الحكمة والمنطق اجراء مشاورات والاتجاه الى المفاوضات السلمية قبل المضى فى التأمين وقبل مواجهة العالم بالامر الواقع بما خلق جوا من الريبة والقلق ؟

ولذلك ارانى مضطرا لاستنكار الطريقة التى اتبعتها الحكومة المصرية حتى لو كانت حجتها القانونية سليمة لانتى أعتقد أنها غير منطقية قانونا فيما أقدمت عليه من عمل ، وانها - وإن كان لها الحق فى تأمين ممتلكات شركة قناة السويس - لم يكن لها الحق فى القضاء على الضمانات الدولية التى كان يمثلها وجود هذه الشركة من أجل المنتفعين بالقناة •

ولكيما تدافع عن اجرائها ، وتبرر موقفها فى نظر العالم يجب على الحكومة المصرية أن تبرهن أولا على أن لها الحق فى تأمين الشركة ، وثانيا أنها بفعلها ذلك لم تخرق معاهدة القسطنطينية فى ١٨٨٨ التى كانت مصر طرفا من أطرافها •

وتشير الحكومة المصرية فى كتابها الايض اشارات منتشرة الى هذا

الموضوع ففي الصفحة ٦١ ( الطبعة الفرنسية ) تقرر أن المادة ١٤ من معاهدة سنة ١٨٨٨. تصرح بأنه لاعلاقة بين معاهدة سنة ١٨٨٨ وبين قناة السويس وفي صفحة ٦٣ تعود فكرر الفكرة نفسها مرتين قائلة : ان معاهدة سنة ١٨٨٨ تبقى دون المساس بها سواء أديرت القناة بواسطة الشركة أو بواسطة الحكومة المصرية ، ثم تقرر بعدئذ أن الحجج التي أدلى بها لامتداد على أساس ، حيث أنه لاعلاقة بين شركة قناة السويس وبين معاهدة سنة ١٨٨٨ فيما يختص بحرية الملاحة في القناة .

فاذا لم تكن ثمة علاقة كما تقول الحكومة المصرية بين شركة القناة وبين معاهدة سنة ١٨٨٨ فكيف اذا تستطيع أن تفسر أحكام ديباجة المعاهدة المذكورة فالديباجة جزء مهم من المعاهدة بمثابة تقرير لقواعد القانون ، أو بمعنى آخر ، تفسر نوايا الأطراف المتعاقدة وهو أمر لا مندوحة عنه لفهم نص المعاهدة نفسها وتفسيره

اننى اعتقد أن ثمة بعض النقاط التى يتفق حولها الجميع ، فقد صرح كل واحد منا بوجود الاحتفاظ بمبدأ الحرية الملاحة الذى تضمنته معاهدة سنة ١٨٨٨ ، كما أن ثمة اتفاق على أنه كى تتوفر هذه الحرية يجب إيجاد حل على أساس النقاط التالية :  
سلامة الملاحة ، وترقية القناة لمواجهة مقتضيات المستقبل ، وفرض رسوم عادلة ومنصفة

ويمكننا العثور على قائمة بهذه الطوائف الثلاث من المشكلات التى يجب تسويتها سواء فى القرار الذى اتخذته الدول الثماني عشرة فى لندن ، أو فى المذكرة التى وجهتها الحكومة المصرية الى الدول بعد زيارة المستر مئريس وزملائه للقاهرة

فما هى الصعوبة اذا واين هم ؟ ينبغى لنا الا نغض أعيننا عن الحقائق فثمة مشكلة كبرى ، ذلك أن الأطراف المعنية بالأمر لابد أن تكون على وفاق حول المبادئ التى قد تصلح أساسا للتسوية فلا شك أن هذه الأطراف غير متفقة حول كيفية تطبيق هذه المبادئ وجوبا

ففى هذه اللحظة نجد وجهتى نظر مختلفتين تمام الاختلاف فالحكومة المصرية تقول : « سنطبق هذه المبادئ ، وما عليكم الا أن تضعوا ثقتكم فىنا » على حين تقترح الدول الثمانى عشرة وجوب تكليف هيئة دولية بإدارة القناة وصيانتها وترقيتها

لا أظن والأسف يساورنى أننا لنستطيع الوثوق - دون تحفظ - من أن الحكومة المصرية ستطبق المبادئ المنصوص عليها ، لأن الحكومة المصرية أولا : قد برهنت - فى شأن مضى يتعلق بالقناة - على أنها لا تضرر الاهتمام بقرارات الأمم المتحدة ، ولأنها ثانية : عرضة لأن تتجاذبها بعض العواطف مما يجعل تفاعلها خطرا كما يدل على ذلك الاجراء الأخير الذى اقترحته الدول الثمانى عشرة وأعنى به « الادارة الدولية للقناة » يتعارض مع سيادة مصر وكرامتها ( اننى أقول بكل اخلاص : ان ذلك لا يتعارض مع سيادة مصر ولا مع كرامتها ، ولو أن الحكومة البلجيكية وجدت نفسها فى موقف مماثل لموقف الحكومة المصرية لما وجدت صعوبة فى قبول الاجراء المقترح ، بل بالعكس كان يسعدنى أن أوافق عليه لتنمية مصالح شعبى والتعاون لايجاد تفهم دولي

الرئيس : ( الترجمة عن الفرنسية )

لا يزال أمامنا مثالا يوغوسلافيا والولايات المتحدة فى قائمة الخطباء فى المناقشة العامة

وانى اقترح بموافقتكم أن تستمع اليهما غدا الساعة ١٠ صباحا ولكى يستطيع الواحد منهم توفية خطته أقترح بموافقتكم أيضا عقد أول اجتماع برى الساعة ٤ مساء ، وقد أشار المستر سلوين لويند الى هذا الاجتماع السرى فى بيانه الأول الذى ألقاه ، ولا أظن أن ثمة اعتراضا على ذلك لاقتراح الدكتور فوزى « مصر » : - أود أن أعرف ماذا تشير به يا سيد الرئيس خصوصا بترتيبات العمل الذى سنقوم به غدا ، وكما قلت لنا الآن سنستمع الى بيافين : أحدهما من المستر ولنس والآخر من مستر بوفوفك وزير خارجية يوغوسلافيا ، ولست واثقا من أننى سأكون على استعداد للتعبير فورا اذا اقتضى الحال

على هذه البيانات الإضافية . وسأكون على استعداد بالطبع أو على الأقل سأحاول أن استعد للتعقيب على البيانات التي استمعنا إليها اليوم إذا اقتضى الأمر ذلك وبذامكنك من الحكم ما إذا كان من الضروري أو المفيد عقد اجتماع بعد الظهر لتتاح لى الفرصة للتعقيب الرئيس : ( الترجمة من الفرنسية )

أريد أن أبلغك أن الاتفاق قد تم على عقد جلسات سرية طالما ينتهى كل وفد من التحدث فى المناقشة العامة ، وأود أن أؤكد للمندوب المصرى أننا بعقدنا جلسات سرية سوف لا نمتنع عن عقد جلسمت مفتوحة فيما بعد يستطيع كل واحد منا أن يتحدث فيها وبهذه المناسبة أحب أن أذكرك بأن لمجلس الأمن مطلق الحرية فى تقرير برامج جلساته دائما

فهل ثمة أية اعتراضات أو ملاحظات اخرى  
الدكتور فوزى ( مصر )

أود أن أشكر الرئيس على تأكيدات أن الفرصة ستتاح لى لادلى لى لأدلى بتعقيبات وأؤكد له من جانبى أنى لن أهتم بطلب عقد اجتماع بعد الظهر مما لم يقتض الأمر ذلك  
الرئيس : ( الترجمة من الفرنسية )

ستكون جلسة الأحد التالية فى ساعة ١٠ر٥ صباحا وأمامى مثلا الولايات المتحدة ويوغوسلافيا فى قائمة الخطابات  
انتهت الجلسة الساعة ١٠ر٥ مساء

المحضر الكامل لاجتماع مجلس الأمن ال ٧٣٨ المنعقد بمقر الأمم المتحدة فى نيويورك فى التاسع من أكتوبر سنة ١٩٥٦ الساعة ١٠ر٣٠ صباحا .

المستر بوفوفيك ( يوغوسلافيا )

تنظر الحكومة اليوغسلافية باهتمام بالغ الى تطور مسألة قناة السويس ، وقد أوضحنا موقفنا من جوانب المشكلة المختلفة فى كثير من المناسبات ، ومع ذلك أود أن أجمل وجهة نظرنا بشأن النقاط

### الأساسية في هذه المشكلة

ان عرض الموقف في السويس على الامم المتحدة يعتبر أمرا مشجعا في ذاته بصرف النظر عن الطريقة التي تم العرض بها على مجلس الامن.

ويمكن القول بأن هذه علامة من علامات التطور في مواجهة المشكلة، فيما أعتقد ، ويجب أن تتوقع خلق ظروف تتيح لهذه المواجهة اتخاذ شكل خاص يحول الى نظام حقيقي نحو تسوية على أساس ميثاق الامم المتحدة ، لا غنى عنها ، على أنه ينبغي لنا أن لا نخطئ لأن الامر يعرض المنظمة الدولية لاختبار عسير ، وكون المسألة لم يكن بد لها من أن ترتقى الى درجة الأزمة مما يقتضى اجراء من جانب مجلس الامن . يعتبر شيئا مؤمنا وخاصة في هذا الوقت الذي يدأت أجواء الشئون الدولية تتحسن .

ليس في نيتي الدخول في تفاصيل « أزمة السويس » ذلك لان مصر أكدت كعالة حرية الملاحة في القناة كما نصت عليها اتفاقية سنة ١٨٨٨ ولم يحدث شيء يبرر الاعتقاد بأن الاحداث التي وقعت في الأشهر الأخيرة قد غيرت من الامر شيئا بل بالعكس استمرت الملاحة في تقدم ويسر بالرغم من بعض الصعوبات المصطنعة ، على أن الرأي السائد هو مبادئ حرية الملاحة عبر القناة تتطلب وثيقة أحدث من معاهدة القسطنطينية ، ويجب بالطبع ألا يغرب عن الذهن أن مسؤولية تنفيذ وكعالة حرية الملاحة بهذا المعنى يلزم أن يعهد بها الى الدولة صاحبة السيادة الإقليمية التي اضطلعت بالتزام دولي في هذا الشأن .

وفي حالة النزاع حول تسوية الخلافات التي تنشأ عن تطبيق أحكام الوثيقة الجديدة يجب اللجوء الى الهيئات المختصة ومن ثم ينظر في المخالفات التي قد تعرض السلام العالمي والامن للخطر كما ينص على ذلك ميثاق الامم المتحدة وهكذا تنتقل المسألة برمتها الى الامم المتحدة ، أما فيما يقضى بالزعم القائل أن هذه الضمانات لن تكون كافية نسبة الى عدم الثقة السائد الآن أو لأي سبب آخر فالاجابة سهلة : سيكون من العسير التطلع الى مزيد من الضمانات دون أن تتجاوز حتى تدويل

القناة الفعلية الذى يترتب عليه حرمان مصر من منطقة القناة مما لا اعتقد أن أحدا منا يفكر فيه .

ولنعد الآن الى الجانب الآخر الذى تحدثت عنه ، فانه تواجهنا المقتضيات العملية والفنية المتصلة بللاحة فى القناة ، وهذه المقتضيات تتعلق بصيانة القناة وترقيتها ومسألة الرسوم والخدمات والتسهيلات المختلفة المطلوبة الخ ، ويبدو هنا أن مصالح المجموعة الدولية بنوع عام ومصالح المستفيعين بالقناة خاص يمكن أن تعطى شكلا أكثر وضوحا .

وحقوق مصر المستمدة من سيادتها الخاصة بقناة السويس ظلت عرضة للتساؤل من حيث المبدأ حسب علمى ، ومع ذلك فقد تأكدت وأعيد توكيدها فى كثير من الوثائق الدولية المتصلة بهذا الممر المائى كما تأكدت فى أشكال مختلفة فى الوثائق والمقترحات التى ظهرت فى الأشهر القليلة الماضية ، وبعد هذا الاجماع فى المبادئ ( الذى ينبغى ألا تقلل من أهميته ) ظهرت فوارق بالطبع فيما يتعلق بالمجال الذى يجب أن يتاح لهذه الحقوق وثمة أمر واحد ينبغى أن يكون واضحا فمن العبث أن نتصف من أمة حققت استقلالها بعد قرون طويلة أن توافق على قيود لها أمرها البعيد المدى على سيادتها أكثر من تلك القيود التى قبلتها تلك الدولة عند ما كانت ولاية فى القرن التاسع عشر ، وواضح أن أية قيود يقتضيها التعاون الدولى المضطر خاصة بسيادة أية دولة من الدول ينبغى أن تقوم على موافقة تلك الدولة . ومن ناحية أخرى بحق للمجموعة الدولية فى عالمنا هذا الذى يعتمد بعضه على بعض أن ننظر بالضمائم المتعلقة بحرية الملاحة وأمنها عبر القناة .

ويظهر أن الفوارق الرئيسية قد نشأت من تفسير طبيعة ومدى التوفيق بين هذين الجانبين الأساسيين من جوانب المسألة . ولعل المشكلة تكون أخف وطأة اذا نظرنا اليها من الجانبين العمليين المختلفين اللذين عولجت على أناسيهما على الدوام فيما مضى . ففي جانب نجد مسألة حرية الملاحة فى القناة بالمعنى الجرفى أو ، اذا

أردتم المعنى السياسي لهذه الكلمة ، نجد مسألة التأكد من أن القنافة ستكون على الدوام حرة مفتوحة لجميع السفن دون تمييز بين جنسياتها هذه الازمة لا تحتاج الى مزيد من البيان .  
وتؤيد حكومتى بدورها الجهود نحو تسوية مبنية على أساس ميثاق الامن المتحدة مما يتفق مع سيادة مصر وحقوقها ومصالحها والمصالح المشروعة للبحرطنة الدولية فى حرية استخدام هذا الممر المائى الدولى المهم .

وانى أأمل بحق فى أن يتيسر للمجلس مواصلة جهوده فى جو حر للنظر الى مسألة القنافة على أنها مشكلة وليست أزمة ، وليس فى نيتى بالطبع أن أنكر حقيقة لازمة ، والذي يعمل فى ذهنى الآن هو وجوب فصل المشكلة من الازمة ، اذا قدر لنا أن نحل المشكلة ونسوى الازمة ولعل الازمة كان مقدرا لها أن تحدث ان عاجلا أو آجلا ، ذلك أن العالم لم يستقر قراره منذ عهد الخديو سعيد والسيو دليمنس أو منذ أن اجتمع مندوبو الدول التسع فى القسطنطينية لاعداد المعاهدة المعروفة بذلك الاسم ، وكما نعلم جميعا مضى التاريخ فى سيره السريع منذالفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية، والحلول التى أمكن الوصول اليها منذ أكثر من سبعين سنة خاصة بمشكلة السويس أصبح لا مفر من اعتبارها لا تتفق مع روح العصر كما أن المشكلة نفسها قد برزت فى شكل جديد

ومعلوم أن جوهر مشكلة السويس كما تبدو لنا الآن هو الملائمة بين سيادة مصر وحقوقها فى قناة السويس وبين المصالح المشروعة للمجموعة الدولية المتعلقة بالملاحة فى ممر مائى دولى له خطره المتزايد وهذا بالطبع انما هو جانب واحد من جوانب المشكلة التى يتعين علينا معالجتها فى نطاق المصالح الخاصة بالدول ومن بينها الدول التى ظفرت باستقلالها حديثا بنوع خاص وكذلك المصالح العامة للمجموعة الدولية، تلك المشكلة التى تواجهها فى كل خطوة نخطوها فى ميدان الشئون العلمية .

وفقا لاتفاق متبادل دون المساس بما تعتبره مصر بحق نطاق نفوذها



الاقليمي ، ويتضمن الاقتراح الهندي الذي عرض في مؤتمر لندن الاول  
آراء قيمة في هذا الصدد تتيح اقامة هيئة دولة لها صفة الاستشارة  
والتحكيم والاتصال .

وأود أن أشير الى بعض المسائل التي تشغل ذهني ، مثل مسألة  
رسوم القناة التي تؤثر على مصالح مصر والدول المستخدمة للقناة ؛  
لذلك ينبغي معالجتها بالاتفاق المتبادل عن طريق الهيئة المختصة مع  
مراعاة الحاجة الى صيانة القناة وترقيتها وكهالة الدخل الذي يعق لمصر  
أن تحصل عليه في الوقت الذي يجب أن يسهل فيه المرور في القناة ما  
أمكن ، أما فيما يتعلق بصيانة القناة وترقيتها فأعتقد أن في الامكان  
استنباط جهاز يستطيع المنتفعون أن يشتركوا فيه بالرى ويضطلعوا  
بالالتزامات الضرورية التي تتفق مع سيادة مصر بوصفها الدولة صاحبة  
السيادة الاقليمية كما أنه في الامكان اعداد بعض الترتيبات المؤقتة  
في شأن بعض هذه المسائل ريثما يتم الوصول الى حل شامل دائم .  
وفي ضوء هذه الاعتبارات التي يخضع لها موقفنا من مشكلة قناة  
السويس كانت دراستنا للمقترحات المختلفة المعروضة على المجلس  
الآن .

ونحن مقتنعون بأن في الامكان الاهتداء الى حل لانا لا نرى ما  
يحول دون التوفيق بين المصالح المختلفة ، بل بالعكس ينبغي لهذه  
المصالح أن تتبلور الى مصالح مشتركة سواء أكانت سياسية أو  
اقتصادية بحيث تصبح الحركة في القناة حرة وفي أيدي قديره ونحن  
والقون تماما من أن مثل هذا الحل يقتضي جهودا مضيئة بروحا  
تستهدف التوفيق ومزاجا عمليا من جانب الجميع .

عن حل ترضى عنه جميع الجهات المعنية بالامر .  
وينبغي لمناقشتنا التي جرت هنا أن تعتبر مرحلة من مراحل البحث

٩ أكتوبر ١٩٥٦

دلاس يرى أن هناك فرصة طيبة

لتسوية مشكلة القناة سلميا

مقر الأمم المتحدة ( نيويورك ) في ٩ أكتوبر

فيما يلي نص البيان الذي ألقاه مستر جون فومستر

دلاس وزير خارجية الولايات المتحدة أمام مجلس الأمن

التابع للأمم المتحدة بشأن مسألة قناة السويس :

« من المهم ومناقشاتها العامة تقرب من نهايتها ، أن أشير إلى بعض

الأمور الأساسية :

١ - أننا هنا نعالج موقفاً يهدد السلام والأمن الدوليين ، وهذا

الامر متفق عليه من جميع ذوى الشأن .

٢ - أن أمم العالم ، ولا سيما الأمم الست والسيمون الأعضاء

في الأمم المتحدة قد ألفت على عاقلنا ، نحن الذين يتكون منا هذا

المجلس ، المسؤولية الأولى لصيانة السلام والأمن الدوليين .

٣ - ونحن ملزمون في تأدية هذا الواجب بأن نتصرف طبقاً

لاغراض الأمم المتحدة ومبادئها ، وهذا يعني أن نحقق تسوية هذه

الحالة الخطيرة بالوسائل السلمية وبما يتفق ومبادئ العدل والقانون

الدولي .

« ان واجبنا لواضح ، وهو أن نحاول بالوسائل السلمية إيجاد

تسوية تتفق ومبادئ العدالة والقانون الدولي . وهكذا فإن مسئوليتنا

ذات شقين ، أحدهما متعلق بالسلام والآخر متعلق بالعدالة والخضوع

للقانون . فلنبحث هذين الشقين من مهمتنا .

« ما هي فرص تحقيق التسوية بالوسائل السلمية ) ان هذه الفرص

طيبة :

« لقد انقضى ما يقرب من شهرين ونصف شهر منذ أن استولت مصر

في ٢٦ يوليو على شركة قناة السويس العالمية بالقهر من القيام بمسئولياتها

التي وكلت اليها في سنة ١٨٦٨ للبقاء حتى سنة ١٩٦٨ .

« ولم تهم الأمم التي آلمها هذا الاجراء أشد الإيلام وعرضها للإخطار

بأى اجراء متمم القوة ، وانما تمسكت أشد التمسك بالتزاماتها وفق الميثاق فى القيام ، أولا وقبل كل شىء بمحاولة ايجاد حل بالمفاوضات أو غيرها من الوسائل السلمية .

« وفى أول أغسطس سنة ١٩٥٦ ، وبعد مرور أربعة أيام (خمس) على الاستيلاء على شركة القناة ، اجتمعت حكومات فرنسا والمملكة المتحدة وقررت أنه لا بد قبل كل شىء من ايجاد حل بدعوة الامم الاربع والعشرين التى يهملها الامر بصفة رئيسية . وكانت هذه هى الخطوة السلمية الاولى .

« وقد عقد من يوم ١٦ أغسطس الى يوم ٢٤ منه مؤتمر رفضت مصر أن تحضره ومثلت فيه جميع الدول السبع التى لا يختلف أحد فى أنها الدول الباقية من الدول الموقعة على معاهدة قناة السويس فى عام ١٨٨٨ وسبع دول أخرى هى الدول الرئيسية التى تستخدم القناة : وثمانى دول غيرها ممن يعتمد اقتصادها على القناة .

« وقد أسفر هذا المؤتمر عن اتفاق من جانب ١٨ من ٢٢ دولة على صيغة لتسوية اعتقدت هذه الدول أنها لا بد أن تكون مقبولة لكل من مصر والأمم التى كانت تستخدم القناة أو تعتمد عليها . وكانت هذه هى الخطوة السلمية الثانية .

« وشكلت فى ذلك المؤتمر لجنة من خمس أمم برئاسة رئيس وزراء استراليا لابلاغ وجهة نظر الدول الثمانى عشر الى مصر ولتأكد مما اذا كانت ستلقى قبولاً كأساس للمفاوضات وأقترح عقد اجتماع فى جنيف ، ولكن الحكومة المصرية أشارت الى أنه لا يناسبها أن تجتمع باللجنة فى غير القاهرة . وتبعاً لذلك سافرت اللجنة المكونة من رئيس وزراء وثلاثة وزراء للخارجية ونائب لوزير الخارجية الى القاهرة سعياً وراء السلام . وكانت هذه هى الخطوة السلمية الثالثة .

« وظلوا فى القاهرة من ٣ سبتمبر حتى ٩ منه ويقدمون مقترحات الدول الثمانى عشرة ويشرحونها ، وكانت هذه هى الخطوة السلمية الرابعة .

« وفى القاهرة رفضت الحكومة المصرية مقترحات الدول الثمانى عشرة

حتى كأساس للمفاوضات ولم تقدم مقترحات مضادة . وبالرغم من ذلك فقد اجتمعت الدول الثماني عشرة يوم ١٩ سبتمبر مرة أخرى للبحث عن امكانيات أخرى لتسوية سلمية ، وقامت باعادة بحث مقترحات أغسطس وأكدت أنها أساس عادل لحل سلمى لمشكلة قناة السويس ، واضعة في اعتبارها مصالح الأمم المستخدمة للقناة ومصالح مصر على السواء .

لا بل إنها فضلا عن ذلك حاولت أن توجد وسيلة عملية للتعاون مع مصر ، فلما منها أن مصر قد لا تكون رغبة في الوقت الحاضر في الموافقة على حل دائم ، وأنه ربما أمكن إيجاد صلة عملية بين مستخدمي القناة والسلطة المصرية في القناة ، وهكذا قررت أن تنشئ جمعية تعاونية تقوم - بوصفها وكالة عنها - بالتعامل مع السلطات المصرية في القناة بشأن هذه المسائل . وكانت هذه هي الخطوة السلمية الخامسة .

ثم قامت حكومتا فرنسا والمملكة المتحدة بإبلاغ الحالة الى مجلس الأمن وكانت هذه هي الخطوة السلمية السادسة .

« وأظن ، على ضوء هذا التاريخ ، انه لا يمكن لاحد أن يتشكك فيما لدى أولئك الذين ألهم اجراء مصر من رغبات سلمية ، ومن النادر - ان كان ذلك قد حدث اصلا - أن تكون مثل هذه الجهود قد بذلت لتسوية أية مسألة على هذه الدرجة من الخطورة بالوسائل السلمية . ان المجلس يعلم انه لايتعامل مع حكومة تميل الى استعمال القوة . بل ان أولئك الذين أولموا أشد الألم قد أظهروا رغبتهم في إيجاد حل عادل بالوسائل السلمية . »

« وتنتقل الآن الى الشق الثاني من مسألتنا . . وهو إيجاد حل بتفق ومبادئ العدالة والقانون الدولي . . والطريق هنا واضح أيضا . »  
« وكثيرا ما نواجه حالات لا نجد لها هيئة قانونية دولية مختصة .

ولسكن هناك في الموقف الراهن معاهدة ، هي معاهدة ١٨٨٨ ، التي تنص على أن لسفن جميع الأمم في كل وقت الحق في حرية المرور في قناة السويس على أساس المساواة ، وهي تنص على نظام محدد يهدف الى ضمان مثل هذا الحق في الاستعمال وتشمل ، بالإشارة الامتياز

الممنوح سنة ١٨٦٨ لشركة قناة السويس العالمية كضمان لهذا النظام .

« ولقد قيل الكثير حول ضرورة احترام « سيادة » مصر فيما يختص بالقناة . »

« ان السيادة تقوم حيث تستطيع كل أمة أن تفعل ما تريد . وكل أمة تستطيع — بوجه عام — أن تفعل ما تريد في نطاق أراضيها ، وليس لامة — بوجه عام — أى حق في أراضى أية أمة أخرى ذات سيادة . »

« مما لا شك فيه أن القناة تمر فيما هو الآن مصر ، وهى بهذا المعنى « مصرية » بيد أن القناة ليست ، ولم تكن أبدا ، من الشؤون الداخلية لمصر تستطيع مصر أن تفعل بها ما تشاء . لقد كانت دائما منذ اليوم الأول لافتتاحها مراميا دوليا مكرسا لمرور سفن جميع الأمم بحرية . وصفة الدولية هذه التى تسم بها ضمنها ادئا وفي جميع الأوقات اتفاق سنة ١٨٨٨ . ومصر لا تستطيع أن توقف — محقة — أى سفينة أو شحن من عبور القناة . ولا يعتبر خرقا للسيادة المصرية ان يعمل أولئك الذين يستعملون هذا الحق في العبور جنممين للحصول على اعتراف بحقوقهم . وانما هو ممارسة واضحة لحقوق نص عليها قانون دولي هو اتفاق سنة ١٨٨٨ . »

« ولقد اعترفت مصر بوجهة النظر القانونية هذه ، وعبرت عنها أمام هذا المجلس . »

« ففى ٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ تحدث مندوب مصر أمام مجلس الأمن هذا عن الموقف حين كان للملكة المتحدة حقوق بموجب معاهدة في أراضى متاخمة للقناة ، وأشار الى أن ذلك لم يجعل حرية المرور معتدة على المملكة المتحدة . وقد قال في معرض ملاحظاته : « ( ان وضع قناة السويس يختلف تماما عن وضع الممرات المائية الأخرى التى تقوم كشرايين للمواصلات الدولية ، إذ أنها مربوطة باتفاق دولي متعدد الأطراف أشرت اليه الآن ، ) معاهدة القسطنطينية عام ١٨٨٨ ) ولقد كانت قناة السويس مشروعا دوليا منذ البداية »

وبعد سنوات من افتتاحها اشتركت دول أوروبا الرئيسية مع  
الامبراطورية العثمانية التي كانت تنوب عن مصر ، في تنظيم حركة  
المرور فيها وتنظيم حيادها والدفاع عنها ) • ( مجلس الأمن - الجلسة  
رقم ١٧٥ ، صفحة ١٧٥٦ ) •

» وفي ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤ قال ممثل مصر مرة أخرى وهو  
يتحدث أمام مجلس الأمن عن قضية السفينة بات جاليم •  
» ( ..... ان شركة القناة التي تسيطر على المرور شركة دولية  
تسيطر عليها سلطات الا هي مصرية ولا من أية جنسية أخرى ، بل  
شركة عالمية تؤدي وظيفتها ، وتستغل الأمور تسير على هذا النحو في  
المستقبل ) •

» ( مجلس الأمن - الجلسة رقم ٦٨٢ ، صفحة ٣١ ) •  
» ولعل في هذا الكفاية بالنسبة للناحية القانونية من القضية •

» بقيت مسألة العدالة • فما هو الشيء العادل الذي فعله ؟ اعتقد  
أن على هذا المجلس أن يقيم كبير وزن للتناجح التي وصلت اليها  
الدول الثماني عشرة التي اشتركت في ابداء وجهة نظرها في شهر  
أغسطس الماضي وقد وضعت الدول الثماني عشرة كافة الدول الباقية  
من الدول الموقعة على معاهدة عام ١٨٨٨ فيما عدا واحدة منها ،  
وكانت هذه الدول تمثل أكثر من تسعين في المائة من مجموع الشحنات  
المارة بالقناة ، كما كانت تمثل دولا يعتمد اقتصادها الى حد كبير على  
القناة ، وكانت من بين الدول الثماني عشرة دول من أوروبا وآسيا  
وأفريقيا وأستراليا وأمريكا •

» ولقد أكدت وجهة نظرها من أنه يجب - كما جاء في مقدمة  
معاهدة سنة ١٨٨٨ - انشاء ( نظام محدد الغرض منه ضمان حرية  
استخدام قناة السويس البحرية في كافة الاوقات ولكل الدول ) •  
» ووضعت أربعة مبادئ لا بد - مع الاحترام اللازم لسيادة  
مصر - أن يكفلها مثل هذا النظام ، وهذه المبادئ هي :

١ - إدارة القناة وصيانتها وتحسينها في كفاءة وبصورة يعتمد

عليها بوصفها ممرا مائيا حرا مفتوحا آمنا ، وذلك وفقا لمبادئ اتفاق  
سنة ١٨٨٨ •

« ٢ — ابعاد ادارة القناة عن تأثيرات المسائل السياسية لأية دولة •  
« ٣ — إعطاء دخل لمصر نظير استخدام قناة السويس يكون عادلا  
ومجزيا ويزيد بازدياد طاقتها واستخدامها •

« ٤ — أن تكون رسوم القناة منخفضة بالحد الذي تسمح به  
اقتضيات السابقة ولا تكون هناك أرباح فيما عدا نصيب مصر •  
« فكيف يمكن أن ينازع منازع جادا في هذه المبادئ ؟ ولم يكن  
هناك نزاع في مؤتمر أغسطس الا على واحد فقط ، ولم ينازع فيه  
منازعة جدية الا الاتحاد السوفيتي • وذلك هو المبدأ الثاني الخاص  
بأن تكون ادارة القناة بعيدة عن تأثير المسائل السياسية لأية دولة •  
« ولكن ، أليس هذا هو جوهر الموضوع ؟ لدينا هنا مر  
متى كان — كما قالت الحكومة المصرية « مشروعا دوليا منذ  
البداية » وعليه تعتمد اقتصاديات عدد كبير من دول أوروبا وآسيا  
وأفريقيا اعتمادا حيويا ، فإذا حدث أن عمدت أية حكومة تسيطر  
على مثل هذا الممر المائي الى اتخاذ أداة سياسية قومية لأصبح مثارا  
للنزاع الدولي ، ولما شعرت بالأمن أية دولة تعتمد على القناة ،  
ولما شئت جميع الدول فيما عدا الدول المسيطرة على القناة تحت تهديد  
« سيف ديموكليز » ومعنى هذا إلغاء اتفاق سنة ١٨٨٨ ومخالفة  
العدالة والقانون •

« فإذا كنا نشهد العدالة — كما يقضى بذلك الميثاق — فإن علينا  
أن نتفق على أن تبعد ادارة هذا المرفق الدولي عن مناسبات أية دولة •  
« واعتقد أن المجلس يستطيع قبول لمبادئ التي وضعتها الدول  
الثماني عشرة كمبادئ عادلة •

« ولقد مضت الدول الثماني عشرة في تبيان النظام الذي تطبق به  
هذه المبادئ فاقترحت وضع تدابير التعاون بين مصر والدول الأخرى  
صلحية الشأن ، وتشكيل مجلس لقناة السويس تمثل فيه مصر كما  
يمثل فيه غيرها • واقترحت أن ينتمى هذا المجلس الى الأمم المتحدة

وأن يرفع إليها تقارير دورية ، كما اقترحت أن يتفق على التحكيم لحل المنازعات وأن تكون هناك روادع فعالة ضد أى خرق لهذه التدابير .

« وهناك بلا شك عدد كبير من الوسائل التي يمكن أن تنفذ بها لمبادئ التي أعربت عنها الدول الثماني عشرة . وأنا لا أقول أن أية دولة منها تعتبر التدابير التي اقترحتها تدابير مقدسة ، وأعتقد أنه لا يجوز لهذا المجلس أن يفرض عن أية مقترحات أخرى يمكن أن تقدم .

« على اثنى لا أرى - فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية - كيف يمكن أن يهملها هذا المجلس حين تكون مبادئ عادلة .

« وعلى هذا ، فإن المشكلة التي نواجهها ليست مشكلة كبح جماح أمة مشاكسة تريد الحرب ، ولا هي مشكلة إنشاء هيئة قانونية دولية جديدة ، ولا تطبيق العدالة حيث يلتبس العدل ، فالجميع يشهدون السلام ، ومبادئ العدالة والقانون الدولي واضحة ، والمشكلة التي نواجهها هي مشكلة معالجة السلام والعدالة معا ، كما يقضى ميثاقنا . « ولم تشرح دولة مدى الترابط بين العدالة والسلام في بلاغه أكثر مما فعلت الحكومة المصرية .

« وجدير بالذكر أن ميثاقنا - كما وضعت الدول الثلاث الكبرى في ديمارتون او كس - لم يتضمن أية إشارة الى العدالة ، وانما دعا الى السلام فحسب ، سلام مفروض فيه الدوام ، لا لأنه عادل ، وانما مفروض بقوة عدد قليل من الدول الكبرى .

« ولكن هذه الفكرة رفضت في سان فرانسيسكو ، وهناك اعترف بترابط بين العدالة والسلام ، وأعيدت صياغة المادة الأولى من ميثاقنا بحيث تقضى على هذه الهيئة بأن تسوى المنازعات الدولية أو المواقف الدولية التي يمكن أن تؤدي الى خرق السلام ، بالوسائل السلمية وبما يتمشى مع مبادئ العدالة والقانون الدولي » . كما قضى بأن يتصرف مجلس الأمن هذا وفق هذه المادة الأولى في أداء مهمته الأولى الخاصة بصيانة السلام والأمن الدوليين .



« وفي سان فرانسيسكو كانت مصر هي لدولة التي تولت ابراز هذا الترابط بين السلام والعدالة بأقصى قسط من البلاغة والتأثير . وأود في هذه النقطة أن أقتبس مقبرة من أحد البيانات التي أدلى بها حينئذ ممثل مصر :

« ( ..... نحن نشعر بأن لمجلس ، مجلس الأمن سيلعب بحق دور محكمة العدل السياسية ، ولا مناص من أن تكون مبادئ العدالة والقانون ماثلة دائما في مناقشاته ، والحجة الأخيرة التي وجهنا بها هي أننا اذا طالبنا مجلس الأمن ببراعة العدالة والقانون الدولي فقد يصبح عبء لمنظمة أمثل ، وخاصة عبء الدول المسئولة بصفة أساسية عن صيانة الأمن والسلام . »

« ( أعتقد أن مثل هذا للعبء الإضافي الناجم عن اقرارنا للتعديل لن يكون كبيرا اذا قورن بالتضحيات التي تكبدناها جميعا ، والتي نحن على استعداد لأن تكبدها مرة أخرى في سبيل صيانة السلام والأمن في العالم . »

« ( فإذا كنا نريد المحافظة على السلام والأمن فحسب ، فلن نختلف كثيرا عن هتلر الذي كان يحاول أن يفعل هذا أيضا ، والذي أصاب في الواقع بعض النجاح . أما وجه الخلاف فهو أننا نريد صيانة الأمن والسلام بما يتمشى مع مبادئ القانون الدولي والعدالة ) . » هكذا تكلم صوت مصر ، ونحن نوافق جميعا - فيما أعتقد - على هذه العواطف . »

« ان أهمية هذا الموضوع تجل عن المبالغة . ولدى مجلسنا - من ناحية - رغبة ظاهرة في السلام لدى كافة الأطراف . ومن ناحية أخرى فان مبادئ العدالة والقانون تسيطر على الموقف ، وهي نادرا ما كانت واضحة وضوحها الآن . فإذا وجد مجلسنا نفسه في ظل هذه الظروف المواتية عاجزا عن الوصول الى تسوية بالوسائل السلمية مشمية مع مبادئ العدالة والقانون الدولي فان فشلنا عندئذ يكون ظمة كبرى . »

« ويبدو أن جميع الذين تحدثوا حول هذه المائدة يدركون هذا ولقد كانت مناقشتنا العامة في جملتها معتدلة واثباتية » .

« وأقول في جملتها لأنه كانت هناك استثناءات ، منها الصورة التي رسمها وزير الخارجية السوفيتي لما سماه « الاحتكارات الأمريكية » - كما قال - « بملابس بيضاء ناصعة » وقد « اشتد نهما » وهي تجوس خلال العالم ياحثة عن ضحايا جدد » .

« وهناك ، استثناء آخر هو اقتراح وزير الخارجية السوفيتي بأن يحل المشكلة الى لجنة يقول عنها وزير الخارجية السوفيتي « وإن أهم شرط أن يكون تشكيل اللجنة متوازنا بحيث يحول دون رجحان أية وجهة نظر » .

« وواضح أنه يعتقد أن من سوء الحظ أن تتفق ثمانى عشرة دولة تمثل أكثر من سبعين فى المائة من حركة المرور كما تمثل مختلف مصالح المستخدمين ( للقناة ) - أن تتفق هذه الدول على حل .  
« انه يريد أن يبدأ من جديد بتشكيل لجنة نستطيع أن نعلم من تشكيلها مقدما انها لن تتفق » .

« ليست هذه أول مرة تشعر فيها دولة بأنها تستطيع أن تفيد من دوام الخلافات . ولدينا مثل عن « الصيد فى الماء العكر » ولكن من الوقار أن تخفى هذه الأغراض . فنادرا ما كشف مشروع غرضه تأييد الخلافات بمثل هذه الصراحة » .

« لقد سلكت الحكومة المصرية طريقا اثباتيا فاقترحت أن تنشئ هيئة مفاوضة تسير على هدى طائفة من المبادئ ولها أهداف تسعى الى تحقيقها ولقد كان هذا حقا هو الاجراء الذى سعيينا الى اتباعه فى مؤتمر لندن الذى عقد فى شهر أغسطس الماضى حيث وضعت - كما رأينا - طائفة من المبادئ وحددت طائفة من الأهداف ، ولب المشكلة - كما يخليل لنا - هو قبول مبدأ وجوب قيام نظام لضمان عدم استخدام أية دولة للقناة كأداة فى سياستها القومية » .

« فإذا قبلت مصر هذا المبدأ البسيط الأولى من مبادئ العدالة فاني أعتقد أن المشكلات القرعية يمكن حينئذ أن تحل ، أما ذا رفض

هذا المبدأ فإن من الصعب عندئذ أن يكون هناك أى دور نافع لهيئة المفاوضات . ومن العسير حقاً في ظل الظروف التكهن بأى حل يتشى مع مبادئ العدالة والقانون الدولي . .  
« وإذا لم تسو هذه القضية على هذا النحو فإن جهاز العدالة والسلام الذى يسعى الى اقراره هذا الميثاق يكون يرمته عندئذ قد قوضت أركانه .

« ولا شك أننا نستطيع أن نكون خيراً من هذا ، وإنى لوائق من أنه ليست هنا أية دولة تريد غير العلاقات الودية مع مصر . حقا ان التسوية التى اقترحتها الدول المستخدمة ( للقناة ) والمثلة لأكثر من تسعين في المائة من حركة المرور فيها ستعزز رفاهية مصر . ومن شأن التسوية السلمية العادلة لهذه المشكلة ان تفتح آفاقا من الأمل الجديد في منطقة من العالم كان النام فيها يروحون تحت وطأة نذر الحرب ، والأعباء الاقتصادية الخاصة بالاستعداد للحرب . كما أننا نستطيع أن نقيم أملا جديدا للإنسانية جمعاء ، تلك الإنسانية التى بدأت تفقد ثقتهما في قدرة هذه المنظمة على كفاءة العدالة والسلام .  
« ومن الذى يشك فيما سوف نختاره وقد اتضحت أمامنا أوجه الخيار ؟ . .

« سيدى الرئيس - ان الاقتراح الذى قدمته المملكة المتحدة وفرنسا يضم المبادئ الأساسية التى أشرنا اليها . ويمكن هذا المجلس من الاختيار الذى نقض في أنه سيصون العدالة والسلام ، ويمرر سلطان هذه المنظمة وهيئتها ، وعلى هذا ، فإن الولايات المتحدة - كما قلت يوم الجمعة الماضى - تعترم الاقتراح في جانب هذا القرار . »

المحضر الكامل لاجتماع مجلس الأمن الـ ٧٤٣ المنعقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الثالث عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٦ الساعة ٣٣٠ صباحا

الرئيس : بناء على القرار الذى اتخذته المجلس في اجتماعه الـ ٧٣٤ أدعو ممثل مصر الى أخذ مقعده حول مائدة المجلس .

واستجابة للدعوة الرئيس أجذ الدكتور فوزى مندوب مصر مقعدا  
حول مائدة مجلس الأمن .

المستر دالاس ( الولايات المتحدة الاميركية ) أود قبل كل شيء  
أن أعرب عن شكرى على التقدم العظيم الذى أحرزه مجلس الأمن فى  
نشاطه هذا الاسبوع ومشكلة قناة السويس مشكلة عويصة ذات  
خطر جسيم تثير الشعور فى يروسهولة ، ولا شك فى أن هذا المجلس  
وزراء خارجية مصر وفرنسا والمملكة المتحدة وسكرتيرنا العام  
جديرون بالثناء على الطريقة الهادئة الانشائية التى عولجت بها مشكلة  
القناة وعلى الاتفاقات المهمة التى برزت للعيان .

وليس فى وسعنا أن نتوقع الوصول فورا الى حل وذلك لأن الحلول  
تأتى فى مراحل ، ولقد اجتزنا مرحلة خطيرة بالاتفاق حول الأسس  
وحول مقتضيات تسوية محددة ، واذن فنحن ندخل فى هذه المرحلة  
التالية واثقين من أنفسنا ، فالأبس التى تم الاتفاق عليها هنا واقعية  
وملموسة ومن حقها أن تتبع للمقترحات المستقبلية وكذلك سلوك  
الأطراف المعنية بتنفيذها أن تقدر قدرها بوساطة هذا المجلس والعام  
على السواء ..

وفى بيان افتتاحى تحدثت عن المواقف التى يخضع لها حل هذه  
المشكلة حلا عادلا وأوضحت أجد هذه الأسس بنوع خاص هو أن  
ادارة القناة ينبغى أن تفصل عن سياسات أية دولة ، ثم قلت انه اذا  
قبل ذلك الأساس العادل فان المشكلة الحقيقية تصبح فى تناول الحل  
وبعد قبل ذلك المبدأ وأنا ما زلت على اعتقادى بأن المشكلات العنيفة  
يمكن حلها

وأعود الآن الى مشروع القرار الذى تقدمت به حكومتنا فرنسا  
والمملكة المتحدة والجزء الأول من هذا المشروع يتضمن مبادئ  
المقتضيات التى تم الاتفاق عليها وما قبل هنا أبس واليوم أعتقد أن  
هذا الجزء من مشروع القرار يحظى بقبولنا الحار التام .

وأود أن أعقب باختصار على ما تبقى من مشروع القرار فيما يختص  
فى بعض المسائل ومتى أميرت الفقرة الثالثة كصف المقترحات التى

تقدمت بها الدول الثماني عشرة بأنها مناسبة وتؤدي الى تحقيق تسوية  
تتمشى مع العدالة ، وأعتقد أن ذلك البيان دقيق وانشائي فلقد تخضعت  
تلك المقترحات في أغسطس الماضي عن دومة مستفيض طوال أسبوع  
بأسره وأجب أن أتلو عليكم أسماء الدول الثمانية عشرة : استراليا ،  
الدانيمارك ، أثيوبيا ، فرنسا ، ألمانيا ، ايران ، ايطاليا هن بتثع غ  
الدانيمارك - أثيوبيا - فرنسا - ألمانيا - ايران - ايطاليا - اليابان  
- هولندا - نيوزيلندة - النرويج - الولايات المتحدة .

وأعتقد أن في وسع المجلس أن يفرض أن مقترحات لها هذا الأساس  
العريض الذي يشمل دول تمثل أكثر من تسعين في المائة من الشحنات  
التي تعبر بالقناة والتي يعتمد نوع تجارتها على القناة والتي لها هذا  
الانساع في التوزيع الجغرافي والثقافي يجب أن تكون مقبولة ، ومعلوم  
أن مشروع القرار لا يوحي بأن مقترحات الدول الثمانية عشر هي  
المقترحات الوحيدة التي تتفق مع الأسس التي قبلناها فلم يكن أحد  
بهذا الرأي .

ففي البيان الافتتاحي ذكرت أن ثمة وسائل مختلفة كثيرة يمكن  
بمقتضاها تنفيذ المبادئ التي قررتها الدول الثمانية عشر ، ومضيت  
في القول بأن هذا المجلس ينبغي ألا يصرف النظر عن أية مقترحات  
مضادة ، وأعتقد أن وجهة النظر هذه قد انعكست بوضوح في لغة  
مشروع القرار الذي ينما يشير الى امكان قبول المقترحات التي تقدمت  
بها الدول الثمانية عشر بدعوة الحكومة المصرية الى ابداء مقترحات  
مضادة تحقق النتيجة المطلوبة .

والقرار كما هو الآن وعندما يقرأ يرمته يوضح لنا أن أية اقتراحات  
مضادة تبديها مصر وتتفق مع هذه المقترضيات ستكون مقبولة ، واني  
لوائق من أننا قد سررنا جميعا للتصرح الذي أدلى به وزير الخارجية  
لوائق من أننا قد سررنا جميعا للتصرح الذي أدلى به وزير خارجية  
مصر منذ حين اليوم من أن مصر قد تقدمت ببعض المقترحات الملموسة  
أثناء المحادثات السرية التمهيدية ، وهذه الحقيقة ينبغي فيما أعتقد

أن تجعل هذا الجزء من القرار مقبولا لانه يدعى غير ذلك الا أن تحدد مقترحاتها .

وتعالج الفقرة الاخيرة من القرار مسألة التدابير المبدئية ، وقد اقترح وزير خارجية الاتحاد السوفيتى بأنه لا حاجة بنا الى أية مقترحات مبدئية أو مؤقتة بعد أن عرض الأمر على هذا المجلس ولكن هذا الاقتراح لا يتفق مع هذا المنطق لأن ميثاقنا نفسه ينص على جواز اتخاذ التدابير المبدئية بواسطة المجلس فى المسائل المعروضة عليه ومعنى ذلك أن الميثاق يوضع بجلاء . انه لا شئ يحول دون اتخاذ ترتيبات مؤقتة فى شأن من الشئون المعروضة أمام المجلس )

ويقترح وزير خارجية الاتحاد السوفيتى بأن الترتيبات المؤقتة المشار اليها قد تعنى اعطاء كارثة سلطة بواسطة جمعية المنتفعين فى مصر ولكن ذلك يخالف الواقع لأن الشئ الذى تفكر فيه هو ايجاد تعاون عملى بين المنتفعين والسلطات المصرية المختصة .

كما أن ثمة اقتراح بأن القرار سيستبدل جمعية المنتفعين بقناة السويس بالسلطات المصرية فى تحصيل الرسوم ، وهذا أيضا مخالف للواقع فالذى قيل هو أن جمعية المنتفعين كما نظمت يحق لها أن تعمل فيما يختص بالرسوم التى تدفعها السفن التابعة لأعضائها ، والأمر متروك للحكومات التابعة لها هذه السفن فى أن تدفع الرسوم الى جمعية المنتفعين بوصفها وكالة عنها ، وليس فى نية هذا المجلس ولا فى نية جمعية المنتفعين نفسها محاولة فرض عهد بالقوة حيث أن جمعية المنتفعين تضم أعضاء يمثلون ٩٠ فى المائة من أصحاب السفن تقريبا فان فى وسعها أن تكون أداة للتعاون العملى للإدارة ريثما تتم اعداد حل بذاته ، وليس ثمة فى القرار شئ يمكن أن يعتبر معاديا لمصر بأية حال من الأحوال أو ماسا بسيادة مصر ، والذى يطلع عليه يجد أنه عبارة عن محاولة طيبة لدعم الوسائل المؤدية الى تحقيق السلام والعدالة فى المرحلة التالية ، ونحن نعلق أهمية خاصة على دعوة حكومات مصر وفرنسا والأمم المتحدة الى المضى فى تبادل الآراء فيها والذى تتج حتى الآن من تبادل الآراء بين هذه الحكومات بحضور سكرتير الأمم المتحدة

قد حقق نتائج ايجابية مما يدعو الى المضي في هذا العمل .  
ولهذه الأسباب التي ذكرت تنوى الولايات المتحدة التصويت في  
صالح القرار الذي رفعته فرنسا والمملكة المتحدة .  
المستر تسيانج ( الصين ) :

لقد أعربت عن وجهة نظر الوفد الذي أئشرف برياسته في اجتماع  
المجلس المنعقد ظهر الثلاثاء التاسع من أكتوبر ، وأرى أنه من غير  
الضرورى تكرار أى جزء من البيان الذى سبق الادلاء به ، ولذا  
سأقصر كلمتى القصيرة هذه على مشروع القرار البريطانى الفرنسى  
المشار اليه برقم س ٣٦٧١

فالقسم الأول من القرار يتضمن المبادئ الستة أو المقتضيات كما  
رفعها الينا أسس السكرتير العام للامم المتحدة ، ولا يسعنى فيمايتعلق  
بهذا الجزء الا أن أتقدم بالتهنئة الى وزراء خارجية مصر وفرنسا  
مصر وفرنسا والمملكة المتحدة وكذلك مكترير عام الأمم المتحدة على  
الاتفاق الذى أحرزوه ، ولو أن وزير خارجية مصر له بعض الملاحظات  
الخاصة باللغة التى صيغت بها المقتضيات الثالثة فقد لاحظت أن اللغة  
المستعملة هى التى اقترحها السكرتير العام ، كما لاحظت أيضا أن وزير  
خارجية مصر قد أوصى المجلس بوجوب اختيار ذلك الجزء من القرار  
بالرغم من هذا التحفظ اليمير ، ولا ريب في أن الوفد الصينى سيصوت  
من أجل اختياره )

أما الجزء الثانى من مشروع القرار فقد رفضه مندوب مصر فيما  
اعتقد ، وانى لأعرب عن أسفى لذلك الرفض البات . وكنت آمل في  
أن يتقدم ببعض التعديلات الجديدة ، ويعتبر الوفد الصينى الجزء  
الثانى من مشروع القرار مهما ومفيدا ومقبولا بوجه عام  
ويعتقد الوفد الصينى أن التعديلات التى اقترحها مندوب ايران  
تدخل بعض التحسينات على الأصل ، كما يعتقد أنه ليس في مشروع  
اقرار سواء في الجزء الأول أو الجزء الثانى أى مساس بسيادة مصر  
المستر بويوفيك ( يوغوسلافيا )

استأذنك يا سيدي الرئيس في ابداء رأى الوفد اليوغوسلافى في

مشروع القرار الذي رفعته إلينا ظهر اليوم فرنسا والمملكة المتحدة  
وكم كان بودى لو أن القرار يرضى عنه جميع أعضاء المجلس قد  
قدم إلينا ولا تعتقد أن مشروع القرار البريطانى الفرنسى يتفق مع  
رغباتنا أو احتياجاتنا والجزء الأول من هذا القرار يتضمن الأسس العامة  
التي اتفقنا عليها جميعا ، أما لجزء الثانى فيتضمن نقاطا غير منبعثة من  
الآراء التي ظننا أنها قد قبلت فعلا لأن هذا الجزء من القرار مبنى على  
مقترحات الدول الثمانية عشر التي ، كما قلت في بيانى الأول أثناء  
مناقشتنا العامة ، ولم تتقدم بأى عرض يصلح لأن يكون أساسا للاتفاق  
ولذلك فإن الوفد اليوغوسلافى يصوت فى صالح القسم الأول من  
المشروع ، ولا يسعه أن يصوت فى صالح القسم الثانى  
المستر لوييد ( المملكة المتحدة )

ارجو من حضرات الزملاء أن يففروا لى تداخلى ثانية ، على أننى  
يجب أن اعترف بدهشتى لما بدا من المندوب السوفيتى بنوع خاص  
من أقوال أثناء مناقشتنا

فنحن أعضاء مجلس الأمن ومعنا دول كثيرة يهبطها الأمر نواجه موقفا  
دوليا خطيرا ، وذلك أننا نعتقد بأن ثمة خرق لأحد الالتزامات الدولية  
مما أجربنا عنه فى مقدمة مشروع قرارنا الأصيل ، ولكننا لا نصر على  
تضمين مشروع القرار الثانى أحكام تلك المقدمة ، ونحن نرى أن  
حكومتى فرنسا والمملكة المتحدة قد تصرفنا تصرفا غاية فى ضبط النفس  
فى هذا الموقف ، وفى خطابى الذى القيته فى الخامس من أكتوبر  
استشهدت بما قاله وزير الخارجية للولايات المتحدة فى هذا الشأن ،  
وليس فى لى أن أقول على المجلس بتكرار ما ذكرت من قبل ، على  
أننا نحن حكومتى فرنسا والمملكة المتحدة بادرننا بإبلاغ مجلس الأمن  
كل شئ يتعلق بالموقف ، كما بادرننا بالحضور الى مجلس الأمن لمناقشته ،  
وكذلك بادرننا بالاقتراح الخاص بعقد اجتماعات خاصة بحضور مسكرتير  
عام مجلس الأمم المتحدة ، وثمة من يدعى فى بعض الدوائر أننا حضرننا  
الى مجلس الأمن لمجرد اتباع الرسمىات ليس غير ، ولا ريب فى أن  
سلوكنا أثناء المناقشات قد برهن على أن هذا الادعاء لا يقوم قط على



ساس وذلك اننا فعلنا كل ما في وسعنا في هذا الموقف الصعب لاثاحة الفرصة لحل سلمى بمحض رغبتنا واختيارنا

ومشروع قرارنا معتدل ويستهدف التوفيق والمصالحة فيما نعتقد فنحن لا نطالب المجلس باتخاذ أية قرارات في شأن المسائل المنظورة ولقد ولقد أشار وزير خارجية الاتحاد السوفيتى الى الفقرة الثالثة من مشروعنا قائلا انه ملزم لمصر ، بينما كل الذى قلناه هناك في عبارات غاية في الاعتدال هو ان المقترحات التى يعرفها الزملاء جيدا ترمى الى تحقيق تسوية بالطرق السلمية وفقا للعدالة .

ومع ذلك ، ورغبة منى في توضيح الامر بما لا يدع مجالا للشك ، فأتى على استعداد لأن أقبل التعديل الذى قدم به مندوب ايران القائل باضافة هذه الالفاظ الى تلك الفقرة وهى : « بينما في الوقت نفسه نعترف بأن مقترحات أخرى من شأنها مواجهة الموقف ربما قدمت بها الحكومة المصرية » ، وفى اعتقادى يعتبر هذا التعديل مفيدا مما بدعوتى الى قبوله حتى تتفادى أى لبس في الامر وحتى لا يقال ان ثمة الزام لمصر خاصة بهذه الفقرة .

وانى لاعتقد بحق أن أفضل ما يستطيع أن يفعله مجلس الامن لتخفيف حدة الموقف هو أن يصوت في صالح مشروع قرارنا كما هو المستر ووكر ( استراليا )

لما كنت قد أوضحت وجهة نظر استراليا في هذا الأمر من قبل لم يدر بخلدى اننى سوف احتاج الى الدخول في المناقشة في هذه المرحلة ، على اننى أحب أن أتحدث قليلا عن مشروع القرار المعروض أمامنا ، (ول نقطة (ريد أن أثيرها هي : الخطوة العظيمة التي خطاها وزراء خارجية المملكة المتحدة وفرنسا ومصر في محادثاتهم الخاصة والتي لم تقدر قدرها تماما .

لقد كان نصرا عظيما لوزراء خارجية هذه الدول الثلاث بالتعاون مع سكرتير عام الامم المتحدة توفيقهم الى رسم بيان لأسس يوضح انه ليس ثمة اختلاف في المبادئ لا يمكن التغلب عليه في هذا الشأن ، وانى بكل اخلاص أحمّد الجهود التي بذلت وكذلك ضسبط النفس والاتجاه الانشائي من جانب وزراء خارجية مصر وبريطانيا وفرنسا ،

كما قام بها السكرتير العام للأمم المتحدة خاصة بتوفير التسهيلات والمساعدات مما أضفى على المحادثات جواً مكن من تحقيق هذه النتيجة وميشغل الناس اذهانهم في جميع أنحاء العالم بهذه المشكلة وما اذا كانت خططهم الاقتصادية المقبلة فيما يتعلق بأصحاب الاعمال أو الحكومات ينبغي لها أن تبنى على افتراض المضي قدماً في استخدام القناة على الطريقة التي ظلوا يستخدمونها في الماضي ، فثمة أقوام كثيرون يعدون تكاليف الخطط المضادة التي مستجماً عن التقليل من الاعتماد على القناة في المستقبل ، وعلى هذا الاساس سيفحصون بدقة كل ما يحرزه مجلس الامن من نجاح في هذا الوقت .

لذلك نرجو أن يقر مجلس الامن مشروع القرار البريطاني الفرنسي في صيغته التي رفع بها اليها مع التعديل الذي قبله وزير خارجية المملكة المتحدة من مندوب ايران . المستر ميات ( بلجيكا )

لا أظن أن في وسعي الاسهام بجديد في هذه المرحلة من المناقشة على انني اعتقد بأنه من واجب كل واحد منا أن يوضح مركزه قبل أخذ الأصوات وهذا هو السبب في انني أحب شرح المبررات التي تدعوني الى التصويت في صالح مشروع القرار البريطاني الفرنسي المعروض علينا الآن .

ان النص المقترح في مشروع القرار البريطاني الفرنسي مضافاً اليه التعديل الذي تقدم به مندوب ايران وقبله وزير خارجية بريطانيا يعتبر معتدلاً ومعقولاً وليس ثمة سبب يدعو لي رفضه مبدئياً .

ويبدو المشروع البريطاني الفرنسي ، كما هو الآن ، لمن يلمون بالقضية المأماً تاماً اجراء حكيماً معقولاً ، كما يبدو ، على حد قول المستر سلوين لويو والمستر بينو والمستر دالاس ، عبارة عن مجهود صادق وخطوة حقيقية نحو التفاهم .

لهذا السبب أصوت في صالح القرار في صيغته المعدلة .

المستر ييلوند ( يرو )

لقد جاء دوري في الكلام متأخراً بحيث ما اضطر الى ضغط ما لدى من حديث وأود أن أبدأ بالاعراب عن رضا وفدى من أن اجتماعات قد حدثت بين وزراء الخارجية في مقر الأمم المتحدة بدعوة من ذلك

كما أود أن أقول أن نتيجة المحادثات التي أجراها أولئك الوزراء كانت مرضية للغاية ، وأعتقد أن المبادئ الستة التي سنقرها بالاجماع تتضمن إعادة تقرير المبادئ المهمة في معاهدة سنة ١٨٨٨ ، وذلك ان اثنين من هذه المبادئ وهما الأول والثالث يقرانه بوضوح وجوب ترك المرور في القناة مفتوحا دون تمييز سواء كان سياسيا أو فنيا .

ان ثمة تفصيلات طعيفة لا أعتقد انها تمنعني من التصويت في صالح مشروع القرار البريطاني القرنى ولذا فأنا أعطيه صوتي .  
الرئيس : لدينا مشروعا قرار الأول مقدم من فرنسا والمملكة المتحدة وكذلك التعديل الذي اقترحه مندوب ايران وقبله مندوب المملكة المتحدة وممثل فرنسا ، وسيضمن هذا التعديل في مشروع القرار موافقة أصحابه .

فاذا صدق تفسيري للبيانات التي ألقيت وجب أخذ الأصوات في مشروع القرار على جزئين ، الأول يتضمن بيان المبادئ الستة وينتهى عند الألفاظ : « دفع المبالغ التي يتضح أنها مستحقة » .  
ويبدأ الجزء الثاني بعبارة « يعتبر أن مقترحات الدول الثمانية عشر ... » ويمضى الى نهاية القرار مع أخذ التعديل الايراني بعين الاعتبار . فهل الأعضاء على استعداد للتصويت على هذين الجزئين ؟  
لقد تم الاتفاق على ذلك :

الرئيس : تؤخذ الأصوات في الجزء الأول من مشروع القرار .  
أخذت الأصوات برفع الأيدي

في صالحه : استراليا ، بلجيكا ، الصين ، كوسا ، فرنسا ، ايران  
بيرو ، الاتحاد السوفيتي ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة  
الامريكية ، يوغوسلافيا .

انترئيس : لقد أقر الجزء الأول من مشروع القرار بالاجماع ،  
تؤخذ الأصوات في الجزء الثاني . أخذت الأصوات برفع الأيدي  
في صالحه : استراليا ، بلجيكا ، الصين ، فرنسا ، ايران ، بيرو  
امملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الاميركية .

ضده : الاتحاد السوفيتي ، يوغوسلافيا .  
الرئيس : ان ثمة ٩ أصوات في صالحه وصوتين ضده ، ولكن يتعين

على التصريح بأن احدي الدولتين اللتين صوتتا ضد القرار عضو دائم في مجلس الامن لها حق الفيتو ولذا فان الجزء الثاني من مشروع القرار غير مقبول .  
المستر عبده ( ايران ) :

أود أن أوضح لماذا صوت وفدي في صالح الجزء الثاني من مشروع القرار .

لقد اتضح أثناء مناقشتنا أن مقترحات الدول الثمانية عشر لم تكن المقترحات الوحيدة التي توفى بالمقتضيات الواردة في مشروع القرار ، بل لعل ثمة مقترحات أخرى يمكن أن توفى بهذه المقتضيات منها تلك التي قد تتقدم بها الحكومة المصرية .

كما أريد أن أفسر تصويت وفدي الخاص بالفقرة الأخيرة من مشروع القرار ، فقد وضع من مناقشتنا أيضا أن هذه الفقرة لا تعنى أى اجراء ادارى من جانب المنتفعين يمكن أن يمس سيادة مصر ، ذلك انها لا تشير الى نظام اجبارى وانما الى نظام اختيارى محض ، على أن هذه التدابير المبدئية لا تتعارض بأية حال مع حقوق مصر وسيادتها ولا تتضمن الزاما ، وعندما انضمت الحكومة الايرانية الى جمعية المنتفعين عنيت أشد العناية بتأكيد الغرض الاساسى للجمعية المذكورة هو السعي الى التعاون مع مصر .

المستر دالاس ( الولايات المتحدة الاميركية ) :

ان الأسف ليساورنى من أن المجلس لم يستطع الاتفاق على أكثر من مبادئ التسوية ومقتضياتها ، ومع ذلك فهذا شيء لا يستهان به ، وأعتقد أن المجلس سيظل مشغولا بهذا الأمر ، وأن السكرتير العام سيمضى في الحث على تبادل الآراء بين حكومات مصر وفرنسا والمملكة المتحدة ، وهو اجراء قد أثمر ثماره من قبل .

الرئيس : حيث أن أحدا لم يبد رغبة في الكلام بعد هذا لم يبق لى سوى أن أشكر للمندوبين المجتمعين هنا روح التفاهم والمجاملة التي أبدوها أثناء هذه المناقشات وبفضل هذه الروح استطعنا أن نحقق نتائج غير كاملة الا انها ايجابية ويحق للرئيس القول بأن دورة مجلس الامن هذه قد أحرزت فضلا للامم المتحدة التي نزهو جنيها بالانتماء اليها .



طبع بمطابع دار الشرق للنشر والطباعة  
٤٦ شارع الجيش بالقاهرة  
تليفون ٥٩٧٥٤

دار النهضة العربية للنشر والتوزيع  
٢٩ شارع الصحافة ١١٢٧١ القاهرة  
س.ب. ٣١٤ - ج.ب. ١٠١٤  
٢٠٢٩/٢٤ ٢٠٢٢ ٥ س.ب. ٢٠٢٩

القرش ١٥ قرش



طبع بمطابع دار الشرق للنشر والطباعة  
٤٦ شارع الجيش بالقاهرة  
تليفون ٥٩٧٥٤

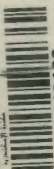








Бібліотека Александрина



0219133